الملحمة الجزائرية

السياق التاريخي لثورة التحرير الجزائرية (1954 - 1962) وأبعادها السياسية والاجتماعية والعسكرية

تأليف وإخراج
مركز الخطابي للدراسات / 2022

المَلْحَمَةُ الجزَائِرِيَّة

السِّيـاق التـاريخي لثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)
وأبعـــادها السِّيـاسية والاجتمـاعية والـعسكـريَّـة

تأليف وإخراج مركز الخطابي للدراسات

جميع الحقوق محفوظة

2022م - 1443هـ

إهداء

إلى كل مُرابطٍ في ساحات الوغى...

وكل مُناضلٍ في طريق الحرية والاستقلال...

وكل من يحمل همَّ أمةٍ أنهكها الغزوُ الخارجي وتجبُّرُ الطغاة...

إلى مجاهدي سوريا وأبطالِها نساءً ورجالاً...

نهدي لكم هذا العمل الفريد لنَصلَ به الحاضر بالماضي، تضحياتِ اليوم بتضحيات الأمس، ونصنع معاً مجدَ المستقبل.

الفهرس

الفهرس..... 6

المقدمة..... 10

البـاب الأول: الجَزَائِر مـا قبل ثورة 1954..... 16

الفصل الأول: الطبيعة الجغرافية والاجتِمَاعيَّة والسياسية..... 20

المبحث الأول: الجغرافيا..... 21

المبحث الثاني: تاريخ الجَزَائِر..... 24

المبحث الثالث: الديمغرافيا..... 37

المبحث الرابع: الاقتصاد..... 44

المبحث الخامس: الثقافة والتعليم..... 47

الفصل الثاني: النضال ما قبل ثورة 1954..... 49

المبحث الأول: النضالُ المسلحُ..... 49

المبحث الثاني: النضال السلمي..... 68

المبحث الثالث: الأزمةُ الدَّاخِلِيَّةُ في الحركة الوَطَنِيَّة..... 85

الباب الثاني: السياق التاريخي للثَورَةِ..... 93

المرحلة 1 - نشوب الثَّورَة من 1954 حَتَّى 1956..... 94

المبحث الأول: تشكيل القيادة السداسية وتأسيس جبهة التَّحرِير الوطني..... 94

المبحث الثاني: انطلاق الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة..... 101

المبحث الثالث: ردود الأفعال على انطلاق الثَّورَة..... 115

المبحث الرابع: هجمات 20 أوت 1955..... 128

المبحث الخامس: التطورات أواخر المرحلة الأولى. 131

المرحلة 2 – التنظيم والتموين (1956- 1958) م 144

المبحث الأول: مؤتمر الصومام.....144

المبحث الثاني: تطور الأوضاع بعد مؤتمر الصومام: 151

المرحلة 3 – الصدام والإبادة (1958-1960)م 158

المبحث الأول: إغلاق الحدود المغربية والتونسية.....159

المبحث الثاني: ديغول يصل إلى السلطة 164

المبحث الثالث: الأزمات الَّتِي أصابت الثوار سنة 1958 166

المبحث الرابع: السياسيات الفَرَنسِيَّة المضادة للثَورَةِ 174

المبحث الخامس: تطور موقف ديغول من القضية الجَزَائِرِيَّة.....185

المبحث السادس: تطور الوضع آخر مرحلة الإبادة.....187

المرحلة 4 – التفاوض والاستقلال (1960 – 1962)م 192

المبحث الأول: الظروف الَّتِي دفعت نحو التفاوض 192

المبحث الثاني: المفاوضات 199

المرحلة 5 – الجَزَائِر ما بعد الاستقلال.....212

المبحث الأول: بداية الصراع حول السلطة.....212

المبحث الثاني: النظام الجديد نحو الدكتاتورية وأزمة الهوية.....219

الباب الثالث: الحوكمة والمأسسة في الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة.....223

الفصل الأول: الحوكمة والمأسسة داخل البلاد.....224

المبحث الأول: مرحلة التأسيس من نوفمبر 1954 حَتَّى أغسطس 1956.....225

المبحث الثاني: مرحلة التنظيم بعد مؤتمر الصومام في أغسطس 1956.....231
المبحث الثالث: جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ.....247
الفصل الثاني: الحركة والمأسسة خارج البلاد.....279
المبحث الأول: فيديرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا.....279
المبحث الثاني: من جبهة التَّحرِير نحو الحكومة المؤقتة.....310
البـاب الرابع: تحليلُ عواملِ القوةِ والضعفِ.....320
الفصل الأول: الاحتلالُ الفَرَنسِيّ؛ عواملُ القوةِ والضعفِ.....321
العامل الأول: الحججُ السياسيَّةُ المقنعةِ لتبريرِ ممارساتِ الاحتلال.....322
العامل الثاني: الجهد الخدمي والإنساني.....325
العامل الثالث: الجهد الدبلوماسي.....327
العامل الرابع: التحالفات الإقليمية والدولية.....331
العامل الخامس: تفعيلُ الأجهزةِ الحكوميةِ والعنصرِ المحلي.....334
العامل السادس: الجهد الاستخباري الفعَّال لكشف وتحييد المتمردين.....336
العامل السابع: التكتيكات العَسكَرِيَّة غير النظامية الَّتِي تواكب أسلوب العصابات.....340
الفصل الثاني: جبهة التحرير الوطني؛ عوامل القوة والضعف.....346
المبحث الأول: عوامل القوة الخارجية.....347
المبحث الثاني: عوامل القوة الداخلية.....353
الخـاتمة.....364
المراجع.....367

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، نحمد الله الَّذِي علمنا ما لم نكن نعلم، ووفقنا لما لم نكن لنهتدي إليه لولا كرمه وفضله عَلَيْنَا، وبعد..

تزخرُ المكتبةُ العربية بالتجارب الثَّوريَّة السابقة في العالميْنِ الإسلامي والعربي، لكنها على عكس نظيرتها الغربية؛ غالباً ما تهتمُ بالسرد التاريخي والعاطفي أكثرَ منها بالتحليل والتوصيف الدقيق. ومعظم المراجع العربية الَّتِي تناولت الثورات في العالم الإسلامي تفتقد النقدَ الموضوعي لعوامل القوة والضعف الَّتِي أدت بِتِلْكَ التجارب إلى النجاح أو الفشل على حد سواء.

ولهذا السبب عكف مركزنا على دراسة هَذِهِ التجاربِ الثَّوريَّة المتميزة مرةً أخرى، وبمنظور آخر، محاولاً الغوص في أبعادها السِّيَاسِيَّة والاجتِمَاعيَّة والعَسكَرِيَّة في سبيل تقديم تحليلٍ موضوعي يستندُ على الأسس العلمية الحديثة، للتعرف على أهم المميزات الَّتِي رافقت هَذِهِ التجاربَ الفريدة من جهة، واستخلاص العيوب الَّتِي كَانَت عائقاً أمام نجاح بعضها من جهة أخرى.

وقَدْ كنا قدمنا في بحثنا الأول "**الخطابي-ملهم الثورات المسلحة**" دراسةً مفصَّلة لثورة الريف المغربي (1921-1926) بقيادة محمد عبد الكريم الخطابي ضد الاحتلالين الفَرَنسِي والإسباني، وأوضحنا سياقها التاريخي وأبعادها السِّيَاسِيَّة والعَسكَرِيَّة والاجتِمَاعيَّة. أما البحث الثاني الَّذِي قدمه مركزنا أيضاً في هَذَا السياق فَقَدْ كَانَ بعنوان "**انتفاضة الصحراء**"، وهو عبارة عن دراسة شاملة للثورة الليبية وحركة عمر المختار (1911-1931) ضد الاحتلال الإيطالي، تناول أيضاً الأبعاد السِّيَاسِيَّة والاجتِمَاعيَّة والعَسكَرِيَّة لِهَذِهِ التجربة.

ونقدم اليوم لقُرَّائنا الأعزاء بحثنا الثالث من نوعه في هَذَا السياق، "**الملحمةُ الجَزَائِرية**"، والَّذِي يتناول ثورة التحرير الجَزَائِرِيَّة بين عامي (1954-1962). سنحاولُ من خلاله التعرف على السياق التاريخي والأبعاد الاجتِمَاعيَّة والعَسكَرِيَّة والسِّيَاسِيَّة لثورة الاستقلال الجَزَائِرِي ضد الاحتلال الفَرَنسِي، مع تحليلٍ كاملٍ لنقاط القوة والضعف الَّتِي رافقت هَذِهِ الثَّورَة وأثرت على نتائجها النهائية.

وإننا نهدفُ من تقييم المسار التاريخي لِهَذِهِ الحقبة إلى استنباط الفوائد ومعرفة مكامن القوة والضعف الَّتِي رافقت أحداث الثَّورَة، وتقييم أسباب الفشل والنجاح لكُلِّ طرفٍ من أطراف الصراع، وذَلِكَ للخروجِ بنتيجةٍ تنفعُ النخبَ الثَّوريَّة في أمتنا، علها تتجاوز الأخطاء والهفوات السابقة لتكمل الطريق وتختصر المسافات على طريق الجهاد والنضال، وتصل إلى محطة النصر بأقل التكاليف، استعداداً لمرحلة أخرى من مراحل البناء والعودة إلى أمجاد الماضي.

مع أن الجَزَائِر شهدت خلال وقوعها تحت الاحتلال الفَرَنسِي العديد من الحركات الثَّوريَّة والانتفاضات الشعبية، الَّتِي رافقت الاستعمار منذ بدايته عام 1830، إلا أننا ركزنا جهدنا على الثَّورَة التحريرية الأخيرة الَّتِي نشبت سنة 1954 وانتهت سنة 1962م، وذَلِكَ لما حظيت بِهِ هَذِهِ الانتفاضةُ من الظفر بالاستقلال بعد عقودٍ طويلةٍ من الاستعباد والاضطهاد.

وسنتناولُ بالدراسة -إضافة لأحداث الثَّورَة دَاخِلَ الجَزَائِر- نشاط الثُّوار في الأراضي الفَرَنسِيَّة خلال الفترة الممتدة من عام 1956 حَتَّى 1962، وهي الفترة الَّتِي شهدت نشاطَ جبهةِ التحريرِ الوطنِيِّ القائد الفعلي للثورة الجَزَائِرِيَّة، لتكون بِذَلِكَ "الجَزَائِر وفرنسا" هي الإطار الجغرافي الَّذِي رسمناه للغوص في أعماق هَذَا البحث. إضافة إلى هَذَا، لا يخرج بحثنا في الكثير من أبوابه وفصوله عن الإطار الزمني الممتد بين عام 1954 حَتَّى 1962 إلا في حالات قليلة بغرض التعريف عن الأوضاع العامة الَّتِي سبقت الثَّورَة.

ويُشَكِّلُ كُلّ من الثُّوار الجزائريين والجيش الفَرَنسِي محوريْ الصراع الممتد على صفحات البحث دراسةً وتحليلاً. ورغم وجود أطراف أخرى سياسية وعسكرية إلا أننا لم نُرَكِّزْ على دراستها بِشَكلٍ أساسي لأنها لم تكن بِذَلِكَ التأثير الكبير على أحداث الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، أو فلنقل لم تكن لاعباً أساسياً ضمن الإطار الجغرافي والزمني الَّذِي رسمناه.

وبعد اطلاع شامل على المواد العلمية الَّتِي تناولت موضوع الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة ضد الاحتلال الفَرَنسِي؛ وجدنا معظمها قَدْ اختص في جانب واحد دون غيره، حَيْثُ اهتمَّ بعضُها بتدقيق سير الأحداث التاريخية للثورة الجَزَائِرِيَّة، مثل كتابي "**مرجعي عن الثَّورَة التحريرية، 1954-1962**"، و"**المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة 1954 – 1962**"، لزهير إحدادن، وكتاب "**الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة؛**

سنوات المخاض" لمؤلفه محمد حربي، وكتاب **"الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في عامها الأول"**، للدكتور محمد العربي الزبيري.

بينما اهتمت مراجع أخرى بحدث معين ضمن الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة دون غيره، مثل كتاب **"مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجَزَائِرِيَّة 1956-1962"**، للكاتب أزغيدي محمد لحسن، وهو من المراجع الَّتِي تحدثت عن مؤتمر الصومام باعتباره الناظم الحقيقي لاستمرار الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة ونجاحها.

ومن المراجع الأخرى ما عكفَ على دراسة جيش التحرير الوطني الذراع العَسكَرِيَّة لجبهة التحرير، متناولاً تشكيلات الجيش وتنظيمه وتطوره في مراحل الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، مثل كتاب **"جهاد شعب الجَزَائِر، جيش التحرير الوطني الجَزَائِرِي"**، للباحث بسام عسلي، وكتاب **"نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958"**، للدكتور أبوبكر حفظ الله، وكتاب **"استراتيجية الثَّورَة في مرحلتها الأولى – 1954-1956"**، للباحث أحسن بو مالي.

من زاوية أخرى، هُنَاكَ أيضاً بعضُ المراجع الَّتِي تناولت جانباً مغايراً من الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، وهو دراسةُ جبهة التحرير الوطني كتنظيمٍ سياسي، وذَلِكَ مثل كتاب **"جبهة التحرير الوطني؛ الأسطورة والواقع"** للباحث محمد حربي. بينما رَكَّزَ البعضُ الآخر على عمليات الإمداد والدعم الخارجي للثورة الجَزَائِرِيَّة، مثل كتاب **"الإمداد بالسلاح خلال الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة 1954-1962"**، للدكتور الطاهر الجبلي.

ولا ننسى أيضاً المراجعَ الَّتِي تناولت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفَرَنسا مثل كتاب **"فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفَرَنسا، دراسة في التنظيم والهيكلة 1954 – 1957"** للدكتور جيلالي تكران، ورسالة الدكتوراة المميزة لشعبان إيدو بعنوان: **"شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962".**

وفي المحصلة، رغم اعترافنا بقيمة هَذِهِ المراجع والدراسات السابقة، وفضلها وفائدتها، إلا أنها جميعاً -حسب اطلاعنا- لم تتناول الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة من ناحية تحليلية شاملة لعوامل القوة والضعف لدى أطراف الصراع، ولم تبحث في الأسباب العملية الَّتِي جعلت فَرَنسَا تنسحب من البلاد الَّتِي

احتلتها طيلة 132 سنة. وفي هَذَا السياق، يأتي بحثنا "**الملحمةُ الجزائرية**" ليملأ هَذِهِ الفجوة، فهو يقدم للقراء الكرام تسلسلاً واضحاً للأحداث التاريخية، وتحليلاً علمياً مفصلاً مرفقاً بالخرائط والنماذج المبسطة لفهمِ هَذِهِ الحقبة بكُلِّ تفاصيلها وأبعادها.

يلتزمُ بحثنا بمنهجية البحث (الوثائقي – التاريخي)، ونسعى من خلاله إلى الإجابة على عددٍ من التساؤلات الَّتِي تراود المهتمين بالثَّورَةِ الجَزَائِرِيَّة سنة 1954، ولعل أهمها الإجابة على التساؤل التالي:

ماهي تِلْكَ الظروف والعوامل الَّتِي حظي بِهَا كُلّ من الثُّوار الجزائريين والفرنسيين، وجعلت فَرَنسَا تخسرُ الحربَ بعد فترة احتلال دامت قرابة القرن ونيف، في واحدة من أطول فترات الوجود الأجنبي في البلاد العربية والإسلامية بعد سقوطِ الخلافة العثمانية؟

وفي طريق الإجابة على هَذَا التساؤل، واجهَ بحثُنَا عدداً من العقبات، لعل أهمها فقدان المراجع العلمية الَّتِي تتحدث عن المعارك بِشَكلٍ دقيقٍ، فكُلُّ المراجع تقريباً كَانَت تفتقد للخرائط الحربية، ولا تذكرُ تفاصيل التكتيكات المستخدمة إلا بِشَكلٍ عام دون الغوص في أعماق تِلْكَ المعارك وتحليلها، إضافة إلى الخلافات الدَّاخِلِيَّة الَّتِي نشبت دَاخِلَ صفوف الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة وتعدد الروايات المطروحة بشأنها.

كما واجهنا صعوبةً كبيرةً في رسم المواقع على الخرائط وتتبع التقسيمات السِّيَاسِيَّة والإدارية قبل وأثناء الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، وذَلِكَ بسبب غياب الخرائط عن جُلِّ المصادر المتوفرة، إضافةً إلى الاختلاف بين المصادر الَّتِي نقلت بعضاً من هَذِهِ الجزئيات. لكن هَذِهِ العقبات بالعموم لم تكن حائلاً دون وصولنا لتحقيق أهدافنا من هَذَا البحث، فمنها ما تَمَّ التغلبُ عَلَيْهِ بالترجيح بين المصادر لقربِ كاتبها من الميدان وتطابق المعلومات الَّتِي نقلها مع سير الأحداث، ومنها ما تَمَّ الاستغناءُ عنه لأنه لا يمثلُ عنصراً أساسياً في البحثِ.

أما بالنسبة لتصميم البحث، فَقَدْ حاولنا تقسيمه بطريقة تسهل على القارئ تلقي المعلومات وفهم تسلسل الأحداث مع مراعاة الإطار الزماني والمكاني، فكَانَ كتابنا على أربعة أبواب رئيسية،

يتناولُ **الباب الأول** الطبيعة الجغرافية والسِّيَاسِيَّة والاجتِمَاعيَّة الَّتِي كَانَت سائدةً في الجَزَائِر قبل 1954، وفيه لمحةٌ مختصرةٌ عن تاريخ الجَزَائِر القديم وأهمّ المحطات السِّيَاسِيَّة الَّتِي مرت بِهَا البلاد منذ بداية الغزو الفَرَنسِي حَتَّى سنة 1954، مع تسليط الضوء على التضاريس والتركيبة السكانية في البلاد، وأهم الملامح الثقافية والدينية للشعب.

أما **الباب الثاني**؛ فيدرسُ السياق التاريخي للثورة الجَزَائِرِيَّة ومراحلها الرئيسة، بداية من التحضير للثورة ثُمَّ نشوبها، مروراً بمرحلة التنظيم والتموين ثُمَّ الصدام والإبادة، وصولاً إلى مفاوضات الاستقلال، مع التعريج على أبرز ردود الفعل الدَّاخِلِيَّة والخَارِجِيَّةِ على الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة.

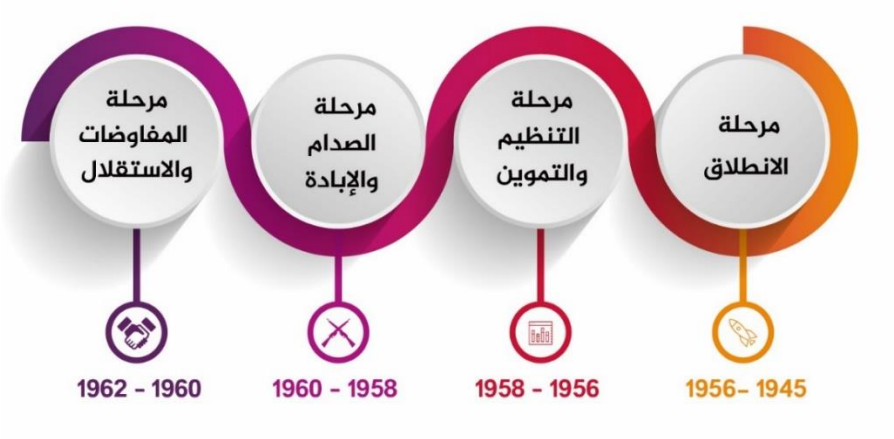

الشكل (1): مراحل ثورة التحرير الجَزَائِرِيَّة

وفي **الباب الثالث**؛ سنتحدثُ عن مسار الحوكمة وأبرز المؤسسات الَّتِي شهدتها الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة على الصعيدين الداخلي والخارجي، كجيش التحرير الوطني، والحكومة المؤقتة، وفيدرالية جبهة التحرير في فَرَنسَا. بينما سيكون حديثنا في **الباب الرابع** والأخير عن عوامل القوة والضعف لدى الاحتلال الفَرَنسِي والثُّوار الجزائريين، وسنقوم بعدها بعملية مقارنة بين هَذِهِ الأطراف على مستوى هَذِهِ العوامل لِنُرَجِحَ الأسباب الحقيقية وراء النصر الجَزَائِرِي والهزيمة الفَرَنسِيَّة.

واللهَ نسألُ التوفيق والسداد.

إدلب

26 جمـادى الأولى 1443

1 يناير/كانون الثاني 2020

البـاب الأول: الجَزَائِر مـا قبل ثورة 1954

"إن هَذِهِ الأمة الجَزَائِرِيَّة الإسلامية ليست هي فَرَنسَا، ولا يمكن أن تكون فَرَنسَا، ولا تريد أن تصير فَرَنسَا، ولا تستطيع أن تصير فَرَنسَا ولو أرادت... بل هي أمةٌ بعيدة عن فَرَنسَا كُلّ البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولَهَا وطن محدد معين هو الوطن الجَزَائِرِي".[1] (عبد الحميد بن باديس)

غزت القوات الفَرَنسِيَّة مدينة الجَزَائِر سنة 1830م بحجة تعرض السفير الفَرَنسِي للإهانة من قبل الحاكم العثماني المحلي (الداي) فيما اشتهرَ تاريخياً بحادثة المروحة.[2] غير أن السبب الرئيسي لاحتلال الجَزَائِر يعودُ إلى رغبة فَرَنسَا بالتوسع على حساب الدولة العثمانية الَّتِي بدت في ذَلِكَ الوقت وكأنها رجلٌ مريضٌ يهمُّ بالرحيل، حَيْثُ كَانَت قَدْ خسرت فعلاً بلاد المجر وشبه جزيرة القرم في الحرب مع روسيا خلال القرن الثامن عشر، ومع بداية القرن التاسع عشر خسرت أيضاً صربيا إثر تمرد واسع للصرب، فَكَانَت هَذِهِ الانهيارات الواسعة علامةً على اشتداد الضعف ودنوِّ الأجل.

لم يألُ ملك فَرَنسَا شارل العاشر جهداً في استغلال هَذَا الضعف للتوسع نحو الجَزَائِر الغنية بالثروات الطبيعية والَّتِي تمثّلُ موقعاً جغرافياً استراتيجياً يطلُّ على البحر الأبيض المتوسط، ويربط القارة الأوروبية بالقارة الإفريقية. وقَدْ كَانَت النية الفَرَنسِيَّة لاحتلال الجَزَائِر ظاهرة في التقرير الَّذِي

---

[1] عبد القادر فضيل، إمام الجَزَائِر "عبد الحميد بن باديس"، ص125

[2] جرت الحادثة في قصر الداي حسين عندما جاء القنصل الفَرَنسِي شارل دوفال إلى القصر، وهُنَاكَ طالب الداي بدفع الديون المقدرة بـ 20 مليون فرنك فرنسي، عندما ساعدت الجَزَائِر فَرَنسَا حين أعلنت الدول الأوروبية حصاراً عَلَيْهَا بسبب إعلان فَرَنسَا الثَّورَة الفَرَنسِيَّة. فرد القنصل على الداي بطريقة غير لائقة بمكانته، فأمره الباشا بالخروج لكن القنصل لم يخرج. فلوَّح لَهُ الباشا العثماني بالمروحة الَّتِي كَانَت في يده وقيل إنه ضربه بِهَا على وجهه، فسُميّت هَذِهِ الحادثة باسم حادثة المروحة. فبعث شارل العاشر بجيشه بحجة استرجاع مكانة وشرف فَرَنسَا. وهَذِهِ الذريعة كَانَت السبب في حصار الجَزَائِر سنة 1828 لمدة 6 أشهر وبعدها احتلال السواحل الجَزَائِرِيَّة.

رفعه وزير الحربية الفَرَنسِيَّة "كليرمون" إلى مجلس الوزراء الفَرَنسِي في 14 أكتوبر 1827، والَّذِي قال فيه:

"إنه من الممكن مع مضي الوقت أن يكون لنا الشرف في أن نمدنهم (يقصد المسلمين في الجَزَائِر) وذَلِكَ بجعلهم مسيحيين".

يمكننا أن نعتبر الغزو الفَرَنسِي للجزائر قَدْ مرَّ بمرحلتين أساسيتين:

أولاً - الحصار البحري: وقَدْ استمرَّ مدّة ثلاث سنواتٍ متواصلةٍ بدءاً من سنة 1827-1830م، حَيْثُ سيطرت القواتُ الفَرَنسِيَّة على أساطيلِ الجَزَائِر، ومنعتها من الإبحار بحُريّة.

ثانياً – الاحتلال المباشر: توجهت القوات الفَرَنسِيَّة من ميناء طولون الموجود في المنطقة الجنوبية من فَرَنسَا نحو السواحل الشرقيّة للجزائر، حَتَّى وصلت إلى ميناء سيدي فرج الجَزَائِرِي –غرب العاصمة الجَزَائِرِيَّة- وكَانَ الأسطول البحري الفَرَنسِي مكون من ستمئة سفينة وأربع وثلاثين ألفِ جندي وذَلِكَ في 14 يونيو 1830، وأرسل الداي جيشه المكون من ستة آلاف جندي من القوات الإنكشارية بالإضافة إلى مجموعات القبائل العربية الَّتِي لبت النداء من أجل مواجهة الغزو الفَرَنسِي. لكن الفرنسيين هزموا جيش الداي في 19 يونيو في معركة سطاوالي، ودخلوا مدينة الجَزَائِر في 5 يوليو بعد حملة استمرت ثلاثة أسابيع.

وبعد مواجهات دامية، قبِل الداي الاستسلامَ مقابل حريته والاحتفاظ بممتلكاته وثروته الشخصية، وبهذا انتهى الحكم العثماني للجزائر، لتنشر بعدها القواتُ الفَرَنسِيَّة الفوضى، والتخريب، والنهب في مختلف المدن الجَزَائِرِيَّة.[1]

[1] الدكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص 99.

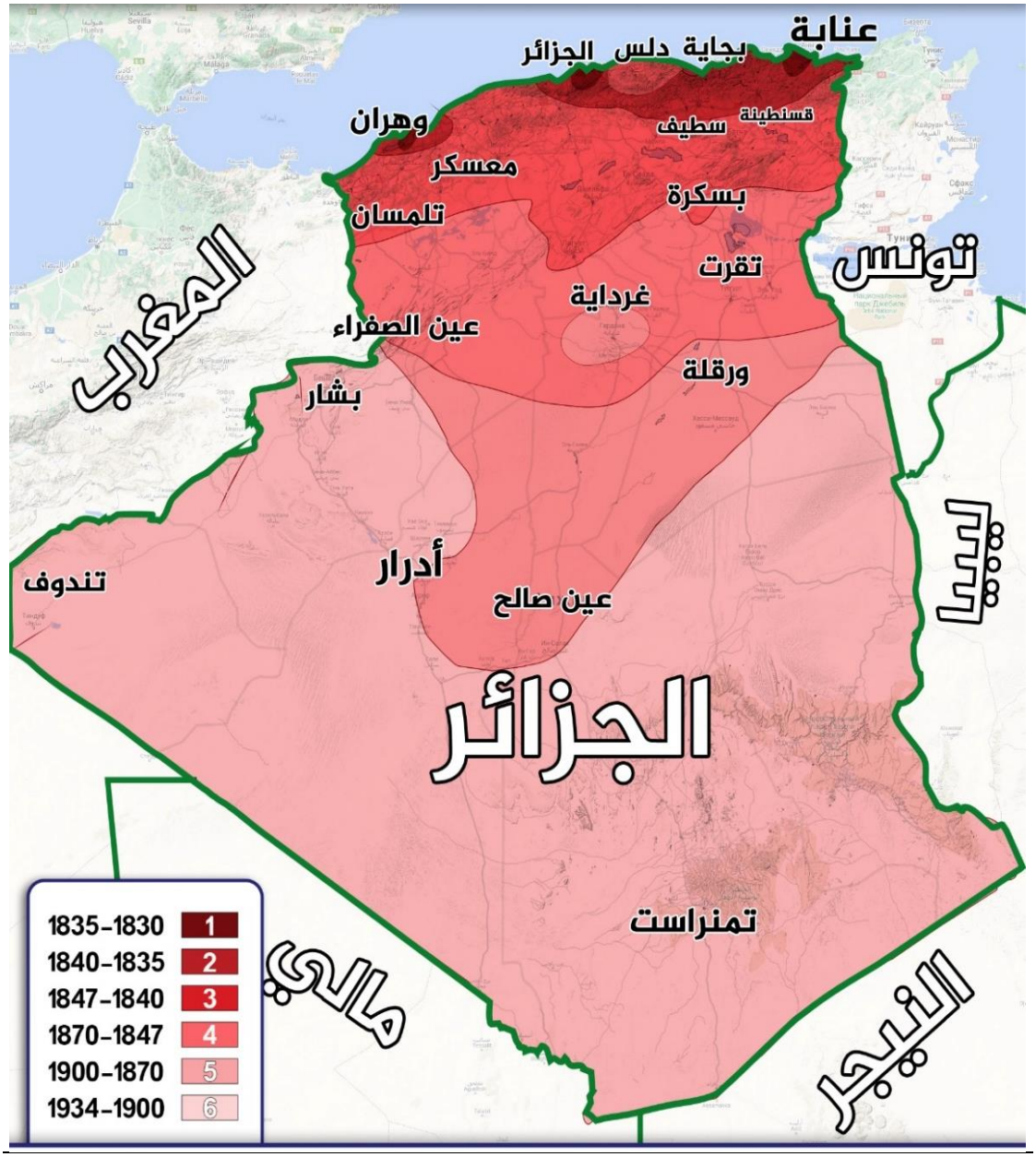

الخريطة (1): مراحل الاحتلال الفَرَنسِي للجزائر

بدأت فَرَنسَا بتوسيع نفوذها في المناطق الدَّاخِلِيَّة للجزائر، إلا أنها لاقت مقاومةً شديدةً من السكان، وكَانَ أبرز زعماء هَذِهِ المقاومة الأمير عبد القادر الجَزَائِرِي. ورغمَ أن الكثير من المناطق الجَزَائِرِيَّة قَدْ شهدت انتفاضات عديدة، إلا أنها جميعاً تعرضت للقمع في النهاية. وفي عام 1848م، تَمَّ ضمُّ الجَزَائِرِ إلى فَرَنسَا رسمياً لتصبح إحدى ولاياتها، وعلى إثر ذَلِكَ أصبح المستعمرون الأوروبيون وذريتهم مواطنين فرنسيين بِشَكلٍ تلقائي، وكذلك الأمر بالنسبة لليهود.

اتبعت فَرَنسَا سياسة التفقير والتهجير ضد الجزائريين واحتكرت أسواقهم، فيما وفرت كُلّ سبل العيش والرفاهية للمستوطنين الجدد القادمين من فَرَنسَا وباقي أوروبا، والَّذِينَ بلغَ عددُهم المليون مستوطن. وأصبح الجزائريون مواطنين من الدرجة الثانية في بلادهم، فلم يكن لهم حقوق الأوروبيين الَّذِينَ استوطنوا البلاد، وكَانَ معظمهم يعملُ كعمال في الممتلكات الاستعمارية، بينما كَانَت فرص التعليم محصورة بأقلية صغيرة من السكان الأصليين.

كما اعتمدت فَرَنسَا سياسة الاعتداء على المساجد والزوايا ودور العبادة ومصادرة الأوقاف الإسلامية، وسجن المعارضين السياسيين، ومحاربة اللغة العربية، ومنع فتح أي مدرسة لتعليم العربية دون الحصول على رخصة من السلطة العَسكَرِيَّة؛ في محاولة منها لطمس الهوية العربية لدى الشَّعْب الجَزَائِرِي.[1]

كَانَ الجزائريون يشعرون بالاستياء من الفرنسيين جراء تِلْكَ المعاملة السيئة وجراء الحرمان من الحقوق والحريات الأساسية، وقَدْ وصل الوضع إلى ذروته بعد الحرب العَالَمِيَّة الثانية، وأخذ الكثير من الشَّعْب الجَزَائِرِي والأحزاب الوَطَنِيَّة تُعِدُّ نفسها لنيل الاستقلال.

وفي هَذَا الباب سنحاول أن نسلط الضوء على واقع الجَزَائِر قبل ثورة التحرير 1954، وعلى الظروف السِّيَاسِيَّة والجغرافية والاجتِمَاعيَّة قبل الانتفاضة، ليكونَ البابُ على الفصول التالية:

1. **الفصل الأول: الطبيعة الجغرافية والاجتِمَاعيَّة والسِّيَاسِيَّة، وفيه حديثٌ عن تاريخ وجغرافيا وديمغرافيا واقتصاد وثقافة الجَزَائِر.**
2. **الفصل الثاني: ما قبل الثَّورَة، وفيه ذكر لأهم محطات النضال السلمي والمسلح قبل ثورة التحرير في 1954.**

[1] في 5 محرم 1357 هـ / 08 مارس 1938م: أصدر رئيس وزراء فَرَنسَا آنذاك قراراً نصَّ على حظر استعمال اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية في الجَزَائِر. ويأتي هَذَا القانون في سلسلة قوانين سنَّها الاحتلال الفَرَنسِي لمحاربة اللغة العربية، وحَتَّى الأمازيغية، وجعل اللغة الوحيدة للبلاد هي اللغة الفَرَنسِيَّة. وكَانَ لِهَذِهِ القوانين الأثر الشديد في تغريب المجتمع الجَزَائِرِي، وتحويل لغة الإدارة والحكم إلى اللغة الفَرَنسِيَّة.

الفصل الأول: الطبيعة الجغرافية والاجتِمَاعيَّة والسياسة

قبل الدخول في معترك الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة من بدايتها وحَتَّى انتصارها، لابد في البداية من التعرف على ذَلِكَ البلد الإفريقي الَّذِي احتضن الثَّورَة، وعلى الشَّعْب الجَزَائِرِي الَّذِي خاض غمار الثَّورَة وناضل من أجلها، وتركيبته الاجتِمَاعيَّة والديموغرافية، كما لابد من الوقوف على الظروف السِّيَاسِيَّة الَّتِي مرت بِهَا الجَزَائِر قبل الانطلاق في الثَّورَة التحريرية، وذَلِكَ حَتَّى يتسنى لنا فهمُ الأحداث التاريخية ووضعها في سياقها الصحيح.

الخريطة (2): تضاريس البلاد الجَزَائِرِيَّة توضيح الأسماء

المبحث الأول: الجغرافيا

تبلغ مساحة الجَزَائِر ما يقارب 2،381،741 كلم مربع، وهي أكبر الدول العربية والإفريقية، كما أنها تحتلُّ المركز العاشر من بين دول العالم الأكبر مساحةً. وتقعُ الجَزَائِر شمال غرب قارة إفريقيا، فيحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الجنوب النيجر ومالي، ومن الغرب موريتانيا والمغرب. أما عاصمتها فهي مدينة الجَزَائِر.

وتتألفُ البلادُ الجَزَائِرِيَّةُ من أربعة أقسام رئيسية تحتوي على عدد متنوع من التضاريس:

أولاً القسم الشمالي: يتمثل بالسواحل الشمالية الَّتِي تطل على البحر الأبيض المتوسط، وهي سواحل طويلة تمتدُ ألفاً ومئتي كم، لكن شواطئها ضيقةٌ بِشَكلٍ عامٍ بسبب متاخمتها لسلسلة جبال أطلس، كما أنها صخرية إجمالاً وقليلة التعرجات. وفي هَذَا الشريط الساحلي تتشكل العديد من الخلجان حَيْثُ تتلاقى الجبال بالبحر. وقَدْ اجتذبت هَذِهِ الخلجان قديماً الكثير من الدول الكبرى، مثل قرطاجة وروما، والأتراك فيما بعد، نظراً إلى إمكانية الاستفادة منها كموانئ طبيعية للتجارة والأساطيل الحربية، ثُمَّ سرعانَ ما اكُتشِفَت أهميةُ السهول الساحلية للإنتاج الزراعي. فبالنسبة إلى الرومان، جعلت زراعة القمح في هَذِهِ المناطق الخصبة من الجَزَائِر مصدر خبز الإمبراطورية، ثُمَّ في عهد الاحتلال الفَرَنسِي، أصبحت البلاد منتجاً أساسياً للنبيذ والفاكهة، كالبرتقال.

ثانياً مرتفعات الأطلس: والَّتِي تتكون من سلسلتين جبليتين متوازيتين ممتدتين من الشرق إلى الغرب:

1. سلسلة الأطلس التلي: من جبال سوق أهراس شرقاً إلى جبال تلمسان غرباً، يتراوح اتساعها ما بين 70-150 كم، وارتفاعها ما بين 600-2000م، ومن أهم جبالها: جبال وهران وأرزيو، وجبال تلمسان، وجبال تسالة، وجبال الظهرة، وجبال الونشريس، وجبال جرجرة الَّتِي تضم أعلى قمة في أطلس التلي (قمة "لالة خديجة") والَّتِي يبلغ ارتفاعها 2،308م.

2. سلسلة الأطلس الصحراوي: تمتد من جبال النمامشة وتبسة شرقاً إلى جبال القصور في الجنوب الغربي للبلاد، ويتراوح ارتفاع قممها ما بين 1200م و2000م، وتعتبر قمة "شيليا" بجبال الأوراس أعلى قمم هَذِهِ السلسلة بارتفاع 2328م.

وعلى مر التاريخ، عزلت جبال الأطلس -بالعموم- الجماعات الريفية في الوديان الجبلية والمناطق الصحراوية والسهلية البعيدة عن باقي مناطق البلاد.

ثالثاً الهضابُ الدَّاخِلِيَّةُ: وهي مناطق مرتفعة وتمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي؛ يتراوح علوها ما بين تسعمئة إلى ألف مترٍ وهي أكثر ارتفاعاً في شرق البلاد، حَيْثُ تأخذ أحياناً طابع الجبل، وبِهَا العديدُ من المنخفضات، أهمها: منخفضات سطيف وعين البيضاء وتبسة والحضنة.

رابعاً الصحراء: تقع جنوب الأطلس الصحراوي، وهي تشكل الجزء الأكبر من مساحة البلاد (حوالي 80% من مساحتها). مناخها حارٌ جداً صيفاً، وقَدْ يتخطى خمسين درجة مئوية. أما في الشتاء، فتكون درجات الحرارة فيها معتدلة خلال النهار، غير أنها تنخفض بِشَكلٍ كبيرٍ في الليل.

والأمطار نادرة الهطول في الأجزاء الجنوبية من البلاد، أما في الأجزاء الشمالية من البلاد؛ فعادةً ما يكون المناخُ دافئاً ويميلُ إلى البرودة في الشتاء مع هطول أمطار غزيرة، وصيف المناطق الشمالية حار وجاف. وفي المرتفعات؛ عادةً ما يكون المناخ بارداً جداً في الشتاء مع تساقط الأمطار والثلوج بغزارة، وهو معتدل في الصيف.

تُمثّل الجَزَائِر بفضل موقعها الاستراتيجي إحدى البوابات الرئيسية بين قارتي إفريقيا وأوروبا، وهَذَا ما جعلها ذات مكانةٍ اقتصادية كبرى، وهو أيضاً ما جعلَ ساحل البحر الأبيض المتوسط في الشمال محطَّ اهتمام الدول العظمى قديماً وحديثاً، مثل قرطاجة وروما وتركيا وفرنسا، وذَلِكَ نظراً لمكانتها الجيوسياسية الَّتِي تتيحُ لمن يسيطرُ عَلَيْهَا إخضاع البحر المتوسط.

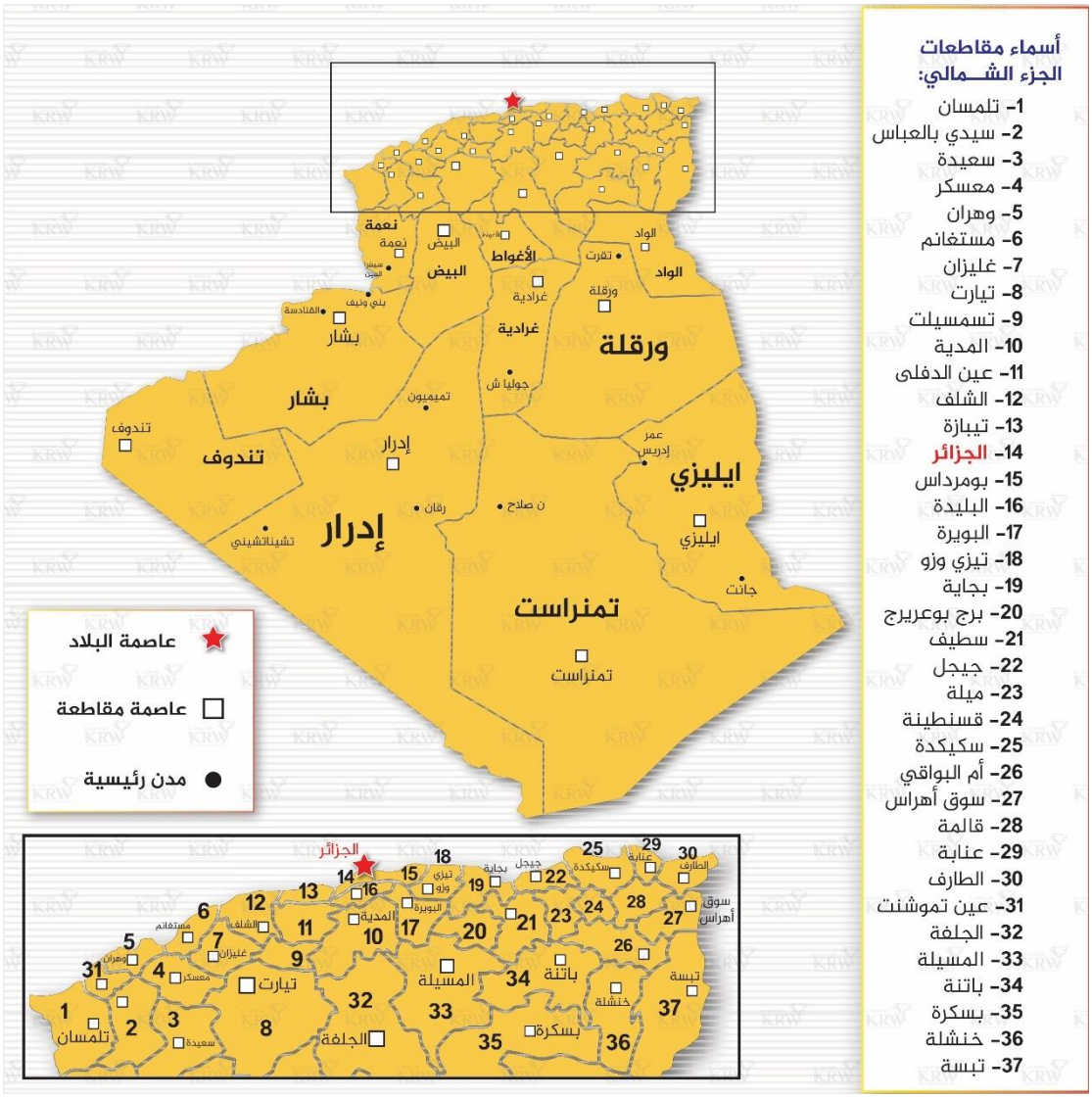

الخريطة (3): الخريطة السِّيَاسِيَّة للبلاد الجَزَائِرِيَّة

المبحث الثاني: تاريخ الجَزَائِر

استقبلت الجَزَائِر العديد من الحضارات ما جعلها تَرِثُ تاريخاً ثقافياً غنياً، وتعاقب عَلَيْهَا قبل الفتح الإسلامي والهجرات العربية أممٌ كثيرةٌ: مثل البربرِ وهم السكان القدماء الأصليون، والفينيقيين، ثُمَّ الرومان. **ويمكننا الحديث بِشَكلٍ مختصرٍ عن تاريخ هَذِهِ البلاد العريقة في ثلاثة مطالب أساسية:**

المطلب الأول: تاريخُ الجَزَائِرِ قبل الفتح الإسلامي.

المطلب الثاني: تاريخُ الجَزَائِرِ بعد الفتح الإسلامي.

المطلب الثالث: الجَزَائِرُ في العهد العثماني.

المطلب الأول: تاريخ الجَزَائِرِ قبل الفتح الإسلامي

يمكن أن نعتبر العصر الفينيقي الَّذِي امتدَّ في الجَزَائِر ما يقاربُ ستمئة وسبعين سنة (814 ق.م-146 ق.م)؛ هو المحطة التاريخية القديمة الأهم للجزائر. حَيْثُ امتد نفوذ الفينيقيين[1] الَّذِينَ أسسوا مدينة قرطاجة عام 814 ق.م[2] على الساحل التونسي، ثُمَّ أسسوا مدناً ساحلية في الجَزَائِر أصبحت مع الوقت محطات تجارية مهمة، مثل: وهران، وكبجاية، وشرشال. وكَانَ الفينيقيون يضمنون مصالحهم على بقية المناطق الدَّاخِلِيَّة من خلال التحالفات الَّتِي كَانَت قائمة مع أمراء الأمازيغ، فكَانَ هَذَا الأمر يجعل قرطاجة الوصية والحامية على الإمارات الأمازيغية مع سيطرتها المباشرة على المراكز الساحلية.

---

[1] الفينيقيون: هم أمة ساميَّة، من ولد كنعان بن لاوذ بن سام بن نوح عَلَيْهِ السلام، كانوا يستقرون بجزيرة العرب، ثُمَّ ارتحلوا بعد ذَلِكَ إلى الشام ليستقروا بفينيقيا، أرض لبنان الحالية وجزء من سوريا وفلسطين، وقَدْ صارت الشام يطلق عَلَيْهَا أرض كنعان وهم العرب في نسبهم ووطنهم. أسس الفينيقيون حضارتهم انطلاقاً من لبنان حالياً، ثُمَّ توسعوا بعد ذَلِكَ وصولاً إلى بلدان البحر المتوسط مثل تونس والجَزَائِر وليبيا وصقلية.

[2] مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجَزَائِر القديم والحديث، ص 133.

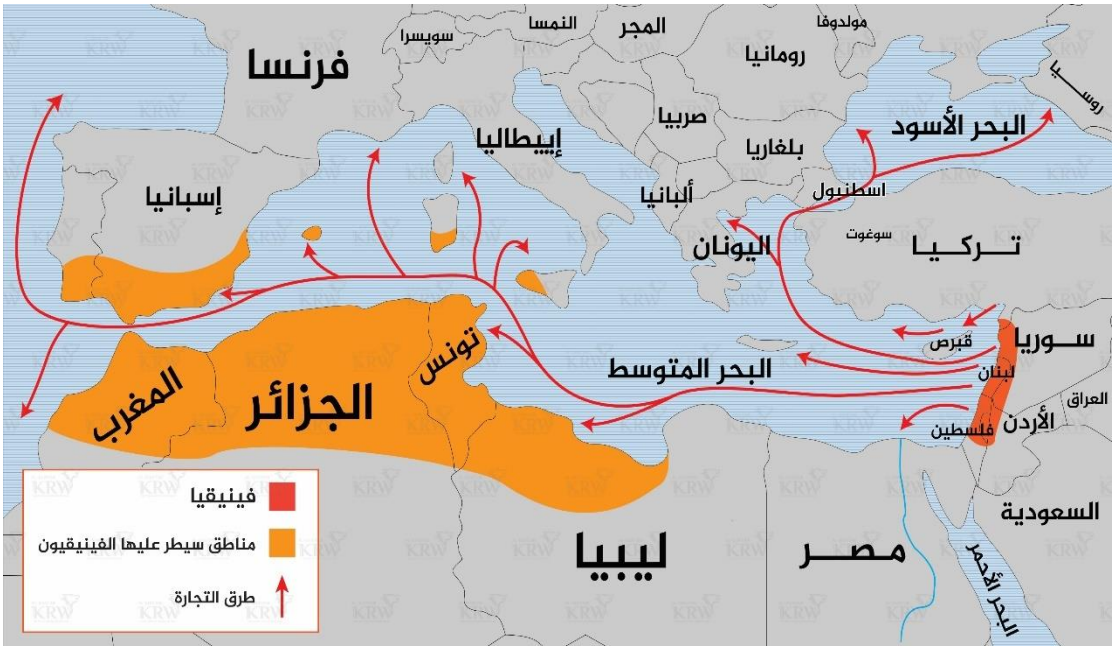

الخريطة (4): توسع النفوذ الفينيقي الكنعاني في العالم

نشبت بعد ذَلِكَ الحروب الشهيرة بين روما وقرطاج والَّتِي عرفت باسم الحروب البونية،[1] ممّا جعل الأمازيغَ يفلتون من القبضة القرطاجية ليؤسّسوا لهم كياناً مستقلاً (مملكة نوميديا)[2] شمل مساحاتٍ واسعةً من الشمال الأفريقي، واستمر قرناً ونصف، وقَدْ ساعدت روما نوميديا في صراعها مع القرطاجيين في البدء، ولكنها سرعان مع انقلبت عَلَيْهَا بعد ذَلِكَ، وأرسلت جيوشها لاحتلال شرق نوميديا (شرق الجَزَائِر الآن) سنة 42 ق.م، ثُمَّ استطاعوا إخضاع مملكة موريتانيا الَّتِي كَانَت في شمال غرب إفريقيا، وبهذا سيطرت روما على كامل الجَزَائِر سنة 42م.

[1] الحروب البونيقية أو الحروب الفونية أو الحروب البونية، مصطلحات -رغم اختلافها- تدل على مدلول واحد ألا وهو الحروب الثلاثة الَّتِي دارت بين روما وقرطاج، وقَدْ كَانَ السبب الرئيسي للحروب البونية هو تصادم المصالح بين الإمبراطوريتين القرطاجية والرومانية الآخذتان في التوسع.

[2] نوميديا هي مملكة أمازيغية قديمة قامت في غرب شمال أفريقيا ممتدة من غرب تونس الحالية لتشمل الجَزَائِر الحالية وجزء من المغرب الحالي، وتَمَّ تأسيس "نوميديا" سنة 202 قبل الميلاد، تزامناً مع انتصار الرومان على القرطاجيين في الحرب البونيقية الثانية، المعروفة أيضاً باسم الحرب الحنبعلية، الَّتِي استمرت من سنة 218 قبل الميلاد حَتَّى سنة 201 قبل الميلاد، حَيْثُ تمكّن "ماسينيسا" (مؤسس المملكة النوميدية أبرز ملوك الأمازيغ) والَّذِي كَانَ بالأصل حليفًا لقرطاجة خلال الحرب ثُمَّ انحاز في الأخير لدعم روما، من توحيد المنطقة تحت راية حكمه، وأصبح الملك ماسينيسا ملكًا على المنطقة بأسرها، ليشكل بِذَلِكَ مملكة نوميديا الموحدة.

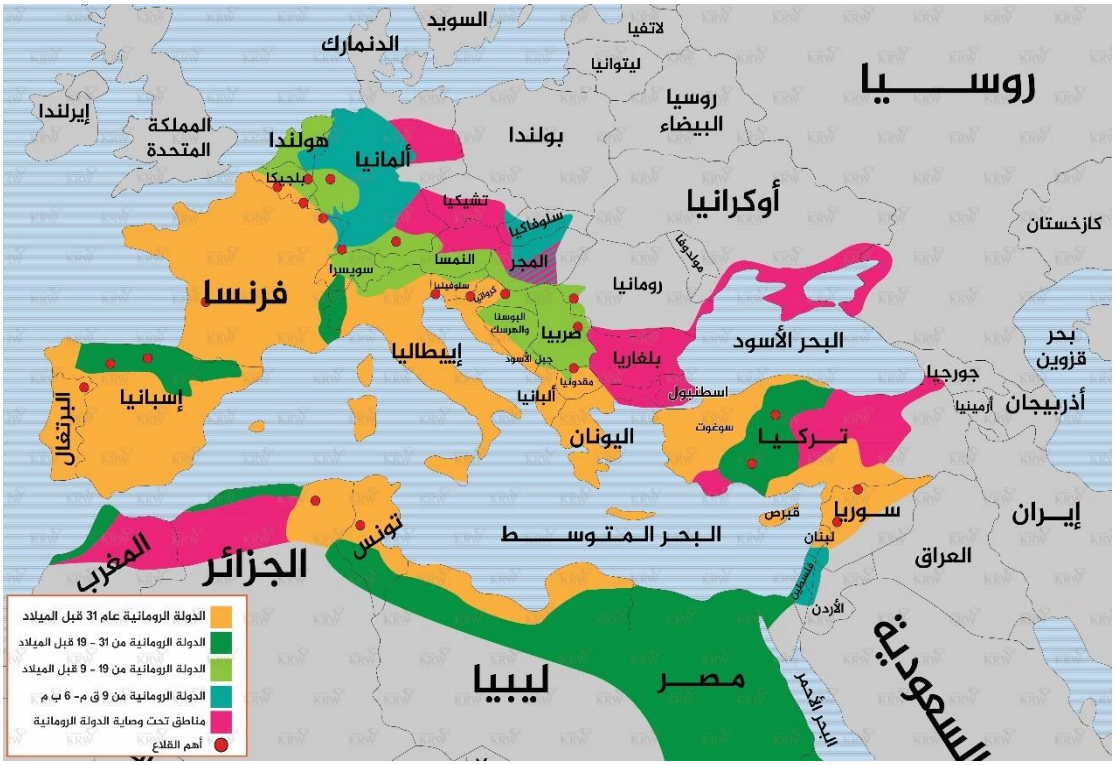

الخريطة (5): توسع النفوذ الروماني

كَانَ يُطلق على الجَزَائِر في العصر الروماني موريطانيا القيصرية، وأنشأ الرومان العديد من الطرق المعبدة الَّتِي كَانَت في الأساس لأغراض حربية، إلا أنه جرى استخدامها في النشاط التجاري، وأدى هَذَا إلى ارتفاع مستوى المعيشة والتعليم وظهور العديد من الفلاسفة والفنانين من البربر خاصةً بعد انتشار الديانة المسيحية. ثُمَّ تآكلت الحضارةُ الرومانية في الجَزَائِر بسبب توغل قبائل الوندال بين عامي 430م و431م، لتنتهي معها السيطرة الرومانية على الجَزَائِر.[1]

وفي القرن الرابع ميلادي، تفككت الدولة الرومانية إلى قسمين: الإمبراطورية الغربية، والإمبراطورية الشرقية (عاصمتها القسطنطينية)، وتمكنت القبائل الجرمانية من غزو الإمبراطورية الغربية وإسقاطها بِشَكلٍ كامل.

[1] مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجَزَائِر في القديم والحديث، ص 133.

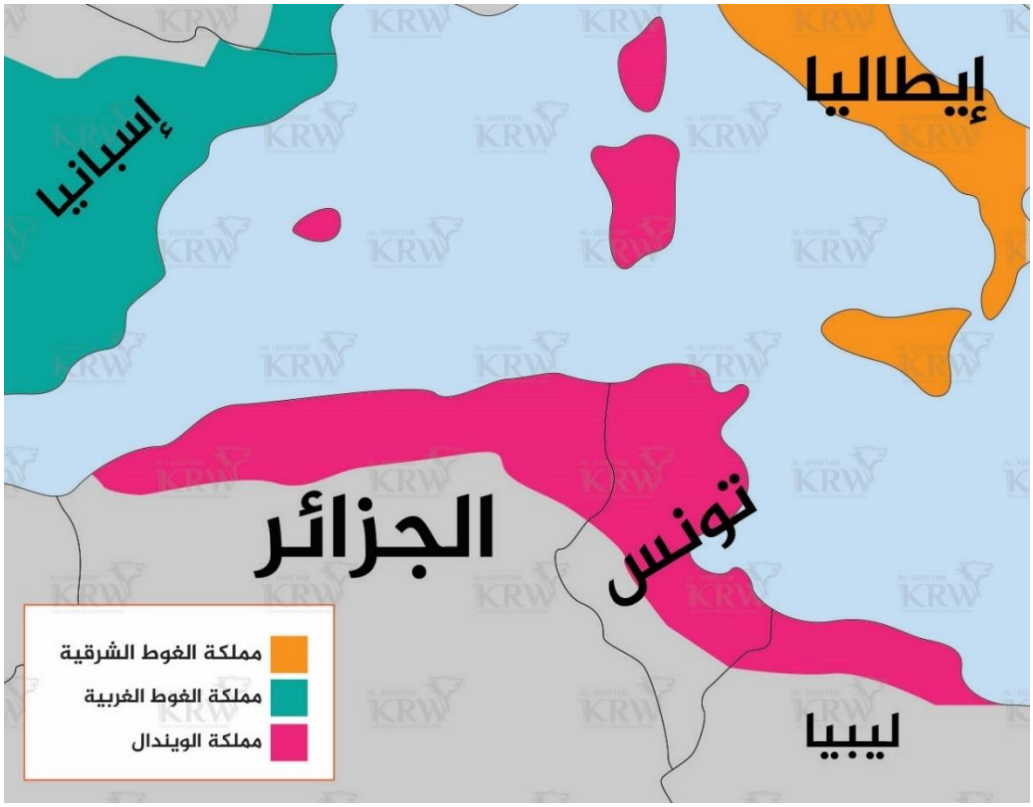

الخريطة (6): المملكة الوندالية خلال القرن السادس ميلادي

وبعد مرورها إلى شمال إفريقيا عبر مضيق جبل طارق، وبين عامي 430م و431م؛ وصلت قبائل الوندال[1] الجرمانية إلى الجَزَائِر، فأنشأت أول دولة لَهَا في شمال إفريقيا عاصمتها بجاية. وبمرور قرنٍ من الزمن، انتهى الوندال بالمغرب الأوسط سنة 534م على يد الإمبراطورية الرومانية الشرقية (أو البيزنطية)، لتخضع الجَزَائِر بعد ذَلِكَ للحكم البيزنطي، ولتستمر على ذَلِكَ الوضع حَتَّى الفتوحات الإسلامية.

[1] هم إحدى القبائل الجرمانية الشرقية، اقتطعوا أجزاء من الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي وأسسوا لهم دولة في شمال إفريقيا مركزها مدينة قرطاج وضموا إليها جزيرة صقلية والعديد من جزر البحر المتوسط. يعتقد أن اسم الأندلس مشتق من اسم هَذِهِ القبيلة، والوندال شعب جرماني إسكندنافي (الشعوب والقبائل الَّتِي تتحدث باللغات الجرمانية والَّتِي تنحدر من نفس الأصل العرقي)، ولكن معرفة أصلهم تحديداً مُختَلَفٌ فيه، فالبعض ينسبهم لمدينة فاندل السويدية، وآخرون ينسبونهم لمدينة هالندال النرويجية أو لمدينة فندسيسل الدنماركية.

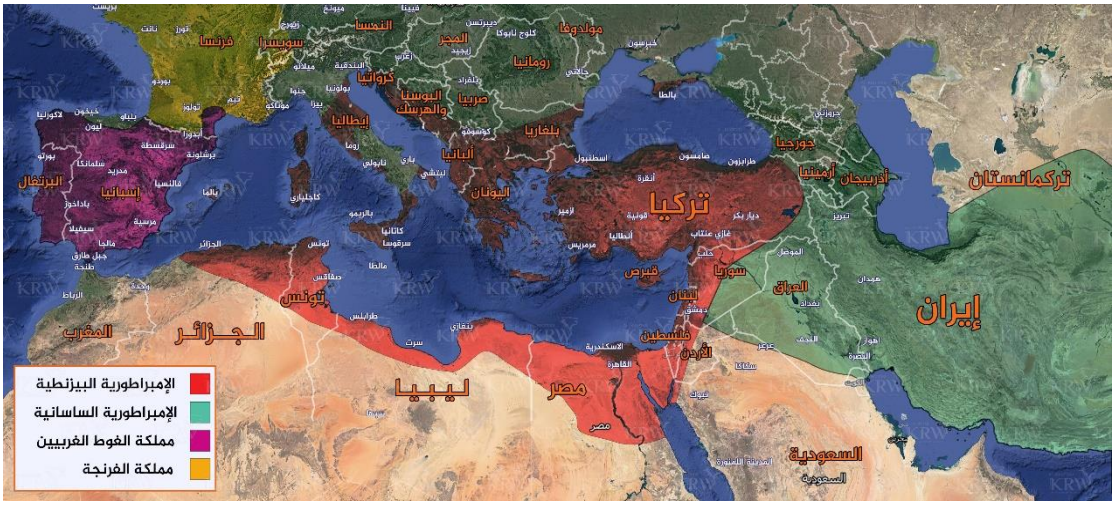

الخريطة (7): الإمبراطورية البيزنطية قبل الفتح الإسلامي

المطلب الثاني: تاريخ الجَزَائِر بعد الفتح الإسلامي

في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تمكَّنَ الجيش الإسلامي من فتح مصر وأجزاء من ليبيا سنة 643م، وكَانَ ذَلِكَ بقيادة عمرو بن العاص. ثُمَّ في عهد عثمان بن عفان بدأت الفتوحات تصل إلى تونس إلا أنها كَانَت تواجه عقبات كثيرة أدت في النهاية إلى تراجع المسلمين عن شمال إفريقيا. ثُمَّ في عهد معاوية بن أبي سفيان تَمَّ تكليف عقبة بن نافع بفتح البلاد، وفي سنة 669م عُيِّنَ عقبة حاكماً على إفريقيا الإسلامية وأسسَ مدينة القيروان في تونس، لتكون مقراً لولايته، ومنطلقاً نحو الغرب، وهَكَذَا بعد ثلاث عشرة سنة وصلَ عقبةُ بن نافع إلى أقصى الغرب. لكن هَذَا الفتح لم يدم طويلاً، حَيْثُ تمرد القائد البربري "كسيلة"[1] عَلَيْهِ، وخرجت المناطق في شمال إفريقيا عن حكم الدولة الأموية سنة 682م.

[1] كسيلة بن لمزم الأوروبي الأمازيغي، زعيم قبائل أوربة وصنهاجة الأمازيغية، وكَانَت مملكته تضم كُلّ الربوع الموجودة ما بين تيارت ووهران وتلمسان في الجَزَائِر، وقَدْ أسلم وقبيلته خلال فتح أبو المهاجر بن دينار شمال إفريقيا. في عام 61، وبوفاة معاوية بن سفيان وتولي ابنه يزيد حكم الدولة الأموية، عُزل أبو المهاجر وتولى عقبة بن نافع حُكمَ إفريقية للمرة الثانية. فقام عقبة بن نافع بمهاجمة بلاد أوربة، غير آبهٍ بنصح أبي المهاجر لَهُ بتجنب عداء كسيلة حليفه وأنه قَدْ أسلم. فخَضَع كسيلة لعقبة بن نافع وسايره في بقية حملته كاتماً بُغْضه. ثُمَّ في طريق العودة إلى إفريقية، تمرد كسيلة على عقبة وقتله، وسيطرَ على القيروان ليصبح حاكماً على إفريقية وهو لا يزالُ على الإسلام. مات كسيلة مقتولاً في عام 695م على يد بعثة أموية لاسترداد إفريقية تحت قيادة زهير بن قيس.

وفي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، انطلقت الفتوح من جديد نحو الجَزَائِر على يد حسان بن نعمان، الَّذِي انتصر على قبائل البربر المتمردة بقيادة "الكاهنة" سنة 701م. وبهذا استتب الاستقرار في شمال إفريقيا، ودخل معظم البربر في الإسلام وحَسُنَ إسلامهم، وشاركوا بعد ذَلِكَ في فتح المغرب الأقصى والأندلس مع القائدين العظيمين موسى بن نصير وطارق بن زياد، فكَانَ لهم أثر عظيم في نقل الإسلام بعد ذَلِكَ إلى أوروبا ووسط إفريقيا.

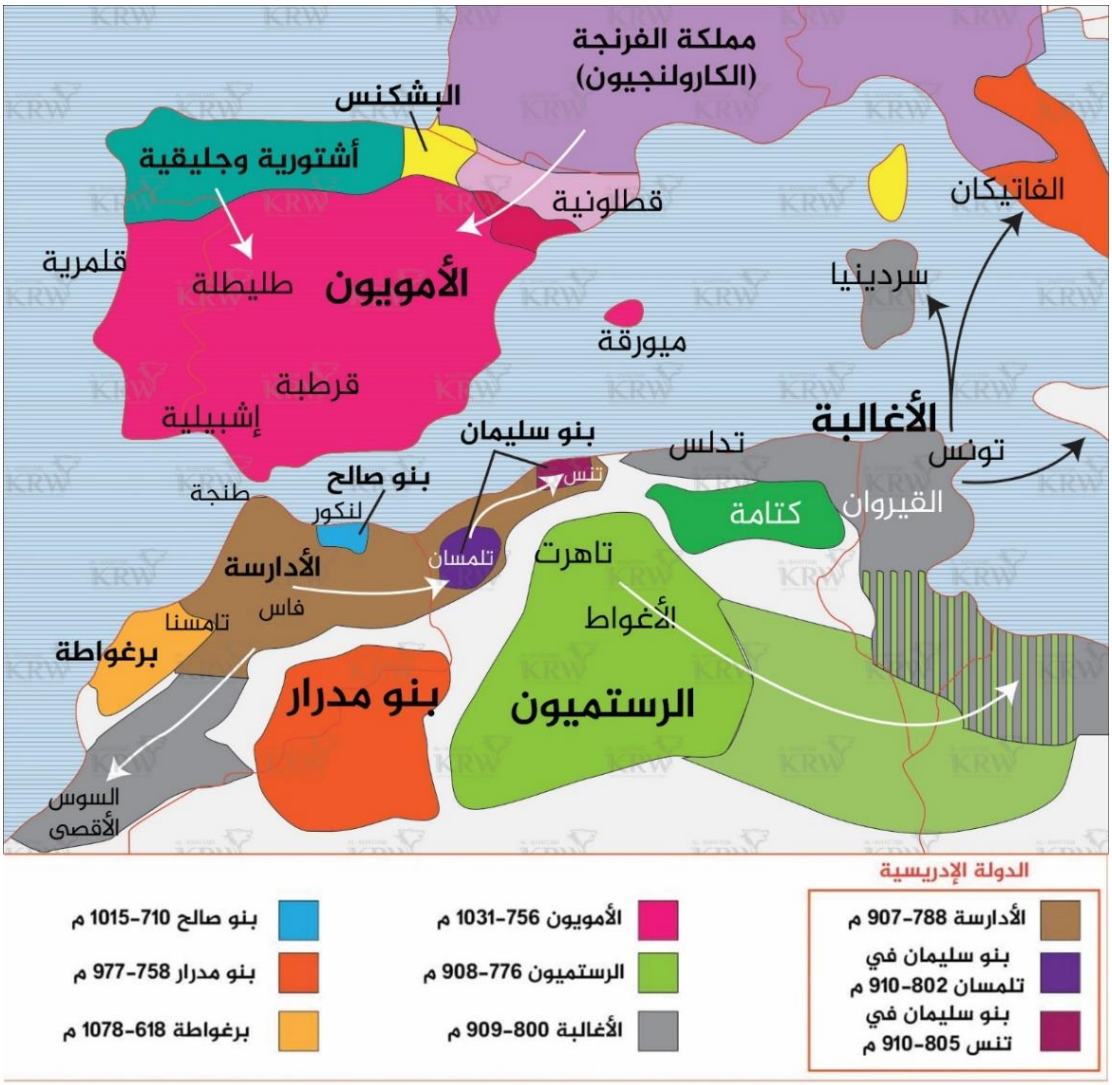

الخريطة (8): الأدارسة والرستميون والأغالبة في القرن التاسع ميلادي

وكنتيجة لعدم الاستقرار السياسي في الدولة الأموية ثُمَّ العباسية، بدأت القبائل البربرية في البلاد الجَزَائِرِيَّة بالتفكير في الانفصال عن الخلافة المركزية وتأسيس دول مستقلة شمال إفريقية، وكَانَت الدولة الرستمية بداية هَذَا الانفصال، حَيْثُ تأسست على يد عبد الرحمن بن رستم سنة 776م،

واستمرت حَتَّى 906م، وكَانَ معظم نفوذها في الجزَائِر، بينما ظهرت الدولة الإدريسية (788-923) في المغرب الأقصى (800 - 909) ودولة الأغالبة في تونس.

وهَكَذَا فإن الجزَائِر قَدْ بقيت تتعاقبُ عَلَيْهَا الدول الَّتِي تشكلت غالباً على إثر تمردات دموية، فبعد الدولة الرستمية، ظهرت الدولة الفاطمية الَّتِي أسسها عبد الله المهدي الرافضي سنة 910م، ثُمَّ الدولة الصنهاجية حليفة الفاطميين، والَّتِي أسسها بلكين بن زيرين زعيم قبيلة صنهاجة سنة 672م. وبعد ذَلِكَ قامت في الجزَائِر دولة الحمادية 1014م واستمرت حَتَّى 1156م، ثُمَّ خضعت البلاد لدولة المرابطين (1079 – 1145)، ثُمَّ دولة الموحدين (1146 – 1296)، ثُمَّ الدولة الحفصية (1226 – 1347).[1]

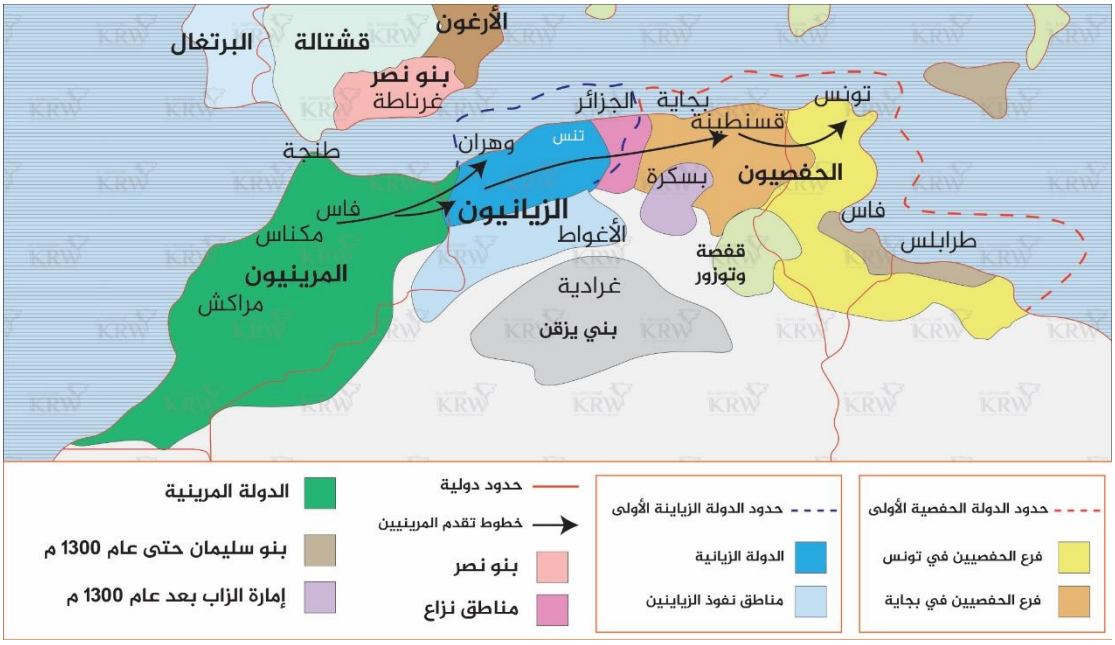

الخريطة (9): شمال إفريقيا بعد سقوط الموحدين مطلع القرن الرابع عشر

وكَانَت الدولة الزيانية (1235 - 1554) هي آخر الدول الَّتِي حكمت الجزَائِر قبل العهد العثماني، وفي عهدهم عانت البلاد من توترات داخلية شديدة، سقطت على إثرها الأندلس، وبدأت بلاد

[1] للعودة إلى التاريخ الإسلامي في الجزَائِر، انظر كتاب التاريخي السياسي للجزائر، الدكتور عمار بوحوش، الفصل الثاني الفتح العربي والإسلامي.

المغرب بالتعرض لاحتلال إسباني وبرتغالي وإيطالي، حَيْثُ احتل الإسبان المرسى الكبير ووهران في الجَزَائِر سنة 1505م، وخضعت لهم بعد ذَلِكَ العديد من المدن الجَزَائِرِيَّة الساحلية.

الخريطة (10): الغزو الإسباني والبرتغالي لشمال إفريقيا مطلع القرن السادس عشر

المطلب الثالث: الجَزَائِرُ في العهد العثماني

مع سقوط إمارة غرناطة آخر معقل للمسلمين في الأندلس سنة 1492م، أراد الإسبانُ نقل الحملات الصليبية إلى قلب الدول الأمازيغية الصغيرة، فتمكنوا من احتلال بعض أجزاء من الجَزَائِر وذَلِكَ باستغلال الضعف الَّذِي عرفته البلاد في أواخر عهد الدولة الزيانية.

وأمام هَذَا الوضع المزري والصعب الَّذِي كَانَت تمر بِهِ الجَزَائِر في بداية القرن السادس عشر، لم يجد سكان الجَزَائِر بداً من الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين[1] لإنقاذهم من الاحتلال الأوروبي، فقام الأخوان "باربروسا" بتلبية نداء المسلمين في الجَزَائِر والدفاع عن البلاد. لكن استشهاد عروج وجنوده عام 1518م إثر معركة دارت بينه وبين الإسبان خَارِجَ تلمسان، جعل خير الدين الَّذِي كَانَ متواجداً بمدينة الجَزَائِر يعلن تبعيته للسلطان العثماني، حَيْثُ أدرك أنه لا يستطيع لوحده أن يحارب الإسبان.

وبهذا ربط خير الدين مصيره بمصير الإمبراطورية العثمانية الَّتِي برزت كأكبر دولة إسلامية وقتها، وذَلِكَ بعد أن أقنع أعيان مدينة الجَزَائِر بخطورة الوضع، وأهمية انضمام بلدهم إلى السلطة العثمانية الَّتِي يمكنها تزويد جيشه بالسلاح والمؤونة والدعم السياسي لمواجهة الهجمات الإسبانية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

---

[1] عروج بن أبي يوسف يعقوب التركي (879 هـ - 924 هـ الموافق 1474م - 1518م) أو عروج بربروس، ويشتهر أيضاً بلقب بابا عروج وعروج ريس، وهو قبطان وأمير مسلم اشتهر هو وأخوه خير الدين بجهادهما البحري في شمال أفريقيا وسواحل البحر المتوسط إبان القرن العاشر الهجري الموافق للقرن السادس عشر الميلادي.
خير الدين بن أبي يوسف يعقوب التركي، (ولد سنة 1470 في جزيرة ميديللي وتوفي يوم 5 يوليو/تموز 1546م في إسطنبول)، عرف في أوروبا بـ "بارباروسا" أي ذي اللحية الحمراء، وهو وزير البحرية العثمانية ووالي العثمانيين على الجَزَائِر.

الخريطة (11): الصراع العثماني الإسباني في البحر الأبيض المتوسط خلال القرن السادس والسابع عشر

وبعد أن قَدَّمَ خيرُ الدين الولاءَ للسلطان العثماني سليم الأول، قامَ الأخيرُ بتعيين خير الدين كأول حاكمٍ تركي على الجَزَائِر، وصار يلقب بـ "بايلر باي" (أمير الأمراء)،[1] وتحول من مجرد أمير بحري إلى رئيس دولة مرتبطة بالإمبراطورية العثمانية وقوة يُحسَبُ لَهَا حساب كبير على المستوى الدولي. وهكَذَا أصبحت سواحل الجَزَائِر قاعدةً رئيسية لكافة العمليات البحرية العثمانية، وكَانَت منطلقَ الأسطول البحري الأقوى على مستوى العالم كله خلال القرن السادس والسابع عشر الميلادي؛ إذ كَانَ يتحكم في مياه البحر الأبيض المتوسط، وأطلق على مدينة الجَزَائِر اسم دار الجهاد، والمحروسة، وأيضاً الجَزَائِر البيضاء، وظلَّت تحت السيادة الاسمية العثمانية حَتَّى عام 1830م.

[1] يذكر أن السلطان العثماني سليمان (القانوني) استدعى خير الدين سنة 1535 إلى القسطنطينية وعينه قائداً عاماً للأسطول البحري التركي، ووضع تحت تصرفه البوارج الحربية والمعدات العَسكَرِيَّة الَّتِي كسرت شوكة الإسبان في تونس وطرابلس والجَزَائِر، وبقي في هَذَا المنصب حَتَّى وافته المنية عام 1546 عن عمرٍ يناهزُ ثمانين سنة.

الخريطة (12): مراحل التوسع العثماني وصولاً إلى الجَزَائِر

الجدير بالذكر أن تحالف خير الدين مع العثمانيين مكَّنَهُ من أن يغير مجرى الأمور في شمال أفريقيا ويوحد هَذِهِ البلاد، حَيْثُ تمكنت القوات الجَزَائِرِيَّة والعثمانية من إخراج الإسبانيين من تونس وطرابلس في القرن السادس عشر، كما استطاع خير الدين أن ينتصر على الإسبانيين في هجومهم العنيف على مدينة الجَزَائِر سنة 1519، وكذلك طرد الإسبان من برج الفنار في شهر ماي 1529. وبالمقابل تمكن أيضاً من القضاء على الثورات الَّتِي كَانَت تدبر ضده من الدَّاخِلِ، ونجح في السيطرة على المدن المتبقية من الجَزَائِر (القل وقسنطينة عام 1521، عنابة 1522 والحضنة والقبائل ومتيجة عام 1525).

يمكنُ تقسيمُ العهد العثماني في الجَزَائِر إلى أربع مراحل أساسية:

أولاً: عصر البايلر بايات (1514-1587م). ويمثل أزهى عصور الحكم العثماني حَيْثُ تطورت الجَزَائِر فيه من النواحي الاقتصادية، والعمرانيّة والتعليميّة؛ ودام هَذَا العهد لمدة سبعين عاماً. كَانَ تعيين الحاكم في الجَزَائِر يأتي من جهة السلطان العثماني. وأثناء هَذَا العصر تَمَّ تحرير برج فنار عام 1529م من الإسبان، وتحرير بجاية من الاحتلال الإسبانيّ عام 1555م، وكذلك تونس عام 1574م.

ثانياً: عصر الباشوات (1587-1659م). تَمَّ في هَذَا العصر تعيين باشا تركي[1] في كُلّ من الجَزَائِر وتونس وطرابلس، وذَلِكَ بعد أن كَانَ هُنَاكَ حاكم واحد يحكم المنطقة كاملة ومقرّه في الجَزَائِر. وفي هَذَا العصر، بدأت تظهر الخلافات بين جنود البحرية الجَزَائِرِيَّة (الرياس) وبين جنود البحرية العثمانية. وقَدْ برزت قوة الرياس خلال هَذَا العصر، حَتَّى أصبحت دول أوروبا تخشى الجَزَائِر وتسعى لإنشاء علاقات تعاونية معها.

ثالثاً: عصر الآغوات[2] (1659-1671م). ويعد هَذَا العصر من أقصر العصور وذَلِكَ لقيام قادة الجيش البرّي (اليوليداش)[3] بخلع الباشا واستبداله بقائد من فئتهم أُطلق عَلَيْهِ اسم (الآغا)، وفي هَذَا العصر ضَعُفَ نفوذ السلطان العثماني، وغابت السيادة العثمانية في الجَزَائِر، وازدادت الصراعات المحلية بين ضباط الجيش البري وكذلك بين ضباط الجيش البحري، واستاء الشعب من الفساد السياسي والفوضى الَّتِي سادت البلاد.

رابعاً: عصر الدايات (1671-1830م). حاول حكّام الجَزَائِر في هَذَا العصر إرضاء السلطان العثماني وتقوية مركز الحاكم (الداي) عن طريق تعيينه في منصبه مدى الحياة، وقَدْ أصبحت الجَزَائِرُ دولةً مستقلّةً نوعاً ما عن الدولة العثمانية، وأصبح جنود البحرية يبحثون عن الغنائم

---

[1] الباشا: لقب عثماني أطلق على رتب متعددة عسكرية ومدنية، وأطلق منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي على الَّذِينَ يرتقون إلى درجة وزير وأمير الأمراء.

[2] مصطلح من أصل فارسي وتعني السيد، وقَدْ استعمله الأتراك لدلالات كثيرة؛ منها أنها كَانَت تطلق على الضباط الأميين، ومنها أيضاً صاحب المنصب الكبير.

[3] سمى أهل الجَزَائِر الجنود العثمانيين "بكاش أناضوليا"، لأنهم كانوا حمراً سماناً، واسمهم الرسمي يُعرف باليولداش.

لأنفسهم وللحكام بدلاً من مهمّة المناهضة من أجل الإسلام. وقَدْ اهتم حكام الجَزَائِر في القرن السابع عشر والثامن عشر بجمع الثروة من العمليات الحربية في البحر، وأهملوا تطوير الدخل القومي المتمثل في الثروة الفلاحية وتوفير الغذاء للسكان. وفي هَذَا العصر، تَمَّ اغتيال العديد من الحكام نتيجة الحروب والصراعات الدَّاخِلِيَّة بين فئات الجيش.

وفي هَذَا العهد الأخير أيضاً، تعرضت الجَزَائِر للاحتلال الفَرَنسِي الَّذِي أخرج العثمانيين من البلاد وإلى الأبد، وأخضع الشَّعْب الجَزَائِرِي لحقبة استعمارية مريرة دامت ما يقارب 132 سنة.

المبحث الثالث: الديمغرافيا

بلغ عدد سكان الجَزَائِر وفقاً لتقديرات عام 2018م حوالي اثنين وأربعين مليون ومئتي ألف نسمة، حسب الديوان الوطني الجَزَائِرِي للإحصائيات. لكن بالعودة إلى السنة الَّتِي تَمَّ فيها احتلال الجَزَائِر من قبل الفرنسيين، فَقَدْ كَانَ عدد سكانها يُقدر بنحو 3 ملايين نسمة، وفي بداية القرن العشرين بنحو 4 ملايين نسمة، ثُمَّ بدأ عدد السكان الجزائريين في التزايد منذ بداية القرن العشرين بوتيرة نمو منخفضة، حَيْثُ قُدِّر معدل النمو الطبيعي بـ 5% إلى نهاية الحرب العَالَمِيَّة الثانية (1939-1945)، وبعد ذَلِكَ بدأ معدل النمو بالزيادة ليصل إلى مستوى 8.2 % وليصبح عدد سكان الجَزَائِر عام 1954 ما يقارب 10 مليون.[1]

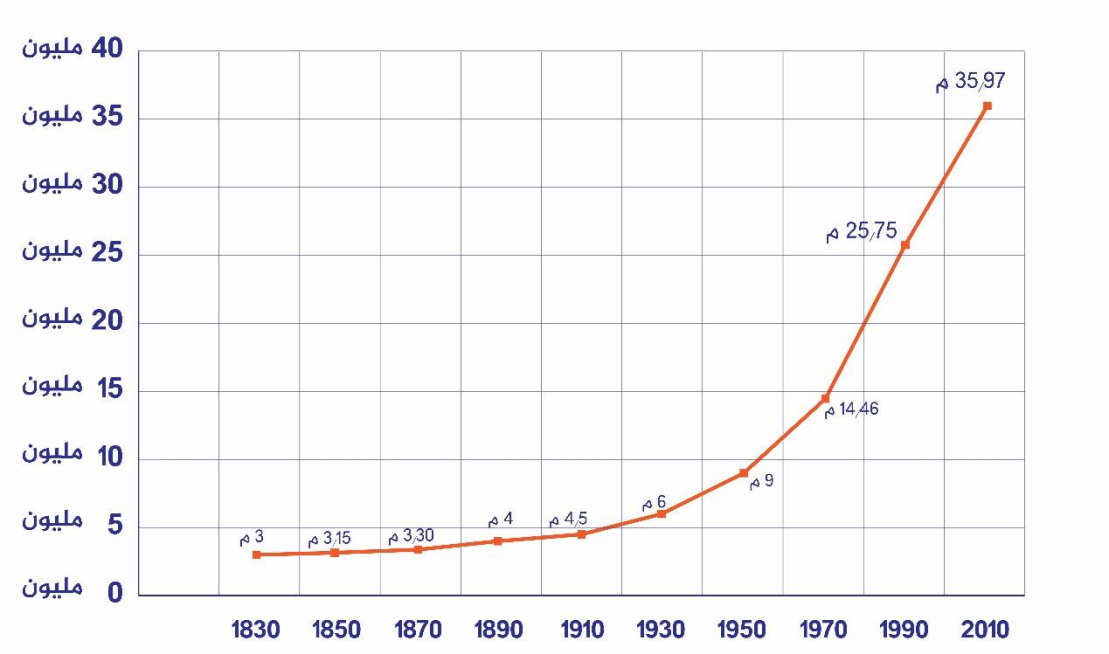

الشكل (2): النمو السكاني التقريبي في الجَزَائِر منذ 1830 حَتَّى 2010

وبالعودة إلى فترات الاحتلال الفَرَنسِي، فلابد من التنبيه أن المجتمع الجَزَائِرِي كَانَ مجتمعاً ذا طابع ريفي حَيْثُ أن 90% من السكان قبل عام 1830 كانوا ينتظمون في قبائل ويعيشون في

[1] محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجَزَائِر للفترة (1965 – 2013) – جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجَزَائِر – ص 8-9.

الريف بالرغم من وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية.[1] ومع بداية الاحتلال الفَرَنسِي حَتَّى تاريخ اندلاع الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة عام 1954، نجدُ أن السلطات الفَرَنسِيَّة كَانَت تنظرُ للسكان في الجَزَائِر كقسمين رئيسيين:[2]

القسم الأول الأوربيون: ولهم من الحقوق ما للمواطن الفَرَنسِي من حقوق في فَرَنسَا. وهؤلاء الأوربيون جاء أجدادهم إلى الجَزَائِر بطرق مختلفة؛ فمنهم من صاحب عملية الاحتلال الفَرَنسِي للجزائر كتجار وأصحاب مهن حرة خدمةً للجيش الفَرَنسِي والرهبان لتنصير الشَّعْب الجَزَائِرِي. ومع بداية الاحتلال كَانَ عدد هؤلاء الأوروبيين نحو خمسين ألف، ثُمَّ ارتفع إلى مئة وخمسين ألف في ظرف عشرين عاماً فقط. ثُمَّ راحت تتكاثرُ هَذِهِ الجالية بفعل دعوات الهجرة والامتيازات المقدمة لهم على حساب خيرات الجَزَائِر حَتَّى وصل عددهم إلى نحو المليون قبيل اندلاع ثورة 1954.

القسم الثاني أبناء الوطن الجَزَائِرِي: وقَدْ كَانَت تطلق عليهم السلطات الفَرَنسِيَّة لقب "العرب أو المسلمين"، ومع أنهم كانوا يمثلون عشرة أضعاف الجالية الأوربية؛ إلا أنهم لم يتمتعوا إطلاقاً بالحقوق الَّتِي تمتع بِهَا الأوربيون، بل قُلْ إن شئت لا يتمتعون بأي نوعٍ من أنواع الحقوق.

[1] د/ عبد السلام فيلالي، هيكلة المجتمع الجَزَائِرِي المعاصر، بين النزعتين الحضرية والريفية - قسم العلوم السِّيَاسِيَّة، جامعة باجي مختار-عنابة – ص2.

[2] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 24.

المطلب الأول: الأعراق في الجَزَائِر

يُشَكِّلُ العربُ الأغلبيةَ الساحقة من سكان القُطْرِ الجَزَائِرِي الآن (قرابة 70%)، وقَدْ استقرت أقدامهم في بلاد المغرب منذ أيام الفتح الإسلامي الأولى، وتغلغلوا بين السكان الأولين (الأمازيغ). لكن في البداية، لم يكن جند الفتح العربي والإسلامي كثيري العدد، فبقيت أكبر أقسام البلاد على أمازيغيتها، إلى أن حدثت هجرة قبائل بني هلال وبني سليم[1] من صحراء شرق النيل إلى المغرب العربي في القرن الحادي عشر ميلادي، فتدفق سيلهم وتكاثرَ عددهم، وانتصبوا في سائر السهول والواحات وأغلب الجبال، واختلطوا بالعنصر الأمازيغي فتصاهر العنصران وامتزجا.[2]

بالإضافة للعرق العربي الَّذِي يشكل أغلبية في البلاد، تضُمُّ الجَزَائِر العديد من الأعراق الأخرى، مثل الأمازيغ[3] الَّذِينَ يشكلون الأقلية الأكبر في البلاد، وقَدْ سكنوا الأراضي الَّتِي تعرف اليوم بالجَزَائِر قبل العرب بوقت طويل.

---

[1] من أشهر الهجرات العربية إلى شمال أفريقيا في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي وبالرغم أن بني هلال وبني سليم شكلوا أكبر القبائل المهاجرة إلا أن الهجرة ضمت قبائل هوازنية أخرى كشجم وسلول ودهمان والمنتفق وربيعة وخفاجة وسعد وكعب وسواءة وكلاب، وقبائل قيسية كفزارة وأشجع وعبس وعدوان وفهم، وقبائل مضرية كهذيل وقريش وتميم وعنزة، بل وقبائل قحطانية كجذام وكندة ومذحج. وقَدْ كَانَ بنو هلال وبنو سليم ومن جاء معهم من القبائل يقيمون في المنطقة الممتدة بين الطائف ومكة، وبين المدينة ونجد، وشاركوا في الفتوحات العربية الإسلامية، إلا أنهم احتفظوا بثقلهم وطابعهم البدوي في الجزيرة العربية حَتَّى تاريخ هجرتهم 440 هـ. واستقرت هَذِهِ القبائل في شمال أفريقيا، وكَانَ لَهَا الأثر الحاسم في تعريب شمال أفريقيا.

[2] أحمد توفيق المدني - هَذِهِ هي الجَزَائِر، ص 29

[3] الأمازيغ هي كَلمة أمازيغيّة، تُجمَع على "إيمازيغن"، ويَعني اللفظ في اللغة الأمازيغيّة: الإنسان الحر النبيل، أما البربر فهو اسم لاتيني، ويَعني المتوحشين أو الهمجيين البدائيين. وقَدْ أطلق الرومان هَذِهِ الكلمة على كُلّ الأجانب وبينهم الأمازيغ، وذَلِكَ خلال غزواتهم لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسّط. وأَصلُ الأمازيغ أو البربر غير معروف بالتحديد، وذَلِكَ لقلة التاريخ المَكتوب والمَحفوظ عن هَذِهِ الشعوب. يُرجع بعض العُلماء أصلهم إلى أوروبا؛ حَيْثُ لهم صلة بنسل الواندال، اللذين استوطنوا شمال أفريقيا. ومن جهة أخرى يتجه البعض إلى إرجاع أصل الأمازيغ إلى أصول عربية، حَيْثُ قدِموا إلى شمال أفريقيا نازحين بسبب الظروف المُناخية. ويُرجّح المُؤرّخ ابن خلدون أصول الأمازيغ إلى الكنعانيين من ولد كنعان بن حام بن نوح عَلَيْهِ السلام؛ حَيْثُ لا يُعتبر الكنعانيون من العرب، وليسوا من أبناء سام أيضاً.

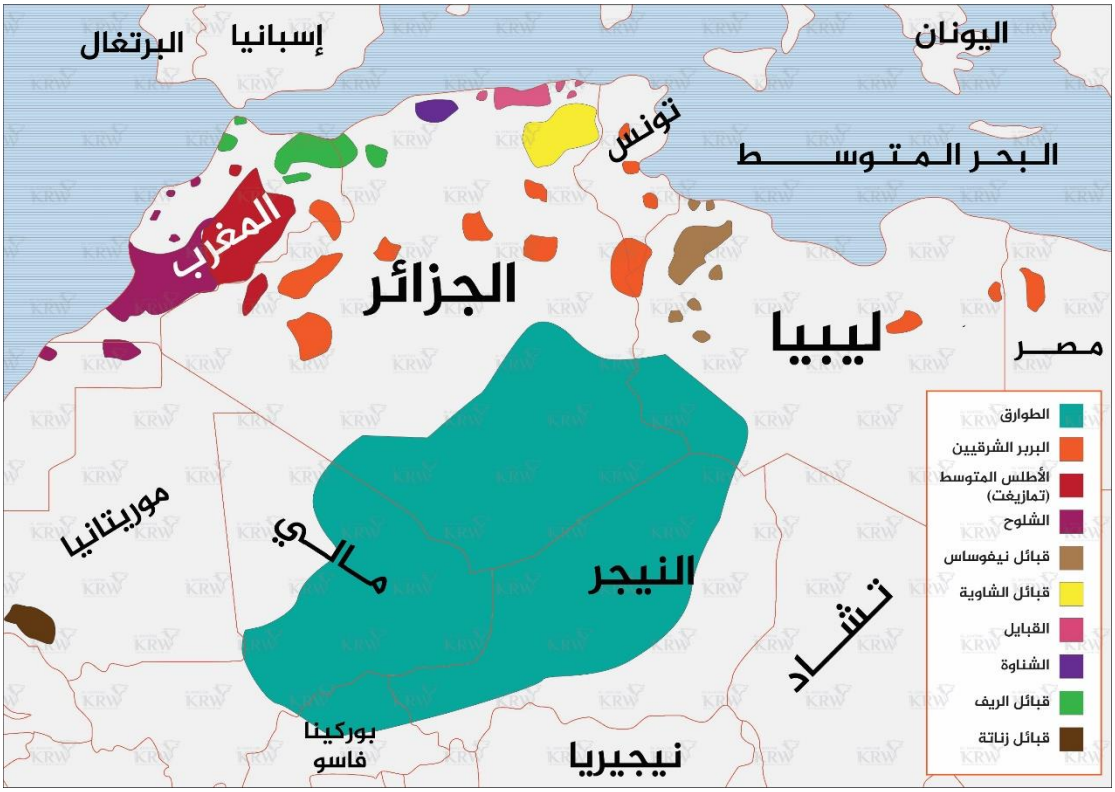

الخريطة (13): توزع الأمازيغ في شمال إفريقيا

معظم الأمازيغ يعيشون في منطقة القبائل (خاصة في تيزي وزو حَيْثُ أكبر تجمعات الأمازيغ) وجبال الأوراس ووادي مزاب حول مدينة غرداية والصحراء الجنوبية، بالإضافة إلى الطوارق في الصحراء الكبرى. ويتفرعون اليوم -لاسيما خَارِجَ المدن- إلى عدة قبائل أشهرها قبائل الشاوية، زناتة، المزاب، الطوارق...إلخ علماً أن كثيراً من القبائل الأمازيغية قَدْ تَعَرَّبَ مع الوقت، بحَيْثُ أصبح من العسير التمييز بينهم وبين القبائل العربية بعد عدة قرون من التاريخ المشترك.

وبحسب إحصائيات الإدارة الفَرَنسِيَّة لعام 1892، إن نسبة البربر لسائر السكان الجزائريين هي عشرون بالمائة.[1] وبشكلٍ عامٍ فإن التركيبة السكانية للمناطق الَّتِي يوجد فيها الأمازيغ غير معروفة بطريقة علمية دقيقة، ولهذا فهي محل استخدامات أيديولوجية في بعض الأحيان.

[1] الدكتور عثمان سعدي، البربر الأمازيغ عرب عاربة ـ وعروبة الشمال الإفريقي عبر التاريخ، ص 33.

أما الأقليات العرقية الأخرى في الجَزَائِر فهي:

1. الأتراك: ويعود أصلهم إلى الدولة العثمانية الَّتِي حكمت البلاد منذ القرن السادس عشر الميلادي. ولا توجد أرقام دقيقة لأعداد السكان الأتراك قبل الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة مباشرة، إلا أن المؤرخ البرفسور التركي "صبري حمزتلي" قال إن عدد الأشخاص من أصول تركية كانوا يمثلون 25% من إجمالي السكان بالجَزَائِر سنة 1953.[1] بينما كَانَ الأرشيف الفَرَنسِي يُقَدَّرُ عدد التركمان الأتراك في الجَزَائِر عام 1953، ما بين ستمئة إلى سبعمئة ألفِ شخص بحسب ما نقل عنه المؤرخ والباحث السوري في الشأن التركي الدكتور مختار فاتح بيديلي، أي ما يعادل 7% تقريباً من مجموع السكان.

2. الأوروبيّون: وهم مَجموعات صغيرة من الإيطاليين والفرنسيين والإسبانيين واليهود، ومعظمهم استقر في الجَزَائِر خلال عمليات الاحتلال سواء الإسباني أو الفَرَنسِي، وقدرت بعض المصادر أعدادهم بين ثمانمئة ألف حتى المليون نسمة عام 1956، أي ما يعادل 8% من مجموع السكان.[2]

الأفارقة: وهم المجموعات القادمة من الصّحراء الكُبرى، وقَدْ اختلطوا في الثقافة الجَزَائِرِيَّة بِشَكلٍ كبيرٍ جداً، مما أدّى إلى مَحو ثقافتهم الأصليّة تقريباً.

الشكل (3): توزع السكان في الجَزَائِر بِشَكلٍ تقريبي سنة 1954

[1] *Wayback Machine (archive.org) - 9921.pdf (ankara.edu.tr)*

[2] أحمد توفيق المدني، هَذِهِ هي الجَزَائِر، ص 36.

المطلب الثاني: الأديان

إذا أردنا الحديث عن الحالة الثقافية والدينية في الجَزَائِر قبل ثورة 1954، فإن الجزائريين في ذَلِكَ الوقت كانوا يتحدثون العربية والأمازيغية والفَرَنسِيَّة بِشَكلٍ أساسي. وبالنسبة لسكان البلاد الأصليين من العرب والأمازيغ فَقَدْ كان أغلبهم مسلمين، أما الأوروبيون فَقَدْ كانوا بين النصرانية واليهودية. وأغلبية المسلمين في الجَزَائِر من السنة ومن أتباع المذهب المالكي، وتوجد نسبةٌ قليلةٌ تعتمد المذهب الحنفي، وهم بعض السكان من ذوي الأصول التركية. وعلى مستوى المذاهب والفرق العقدية فَقَدْ كَانَت الطرقُ الصوفية غالبةً على المجتمع الجَزَائِرِي، ومنها القادرية والشاذلية والرحمانية والدرقاوية، لكن هَذِهِ الطرق خلال ثورة التحرير لم تكن ذات تأثير واسع في المجتمع الجَزَائِرِي بسبب اتجاه النخب نحو القيم الأوروبية بعد مئة واثنتين وثلاثين سنة من الاحتلال والتغريب، وأيضاً على إثر الصحوة الإسلامية الَّتِي بدأت تنشأ في الجَزَائِر على يد جمعية العلماء المسلمين بقيادة ابن باديس، والَّتِي دعت لنبذ الخرافات والجمود في الطرق الصوفية.

وبشكلٍ عامٍ، يوضح الجدول التالي عدد المسلمين وغير المسلمين في الجَزَائِر قبل ثورة الاستقلال مباشرة:[1]

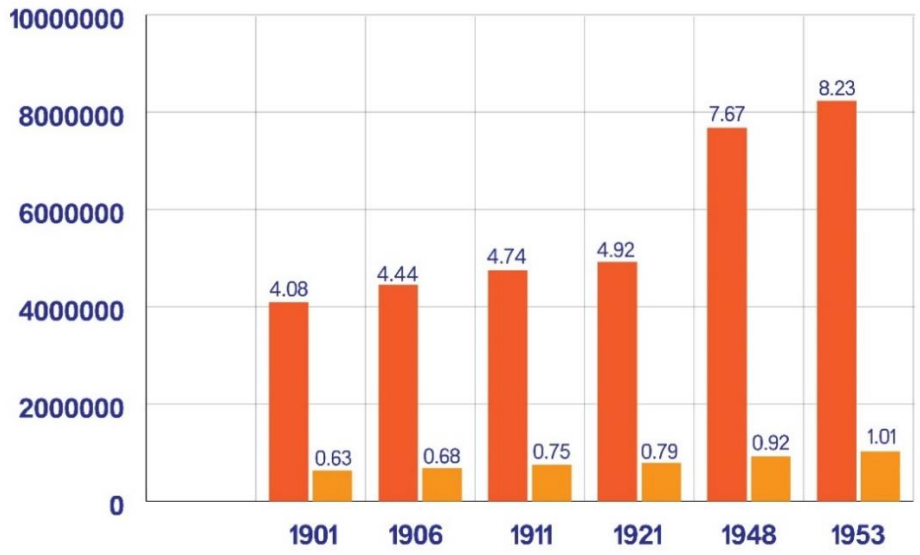

الشكل (4): أعداد المسلمين وغير المسلمين بين 1901 و1953

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 29-30.

وكَانَت اليهودية من الديانات الأخرى الَّتِي وُجدت في الجَزَائِر، حَيْثُ قدر عدد اليهود سنة 1950 بنحو مئة وعشرين ألفاً، وكَانَت الأغلبية الساحقة منهم تحمل جنسيات أجنبية. وبموجب القانون الفَرَنسِي، كَانَ اليهودُ معتبرين مواطنين يتمتعون بكامل الحقوق كالأوربيين، ولكن خلال حرب الاستقلال وبعدها، غادر معظم اليهود الجزائريين البلاد متجهين بِشَكلٍ أساسي إلى فَرَنسَا وإسرائيل. وفي عام 1969 انخفضت أعداد اليهود إلى ألف وخمسمئة يهودي فقط، حَتَّى وصل عدد الجالية اليهودية في الجَزَائِر عام 1992 إلى ثلاثِمئة شخصٍ.[1]

[1] عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الرابع، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999، صفحة 262-263.

المبحث الرابع: الاقتصاد

اعتمدت الجَزَائِر في اقتصادها إلى حدٍ كبير على الزراعة حَتَّى عام 1962م، وبشكل عام فإن الجَزَائِر يُعرَفُ منذ القدم بأنه بلد زراعي، توجد بِهِ مراعٍ شاسعةٌ، وسهول فسيحة تنتج كميات هائلةً من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع. أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز والبغال.

وبعد فترة الاحتلال الفَرَنسِي على مدار قرن ونيف، شهدت الزراعة تراجعاً ملحوظاً، حَيْثُ قامت سلطات الاحتلال الفَرَنسِي باغتصاب ملايين الهكتارات من الأراضي الخصبة سواء من أملاك الدولة الجَزَائِرِيَّة أم من أملاك الشَّعْب الجَزَائِرِي وتسليمها بالمجان إلى المستعمرين الأوربيين،[1] ولعدد من الشركات الفلاحية التابعة لمختلف المؤسسات الفَرَنسِيَّة، فَكَانَت القبيلة الَّتِي تشارك بالتمرد على السلطات الفَرَنسِيَّة تُصادر أرضها وجميع أملاكها.[2]

وبفعل عمليات الاغتصاب تِلْكَ تحول الفلاحون الجزائريون -الَّذِينَ كانوا قبل الاحتلال يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان- إلى مجرد أُجَراء موسميين أو إلى أناس عاطلين تماماً عن العمل. وما كاد يحل الاحتفال بمرور قرن على الاحتلال حَتَّى فقدت الجَزَائِر قدرتها على تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، وتحولت من منتجٍ للحبوب ومصدرٍ لَهَا إلى بلد مضطر لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لتلبية حاجات سكانه، وذَلِكَ لإن المهاجرين الأوربيين كانوا يجهلون طريقة الاعتناء

[1] تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجَزَائِر 11 مليون هكتار، أصبح منها ثمانية مليون بيد الجزائريين الَّذِينَ يمثلون تسعة أعشار السكان، وثلاثة ملايين هكتار سيطر عَلَيْهَا حوالي خمسة وعشرين ألف مستعمر.

[2] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 17.

بالفلاحة، ولم يكونوا يهدفون لغير الثراء بأية طريقة كَانَت. لأجل ذَلِكَ، ركزوا مجهوداتهم على زراعة الحوامض والكروم من أجل الخمور،[1] وعدم استصلاح الأراضي البور.[2]

أما من حَيْثُ الصناعة، فَقَدْ كَانَت قبل الاحتلالِ أكثرَ تقدماً وأحسنَ تنظيماً، حَيْثُ كَانَ الحرفيون في الجزَائِر يُجمعون في نقابات حسب التخصص، فتجد النجارين في شارع، والحدادين في شارع آخر، والصباغين في شارع، والدباغين...إلخ وكَانَت كُلّ نقابة تُسيَّر من قبل أمين من ذوي الخبرة والحكمة وحسن السلوك، وللأمناء مجتمعين مكانة مرموقة لدى الحكومة المركزية، أما أمين الأمناء، فإنه يحضر الاجتماعات مع السلطات العليا، ويشارك -فعلياً- في اتخاذ القرارات، سواء منها الاقتصادية أو السِّيَاسِيَّة.

وإلى جانب هَذِهِ الصناعة التقليدية، كَانَت الدولة الجزَائِرِيَّة تهتم كثيراً بمناجم المعادن المختلفة، وتولي رعاية خاصة لصناعتين كانتا أساسيتين في ذَلِكَ الحين، وهما صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية، وصناعة السفن.[3] وبعد الغزو، وبالتدريج، أُهملت الصناعة في الجزَائِر، وصارت الجزَائِر تستورد كُلّ شيء تقريباً، واختفت مصانع الأسلحة والبارود، وورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن. وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المستخرجة من المناجم برعاية سلطات الاحتلال، حَتَّى أصبحت سنة 1954، حوالي ستمئة ألف طن من الفوسفات، وثلاثة ملايين وخمسمئة ألفِ طنٍ من الحديد، وأربعمئة ألفِ طن من الفحم.[4]

---

[1] وعلى سبيل المثال فإن السلطات الفَرَنسِيَّة اهتمت بزراعة الحوامض على حساب الحبوب، لأن الحوامض كَانَت تدر عليهم أضعاف ما كانوا يجنونه من القمح والشعير. ولقد تطور منتوجها من سبعمئة ألف قنطار سنة 1931م إلى مليونين وستة عشر ألف قنطار سنة 1950م. وأصبحت الحوامض بِذَلِكَ تحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد الخمور الَّتِي كَانَت تنتج بمعدل 16 مليون هكتار سنوياً عندما اندلعت الثَّورَة الجزَائِرِيَّة. ولصالح الكروم والحوامض قضي في ضواحي منطقة معسكر، على زراعة الأرز وكذلك الأمر في شمال شرقي الجزَائِر، حَيْثُ أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية والفول والعدس وغيرها.

[2] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 18

[3] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 19

[4] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 20

وقبل الاحتلال، كَانَت الجزَائِر تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا جنوب الصحراء، ومع البلاد العربية وأوروبا الغربية خاصة، ولأن تجارتها تِلْكَ كَانَت مخططةً فَقَدْ كَانَت تدرُّ على البلاد أرباحاً كثيرة، تستثمر في سائر الميادين. ثُمَّ جاءت آفة الاستعمار، وما كادت تمر السنوات الأولى من الغزو حَتَّى أصبح ميزان التجارة الخَارِجِيَّةِ الجزَائِرِيَّة خاسراً لأن كُلّ عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فَرَنسَا.

وفي العشرية الَّتِي سبقت ثورة نوفمبر سنة 1954، لم يعد في استطاعة أي عاقلٍ الحديث عن تجارة الجزَائِر الخَارِجِيَّةِ، بل كُلّ ما هُنَاكَ عمليات احتكارية تقوم بِهَا حفنة من المستعمرين، يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب فَرَنسَا والجزَائِر في آنٍ واحدٍ.[1]

ختاماً لا ينكر أحدٌ أن فَرَنسَا قَدْ حققت في الجزَائِر العديد من المنجزات تتمثل في: "شبكة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والمدن الكبرى والموانئ، إلى جانب الغاز والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والمنشآت الصحية والخدمات الطبية المتعددة"، لكن كُلّ هَذِهِ الإنجازات كَانَت موجهةً بِشَكلٍ أساسي لخدمة مصالح الأوربيين وليس الجزائريين.[2]

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 20

[2] المصدر نفسه، ص 21

المبحث الخامس: الثقافة والتعليم

منذ السنوات الأولى من الاحتلال، وَظَّفَ الفرنسيون كُلَّ ما لديهم من قوة للقضاء على مصادر الثقافة والدين، فهدموا كثيراً من المساجد، وحولوا أعداداً كبيرة منها إلى كنائس أو ثكنات أو مستوصفات وحَتَّى إلى ملاهي. كما وجه الاحتلال أنظاره صوب المثقفين الجزائريين فقتلَ من قتل ونفى من نفى وزجَّ في السجونِ من شاء، وظل يطارد ويضطهدُ كُلَّ من بقي طليقاً لمنعه من القيام بواجبه نحو المجتمع.

وتقول الإحصائيات قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1954 إن حوالي 19% فقط من الجزائريين متعلمون، ويدخل في هَذِهِ النسبة المئوية من يحسن القراءة والكتابة سواء بالعربية أو بالفَرَنسِيَّة، وكَانَت جامعة الجَزَائِر -الَّتِي تعد نظرياً من أكبر جامعات فَرَنسَا- تجمع في مدرجاتها حوالي ستة آلاف طالب، لم يكن منهم إلا خمسمئة طالب جزائري معظمهم من أبناء الطبقات الَّتِي صنعها الاحتلال لخدمة مصالحه.[1]

وفي مجال التعليم الابتدائي، نجد أن الأطفال الفرنسيين كَانَت تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية للتعليم. أما الأطفال الجزائريين، فإن طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كَانَ يمكن لهما أن يدخلا المدرسة في سنة 1954. وتؤكد الإحصاءات بأن حوالي 7% فقط من أبناء الجَزَائِر كَانَت تتوفر لهم فرصة التعليم، أضف إلى ذَلِكَ نسب الفشل والعجز عن مواصلة الدراسة نتيجة الفقر، مما دفع الجزائريين إلى البحث عن بديل لعجز المدارس النظامية عن استقبال ألاف الطلبة الجزائريين فكَانَ لابد من اللجوء إلى المدارس الحرة والكتاتيب الَّتِي وصل عدد الطلاب فيها سنة 1954 إلى حوالي مئتي ألف تلميذ.[2]

وفي التعليم الثانوي، فإن عدد التلاميذ الجزائريين سنة 1951 لم يكن يمثل سوى 11,6% من مجموع المسجلين في الثانويات. وسنة 1954 بلغ عدد الثانويين الجزائريين ستة آلاف ومئتين وستين

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 20 - 21

[2] المصدر نفسه،ص20 - 21

طالباً من جملة خمسةٍ وثلاثين ألف طالبٍ، علماً بأن عدد السكان الأوروبيين كَانَ في ذَلِكَ الوقت أقل من عُشْرِ العدد الإجمالي للسكان.[1]

وفي التعليم العالي، كَانَ عدد الطلبة الجزائريين سنة 1948 لا يزيد عن ستةٍ من بين حوالي ستمئة أوروبي. ومع اندلاع الثَّورَة ارتفع ذَلِكَ العدد ليصل إلى خمسمئةٍ وتسعةٍ وثمانين طالباً من بينهم إحدى وخمسين طالبةً، أما الطلبة الأوروبيون فَقَدْ كَانَ عددهم سبعةَ آلاف وثمانمائة طالبٍ. وفي ظل هَذِهِ الظروف، بدأ بقية شباب الجَزَائِر الراغبين بالتعليم بالسفر نحو جامعات الزيتونة في تونس والقرويين في المغرب الأقصى والأزهر في مصر ليصل عدد الطلبة الجزائريين في دول شمال إفريقيا عام 1954 إلى ألف ومئتين وسبعين طالباً.[2]

وبالمحصلة نجد أن الشَّعْب الجَزَائِرِي قَدْ عانى وبشدة في ظل الاستعمار الفَرَنسِي على جميع المستويات الاجتِمَاعيَّة والاقتصادية والثقافية، وقَدْ شكلت هَذِهِ الأزمات الَّتِي شهدها الجَزَائِر، خاصة في الربع الثاني من القرن العشرين، الأساس الَّذِي أدى لاندلاع ثورة نوفمبر سنة 1954.

[1] المصدر نفسه، ص 22

[2] المصدر نفسه، ص 22

الفصل الثاني: النضال ما قبل ثورة 1954

نستعرض في هَذَا الفصل حال الجزَائِر منذ انتهاء العهد العثماني ونزول القوات الفَرَنسِيَّة أرض البلاد وصولاً إلى المرحلة الَّتِي سبقت ثورة التحرير عام 1954، وسنذكرُ في الصفحات القادمة أبرز التمردات والانتفاضات الشعبية المسلحة ضد الاحتلال الفَرَنسِي، بالإضافة إلى الحراك الإصلاحي والسياسي الَّذِي سبق الثَّورَة والأزمة الدَّاخِلِيَّة الَّتِي أصابت الحركة الوَطَنِيَّة الجزَائِرِيَّة قبيل انطلاق الانتفاضة.

المبحث الأول: النضالُ المسلحُ

نتج عن استسلام حاكم الجزَائِر للفرنسيين سقوطُ السلطة المركزية في البلاد، ومع غياب القيادة الجامعة جاءت معظم التمردات فيما بعد بطريقة فوضوية غير منسقة، وكَانَت بالعموم ذات طابع قبلي أو ديني.

ثورة الأمير عبد القادر (1832 – 1847)

كَانَ "محي الدين الجزَائِرِي" شيخ الطريقة القادرية في الجزَائِر، وبعد تعرض البلاد للاحتلال الفَرَنسِي في 5 يوليو/تموز 1830، توجَّهَ النَّاسُ إليه ليبايعوه على الجهاد، فاعتذر إليهم بسبب كبر سنه، وهو ما جعل ابنَه عبد القادر[1] يتولى قيادة النضال، وبويع كقائدٍ للجهاد في نوفمبر/تشرين الثاني 1832، ثُمَّ بويعَ كحاكمٍ وإمام لغرب البلاد في ولاية معسكر يوم 4 فبراير/شباط 1833.

[1] الأمير عبد القادر الهاشمي: هو الابن الثالث لمحي الدين شيخ الطريقة الصوفية القادرية في عهده، ولد في 23 رجب 1222هـ الموافق لـ 26 سبتمبر1807، في قرية القيطنة في ولاية معسكر بالغرب الجزَائِرِي، وهو كاتب وشاعر وفيلسوف وسياسي وفارس، اشتهر بمناهضته للاحتلال الفَرَنسِي للجزائر خمسة عشر عاماً متواصلة حَتَّى تَمَّ أسره ونفيه إلى دمشق الَّتِي مات فيها سنة 1883.

قسّمَ الأميرُ مناطق نفوذه إلى ثماني وحدات ومقاطعات هي: مليانة، معسكر، تلمسان، الأغواط، المدية، برج بوعريريج، برج حمزة (البويرة)، بسكرة، سطيف. كما أنشأ مصانع للأسلحة وبنى الحصون والقلاع (مثلاً في تاقدمت، معسكر، سعيدة).

وقَدْ شكل الأمير حكومته الَّتِي كَانَت تتكون من خمسِ وزارات، وجعل مدينة معسكر مقراً لَهَا، ونظم ميزانية الدولة وفق مبدأ الزكاة لتغطية نفقات الجهاد. كما بدأ الأمير هجوماته العَسكَرِيَّة على القوات الفَرَنسِيَّة ابتداءً من 4 فيفري/فبراير 1833، فكَانَ يحاربُ على جبهتين في آن واحد؛ الجبهة الأولى قاتل فيها القبائل المتمردة، بينما قاتل في الجبهة الثانية الجيش الفَرَنسِي، فدارت الكثير من المعارك مع الاحتلال تمكن من خلالها عبد القادر من استعادة أغلب المناطق الَّتِي سبق احتلالها، وحاصرت قواته الفرنسيين في المدن الساحلية، ومن بين المعارك المشهورة الَّتِي خاضها عبد القادر معركة "خنق النطاح الأولى والثانية" ومعركة "برج العين".[1]

أرغمت نجاحاتُ الأميرِ العَسكَرِيَّة الجيش الفَرَنسِي في وهران على عقد اتفاق هدنة معه في 26 فبراير/شباط 1834. وقَدْ نصت الاتفاقية على اعتراف فَرَنسَا بسلطة الأمير على منطقة الغرب الجَزَائِرِي ومنطقة الشلف. لكن الاحتلال لم يلتزم ببنود المعاهدة وخرقها عدة مرات، وبهذا تجددت المعارك بين الطرفين، ومنها معركة المقطع سنة 1836م الَّتِي انتصر فيها الأمير وأجبر مرةً أخرى الفرنسيين في 30 مايو/أيار 1837 على المفاوضات معه وإمضاء معاهدة التافنة، وفيها اعترفت فَرَنسَا بسيادته على الناحية الغربية والوسطى من الجَزَائِر، وقَدْ كَانَ الفرنسيون يرون أنه من الضروري مهادنة عبد القادر للتفرغ لقمع ثورة "أحمد باي" الَّتِي كَانَت مندلعة في نفس الوقت شرق الجَزَائِر.[2]

كرر الفرنسيون خرق الهدنة، ونهجوا سياسة الأرض المحروقة باستعمال أساليب وحشية في قتل الأطفال والنساء والشيوخ وحرق كلي للمدن والقرى المساندة للأمير، وقَدْ أدت هَذِهِ السياسة إلى سقوط مدنه ومراكزه العَسكَرِيَّة، وأرغمته على شنِّ حرب العصابات بين (1844-1847).

[1] سارة دواخة - منى بوزعرورة، النهضة الجَزَائِرِيَّة (1900 – 1925)، ص 10

[2] المصدر نفسه، ص 11

ومع استمرار الضغط الفَرَنسِي اضطر الأمير إلى اللجوء إلى المغرب مرتين إذ استقبله السلطان في المرة الأولى، لكنه منعه في المرة الثانية من الإقامة في المغرب، وذَلِكَ بسبب تهديد فَرَنسَا لَهُ. فوجد الأمير نفسه مجبراً على الاستسلام يوم 23 ديسمبر 1847، فقام الفرنسيون بنفيه إلى سجن "أمبواز" لمدة خمس سنوات، ثُمَّ أُطلِقَ سراحه بعد ذَلِكَ فاختارَ الهجرة إلى سوريا مع أسرته، ليمكث هُنَاكَ حَتَّى وافته المنية عام 1883م.[1]

[1] المصدر نفسه، ص 12

ثورة أحمد باي (1830 – 1848)

في 18 جوان 1830 هُزمت قوات الداي حسين في معركة سطاوالي[1] أمام الفرنسيين، فتوجه أحمد باي[2] إلى قسنطينة حَيْثُ كَانَ والياً عَلَيْهَا، واستطاع تكوين قوة جديدة من الأهالي الرافضين للاحتلال. وفي هَذِهِ الأثناء، عُرضت على أحمد باي مجموعة من الإغراءات من قبل الفرنسيين علَّه يعترف بسيادتهم مقابل الاحتفاظ بمنصبه بايا على قسنطينة، ولكنه رفض ذَلِكَ حَتَّى النهاية.[3]

مرت المقاومة في إقليم الشرق الجَزَائِرِي بمرحلتين حاسمتين سنتي 1836 و1837:

المرحلة الأولى - حملة 1836: تعتبرُ هَذِهِ المرحلة من أهم مراحل المقاومة في الشرق الجَزَائِرِي والأكثرِ صعوبةً على قوات الاحتلال، فبالرغم من احتلال الفرنسيين مدينة عنابة وبجاية منذ 1830، إلا أنهم لم يستطيعوا التوسع نحو الدَّاخِلِ انطلاقاً من هذين الميناءين. وهَذَا ما جعل الفرنسيين يعزمون على شن حملة ضخمة ضد أحمد باي والقضاء عَلَيْهِ، وكَانَ قائد هَذِهِ الحملة هو الجنرال كلوزيل في 21 جانفي 1836.

---

[1] نشبت معركة سطاوالي في المنطقة الغربية المتاخمة لمدينة الجَزَائِر في سطاوالي، وكَانَت بين الفرنسيين بقيادة الجنرال "بيار بيرتيزين" والجزائريين بتاريخ 19 جوان 1830م وأدت إلى احتلال سطاوالي.

[2] أحمد بن محمد الشريف ابن القبلي: تولى أبوه منصب خليفة على عهد الباي حسن، أما جده فهو أحمد القلي الَّذِي حكم الشرق الجَزَائِرِي (أكبر مناطق الجَزَائِر مساحة وسكاناً، عاصمته قسنطينة) لمدة 16 سنة، أما أمه فتدعى الحاجَّة الشريفة جزائرية الأصل، من عائلة ابن قانة أحد أكبر مشايخ عرب الصحراء مالاً وجاهاً، وهو كرغلي أي من أب تركي وأم جزائرية، ولد سنة 1786 بقسنطينة وعرف بشخصيته القوية والتزامه الديني. عينه الداي حسين بايا على الشرق في عام 1826، وشهدت قسنطينة استقراراً كبيراً في عهده ابتداء من توليه منصب الباي إلى غاية عام 1837 تاريخ سقوط قسنطينة. تمكن خلالها من توحيد القبائل الكبيرة والقوية في الإقليم الشرقي، وأثبت كفاءته العَسكَرِيَّة والسِّيَاسِيَّة.

[3] سارة دواخة - منى بوزعرورة، النهضة الجَزَائِرِيَّة (1900 – 1925)، ص 13

جمعَ أحمدُ قواته وقرر الخروج عن قسنطينة والتمركز في منطقة وادي الكلاب الَّتِي تبعد مسيرة نصف يوم عن قسنطينة، فالتقى الطرفان في منطقة تدعى "عقبة" حَيْثُ حدث القتال بينهما، وانتهت المعركة بنصر عظيم لأحمد باي.[1]

المرحلة الثانية - حملة 1837: بعد الفشل الَّذِي أصاب الفرنسيين في معركة قسنطينة، قرَّروا التفاوض مع الأمير عبد القادر ومهادنته. وبالفعل حدثت معاهدة صلح بينهما سميت 'معاهدة التافنة" في 30 ماي، وكَانَ هَذَا الاتفاق من أجل عزل الأمير عما يحدث في الشرق، فقامت فَرَنسَا بنقل قواتها من الغرب نحو الشرق، وأعلنت بِذَلِكَ قيامها بحملة ثانية على قسنطينة.

وفي شهر أكتوبر 1837م، بدأ الجيش الفَرَنسِي حملته الثانية على قسنطينة والَّتِي دامت ثمانية أيام بلياليها، وأخيراً تمكنت القوات الفَرَنسِيَّة من احتلال قسنطينة يوم 13أكتوبر1837م: لكن أحمد باي لم يقبل الهزيمة بل واصل جهاده، وأعاد تنظيم مقاومته من جديد. لكن بالرغم من كُلّ مجهوداته، إلا أنه اضطر للاستسلام وطلب الأمان من السلطات الفَرَنسِيَّة بعد أن تعرضت معظم القبائل المؤازرة لَهُ إلى الحصار الشديد وتدهورت صحته. وكَانَ ذَلِكَ في إطار المفاوضات الَّتِي جمعت بين الطرفين والَّتِي انتهت باستسلام الحاج ووضعه تحت الإقامة الجبرية في الجَزَائِر إلى أن توفي سنة 1850م.[2]

[1] المصدر نفسه، ص 14

[2] المصدر نفسه، ص 15

الخريطة (14): جبهة عمليات أحمد باي وعبد القادر في أقصى اتساعها

أبرز الثورات الأخرى.

تُعَدُّ ثورةُ أحمد باي وثورة عبد القادر الجَزَائِرِي أشهرَ الثورات المسلحة في عهد الاستعمار وأكثرهما تنظيماً، إلا أن هَذَا العهد لم يكن يخلو من انتفاضات أخرى كَانَ لَهَا الأثر الكبير في التاريخ الجَزَائِرِي المعاصر. ومن أهم هَذِهِ الثورات:

انتفاضة بومعزة 1846م:

في 1845 شهدت منطقة الشلف والظهرة انتفاضة زعيم بومعزة المدعو الشريف محمد بن عبد الله، وقَدْ عرفت هَذِهِ الانتفاضة بانتفاضة الظهرة، استطاع أن يكبد فيها محمد بن عبد الله القوات الفَرَنسِيَّة خسائر فادحة، وكَانَ ذَلِكَ في منطقتي الشلف والونشريس وجبال الظهرة. استمرت هَذِهِ الانتفاضة عاماً كاملاً، لكن بسبب القمع الوحشي من طرف جيش الاحتلال، قرر بومعزة أن يُسَلِّمَ نفسه في 13 ماي 1847م، فنُفِيَ إلى فَرَنسَا ومات هُنَاكَ.[1]

انتفاضة الزعاطشة 1949م:

انطلقت هَذِهِ الانتفاضة في واحة الزعاطشة بضواحي بسكرة الواقعة في الجنوب الجَزَائِرِي، قادها المجاهد بوزيان[2] الَّذِي كَانَ من قادة عبد القادر الجَزَائِرِي. دامت أربعةَ أشهرٍ أي من 16 جويلية إلى 26 نوفمبر 1849. اشتهرت لأنها أول ثورة اندلعت بعد نهاية مقاومة الأمير عبد القادر الجَزَائِرِي، وقَدْ أبادت فيها فَرَنسَا كُلّ سكان تِلْكَ الواحة، حَيْثُ سيَّرت لهم قوةً عسكريةً

[1] سارة دواخة - منى بوزعرورة، النهضة الجَزَائِرِيَّة (1900 – 1925)، ص 15

[2] أحمد بوزيان أو الشيخ بوزيان هو أحد قادة المقاومات الشعبية الجَزَائِرِيَّة ضد الاحتلال الفَرَنسِي، عينه الأمير عبد القادر مسؤولاً محلياً على منطقة الزعاطشة.

تتكون من حوالي خمسة آلاف جندي، انطلقت من قسنطينة يوم 25 سبتمبر 1849م، وفرضت الحصار على مركز قرية الزعاطشة، فرفض سكانها الاستسلام. وأمام إصرارهم على القتال قامت المدفعية الفَرَنسِيَّة يوم 26 نوفمبر 1849م بضرب الأسوار المحيطة بقرية الزعاطشة فهدمت جميع المنازل وقُتِلَ معظمُ السكان وسقط على إثرها أكثر من ثمانمئةِ شهيدٍ من بينهم الشيخ بوزيان وابنه.[1]

انتفاضةُ الأغواطِ:

كَانَت بالجنوب الجَزَائِرِي بقيادة محمد (الشريف) بن عبد الله.[2] حاول الفرنسيون دفع مدينة الأغواط إلى الاستسلام وتسليم البلدة طواعيةً، بيد أن كُلّ محاولات التفاوض باءت بالفشل، وذَلِكَ خلال سنتي 1852 و1854م. وهَذَا ما جعل الاحتلال يقودُ جيشاً تعداده ستة آلافِ جندي، لمحاصرة مدينة الأغواط في 21 نوفمبر 1852. وفي صبيحة يوم 21 نوفمبر 1852، شنت القوات الفَرَنسِيَّة هجومًا كبيرًا لاحتلال الأغواط، فاقتحموا المدينة في 4 ديسمبر وسيطروا عَلَيْهَا بِشَكلٍ كاملٍ، ليخلفوا وراءهم واحدة من أبشع المجازر الفَرَنسِيَّة في الجَزَائِر.[3]

---

[1] العربي منور، تاريخ المقاومة الجَزَائِرِيَّة في القرن التاسع عشر، ص 199 -200

[2] محمد (الشريف) بن عبد الله، ينتمي الى قبيلة أهل روسل قرب " عين تموشنت". بدأ حياته (1840 م) معلماً للقرآن في إحدى زوايا تلمسان، ثُمَّ اشترك مع الفرنسيين في قتال الأمير عبد القادر، فمنحه الفرنسيون لقب "السلطان" وعينوه خليفة على سكان المنطقة الغربية (1841م). ثُمَّ اختلف معهم وتوجه لأداء فريضة الحج (1844م). وعاد سنة 1850م ليبدأ الثَّورَة ضد الفرنسيين وأعوانهم، واستمر في جهاده مدة تقرب من أربعين عاماً في الجَزَائِر وتونس. ومات بالجنوب التونسي.

[3] العربي منور، تاريخ المقاومة الجَزَائِرِيَّة في القرن التاسع عشر، ص 200

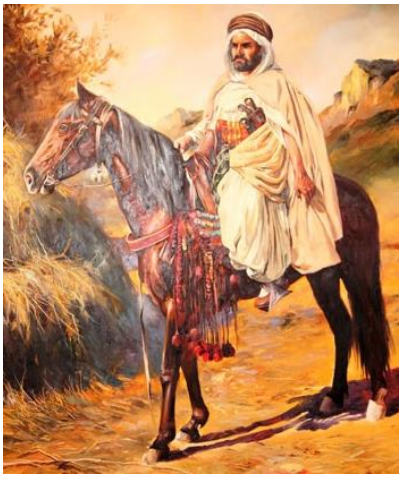

مقاومة القبائل بين 1849- 1857م (منطقة جرجرة):

كَانَت بلاد القبائل مستقلة عن الإدارة الفَرَنسِيَّة، بسبب انشغال القوات الفَرَنسِيَّة بالقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب لجزائري ومقاومة أحمد باي في الشرق، وذَلِكَ حَتَّى عام 1846، وهي السنة الَّتِي حولت فيها فَرَنسَا أنظارها نحو المنطقة الجنوبية، وحاولت إخضاعها عن طريق إرسال حملات عسكرية، لكنها باءت بالفشل وذَلِكَ بسبب صعوبة تضاريس المنطقة، وكذلك بفضل بروز قادة ثوريين أمثال الشريف بوبغلة[1] الَّذِي كَانَ في جيش الأمير عبد القادر الجَزَائِرِي.[2]

أعلن بوبغلة الثَّورَة في 10 مارس 1851م، وانضمت إليه قبائل أخرى ساعدته في إلحاق هزيمة بالقوات الفَرَنسِيَّة في عدة معارك، قبل أن ينسحب إلى جبال جرجرة بعد حصار القوات الفَرَنسِيَّة لَهُ، ودامت ثورته حوالي أربع سنوات إلى أن استشهد عام 1854م.[3] واعتبرت فَرَنسَا أن الثَّورَة في بلاد القبائل انتهت بقتل بوبغلة لكن ظهور حركات جهادية أخرى قادها زعماء بلاد القبائل حالت دون تحقيق فَرَنسَا لمطامعها الاستعمارية على غرار فاطمة نسومر[4] الَّتِي دعت إلى المقاومة، وألحقت بالقوات الفَرَنسِيَّة العديد من الخسائر في العتاد والأرواح حَتَّى سنة 1857م.[5]

---

[1] ولد عام 1809 (1810م) بنواحي سعيدة بالغرب الجَزَائِر. كَانَ مفجر ثورة شعبية، تحمل لقبه، ضد الاستعمار الفَرَنسِي في منطقة جرجرة منطقة القبائل. قاد التمرد، حَتَّى وفاته 26 ديسمبر 1854.

[2] الدكتور سعدالله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجَزَائِر المقاومة والتحرير، ص51

[3] يسمينه لعزازي، المقاومات الشعبية في الجَزَائِر 1830 – 1871، مقاومة المقراني 1871 م نموذجاً، ص 34

[4] ولدت في وِرجة قرب عين الحمام حوالي سنة 1830، وتوفيت في بني سليمان في سبتمبر 1863، من أبرز وجوه المقاومة الشعبية الجَزَائِرِيَّة في بدايات الغزو الفَرَنسِي للجزائر. من 1854 إلى يوليو 1857، ساعدت في قيادة مقاومة ضد الفرنسيين. بمجرد القبض عَلَيْهَا من قبل القوات الفَرَنسِيَّة، سجنت حَتَّى وفاتها بعد ست سنوات. كَانَ أتباعها يعتقدون أن الله قَدْ وهبها قوىً، بما في ذَلِكَ القدرة على رؤية المستقبل وعلاج المرض.

[5] يسمينه لعزازي، المقاومات الشعبية في الجَزَائِر 1830 – 1871، مقاومة المقراني 1871 م نموذجاً، ص 36

انتفاضة قبائل حمزة من أولاد سيدي الشيخ (1864 – 1908م):

اندلعت بالجنوب الوهراني في عام 1864 انتفاضة أولاد سيدي الشيخ،[1] وكَانَت تطالب بالتخلص من الظلم الاستعماري. ورغم المحاولات الفَرَنسِيَّة المتكررة للدخول في مفاوضات مع أولاد سيدي الشيخ لوقف القتال. إلا أنها فشلت في إخضاع المنطقة بِشَكلٍ كاملٍ، واستمرت الثَّورَة ستَ عشرةَ سنة لكن بنشاطٍ محدودٍ ومتقلصٍ، إلى أن ظهر القائد بوعمامة[2] الَّذِي فجرها من جديد سنة 1881.[3]

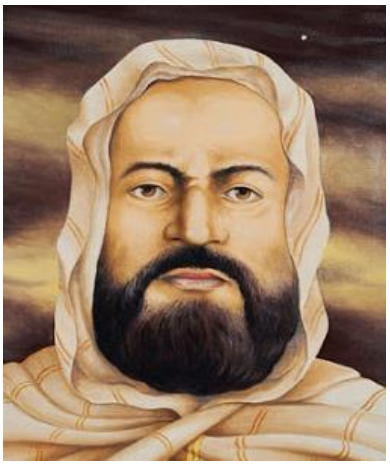

وقَدْ استمرت الانتفاضة بقيادته حَتَّى عام 1904، ودامت أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً، حَتَّى أطلق عَلَيْهِ لقب الأمير عبد القادر الثاني. لكن في النهاية استطاع الفرنسيون أن يحاصروه، وتغلبوا عَلَيْهِ بفضل تفوقهم على مستوى السلاح «وخاصة المدفعية»، مما جعله يلجأ في نهاية الأمر إلى ضواحي وجدة المغربية وهُنَاكَ وافته المنية في السابع من أكتوبر 1908م.[4]

---

[1] نسبة إلى الوالي الشيخ عبد القادر بن محمد بن سليمان بن بوسماحة الَّذِي ولد في 1533م، وتنحدر هَذِهِ الأسرة من سلالة الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقَدْ سكنت مكة ثُمَّ مصر ثُمَّ تونس لتستقر بمنطقة الجنوب الغربي الجَزَائِرِي.

[2] محمد بن العربي بن الشيخ بن الحرمة بن إبراهيم، والملقب بالشيخ بوعمامة (ولد 1833 في فكيك - توفي 1908 بالقرب من العيون الشرقية في المغرب). هو شخصية تاريخية مقاومة، أسس زاوية صوفية خاصة بِهِ، واتبعه الكثير من الجزائريين.

[3] العربي منور، تاريخ المقاومة الجَزَائِرِيَّة في القرن التاسع عشر، ص213

[4] الموقع الرسمي لوزارة المجاهديـن الجَزَائِرِيَّة - المتحف الوطني للمجاهدين:

http://www.museenat-moudjahid.dz/Pages/lire%20suit%20bouamama.htm

انتفاضة المقراني 1871م:

كَانَت بقيادة الباشا آغا محمد المقراني، وتعتبرُ من أهم الحركات الوَطَنِيَّة بعد حرب الأمير عبد القادر، فَقَدْ اجتاحت مراكز الفرنسيين في شمال شرقي الجَزَائِر ووصلت إلى أبواب العاصمة، وتمكنت فَرَنسَا من إيقاف جنود المقراني ثُمَّ التغلب عليهم في معركة "البويرة" حَيْثُ استشهد المقراني، إلا أن الانتفاضة استمرت بقيادة شقيقه بومزراق ستةَ شهور أخرى، لكنه لم يستطع مجاراة جيوش العدو. وبعد انهزامه في معركة بالقرب من قلعة بني حماد في 8 أكتوبر 1871 اتجه إلى الصحراء، لكن الفرنسيين اكتشفوا أمره وألقوا القبض عَلَيْهِ.

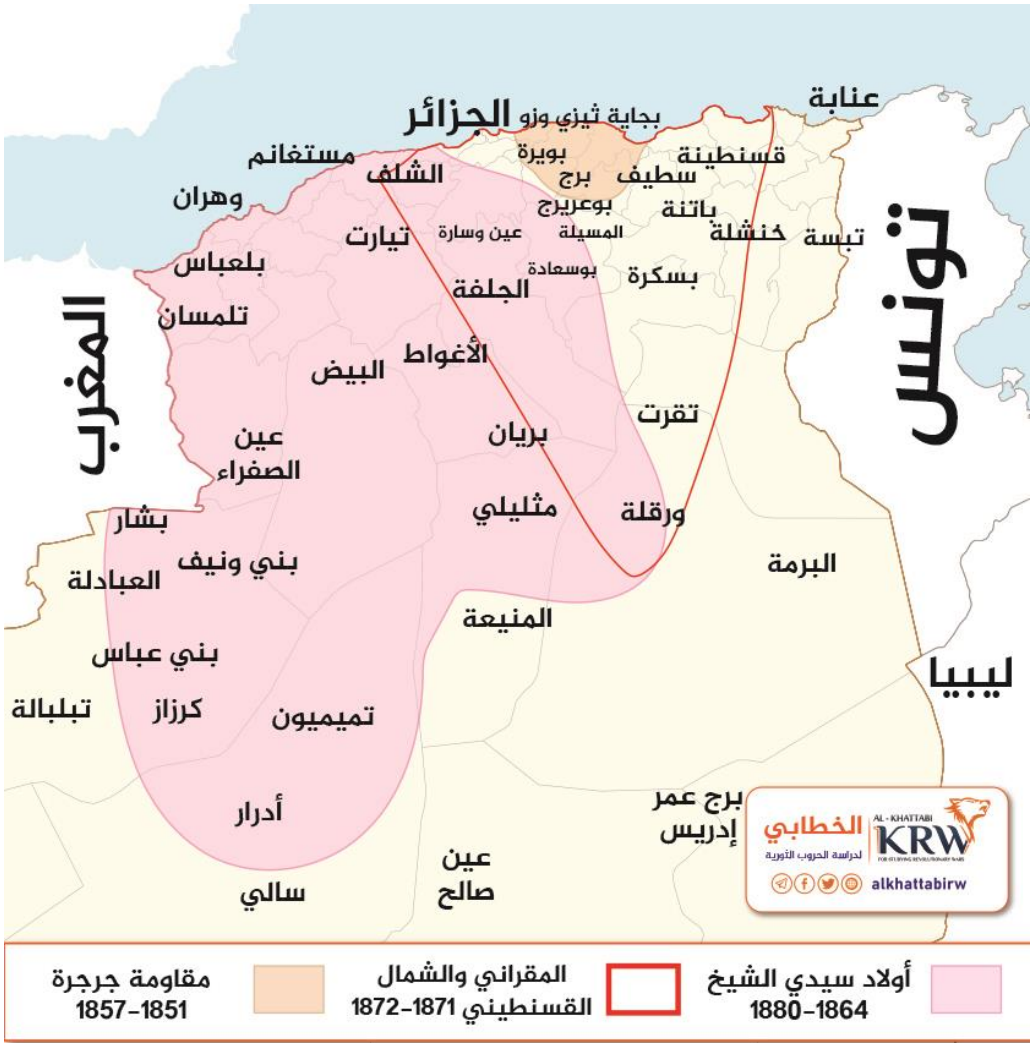

الخريطة (15): جبهة عمليات انتفاضة جرجرة وأولادي سيدي الشيخ والمقراني

مقاومة واحة العامري 1876م:

كَانَت هَذِهِ الانتفاضة بولاية بسكرة سنة 1876، وخرجت ضد العائلات الموالية لفرنسا في جنوب البلاد، قادها أحد الزعماء المحليين ويدعى الشيخ يحي بن محمد من أولاد بوزيد، وقَدْ استطاع أن يوحد صفوف الأهالي ويجندهم ويبدد خلافاتهم الهامشية، وبذلك اندلع التمرد في واحة العامري.

وعندما علمت سلطات الاحتلال بأمر الثَّورَة، سارعت إلى الواحة بقصد القضاء عَلَيْهَا قبل أن يشتعل لهيبها ويصعب إخمادها، فعملت في بادئ الأمر على سياسة التفرقة وذَلِكَ بزرع الدسائس والفتن في أوساط الأهـالي.

وفي صباح يوم 11 أفريل 1871، نشبت معركة حامية الوطيس بين قوات يحي بن محمد وجيشه المتكون من ألفي مقاتلٍ وبين فرقة كبيرة من القوات الفَرَنسِيَّة، وبالرغم من مقتل الزعيم يحي بن محمد في اليوم الأول من المعركة، فإن الثُّوار قَدْ واصلوا الكفاح حَتَّى النهاية. وفي يوم 22 أفريل 1876 وصلت نجدات فَرَنسِيَّة من قسنطينة، ووحدات أخرى من بوسعادة يوم 24 أفريل من تِلْكَ السنة، وقامت القوات الفَرَنسِيَّة بشن هجوم على الثُّوار يومي 27، 28 أفريل 1876، فاضطر الثُّوار الَّذِينَ بقوا على قيد الحياة أن يستسلموا للقوات الفَرَنسِيَّة. وقَدْ ارتكبت قوات الاحتلال الَّتِي دخلت الواحة أبشع صور الانتقام، وذَلِكَ بتدمير الواحة وتسليط عقوبات وضرائب إضافية على السكان ومصادرة ممتلكاتهم.[1]

[1] دكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص149

مقاومة الصبايحية والكبلوتي (منطقة سوق أهراس):

يعود اندلاع هَذِهِ الانتفاضة في بدايتها إلى القرار الَّذِي أصدره وزير الحربية الفَرَنسِي بتاريخ 18 جانفي 1871 القاضي بنقل عدد كبير من قوات الصبايحية[1] الَّتِي كَانَت مجندة في صفوف الجيش الفَرَنسِي إلى أوروبا للمشاركة إلى جانب فَرَنسَا في حربها ضد بروسيا مع بداية عام 1871. وهو القرار الَّذِي لم يقبل بِهِ الصبايحية فثاروا ضده في مناطق الحدود الشرقية وعلى الأخص منطقة سوق أهراس.[2]

برز دور محمد الكبلوتي[3] في هَذِهِ الانتفاضة حَيْثُ خاض مع الصبايحية وقبيلته الحنانشة عدة معارك ضارية، لكن تزايد قوات الاحتلال ومحاولتها القضاء على الانتفاضة دفعت بالكبلوتي ومن معه من الصبايحية والحنانشة إلى الفرار واللجوء إلى تونس منتصف شهر فبراير 1871، وهُنَاكَ نظَّمَ صفوف اللاجئين الجزائريين ليقوم بشن هجمات قوية على مراكز تواجد الفرنسيين وأعوانهم على المناطق الحدودية ما بين القالة شمالاً وتبسة وسوق أهراس جنوباً. وعند التحاقه بتونس حاولت فَرَنسَا ملاحقته من خلال ضغطها على الحكومة التونسية، وأمام هَذِهِ الضغوطات أُرغم محمد الكبلوتي على مغادرة تونس بحراً عام 1872 متوجهاً إلى مالطة إلا أنه عاد إليها متخفياً، ليغادرها مرةً أخرى متوجهاً إلى الشام. حَيْثُ اتصل بالأمير عبد القادر الجَزَائِرِي الَّذِي قدم لَهُ كُلّ

---

[1] قوات الصبايحية: فرق عسكرية خيالة أسستها فَرَنسَا في معسكراتها السابقة وبالخصوص شمال أفريقيا كجيش عميل للمحتل الفَرَنسِي، أسسها الجنرال يوسف المملوك وأوكلت مهمة تسييرها إلى شخص فرنسي برتبة عقيد أو مقدم، انقلبت لاحقا على الجيش الفَرَنسِي في الجَزَائِر والتجأ كثير من أفرادها إلى تونس.

[2] دكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص146

[3] هو محمد بن الطاهر بن رزقي الكبلوتي من عائلة رزقي الَّتِي تنتسب إلى قبيلة الحنانشة إحدى القبائل العربية الكبرى المتواجدة قرب الحدود التونسية (سوق أهراس)، وكَانَ عمه رزقي الحنانشي قَدْ عينه الحاج أحمد باي حاكم الشرق الجَزَائِرِي شيخاً على قبائل الحنانشة بدلاً من الشيخ الحسناوي الَّذِي ينتمي إلى نفس القبيلة، وعرف عن محمد الكبلوتي أنه كَانَ ثائراً ضد التواجد الاستعماري الفَرَنسِي منذ الستينات من القرن التاسع عشر، حَتَّى وفاته سنة 1884م.

التسهيلات لينتقل بعدها إلى طرابلس الغرب عام 1876م ومنها دخل إلى تونس متخفياً واستقر بِهَا إلى غاية القبض عَلَيْهِ وحبسه في سجن حلق الوادي. وعندما اشتد عَلَيْهِ المرض أدخل مستشفى الصادقي بتونس في أفريل 1883م إلى أن وافته المنية في أبريل 1884م.[1]

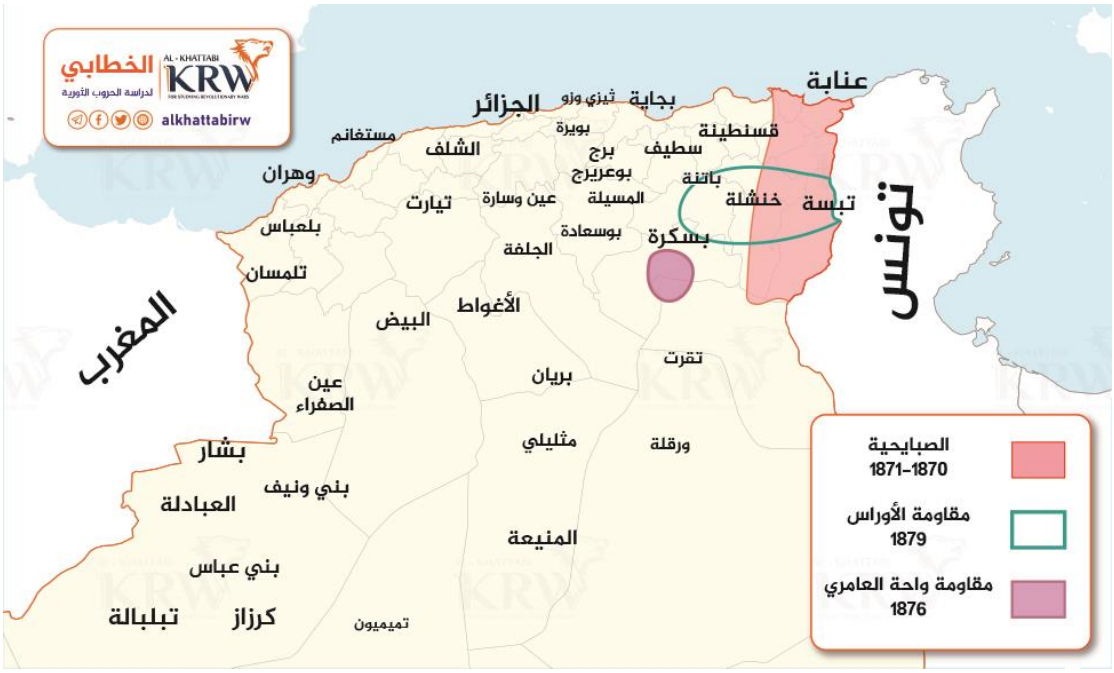

الخريطة (16): جبهة عمليات انتفاضة واحة العامري والصبايحية والأوراس.

مقاومة الأوراس 1879م:

كَانَ دافعُ هَذِهِ الانتفاضة هو محاربة الموالين لفرنسا، وقَدْ بدأت يوم 30 ماي 1879 وذَلِكَ حين قام أنصار محمد أمزيان بن عبد الرحمن المسمى (محمد بن عبد الله) باغتيال اثنين من قادة العملاء الفرنسيين، فتدخلت القوات الفَرَنسِيَّة لضرب الثائرين، ونظراً لعدم تكافؤ القوة، انسحب الثُّوار وتوجهوا إلى الصحراء ومن هُنَاكَ دخلوا جنوب تونس. لكن الباي التونسي ألقى عليهم القبض وسلمهم إلى السلطات الفَرَنسِيَّة الَّتِي أنشأت مجلساً عسكرياً وحكمت على أربعة عشر من قادة ثورة الأوراس بالإعدام وستةٍ وعشرين بالأشغال الشاقة وستة عشرَ بالبراءة، إلا أن رئيس الجمهورية الفَرَنسِيَّة

[1] دكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص146

تدخل في نوفمبر 1880 وخفف الأحكام الخاصة بالإعدام إلى الأشغال الشاقة. وكعادتها قامت فَرَنسَا بمصادرة أراضي هَذِهِ القبائل المتمردة عَلَيْهَا بالأوراس.[1]

انتفاضة محمد بن تومي بوشوشة (1864 – 1874م):

كَانَ محمد بن تومي بوشوشة[2] ممن تعاونوا مع ثوار أولاد سيدي الشيخ، ومن المؤسسين لحركة الطوارق بالصحراء الَّذِينَ قرروا حمل السلاح ضد الاحتلال الفَرَنسِي.

وفي شهر أبريل من عام 1870 هاجم مدينة القليعة، واستولى في 5 ماي 1870 على مدينة متليلي بعد حصارٍ دام عدة أيام. وابتداء من هَذَا التاريخ أصبح بوشوشة هو قائد المقاومة الجَزَائِرِيَّة في الجبهة الجنوبية بصحراء الجَزَائِر، حَيْثُ استأنف حرب العصابات ضد القوات الفَرَنسِيَّة، وسيطر على العديد من المدن منها ورقلة وتوقرت وسط الجَزَائِر، وحارب إلى أن وقع في الأسر عام 1874، فَحُكم عَلَيْهِ بالإعدام الَّذِي نفذ فيه بتاريخ 29 جوان 1875 بمعسكر الزيتون بقسنطينة.[3]

[1] دكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص149

[2] شارك في ثورة أولاد سيدي الشيخ الَّتِي اندلعت سنة 1864 ضد المستعمر الفَرَنسِي. ثُمَّ انتقل إلى تونس ثُمَّ إلى ليبيا لجمع السلاح والمال. كما أنه أصبح من أعوان الحركة السنوسية وتأثر بِهَا. وفي سنة 1865 رجع إلى أرض الوطن متجهاً نحو مدينة الأغواط ثُمَّ إلى زاوية كرزاز بحَيْثُ استقبل بحفاوةٍ كبيرة، ثُمَّ انتقل إلى توات ووثق صلته بشيخ رقان وجمع عدداً من الأنصار والأتباع في سنة 1869.

[3] دكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص145

مقاومةُ الصحراءِ (الطوارق):

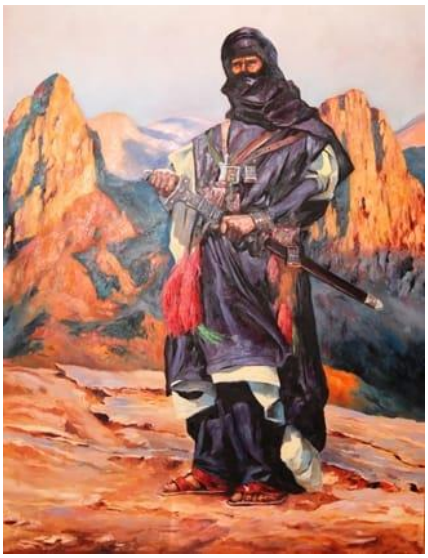

أبرز قادة هَذِهِ المقاومة هو الشيخ "آمود أغ المختار" في الصحراء الجَزَائِرِيَّة، حَيْثُ انطلقت منذ عام 1881، واستمرت إلى غاية 1923. لكن أمام الزحف المتواصل للجيش الفَرَنسِي المدجج بالأسلحة الحديثة، والإمدادات الكبيرة، أُجبِرَ المجاهدون الطوارق بقيادة الشيخ آمود أغ المختار على مغادرة البلاد إلى منطقة فزان بليبيا في 1923، ليستقروا بِهَا إلى جانب المجاهدين الليبيين، إلى أن استشهد قائد المقاومة الشيخ عمر المختار سنة 1928.

وفي عام 1916م اندلعت انتفاضة أخرى للطوارق في الصحراء الكبرى الجَزَائِرِيَّة، وامتد لهيبها إلى مناطق جانيت وتاغيت والهقار ولمعَ فيها قادة محليون مثل أحمد سلطان والشيخ عبد السلام، فاستغل قادة هَذِهِ الثَّورَة انشغال فَرَنسَا بظروف الحرب العَالَمِيَّة الأولى (1914م - 1918م) ليعلنوا جهادهم ضد المحتل الفَرَنسِي، فسلحوا جنودهم بالبنادق والمدفعية الَّتِي انتزعوها من الجنود الإيطاليين الَّذِينَ احتلوا ليبيا عام 1912م، وخاضوا خلالها العديد من المعارك ضد القوات الفَرَنسِيَّة الَّتِي تمكنت من الانتصار في النهاية.

وفي نفس الوقت الَّذِي كَانَ فيه طوارق جانيت يحاربون العدو كَانَت الثَّورَة مشتعلةً في الهقار، فقام ثوارها سنة 1916م بقتل الأبِ دو فوكولد الَّذِي كَانَ يعملُ لصالح الجيش الفَرَنسِي في الصحراء متستراً وراء الأعمال الخيرية، وكَانَ مقتله بداية ثورَةٍ كبيرةٍ في الهقار دامت إلى غاية 1919م تزعمها القائد كاوسن الطارقي.[1]

[1] عمورة عمار، موجز في تاريخ الجَزَائِر، الطبعة الأولى 2002، ص 160، دار ريحانة للنشر، الجَزَائِر.

الخريطة (17): جبهة عمليات انتفاضة بوشوشة ومقاومة الصحراء

أهم ما يميز هَذِهِ الانتفاضات عل كثرتها وتفاوتها في الأهمية أنها لم يكتب لَهَا النجاح لعدة أسباب:[1]

أولاً- ليست هُنَاكَ تعبئةٌ وطنيةٌ، أو تنظيم وطني أو إقليمي، فَقَدْ كَانَت القبيلة أو القبائل المتجاورة تثورُ بِشَكلٍ عفوي بمجرد أن تلحقها إهانة من طرف وحدات الجيش الفَرَنسِي أو من طرف الحاكم بالمنطقة.

ثانياً- الانتفاضات في غالب الأحيان استجابة تلقائية للدعوة الَّتِي يوجهها علماء الدين أو زعماء القبائل إلى الجهاد، ولا تعلم الجماهير أسباب الانتفاضات ولا أهدافها، وإنما استجابت ثقة منها في علمائها وزعمائها، ورغبةً منها في الجهاد، أي أن معظم هَذِهِ الانتفاضات كَانَت تنتهي بمقتل الرمز أو باستسلامه.

ثالثاً- ضيق الرقعة الَّتِي تقع فيها الانتفاضة، مما يسهل مهمة الجيش الفَرَنسِي في مواجهة الانتفاضة، وتطويقها.

رابعاً- الارتجال أو التلقائية في تفجير الانتفاضة لا تتيح لقادة المقاومة الاستعداد الكافي، والتنظيم المحكم.

خامساً- انعدام التنسيق بين القبائل الثائرة.

[1] محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجَزَائِرِي، ص 56-66

أهم المقاومات الشـــعبية المســـلحة ضد الاحتلال الفرنسي

الرقم	إســم المقاومة	قــائــدهــا	إطـارهـا الـزمني	مـجـالـهـا الـجـغـرافـي
1	المقاومة المنظمة في الغرب	الأمير عبدالقادر الجزائري	22 نوفمبر 1832-23 ديسمبر 1847	الغرب الجزائري
2	المقاومة المنظمة في الشرق	أحمد باي	1836م - 1848م	الشرق الجزائري - الزيبان
3	ثورة الزعاطشـــة	الشـــيخ بوزيان الشريف بوعمار	1848م - 1849م	الزعاطشة(بسكرة)-الأوراس
4	ثورة القـبـائـل	لالا فاطمة نسومر الشريف بو بغلة	1850م - 1857م	منطقة القبائل الكبرى
5	أولاد سيدي الشيخ	ســي ســليمان	1864م - 1880م	واحة البيض-جبل عمور التيطري-النعامة .....
6	ثورة المقراني	محمد المقراني شيخ الحداد	1871م - 1872م	برج بوعريريج-مليانة-جيجل البويرة-سطيف-شرشال
7	ثورة الشمال القسنطيني	الحسين بن مولاي الشقفة	1871م	جيجل وضواحيها - ميلة
8	ثورة بو عمامة	محمد العربي بو عمامة	1881م - 1906م	الجنوب الوهران (مغنيمة-مشرية تيهرت-تيميمون)
9	ثورة واحة العمري	محمد بن يحيى بن محمد	1876م	منطقة المغير-وادي ريغ واحة العامري ببسكرة ...
10	ثورة الأوراس	أعراش الأوراس	1916م	منطقة الأوراس
11	ثورة الطوارق	الشيخ أمود بن مختار الشيخ أبراهيم آق أبكدة	1916م - 1919م	الهقار والطاسيلي

أســـبـــاب انـــدلاعـــهـــا	أســـبـــاب فـــشـــلـــهـــا
- محاولة طرد الإحتلال الفرنسي - مواجهة السياسة الإستعمارية - محاولة عرقلة التوسع الإستعماري - الدفاع عن الأرض والعرض - الدفاع عن مقومات الهوية الإسلامية	- تشتتها الزماني والمكاني - قيامها على أساس الزعامة الفردية - قلة التنظيم والتخطيط - تفوق الجيش الفرنسي عدة وعدداً - ظهور أغلبها في مناطق مكشوفة

الجدول (): أهم حركات النضال المسلح ضد الاحتلال الفَرَنسِي في الجَزَائِر.

المبحث الثاني: النضال السلمي

يمكن القول إن هَذَا النوع من النضال قَدْ انطلق منذ بداية الاحتلال سنة 1830، تزامناً مع النضال المسلح، لكنه لم يكن غالباً على الحراك الجَزَائِرِي لأن النشاط العسكري كَانَ هو الرائج في البداية. لكن فشل النشاط المسلح في التحرر من الاحتلال الفَرَنسِي؛ قادَ الكثيرَ من النخب نحو مراجعة الأساليب والنشاطات التحررية، ولعل الخسائر الفادحة الَّتِي لحقت بالشَّعْب الجَزَائِرِي بسبب قمع القوات الفَرَنسِيَّة للثورات المسلحة؛ جعل العديد من الرموز الجَزَائِرِيَّة تفكر في استخدام النشاطات السلمية بدلاً من العنيفة، وذَلِكَ لتقليل الخسائر بقدر المستطاع، وتحصيل أكبر قدر من المكاسب في ظل الحكم الفَرَنسِي، وتجلت هَذِهِ الأنشطة بعد ذَلِكَ في ازدهار الجمعيات الإنسانية والأحزاب السِّيَاسِيَّة والنوادي الفكرية...إلخ

ورغم قبول معظم رموز هَذَا النضال بالاحتلال الفَرَنسِي ظاهراً، إلا أنهم اعتبروا ذَلِكَ أمراً واقعاً لا مفر منه، وكَانَ هدفهم الحقيقي هو التأقلم مع هَذَا الواقع، والحفاظ على ما تبقى من هوية الشَّعْب الجَزَائِرِي، وتهيئة الظروف بقدر المستطاع للأجيال اللاحقة. ولهذا اعتبرنا نشاطهم جزءاً من النضال لأنه كَانَ يهدفُ بِشَكلٍ أساسي نحو التحرر، تماماً كما كَانَت تهدف الثورات المسلحة. والحقيقة أنه لولا تضحيات هؤلاء ولولا تضحيات من سبقهم من المجاهدين لما كَانَ هُنَاكَ استقلالٌ سنة 1962، إن ما حدث بعد ذَلِكَ من حرية هو نتيجة وثمرة نضالٍ طويل وقديم، نضال عسكري وسلمي على حدٍّ سواء.

يمكن الحديث عن تطور النشاط السلمي والسياسي في الجَزَائِر قبل ثورة 1954 في المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الحركات الإصلاحية.**
- **المبحث الثاني: بداية ظهور الحركات السِّيَاسِيَّة.**
- **المبحث الثالث: ازدهار الحراك السياسي بعد الحرب العَالَمِيَّة الأولى.**
- **المبحث الرابع: الحركات الوَطَنِيَّة قبيل اندلاع ثورة 1954.**

المطلب الأول: الحركات الإصلاحية

بعد العقبات الَّتِي واجهت المقاومة التقليدية، انتقلت الكثيرُ من النخب الوَطَنِيَّة خصوصاً في المناطق الحضرية إلى التركيز على الممارسة السلمية، وبرز بِشَكلٍ خَاصٍ ما يسمى الحركات الإصلاحية الَّتِي تهدفُ إلى نشر العلم والثقافة وتوعية الشعب، والَّتِي تمثلت في الجمعيات والنوادي الاجتِمَاعيَّة والثقافية بالإضافة إلى الطرق الصوفية.

يمكن الإشارة إلى أهم هَذِهِ التنظيمات، كما يلي:

الطرق الصوفية: لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجَزَائِرِي وتحصينه ضدَّ الغزو الفكري الفَرَنسِي أثناء احتلال البلاد. وكَانَ أهم ما قامت بِهِ الزوايا الصوفية هو تعزيز التمسك بالقرآن الكريم بين أفراد الشعب وتحفيظه لأبناء المسلمين كتابةً وتلاوةً، وقَدْ لعبت دوراً بارزاً في المقاومة، وكَانَت هي المصدر الرئيسي الَّذِي مون الثَّورَة بالمجاهدين. والزوايا على اختلاف طرقها من الرحمانية إلى التيجانية إلى القادرية كلها كَانَت تصبُّ في وعاءٍ واحدٍ وهو الحفاظُ على الهوية الإسلامية للأمة، بالرغم مما كَانَ يمرُّ بِبعضها من انحرافات فكرية.[1]

الجمعية الراشدية: تأسست سنة 1894 على يد مجموعة من الشباب الجَزَائِرِي خريجي المدارس الفَرَنسِيَّة الجَزَائِرِيَّة وبتأييد من بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين. استطاعت أن تنشئ فروعاً لَهَا عبر أنحاء الجَزَائِر وتحقق بِذَلِكَ انتشاراً واسعاً. كَانَ هدف هَذِهِ الجمعية متمثلاً في مساعدة الشباب الجَزَائِرِي على العمل والإبداع واكتساب العلوم الحديثة. كما اهتمت بالناحية الاجتِمَاعيَّة، فعملت على مساعدة الفقراء والمعوزين، وكَانَت الجمعية مهتمة بالعلوم المعاصرة، ويظهرُ ذَلِكَ من خلال مواضيع محاضراتها (أدب، قانون، سياسة...). ومن بين الوسائل الَّتِي ارتكزت عَلَيْهَا لتبليغ رسالتها، إلقاء المحاضرات لتوعية الشعب ونشر الثقافة الإسلامية للحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية.[2]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجَزَائِر الثقافي، الجزء الثالث، ص 174.

[2] سارة دواخة - منى بوزعرورة، النهضة الجَزَائِرِيَّة (1900 – 1925)، ص 65

الجمعية التوفيقية: أُنشئت عام 1908م، ثُمَّ أعيدَ تنظيمها سنة 1911. استطاعت هَذِهِ الجمعية أن تستقطب عدداً كبيراً من الأعضاء، وقَدْ كَانَ هدفها متمثلاً في جمع الجزائريين الَّذِينَ يرغبون في تثقيف أنفسهم، وتطوير أفكارهم، كما جاء في قانونها الابتعاد عن السِّيَاسِيَّة وعدم الخوض في الأمور السِّيَاسِيَّة.[1]

النوادي الثقافية: بدأ ظهورها منذ منتصف القرن التاسع عشر، واتسع نشاطها العملي إلى مطلع القرن العشرين ومن أشهر هَذِهِ النوادي: **نادي صالح باي** الَّذِي تأسس بقسنطينة عام 1907، وكَانَ هدفه تربيةُ الشعب تربيةً فكريةً وتشجيع الهوايات الأدبية والعلمية ونشر التعليم، والمساعدة على تحرير الجماهير. ثُمَّ توالى تأسيس النوادي في مختلف أنحاء الوطن، مثل نادي الترقي 1927، نادي الشباب الجَزَائِرِي في تلمسان، نادي «الإقبال» بجيجل... إلخ. وكَانَت هَذِهِ النوادي تهدف إلى حثّ المواطنين على التأمل والتفكير في أسباب التخلف، ثُمَّ البحث عن سبيل الرقي باقتباس العلوم العصرية الَّتِي كَانَت السبب في نهضة أوروبا نفسها.[2]

من الملاحظ على النوادي والجمعيات الثقافية الجَزَائِرِيَّة الَّتِي كَانَت تنشطُ خلال الفترة الَّتِي سبقت اندلاع الحرب العَالَمِيَّة الثانية أنها عانت من عدة عقبات، في مقدمتها افتقار الموارد المالية وشدة الرقابة ومضايقة الاحتلال، لا سيما النوادي الَّتِي كَانَ يرتادها المواطنون الجزائريون، إضافة إلى اندلاع صراعٍ فكري خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي بين دعاة الاندماج (دمج الجزائريين في الهوية الفَرَنسِيَّة) ودعاة الاستقلال، ومن جهة أخرى فإن إدارة الاحتلال قَدْ أدركت التأثير الَّذِي أحدثته النوادي الثقافية فدفعت إلى اتخاذ إجراءات قمعية ضدها حَتَّى لا يستفيد منها الشباب الجَزَائِرِي، وأصدرت سلطة الاحتلال قانوناً عاماً يشملُ إيقاف كُلّ النوادي دون استثناء في 20 جانفي 1938م من طرف وزير الدَّاخِلِيَّة الفَرَنسِي، ثُمَّ اشتدت الرقابة الاستعمارية عَلَيْهَا أكثرَ عشية اندلاع الحرب العَالَمِيَّة الثانية.

---

[1] المصدر نفسه، ص 65

[2] المصدر نفسه، ص 69

وعلى الرغم من ذَلِكَ فإن النوادي عادت للظهور من جديد في الساحة الجَزَائِرِيَّة بمجرد انتهاء الحرب العَالَمِيَّة الثانية مثل نادي "عبد الحميد بن باديس 1947" الَّذِي تأسس بمدينة قسنطينة سنة 1947م ونادي شباب المغير 1947م ونادي ندرومة الثقافي 1950م.[1]

الصحافة: مع بداية القرن العشرين ظهرت بوادر الإنتاج الصحفي الجَزَائِرِي وأصبحت تنافس الإعلام الاستعماري، فَكَانَت الصحافة من أهم أدوات التأثير في الرأي العام الوطني وتوجيهه، لكن لم تتمكن الصحفُ الجَزَائِرِيَّة من التعمير طويلاً، لِذَلِكَ توجهت بعض الصحف الجَزَائِرِيَّة الناشئة إلى مهادنة الاستعمار لضمان استمراريتها، مثل جريدة الصباح الَّتِي كَانَت تدعو للتعايش بين الجزائريين والمستعمرين.

ومن بين الصحف المهمة الَّتِي لعبت دوراً بارزاً في التوعية: صحيفة الجَزَائِر 1908م، صحيفة المغرب الناطقة باللغتين العربية والفَرَنسِيَّة، المصباح (1904- 1905م)، الإسلام (1910- 1914م)، الإصلاحية 1913م...إلخ وقَدْ شكلت مقالات هَذِهِ الصحف فيما بعد أدوات الدعاية الأساسية للأحزاب الوَطَنِيَّة.[2]

[1] سميرة لمقدم، هادية حماد، النوادي الثقافية بالجَزَائِر في النصف الأول من القرن العشرين 1901- 1947، رسالة ماجستير جامعة الشهيد محه لخضر - الجَزَائِر - كلية العلوم الاجتِمَاعيَّة والإنسانية - ص 98

[2] شرفي عبد الجليل، حاف الله العطرة، تطور المطلب الاستقلالي في نضال الحركة الوَطَنِيَّة، ص 9

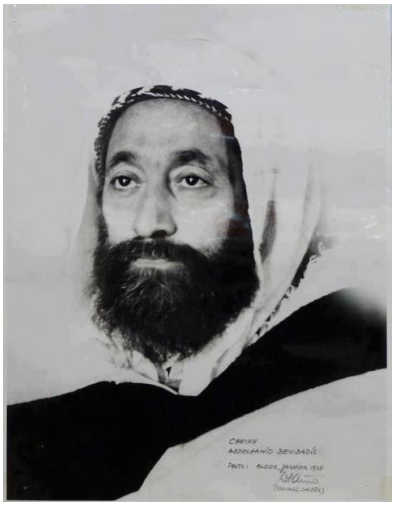

جمعية العلماء المسلمين: تأسست هَذِهِ الجمعية سنة 1931م، وانتخبت ابن باديس[1] رئيساً لَهَا، كما نصت في قانونها الأساسي على امتناعها عن أي ممارسة سياسية.

كَانَ اهتمام الجمعية منصباً على الإصلاح الديني والثقافي، وقَدْ ناصبتها سلطات الاحتلال العداء في محاولة للقضاء عليها، لكن رسوخها شعبياً ساندها في الاستمرار رغم الضغوط. ويمكن تلخيص أهداف الجمعية بعدة بنود منها:[2]

1. الدفاع عن ثوابت الأمة والابتعاد عن المشاكل السِّيَاسِيَّة وتصحيح العقيدة من البدع والخرافات.
2. نشر الدعوة الإسلامية وتطهير أفكار الناس من الخرافات وتأسيس كيان جزائري قوامه الإسلام واللغة العربية.
3. إنشاء النوادي والجمعيات الثقافية والمدارس الحرة.
4. المحافظة على الشخصية الجَزَائِرِيَّة الَّتِي أصبحت مهددة من قبل الاحتلال ودعاة التجنيس والاندماج الَّذِينَ يريدون إلحاق الجَزَائِر بفَرَنسا.

وأنشأت الجمعية عدداً من الصحف لنشر مبادئها ومتابعة أوضاع البلاد خلال الفترة الَّتِي تلت تأسيسها، ومن بين تِلْكَ الصحف جريدة السُّنة النبوية، وجريدة الشريعة المحمدية، وجريدة الصراط السَّوي، ثُمَّ جريدة البصائر الَّتِي لا تزال تصدر حَتَّى اليوم.

[1] الإمام عبد الحميد بن باديس (1307-1358 هجرية) الموافق لـ (4 ديسمبر 1889 - 16 أبريل 1940) من رجال الإصلاح في الوطن العربي ورائد النهضة الإسلامية في الجَزَائِر، ومؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوَطَنِيَّة الجَزَائِرِيَّة (1900- 1930) الجزء الثاني، ص 396-395

المطلب الثاني: بدايةُ ظهورِ الحركاتِ السِّيَاسِيَّةِ

نشأت الحركة الوَطَنِيَّة فعلياً مع بداية الاحتلال الفَرَنسِي، فَكَانَت "لجنة المغاربة" أولَ حزب سياسي ينظمه الجزائريون في الخامس من جويلية 1830 بعد الاحتلال مباشرة، وقَدْ قام بتنظيم هَذَا الحزب المفكر السياسي «حمدان بن عثمان خوجة»[1] وكَانَ يضمُّ أعيانَ وتجار وعلماء مدينة الجَزَائِر العاصمة، فأعلنوا المعارضة المفتوحة برفع الشكاوى والعرائض إلى السلطات الفَرَنسِيَّة في الجَزَائِر وفرنسا، وإلى الرأي العام العالمي المناهض للحركة الاستعمارية، وطالبوا بأن «يحكم الشَّعْب الجَزَائِرِي نفسه بنفسه» و«إعادة القومية الجَزَائِرِيَّة من جديد وإقامة حكومة حرة، وإقامة دستور يوافق عادات وتقاليد الشَّعْب الجَزَائِرِي. وقَدْ انتهى نشاط الحزب بعد طرد خوجة إلى باريس.[2]

وخلال السنوات التالية ظهرت العديد من الأحزاب والكتل السِّيَاسِيَّة الَّتِي تأثرت بنشاط لجنة المغاربة، فتَمَّ تأسيس "كتلة المحافظين" عام 1900، وكَانَت تشمل العديد من المثقفين وعلماء الدين

---

[1] ينتمي حمدان خوجة إلى عائلة جزائرية عريقة في العاصمة، كَانَ والده عثمان فقيهاً وإدارياً، ويشغل منصب الأمين العام للإيالة، يشرف على حسابات الميزانية وعلى السجلات الَّتِي تشمل أسماء ورتب ورواتب الإنكشارية. أما خاله الحاج محمد فكَانَ أميناً للسكة "مسؤول المالية" قبل الاحتلال الفَرَنسِي.

ولد حمدان سنة 1773، حفظ القرآن وبعض العلوم الدينية على يد والده، ثُمَّ تلقى علم الأصول والفلسفة وعلوم عصره. بعد وفاة والده شغل مكانه كمدرس للعلوم الدينية لمدة قصيرة ثُمَّ مارس التجارة مع خاله ونجح فيها، حَيْثُ أصبح من أغنياء الجَزَائِر، مما فتح لَهُ المجال للقيام بعدة رحلات إلى أوروبا، وبلاد المشرق وإسطنبول، واستطاع تعلم عدة لغات كالفرنسية والإنجليزية. وأثناء الحملة العَسكَرِيَّة الفَرَنسِيَّة على الجَزَائِر ساهم بكُلِّ ما لديه للدفاع عن مدينة الجَزَائِر. بعد الاحتلال الفَرَنسِي اشتغل كعضو في بلدية الجَزَائِر وفيها حاول الحفاظ على ما تبقى للجزائريين من ممتلكات.

ظل حمدان خوجة يناضل بِشَكلٍ قوي ليبين عيوب الاستعمار، ولما رأى أن جنرالات فَرَنسَا مصرون على المضي في مشروعهم الاستعماري رحل إلى فَرَنسَا في 1833، وواصل هُنَاكَ جهوده للدفاع عن الجَزَائِر من خلال الاتصال بالشخصيات الفَرَنسِيَّة الَّتِي ظن أنها يمكن أن تدعم قضيته، لكنه في النهاية رأى أن ذَلِكَ غير مجد فغادر باريس نحو إسطنبول في 1836 وتوفي هُنَاكَ ما بين 1840-1845.

[2] قادري إيمان - عثامنية أسماء، التطورات السِّيَاسِيَّة في الجَزَائِر ما بين 1945- 1954م، ص9

وشيوخ الطرق الصوفية، وبعض الأعيان وبعض المعلمين والصحفيين، وكانوا يؤمنون بالأممية الإسلامية، ويعادون فكرة التجنيس والخدمة العَسكَرِيَّة تحت العلم الفَرَنسِي، ولذلك سمو بالمحافظين، لأن أهدافهم بالعموم كَانَت تتمثل في الإبقاء على النظم الإسلامية، والتعليم العربي، والقيم القديمة.[1]

كردة فعل على دعوة المحافظين، تكونت "جماعة النخبة" سنة 1907 من العديد من المثقفين المتحدثين باللغتين العربية والفَرَنسِيَّة، فكَانَ منهم المترجمون والمحامون والأطباء والمعلمون والصيادلة والقضاة والصحفيون وبعض التجار والطلبة. وكَانَت هَذِهِ الجماعة على نقيض سياسي واجتماعي في أغلب المواقف مع المحافظين، حَيْثُ تبنت جماعتهم أفكار الغرب، ووسائل عيشه، وطريقته في العمل، وثقافته وتعليمه، وأرادوا أن يحولوا المجتمع الجَزَائِرِي إلى مجتمع أوروبي، وركزت مطالبهم على المساواة في الحقوق السِّيَاسِيَّة بين الجزائريين والفرنسيين، مع إلغاء قانون الأهالي العنصري، والمطالبة بالتمثيل النيابي الكامل للجزائريين، وكَانَت هَذِهِ الجماعة تهدف إلى دمج الجَزَائِر مع فَرَنسَا لكنها لم تنل التأييد الشعبي من الجزائريين.[2]

في هَذِهِ الأجواء من التناقض والتوتر السياسي بين المحافظين والنخبة، ظهرت حركة جديدة لعلها أرادت أن تكون في الوسط بين الجماعتين، وهي حركة الشباب الجزائريين (حزب الفتاة) الَّتِي تأسست عام 1912 على يد مجموعة من الشباب الجَزَائِرِي، ذوي التكوين الثقافي الفَرَنسِي، وكَانَ من أوجهها البارزين الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجَزَائِرِي، وأنشأت النوادي والجمعيات والصحافة لنشر الأفكار الإصلاحية وبث القيم الوَطَنِيَّة والسِّيَاسِيَّة، وكَانَت تهدف إلى تحرير البلاد بطرق سياسية وتمثلت مطالبهم الإصلاحية في حق المشاركة في الانتخابات، والمساواة في تقلد المناصب المدنية، ثُمَّ انشق الحزب إلى جماعتين بعد عام 1919 وهما الحركة الإصلاحية بقيادة الأمير خالد والحزب الليبرالي الَّذِي ترأسه «الدكتور ابن التهامي».[3]

---

[1] قادري إيمان - عثامنية أسماء، التطورات السِّيَاسِيَّة في الجَزَائِر ما بين 1945- 1954م، ص9

[2] المصدر نفسه، ص9

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوَطَنِيَّة الجَزَائِرِيَّة (1900- 1930) الجزء الثاني، ص 94

المطلب الثالث: ازدهار الحراك السياسي بعد الحرب العَالَمِيَّة الأولى

مع نهاية الحرب العَالَمِيَّة الأولى، تبلور النشاط السياسي الوطني في عدة توجهات، ولعل هَذِهِ التيارات كَانَت نتيجة طبيعية للأفكار السِّيَاسِيَّة الأولى الَّتِي ظهرت مع لجنة المغاربة والمحافظين والنخبة وحزب الفتاة، وقَدْ تبلور الحراك السياسي فيما بعد في عدة تيارات أساسية، طالب بعضها بالمساوات بين الأوروبيين والجزائريين، بينما ذهب بعضهم الآخر إلى المناداة بالاستقلال المطلق.

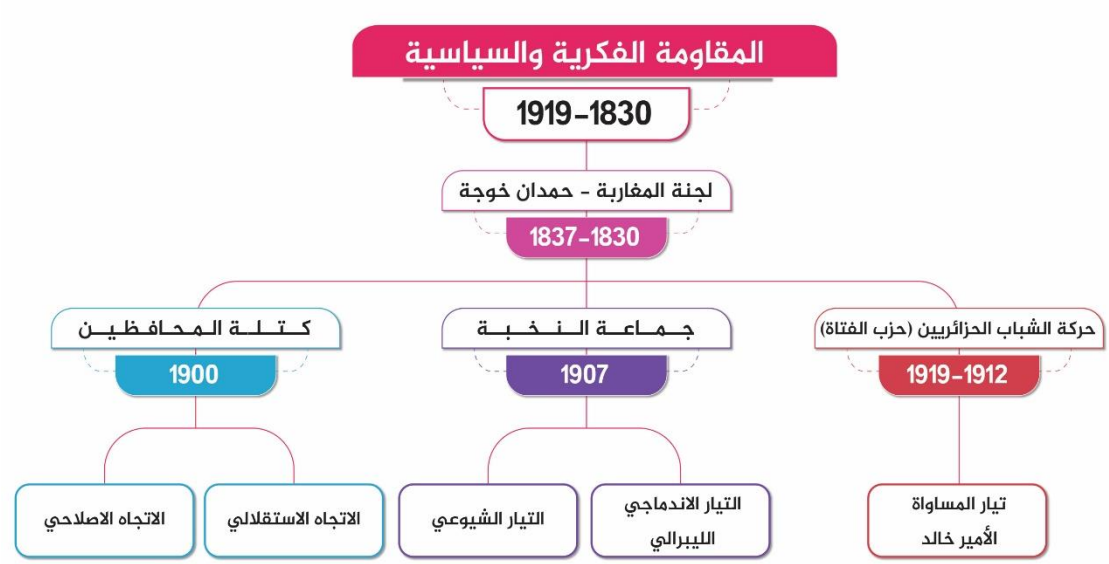

الشكل (5): التيارات الفكرية في الجَزَائِر منذ الاحتلال حَتَّى 1919

تيار المساواة بين الجزائريين والأوروبيين:

مثلت هَذَا التيار الحركة الإصلاحية السِّيَاسِيَّة الَّتِي تأسست سنة 1919 بقيادة الأمير خالد،[1] وضمت في تركيبتها إقطاعيين جزائريين وأعضاء الفئة الوسطى المثقفة والمحامين والأطباء، وبعض الموظفين في الإدارة الفَرَنسِيَّة المتمسكين بالهوية الإسلامية، وحظيت هَذِهِ الحركة بتأييد جماهيري لخطابها الموجه لتلك الفئات الجَزَائِرِيَّة، والَّذِي يعبر عن مطامحها الدينية، والوَطَنِيَّة والاقتصادية والسِّيَاسِيَّة. وقَدْ جاء برنامج حركة الأمير خالد بما يلي:[2]

- الحصول على المساواة أمام القانون.
- مساواة التمثيل النيابي في البرلمان الفَرَنسِي بين الجزائريين والأوروبيين.
- إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية الخاصة بالجزائريين في المحاكم الرادعة والمحاكم الجنائية إلغاءً كاملاً نهائياً وإبطال الرقابة الإدارية مع الرجوع إلى القانون العام.
- التمتع بنفس الحقوق والواجبات مع الأوروبيين في الخدمة العَسكَرِيَّة.
- ارتقاء الجَزَائِرِي إلى جميع الرتب المدنية والعَسكَرِيَّة دون قيد.
- تطبيق قانون التعليم الإجباري تطبيقاً شاملاً على الجزائريين.
- حرية الصحافة والاجتماع والعفو العام عن المعتقلين والمهتمين.
- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على الشريعة الإسلامية.

وكَانَ هَذَا النشاط المكثف والمطالب المحرجة بالنسبة للسلطات الفَرَنسِيَّة سبباً في جعل الحكومة الفَرَنسِيَّة تصدر أمرها بنفي الأمير خالد إلى خَارِجِ الجَزَائِرِ في شهر جويلية 1923.

---

[1] الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجَزَائِرِي.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوَطَنِيَّة الجَزَائِرِيَّة (1900- 1930) الجزء الثاني، ص 366

تيار الدعوة إلى الاندماج مع الفرنسيين:

تزامناً مع نشاط الحركة الإصلاحية بقيادة الأمير خالد، ظهر تيار ليبرالي مثلته فيدرالية نواب مسلمي الجَزَائِر الَّتِي تأسست في 18 جوان 1927. من أشهر قادة هَذِهِ الحركة «بن جلول»[1]، «فرحات عباس»[2]، «ابن التهامي»[3]، والذين اختلفوا مع الأمير خالد في قضية التجنس، فهم لا يطالبون إلا بالمساواة مع الأوروبيين وحق التمثيل في البرلمان الفَرَنسِي (أي دمج الجَزَائِر دمجاً كاملاً، ومنح الجنسية الفَرَنسِيَّة للجزائريين) ولا يطالبون باستقلال الجَزَائِر. معظم أعضاء هَذَا

---

[1] ولد ابن جلول في منطقة الأوراس سنة 1894 وواصل تعليمه الثانوي بقسنطينة، ثُمَّ تلقى تعليمه الجامعي في جامعة الجَزَائِر حَيْثُ نال شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1924. وبعد ذَلِكَ قام ببعض النشاطات في الانتخابات المحلية والصحافة، بدأ بن جلول ممارسة السياسة حين أصبح مستشاراً بالمجلس البلدي وظهر منذ البداية يدافع عن النخبة المثقفة باعتباره من عائلة غنية، وقَدْ أظهر في بداية نشاطه السياسي ميلاً نحو أفكار الأمير خالد الإصلاحية قبل أن يتحول عنها إلى المطالبة بالاندماج باعتباره عضواً في فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين، الَّتِي يترأسها الدكتور بن التهامي و تضم أغلب النخب الجزائريين الممثلين في المجالس المنتخبة مثل فرحات عباس بن جلول... وغيرهم، و مع مطلع الثلاثينات برز نجم بن جلول بترأسه فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين ودعوته الصريحة إلى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كُلّ المجالات كالخدمة العَسكَرِيَّة والعمل.

[2] زعيم وطني ورجل سياسي جزائري، عرف فرحات عباس بانفتاحه السياسي والفكري، حَيْثُ تحول خلال حياته السِّيَاسِيَّة من فكرة الاندماج إلى فكرة الاستقلال، ومن الإصلاحية إلى الثَّورِيَّة، وهو مؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِي، وعضو جبهة التحرير الوطني إبان حرب التحرير الجَزَائِرِيَّة، أول رئيس للحكومة الجَزَائِرِيَّة المؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة من 1958 إلى 1961، انتُخب عند استقلال الجَزَائِر رئيساً للمجلس الوطني التشريعي. توفي 23 ديسمبر 1985.

[3] أبو القاسم بن التهامي ولد في 20 سبتمبر 1873 بمدينة مستغانم تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، والثانوي بالجَزَائِر العاصمة، بعد حصوله على شهادة البكالوريا انتقل إلى مونبيلييه بفَرَنسا وسجل في كلية الطب. بعد تخرجه عاد إلى الجَزَائِر، ظهر نشاطه السياسي مباشرةً بعد الحرب العَالَمِيَّة الأولى إذ تزعم حركة الشباب الجَزَائِرِي، كَانَ من المطالبين بالاندماج ضماناً للمزيد من الحقوق السِّيَاسِيَّة للجزائريين إلى جانب السماح لهم بالتجنيد في الجيش الفَرَنسِي. ترشح بن التهامي إلى الانتخابات البلدية بالجَزَائِر العاصمة وفاز بعضوية المجلس البلدي، ودخل في خلاف وخصومة مع المعمرين الرافضين لمطالب الاندماج، كما اختلف مع الأمير خالد حول كيفية الحصول على الجنسية الفَرَنسِيَّة بعد نفي الأمير خالد سنة 1923.

الحزب كانوا يتجهون نحو التعاون مع فَرَنسَا. وفي نفس الوقت، كانوا مؤيدين متحمسين للاندماج وللثقافة الفَرَنسِيَّة.[1]

وفي سنة 1923 وبعد أن نفت فَرَنسَا «الأمير خالد» خلت الساحة أمام الليبراليين الَّذِينَ فازوا في الانتخابات البلدية الَّتِي نظمت عام 1924. ولكن بعد الحرب العَالَمِيَّة الثانية تعرض الحزب للانشقاق وبدأ العديد من قادته يتجه نحو الخط الوطني ويرفض فكرة الاندماج.[2]

ولا يفوتنا أن نذكر أيضاً **الحزب الشيوعي الجَزَائِرِي** الَّذِي يندرج ضمن تيار الدعوة إلى الاندماج مع الهوية الفَرَنسِيَّة، فهو سليل الحزب الشيوعي الفَرَنسِي (الَّذِي كَانَ يعتبر من أكثر الأحزاب الفَرَنسِيَّة تفهماً للقضية الجَزَائِرِيَّة)، ولهذا فَقَدْ كَانَ استقلال الحزب الشيوعي الجَزَائِرِي عن الحزب الشيوعي الفَرَنسِي ظاهرياً وشكلياً، وبقي خاضعاً إلى استراتيجية الشيوعية العَالَمِيَّة عامةً والحزب الشيوعي الفَرَنسِي خاصةً. وقَدْ أُنشئ الحزب عام 1935م، وفي أول مؤتمر لَهُ أكد على نقطتين:

- الحث على تغيير الوضع الراهن قبل كُلّ شيء من أجل حياة أفضل للمجتمع الجَزَائِرِي تسودُ فيه العدالة الاجتِمَاعيَّة.
- المطالبة بربط مصير الشَّعْب الجَزَائِرِي بمصير الشعب الفَرَنسِي.

وتركزت نشاطات الحزب الشيوعي الجَزَائِرِي في المطالبة بالإصلاحات الاجتِمَاعيَّة والاقتصادية الَّتِي من شأنها أن تخفف من أتعاب الجزائريين، واقترحَ اتحادَ الجَزَائِرِ مع فَرَنسَا وتطبيقَ المساواة بين الجزائريين والأوروبيين (سياسة إدماج الجَزَائِر في فَرَنسَا).[3] فهو يرى أن الحل الأوحد والأكثر ديموقراطية بالنسبة للقضية الجَزَائِرِيَّة إنما يتمثل في تحويل الجَزَائِر إلى شريك لفرنسا في إطار "الاتحاد الفَرَنسِي"، وقَدْ استمر وجود الحزب الشيوعي حَتَّى نهاية الثَّورَة التحريرية حَيْثُ تَمَّ تقنين وضع الحزب الشيوعي الجَزَائِرِي عام 1962، ليُحظر ويُمنع بعد ذَلِكَ في عام 1964م.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوَطَنِيَّة الجَزَائِرِيَّة (1900- 1930) الجزء الثاني، ص 351-352

[2] شرفي عبد الجليل، حاف الله العطرة، تطور المطلب الاستقلالي في نضال الحركة الوَطَنِيَّة، ص 17

[3] دكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص 280

تيار الدعوة إلى الاستقلال:

مع تشابه الأوضاع السِّيَاسِيَّة شمال إفريقيا، قررت بعض النخب المعارضة من مختلف بلدان المغرب العربي (تونس والجَزَائِر والمغرب الأقصى) تأسيسَ حزب سياسي يطالب بقضيتهم التحررية، وعلى إثر ذَلِكَ تأسَّس حزب "نجم شمال إفريقيا" في 15 جوان 1926، وكَانَ ذَلِكَ في باريس. أصبح النجم تنظيماً سياسياً جزائرياً خالصاً بعد التحاق المهاجرين المغاربة والتونسيين بأحزابهم الوَطَنِيَّة، وبعد طرد السلطات الفَرَنسِيَّة لقائد الحزب التونسي "الشاذلي خير الدين" من فَرَنسَا يوم 27 ديسمبر 1927م، وبقاء المكون الجَزَائِرِي وتسلم مصالي الحاج قيادة الحزب. تابع الحزب مسيرته النضالية القائمة على الدفاع عن الشخصية الجَزَائِرِيَّة والمحافظة على هويتها ومقوماتها العربية الإسلامية وإعلان الاستقلال الكامل للجزائر.[1]

شهد برنامج النجم تطوراً مستمراً، وفي مؤتمر بروكسل المنعقد بدعوة من الجمعية المناهضة للاضطهاد الاستعماري 1927؛ اغتنم حزب «مصالي الحاج» فرصةَ وقوفه في مؤتمر عالمي ليقدم مطالب النجم المتمثلة في البنود التالية:[2]

- استقلال الجَزَائِر وجلاء الجيش الفَرَنسِي.
- إنشاء جيش وطني.
- حرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات.
- المساواة في الحقوق السِّيَاسِيَّة والثقافية مع الفرنسيين الموجودين في الجَزَائِر.
- المطالبة ببرلمان جزائري منتخب في اقتراعٍ عام.

وهَكَذَا برز التوجه الاستقلالي من خلال المطالب المتمثّلة في الاستقلال الكامل للجزائر وإنشاء جيش وطني ومجلس وطني منتخب. ونظراً لانتشار أفكاره الوَطَنِيَّة بين المهاجرين تعرض الحزب للحل، وزُج بممثليه في السِّجن إلى أن حُل قضائياً عام 1937م. وبعد حل "نجم شمال إفريقيا"

[1] دكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص 288

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوَطَنِيَّة الجَزَائِرِيَّة (1900- 1930) الجزء الثاني، ص 372

تأسس حزب الشَّعْب الجَزَائِرِي في مارس 1937 بقيادة «مصالي الحاج»، ليكون ممثلاً جديداً لتيار الدعوة إلى الاستقلال. ومن الناحية الشكلية حافظَ الحزبُ على نفس التنظيم الهيكلي الَّذِي كَانَ متبعاً في عهد النجم، أما من الناحية القانونية فَقَدْ مرَّ حزب الشعب بمرحلتين أساسيتين: **مرحلة النشاط العلني القانوني** انتهج فيها سياسة انتخابية معتدلة ذات طابع إصلاحي. **ومرحلة النشاط السري**، وفيها واصل عمله بعد حله، فتعاظمت شعبيته في أوساط الشعب، وأنشأ إدارة جديدة سرية، وقام بدعايةٍ واسعةٍ وسط المواطنين والمجندين من الجزائريين في الجيش الفَرَنسِي. ومنذ تأسيس الحزب لخَّصَ مكتبه السياسي برنامجه كما يلي: «لا اندماج، ولا تقسيم ولكن تحرير».[1]

[1] دكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص 301

المطلب الرابع: الحركات الوَطَنِيَّة قُبَيْل اندلاع ثورة 1954.

استمر في هَذِهِ الحقبة نشاط العديد من الحركات الإصلاحية، حَيْثُ بقيت جمعية العلماء بعيدة عن الصدام مع السلطة لتحافظ على نشاطها، بينما لم يُدْرِجْ الحزب الشيوعي استقلال البلاد ضمن برنامجه، وقَدْ حكمت عَلَيْهِ هَذِهِ الوضعية أن يكون حزباً للوسط، ووجد نفسه في الفترات التاريخية الهامة جنباً إلى جنب مع الهيمنة الاستعمارية، بل أحياناً ضد الحركات الوَطَنِيَّة الأخرى.[1]

وقبل ثورة التحرير بعشر سنوات ظهرت حركة سياسية جديدة سنة 1946، كَانَ اسمها "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِي"، وأُنشِئت من قبل فرحات عباس، وكَانَت في الأصل مفتوحة للجزائريين والأوروبيين على حدٍّ سواء، كما كَانَت تهدف إلى إقامة دولة مرتبطة بفَرَنسا. وهو ما عنى أن هَذِهِ الحركة تطورٌ جديدٌ في التيار الَّذِي دعا للاندماج مع الثقافة الفَرَنسِيَّة، ولم يتجاوب هَذَا التوجه مع طموحات الجماهير، ومع ذَلِكَ فَقَدْ لقيت هَذِهِ الحركة اهتماماً لدى الفئات المثقفة في سنة 1946.[2]

وفي نفس السنة الَّتِي تأسست فيها حركة "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِي"، نشأت أيضاً حركةٌ جديدةٌ باسم: "انتصار الحريات الديمقراطية"، وقَدْ احتلت هَذِهِ الحركة مكانةً مميزةً بين المنظمات السِّيَاسِيَّة الَّتِي تقوم بتأطير الجزائريين، وكَانَت بقيادة مصالي الحاج، أي أنها في الحقيقة امتداد لنضال نجم شمال إفريقيا (1926 - 1937)، وحزب الشَّعْب الجَزَائِرِي (1937 - 1939)، وكلاهما وُقِّعَ حلُّهُ ومنعُهُ من طرف السلطات الفَرَنسِيَّة.[3]

وفي سنة 1951 عانت الحركات السِّيَاسِيَّة من ضغوطٍ كثيرةٍ من قبل السلطات الفَرَنسِيَّة، وهو ما دفعها للاندماج في حركة جديدة سميت: "الجبهة الجَزَائِرِيَّة للدفاع عن الحرية واحترامها". وقَدْ

---

[1] محمد حربي، الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة سنوات المخاض، ص 10

[2] المصدر نفسه، ص 9

[3] المصدر نفسه، ص 11

ضمت هَذِهِ الحركة كُلّ التنظيمات الموجودة (حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِي، جمعية العلماء المسلمين، الحزب الشيوعي)، وتبنت جملة من المطالب:

- احترام حرية الانتخابات.
- احترام حرية الرأي والصحافة والاجتماعات.
- رفع الظلم بجميع أشكاله وتحرير المعتقلين السياسيين، وإبطال الإجراءات الاستثنائية.
- وضع حدٍّ لتدخل إدارة الاحتلال في شؤون الدين الإسلامي.

بالإضافة إلى هَذِهِ الحركات الكبرى الَّتِي تشكل النضال السياسي في الجَزَائِرِ، كَانَ هُنَاكَ مجموعات أخرى تُعَبِّرُ أيضاً عن مطامح الشَّعْب الجَزَائِرِي في الحرية والتقدم، نذكر منها على سبيل المثال: الكشافة الإسلامية الجَزَائِرِيَّة، الهيئة القومية للعاطلين عن العمل، نقابات الكونفدرالية العامة للشغل، جمعية الطلبة المسلمين بشمال أفريقيا، حركة أصدقاء البيان والحرية، والعديد من الجمعيات الثقافية والرياضية الأخرى.[1]

[1] محمد حربي، الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة سنوات المخاض، ص 11

خلاصة المبحث:

يمكنُ القولُ إن الصدمة الَّتِي تلقاها الشَّعْب الجَزَائِرِي من القمع الوحشي للثورات المسلحة كَانَت سبباً في تعدد التيارات في الحراك السلمي وتنوعها من حَيْثُ الأهداف والأساليب، إضافةً إلى تنوع الخلفيات الفكرية للنخب الجَزَائِرِيَّة. وقَدْ كَانَ هَذَا سبباً في ظهور حركات نضالية مختلفة من حَيْثُ الرؤى، إذ نشأت حركات إصلاحية اعتزلت السياسة والخوض في السلطة واهتمت بِشَكلٍ أساسي بالحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للشعب الجَزَائِرِي، مثل الجمعية الراشدية وجمعية علماء المسلمين. بينما اتجهت بعض الحركات الأخرى إلى ميادين السياسة، إلا أنها أيضاً اختلفت من حَيْثُ الأهداف النهائية بين من يريد المساواة بين الأوروبي والجزائري في الحقوق (مثل الحركة الإصلاحية بقيادة الأمير خالد)، وبين من يريد ليس فقط المساواة وإنما دمج الجَزَائِر مع الهوية الفَرَنسِيَّة بِشَكلٍ كاملٍ (مثل فيدرالية نواب مسلمي الجَزَائِر)، وبين من يريد الاستقلال الكامل مثل (الحركات الَّتِي قادها مصالي الحاج).

لكن القاسمَ المشترك بين هَذِهِ التيارات والمدارس؛ أن جميعها كَانَ يستخدم الأنشطة السلمية بعيداً عن السلاح، إضافةً إلى بحثها عن الشرعية القانونية من السلطة الحاكمة بما يكفل استمرارها في العمل.

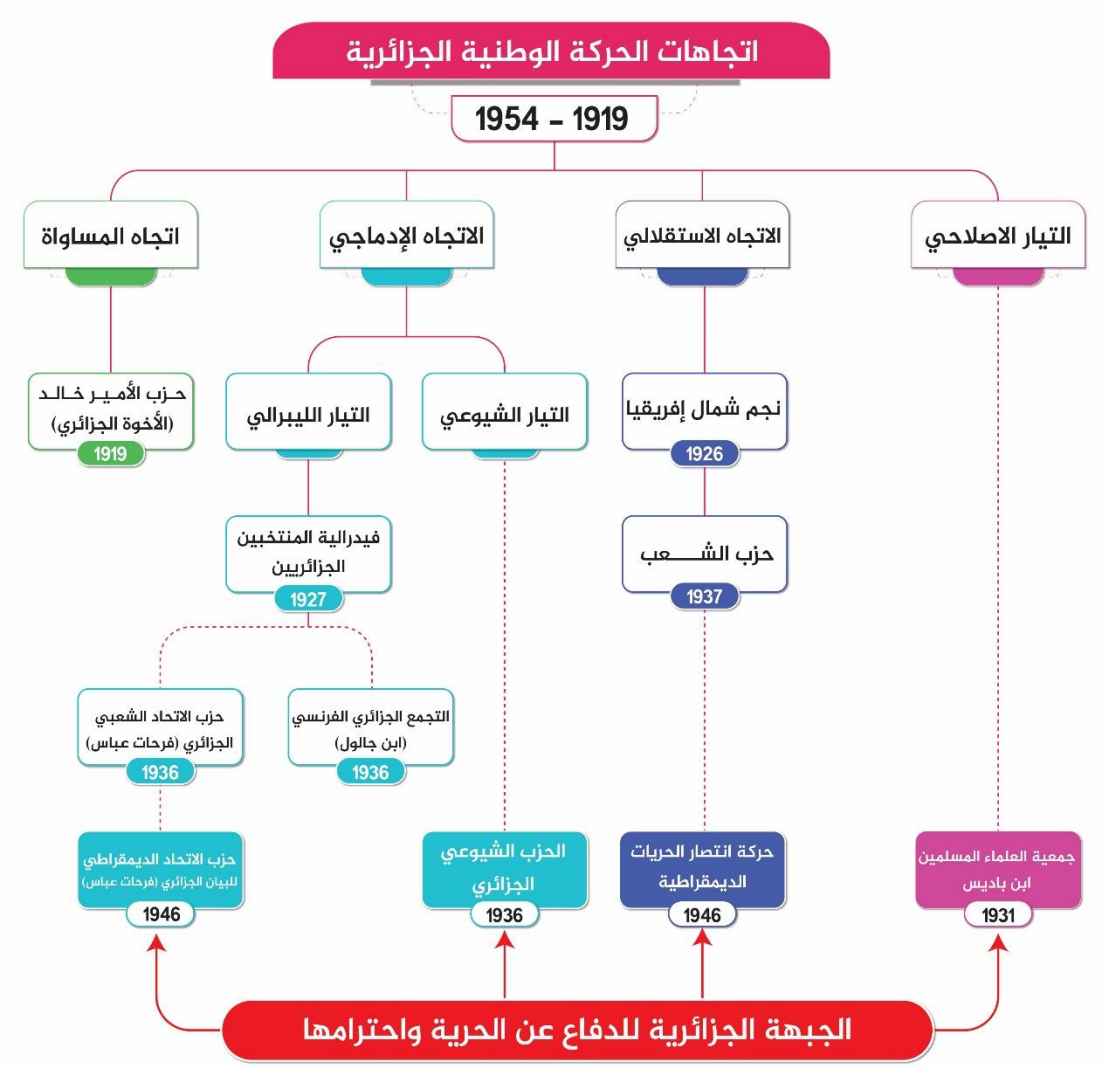

الشكل (6): خارطةُ أهمّ الحركات السِّيَاسِيَّة الوَطَنِيَّة في الجَزَائِر بداية القرن العشرين

المبحث الثالث: الأزمةُ الدَّاخِلِيَّةُ في الحركة الوَطَنِيَّة

يمكن القول إن التباين بين أهداف الحركات السِّيَاسِيَّة قَدْ جعلها شيئاً فشيئاً تصدمُ ببعضها البعض، فَقَدْ كَانَ التيار الَّذِي يدعو إلى اندماج الجَزَائِر بالثقافة الفَرَنسِيَّة يدفعُ نحو إقامة دولة جزائرية تابعة لفرنسا وتجنيس الجزائريين ليصبحوا مواطنين فرنسيين لا فرق بينهم وبين غيرهم في الحقوق. وفي 7 مارس/آذار 1944 صدر قانون يمنحُ الجنسية الفَرَنسِيَّة لبضعة آلاف من الجزائريين، وكَانَ هَذَا يعدُّ انتصاراً للتيار الاندماجي، وكردة فعل على هَذَا القانون، اتحدت الحركات الَّتِي تريد الحفاظ على هوية الجَزَائِر المسلمة لتشكل حركة جديدة اسمها "البيان والحرية"، وقَدْ كَانَ من أبرز قادتها مصالي وفرحات عباس والبشير الإبراهيمي.

ومع نهاية الحرب العَالَمِيَّة الثانية وانتصار فَرَنسَا على الاحتلال الألماني، أذكى هَذَا روح الوَطَنِيَّة في الشَّعْب الجَزَائِرِي، الَّذِي أصبح يرى أن الاستقلال من حقه، تماماً كما هو من حق الفرنسيين، فأخذ أتباع مصالي الحاج يفكرون في انتفاضةٍ عامة، وقَدْ بدأت التعبئة الشعبية لِهَذَا الغرض بتنظيم مظاهرات في غرة ماي/أيار 1945. لكن هَذِهِ المظاهرات تعرضت لقمع وحشي تسبب في مجازر مروعة في مناطق سطيف وقالمة ما بين 8 و13 مايو/أيار، مما أدى إلى مقتل آلاف الجزائريين.[1] كما أوقفت السلطات أربعة آلاف وخمسمئة وستين شخصاً صدر في شأنهم ألف وثلاثمئة وسبعة أحكامٍ، منهم تسعة أشخاص حُكِمَ عليهم بالإعدام، وأربعة وستون آخرون بالأشغال الشاقة مدى الحياة.[2]

[1] حسب مزاعم الأوساط الرسمية، كَانَت حصيلة المجازر ما بين 27 و29 قتيلاً، أما العسكريون الفرنسيون فَقَدْ اعترفوا أن عدد الضحايا يتراوح بين ستة آلاف وثمانية آلاف، وتذكر الأوساط الوَطَنِيَّة أن العدد الصحيح هو خمس وأربعون ألفَ ضحية.

[2] محمد حربي، الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة سنوات المخاض، ص 12-13

بعض جثث القتلى الَّتِي أعدم أصحابها في مجازر ماي 1945

بعد تِلْكَ المجازر البشعة الَّتِي ارتكبتها قوات الاحتلال في حق المدنيين العُزَّلِ الَّذِينَ خرجوا في مظاهرة سلمية للمطالبة باستقلال الجَزَائِر، أدرك الشَّعْب الجَزَائِرِي وكثير من أفراد وقيادات الحركة الوَطَنِيَّة، أن ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة، وَولَّدَت تِلْكَ المجازرُ قناعةً لدى الجزائريين بأن النضال السياسي لاسترجاع السيادة الوَطَنِيَّة لن يجدي وحده نفعاً، إذ لابد من الكفاح المسلح لنيل الاستقلال وطرد المستعمر.

ومنذ تاريخ 8 ماي 1945 إلى تاريخ انطلاق الثَّورَة، دخلت الحركة الوَطَنِيَّة في عدة أزمات حَتَّى بين أفراد الحزب الواحد كما سنبين لاحقاً. وأدت هَذِهِ الأزمة في النهاية إلى الاقتناع التام بأن الوعود السياسة للاحتلال الفَرَنسِي ستبقى حبراً على ورق، ولن يأتي من الجانب الفَرَنسِي إلا الوعود الكاذبة والمجازر الجماعية والفردية بحق أي حركة تطالب بالتغيير حَتَّى لو كَانَت سلمية. فَكَانَت مجازر الثامن من ماي إنذاراً مبكراً وإرهاصاً كبيراً لبداية العدِّ التنازلي لانطلاق الثَّورَة المسلحة.

المطلب الأول: عجز النشاط السياسي والتفكك الداخلي في الحركات الوَطَنِيَّة

في 20 سبتمبر/أيلول 1947 وبعد نقاش طويل دَاخِلَ البرلمان الفَرَنسِي رفضت الجمعية الوَطَنِيَّة المصادقة على قانون الدولة الجَزَائِرِيَّة المرتبطة بفَرَنسا، وقَدْ كَانَ هَذَا القانون يطالبُ بِهِ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِي. وفي المقابل صَوَّتَ البرلمان على مشروع جديد يقضي بإيجاد مجلس جزائري يتمتع أساساً بصلاحيات مالية ويشمل قسمين: قسم جزائري وقسم أوروبي لكُلِّ واحدٍ منهما ستون نائباً، ويحتفظُ الحاكم العام للجزائر بحق المراقبة على المجلس؛ وهو الأمر الَّذِي كرس بِشَكلٍ واضحٍ تفوقَ الأوروبيين.

وقَدْ نتج عن هَذَا الوضع شكٌ في مصداقية زعماء الحركة الوَطَنِيَّة من ناحية، واتجاهٌ نحو البحث عن أشكال ثورية جديدة للتصدي للاحتلال من جهة أخرى. وفي الخمسينات بدأت كُلّ القوى الوَطَنِيَّة وخاصة منها حركة انتصار الحريات الديمقراطية -وهي الأكثر تمثيلاً للطبقات الشعبية- تشهد بوادر أزمة داخلية كَانَ لَهَا انعكاس على العلاقات بين الجماعات القيادية وقواعدها الاجتِمَاعيَّة.[1]

وفي نفس الوقت صارت المظاهرات حادةً ودمويةً، وتكررت إضرابات العمال والفلاحيين، وكَانَت جماهير المدن والأرياف لا ترى في النظام القائم إلا ما يجلب الثَّورَة واليأس، ولم يعد بالإمكان إرضاء هَذِهِ الجماهير بالمماطلة والخصومات من أجل أهداف تافهة. وبهذا حُكم على النشاط السياسي بالجمود فلم تعد الأحزاب السِّيَاسِيَّة قادرةً على تحقيق حاجيات المجتمع.

فالحزب الشيوعي قَدْ وظَّفَ كُلّ طاقاته للتشهير بإعادة تسليح ألمانيا، وهي قضية لا تعني الشَّعْب الجَزَائِرِي في شيء. أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِي فكَانَ ينتظر المعجزات من حكومة منديس فرانس، ولم يحصل لَهُ في الحقيقة أية معجزات، فقط مجرد تجنيس بعض الجزائريين. أما حزب الشَّعْب الجَزَائِرِي بقيادة مصالي، رغم أنه كَانَ أكثر الأحزاب نفوذاً وانتشاراً وتغلغلاً بين الجماهير الشعبية المدنية والريفية وبين المهاجرين في فَرَنسَا؛ فإنه منذ عودته إلى الشرعية تحت

[1] محمد حربي، الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة سنوات المخاض، ص 14

اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فَقَدْ ظل عاجزاً عن التفكير بصفة جدية للتحرر، خاصة بعد قمع المظاهرات الَّتِي دعا إليها في ماي 1945. وهَذَا ما تسبب في ظهور الخلافات داخله حولَ العديد من القضايا الاستراتيجية السِّيَاسِيَّة وتفككه في جويلية/تموز 1954.[1]

أعلنت الإدارة الاستعمارية في الجَزَائِر عام 1947 تقسيم البلاد إلى ثلاث مقاطعات وإنشاء مجلس نيابي يتكون من ستين نائباً يمثلون خمسمائة ألف أوروبي، وعدد مماثل من أبناء الجَزَائِر لتمثيل عشرة ملايين من المسلمين!! وتقرر أن تكون السلطة التنفيذية بيد الحاكم العام ويساعده في ذَلِكَ مجلس موسع. وفي شهر نيسان، جرت أولى الانتخابات التشريعية الَّتِي عرفتها الجَزَائِر، لكنها بينت أن الإدارة الفَرَنسِيَّة بالجَزَائِر ما هي إلا لعبةٌ في يد الأوربيين، فالانتخابات قَدْ زورت، ولم تحصل الأحزاب الوَطَنِيَّة إلا على سبعة عشر مقعداً، وذهبت بقية المقاعد أي الثلاثة والأربعون إلى الموالين للإدارة الفَرَنسِيَّة الَّتِي أشرفت على تعيينهم بنفسها، كما أن اثنين وثلاثين من مرشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الَّذِينَ يبلغُ عددهم تسعة وخمسين قَدْ سجنوا قبيل إجراء الانتخابات.[2]

[1] محمد حربي، الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة سنوات المخاض، ص 15

[2] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 47

المطلب الثاني: تشكل اللجنة الثَّورية للوحدة والعمل (النشاط المسلح)

أدت مشاركة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الانتخابات إلى انشقاق دَاخِلَ الحزب، فَقَدْ كَانَت المشاركة في الانتخابات في نظر العناصر الشابة تفتيتاً للجهود، فرفضوها، وكادت تحدثُ أزمةٌ دَاخِلَ الحزب لولا أن زعيمه السيد مصالي الحاج، تدارك الوضع بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني سنة 1947 ليستمر هَذَا المؤتمر يومين، وقَدْ ظهر خلاله في الحركة ثلاث تيارات:[1]

التيار الأول: يرى الإبقاء على النشاط السري للحزب للمحافظة على شعبيته.

التيار الثاني: يرى ضرورة اشتراك الحزب في الانتخابات ليعلن مبادئه من أعلى المجالس الرسمية.

التيار الثالث: يرى ضرورة البدء في العمل الثَّوري بتكوين منظمة عسكرية سرية، حَتَّى لا يؤخذ المناضلون على غرة كما أخذوا في الثامن من ماي.

كادت هَذِهِ التيارات أن تؤدي إلى انقسام الحزب وانهياره، لكن زعيمه أنقذ الموقف بالإبقاء على جناح خفي (حزب الشَّعْب الجَزَائِرِي) يواصل مهمته السِّيَاسِيَّة في إطار السرية كما كَانَ سابقاً، وإبقاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كحزب شرعي قال عنه (إنه يبلغ صوتنا إلى الجماهير، وإلى الرأي العام الفَرَنسِي والرأي العام العالمي). أما فيما يخص التيار الثالث فَقَدْ قال مصالي: (وإني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكرياً وتكوينهم سياسياً وبذلك نكون قَدْ هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد).[2] وهَكَذَا تمت الموافقة على إنشاء أول منظمة عسكرية سرية كَانَت النواة الأولى لجبهة التحرير الوطني لاحقاً والخطوة الأولى للإعداد للثورة المسلحة.

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 47- 48

[2] المصدر نفسه، ص 48

لكن المنظمة العَسكَرِيَّة بعد أن قامت بدور كبير في تكوين وتدريب مناضليها، اكتُشف أمرها لدى السلطات الاستعمارية سنة 1950، فلوحق أعضاؤها، وفرَّ بعضهم خَارِجَ البلاد، بينما بقي بعضهم الآخر يعملُ متخفياً. ثُمَّ صدر قرار من الحزب بحل المنظمة، لكن ذَلِكَ لم يمنع أعضاءها من الاستمرار خاصةً مع تصاعد حدة الخلاف دَاخِلَ الحزب بين مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية في الحزب بزعامة السيد بن يوسف بن خدة،[1] وذَلِكَ بسبب اعتراض اللجنة المركزية على منح مصالي صلاحيات خاصة، وقَدْ وصل هَذَا الخلاف ذروته سنة 1953، حَيْثُ لجأ زعيم الحزب "مصالي" إلى حل اللجنة المركزية فلم يذعن أعضاؤها لقراره، وبذلك انشق الحزب إلى قسمين:

1. الرئيس وأنصاره (المصاليون)

2. اللجنة المركزية وأنصارها (المركزيون)

وقَدْ تطورت الخلافات بين الطرفين، وتبادلا التهم باحتكار المناصب الحزبية العليا والابتعاد عن المبادئ والأهداف المنشودة، الأمر الَّذِي دفع بكلتا الكتلتين إلى عقد مؤتمرين، أحدهما في بلجيكا وقَدْ دعا إليه السيد مصالي، أما الثاني فَقَدْ كَانَ في مدينة الجَزَائِر وقَدْ دعا إليه المركزيون، وكَانَ ذَلِكَ في صيف 1954.[2] وفي كلا المؤتمرين حاول كُلّ طرف أن يطعن في شرعية الطرف الآخر، بينما اتضح من بيانهما أنهما متفقان على استبعاد العمل العسكري، وعدم اعتباره وسيلةً للتغيير.

في هَذِهِ الأثناء، لم تفتْرْ همَّةُ أعضاء المنظمة العَسكَرِيَّة السرية أمام الأزمة الَّتِي وصل إليها الحزب، بل زادت من عزيمتهم وإصرارهم على مواصلة العمل النضالي لتحقيق رغبات الشعب، فقرر أعضاء المنظمة العَسكَرِيَّة حجب الثقة عن زعيم الحزب وأعضاء اللجنة المركزية جميعهم، وعزموا الانتقال إلى العمل الثَّوري بتأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة الانتصار

[1] من مواليد 1920 بالبرواقية، من قيادي حزب الشعب التحق بالثَّورَةِ بعد خروجه من السجن عام 1955 وتولى رئاسة الحكومة المؤقتة الثالثة وانسحب من النشاط السياسي بعد عام 1962

[2] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 53

للحريات الديمقراطية وتؤثر في أتباع مصالي الحاج وأتباع اللجنة المركزية على السواء، بحَيْثُ تكون قيادتها جماعية، وتكون سياستها هي الكفاح المسلح، وقَدْ أطلقوا عَلَيْهَا اسم: «اللجنة الثَّوريَّة للوحدة والعمل»، وكَانَ ذَلِكَ في 13 آذار (مارس) 1954 بقيادة بوضياف.[1]

حاول أعضاء اللجنة الثَّوريَّة للوحدة والعمل التوفيق بين جناحي الحزب المتنازعين، لكن باءت مساعيهم بالفشل، فعمدوا إلى الكشف عن هَذِهِ الخلافات للشعب، ليطَّلع الشعب على صراع قادة الحزب على السلطة، وعملوا على إقناع الأمة بأهداف اللجنة الثَّوريَّة، وقرروا تفجير الثَّورَة بالوسائل المحلية المتوفرة، وإشراك الشعب فيها. وفي هَذَا السياق، وسعوا الاتصالات بالمناضلين، وشرعوا في توفير الأسلحة بكافة أنواعها، وفتحوا باب الانخراط أمام الجميع، وبدأوا في تدريب المتطوعين على فنون الحرب وشرعوا في الإعداد للثورة والتخطيط لَهَا.[2]

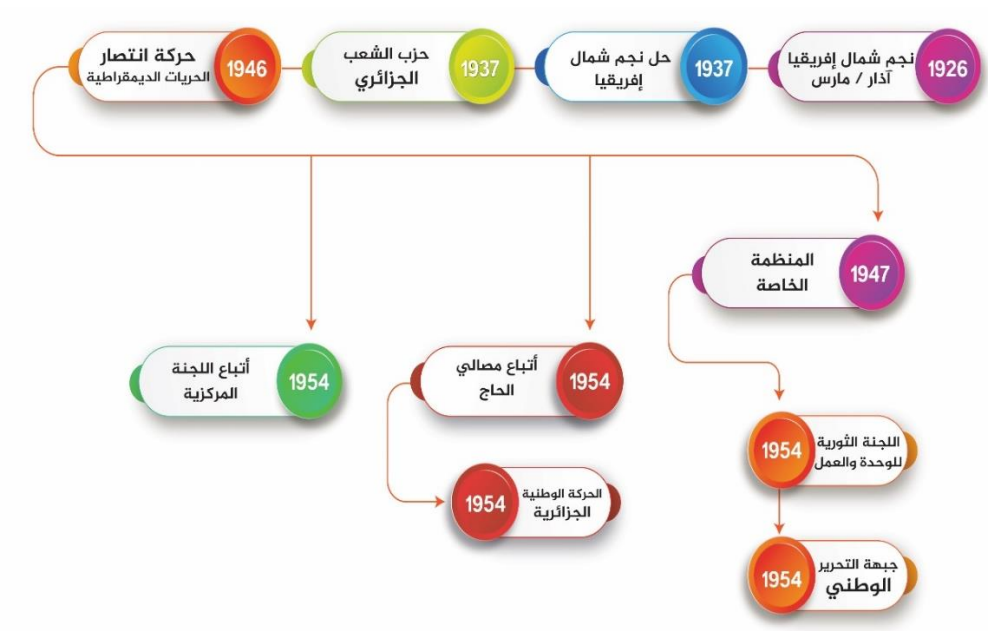

الشكل (7): تطورُ الحركاتِ الوَطَنِيَّة المطالبة بالاستقلال وصولاً إلى جبهة التحرير الوطني

[1] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 57

[2] المصدر نفسه، ص 58

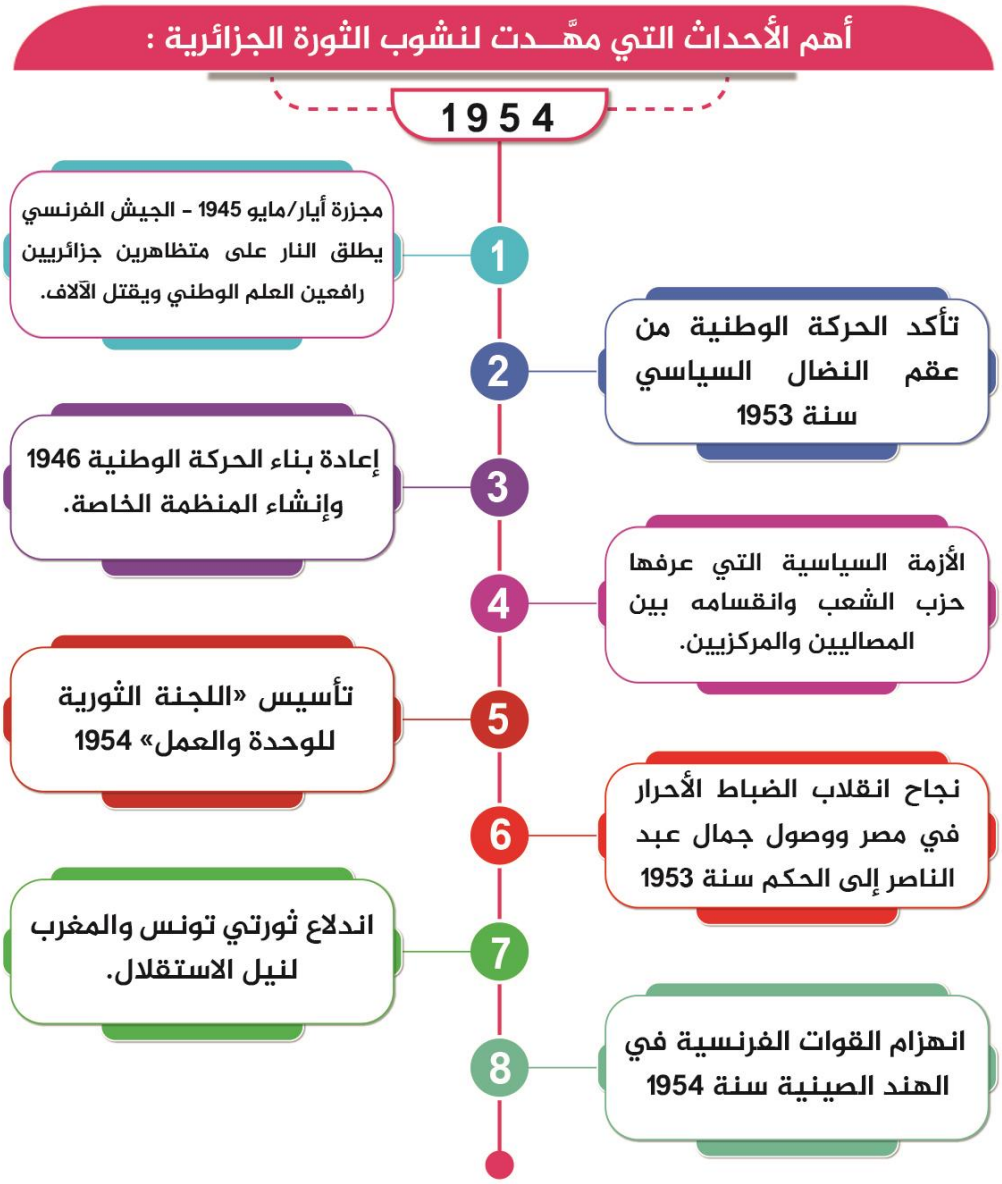

الشكل (8): أحداثٌ مهمةٌ سبقت نشوبَ ثورةِ الاستقلالِ الجَزَائِرِيَّةِ

الباب الثاني: السياق التاريخي للثورَةِ

"يمكنك قتل الثوار لكن لا يمكنك قتل الثَّورَة".

(المهاتما غاندي)

شكلت ثورة 1 نوفمبر 1954 ضِدّ الاحتلال الفَرَنسِيّ تتويجًا للحركات الثَّورِيَّة الَّتِي بدأت منذ نزول الجيوش الفَرَنسِيَّة في الجَزَائِر عام 1830، وقدم خلالها الشعب الجَزَائِرِيّ نموذجا ملهماً ورسم ملحمةً تاريخية قامت بإسقاط هيمنة الاحتلال الفَرَنسِيّ الَّذِي شكل أحد أكبر القوى الإمبريالية في القرن العشرين، فأظهرت ثورةُ الجَزَائِر للعالِمِ أجمعَ ما يمكن أن يقوم بِهِ الشعب المظلوم ضِدّ غزاته المستعمرين.

من المتعارف عليه بين المؤرخين العرب أن الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة مرت بمراحلَ متعددةٍ يمكن تقسيمها على الشكل التالي:

1. **مرحلة الانطلاق 1945 - 1956 (نشوب الثَّورَة).**
2. **مرحلة التنظيم والتموين 1956 – 1958.**
3. **مرحلة الصدام والإبادة 1958 – 1960.**
4. **مرحلة المفاوضات والاستقلال 1960 – 1962.**
5. **مرحلة ما بعد الاستقلال.**

المرحلة 1 - نشوب الثَّورَة من 1954 حَتَّى 1956

كَانَت الظروف الداخلية الَّتِي سبقت الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة مناسبة جداً للانطلاق، وكذلك الظروف الدولية. حَيْثُ أذنت الحربُ العالمية الثانية بحقبةٍ جديدة، ظهرت فيها مؤسسات دولية إنسانية مثل الأمم المتحدة، نادت بحق الشعوب في تقرير مصيرها. بل إن الدعاية الفَرَنسِيَّة الَّتِي نادت بتجريم الاحتلال الألماني لِفَرَنسَا، أصبحت منطلقاً للشعب الجَزَائِرِيّ أيضاً للمطالبة بتحرير بلاده من الاحتلال الفَرَنسِيّ. إضافةً إلى هَذَا، فقد كَانَ النفوذ الفَرَنسِيّ في تراجع واضحٍ خلال هَذِهِ الحقبة، حَيْثُ انهارت مستعمرتهم في فيتنام على إثر الثَّورَة الفيتنامية، وكَانَت بقية مستعمراتهم في شمال إفريقيا تشهدُ فعلاً انتفاضاتٍ عارمةً، خاصة في تونس والمغرب، جارتا الجَزَائِر.

أما بالنسبة للظروف الداخلية، فقد فشل النشاط السِّيَاسِيّ في تحقيق أي مكاسب للشعب الجَزَائِرِيّ، ولم يستطع تيار المساواة ولا الاستقلال ولا حَتَّى الاندماج أن يحقق الأهداف الَّتِي وعد بِهَا أنصاره، وذَلِكَ رغم نشاطه لعقود طويلة. وقد أثبت هَذَا أن السلطاتِ الفَرَنسِيَّةَ لا يمكنُ أن تتنازل عن امتيازاتها أو لِنَقُل عن استعباد الجزائريين، حَتَّى لو كَانَ هَذَا التنازل يجعل الجزائريين فقط متساويين مع الأوروبيين، وهكذا عَرف الشعب الجَزَائِرِيّ أن ثورة الحقوق والحريات الَّتِي تتغنى بِهَا الحضارة الفَرَنسِيَّة ليست إلا حقاً محتكراً للأوربي لن يُسمح للجزائري أبداً بالتمتع بِهَا.

ومع ازدياد وتيرة القمع والتضييق على العمل السلمي، وقد تجلى ذَلِكَ في مجازر ماي 1945، بدأت إرادة النضال المسلح تتشكل بوتيرةٍ عاليةٍ بين صفوف الشعب ونخبه على حدٍ سواء، وهو ما جعل العديد من النشطاء يتبرؤون أولاً من المسار السِّيَاسِيّ الَّذِي أصبح مذلاً، ويأون بأنفسهم عن الخلافات الداخلية الَّتِي كَانَت تحصل بين رموز الحركات الوطنية وكَانَ معظمها نزاعاً حول المناصب والسلطة، وينطلقون بعد ذَلِكَ للإعداد للثَورَة المسلحة.

المبحث الأول: تشكيل القيادة السداسية وتأسيس جبهة التَّحرِير الوطني

يمكن القولُ إن الحركة الوطنية الأبرز الَّتِي كَانَت من المفترض أن تصبح امتداداً للثَورَة المسلحة هي حركة "الانتصار للحريات الديمقراطية" بقيادة مصالي الحاج، وذَلِكَ لأنها كَانَت تدعوا إلى

الاستقلال بخلاف غيرها الَّذِي كَانَ يدعو للاندماج أو المساواة. ولكن هَذِهِ الحركة كَانَت منقسمةً إلى ثلاث كتلٍ أساسية:

1. أتباع مصالي الحاج رئيس الحركة وزعيمها التاريخي.
2. أتباع اللجنة المركزية الَّتِي كَانَت بقيادة بن يوسف بن خدة.
3. "اللجنة الثَّوريَّة للوحدة والعمل" الَّتِي أسسها قدماء المنظمة الخاصة وكَانَت بقيادة بوضياف.

تقدم معنا أن "اللجنة الثَّوريَّة للوحدة والعمل" قد حاولت البحث عن حلول عملية للمشاكل القائمة الَّتِي باتت تهدد الحزب بالانهيار، لكن سرعان ما باءت مساعيها بالفشل، ولم تتمكن من توحيد صفوف الحركة المنقسمة بين المركزيين والمصاليين، فقرر بوضياف[1] في ربيع سنة 1954، أن يتصل بعدد من المناضلين التابعين للمنظمة الخاصة في الحزب، وَالَّذِينَ كانوا ملاحقين من طرف السلطات الاستعمارية، وقام بدعوتهم لاجتماع للوقوف على الوضع العام للحركة الوطنية وإيجاد حل للخروج من الأزمة الحالية.

[1] وُلد محمد بوضياف في منطقة المسيلة بالشرق الجَزَائِرِيّ يوم 23 يونيو/حزيران 1919. التحق بالحركة الوطنية الجَزَائِرِيَّة غداة الحرب العالمية الثانية، فانخرطَ أولاً في حزب الشعب الجَزَائِرِيّ بزعامة مصالي الحاج، وشارك خلال سنة 1947 في تأسيس "المنظمة الخاصة" - الجناح العَسكَرِيّ لحزب من أجل انتصار الحريات الديمقراطية – ثُمَّ سافر إلى فَرَنسَا بعد اكتشاف أمر المنظمة. وفي مارس/آذار 1954، عاد إلى الجَزَائِر وواصل جهوده في إطار مجموعة الـ22، وأشرف مع أعضائها على الإعداد لثورة التَّحرِير عام 1954. وفي أكتوبر/تشرين الأول من عام 1956 أوقف -ومعه أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد ومصطفى الأشرف- بعد اعتراض الجيش الفَرَنسِيّ طائرتهم خلال رحلة بين الرباط والقاهرة عبر تونس. وأفرج عنه في إطار ترتيبات مفاوضات إيفيان الَّتِي أفضت إلى استقلال الجَزَائِر. ونشبت خلافات حادة بينه وبين بن بلة فور استقلال الجَزَائِر، انتهى بِهِ الأمر في السجن ثُمَّ أفرج عنه ليغادر الجَزَائِر ومكث بوضياف في منفاه المغربي 28 سنة ثُمَّ عاد إلى بلاده في مطلع 1992 بظل أزمة سياسية بسبب إلغاء الجيش نتائج أول انتخابات تشريعية بعد فوز كاسح للجبهة الإسلامية للإنقاذ في ديسمبر/كانون الأول 1991، أصبح بوضياف رئيس البلاد في 16 يناير/كانون الثاني 1992، ولكن عقب قضائه 166 يوما فقط في الحكم، اغتيل خلال اجتماع عام بمدينة عنابة شرقي البلاد يوم 29 يونيو/حزيران 1992.

وفي 25 يوليو 1954 انعقد هَذَا الاجتماع بمنزل إلياس دريش[1] بحي المدنية في مدينة الجَزَائِر. وقد حضر عدد من المناضلين الاجتماع بلغ عددهم اثنين وعشرين،[2] وهو ما اصطلح عليه بعد ذَلِكَ بمجموعة الاثنين والعشرين. وقد عُين بالإجماع مصطفى بن بولعيد[3] رئيساً للاجتماع، ثُمَّ قدم محمد بو الضياف عرضاً شاملاً لأسباب الفشل الَّذِي آلت إليه اللجنة الثَّورِيَّة للوحدة والعمل، وختم قوله بأنه لم يبق هُنَاكَ حل إلا القيام بِالثَّورَةِ المسلحة. وفي ذَلِكَ يقول بوضياف: «كَانَت الجلسة برئاسة مصطفى بن بو العيد، أما أنا فكنت أقدم التقرير الَّذِي تَمَّ في الاجتماعات التمهيدية من طرف المجموعة كلها، وكَانَت النقاط المطروحة هي: [4]

1. تاريخ المنظمة الخاصة من نشأتها إلى ذوبانها.
2. تقرير حول فضح الهيئة المخربة لإدارة الحزب.
3. العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة ما بين 1950 – 1954.
4. أزمة الحزب وأسبابها العميقة.
5. تفسير وضعية أعضاء اللجنة الثَّورِيَّة للوحدة والعمل

---

[1] إلياس دريش: سياسي أمازيغي جزائري، يخدر من سوق الحد في منطقة القبائل والخشنة. ناضل في صفوف حزب الشعب الجَزَائِرِيّ ثُمَّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهو أحد أعضاء لجنة الـ 22 الجَزَائِرِيَّة الَّتِي اجتمعت في منزله يوم 25 يوليو 1954.

[2] المناضلون الاثنان والعشرون: باجي مختار، بلوزداد عثمان، بن عبد المالك رمضان، بن عودة مصطفى، مصطفى بن بو العيد، العربي بن مهيدي، الأخضر بن طوبال، رابح بيطاط، زبير بوعجاج، السعيد بوعلي، أحمد بوشعيب، محمد بو الضياف، عبد الحفيظ بو الصوف، مراد ديدوش، عبد السلام حباشي، عبد القادر العمودي، محمد مشاطي، سليمان ملاح، محمد مرزوقي، بوجمعة سويداني، يوسف زيغود، بالإضافة إلى صاحب المنزل وهو إلياس دريش.

[3] مصطفى بن بو لعيد (مواليد 5 فبراير 1917 - ت. 22 مارس 1956)، سياسي وثوري وقائد عسكري جزائري، اشتهر بلقب "أسد الأوراس"، و"أبو الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة". وكَانَ قائداً عسكرياً أثبت جدارته في الميدان في مواجهة الاستعمار الفَرَنسِيّ، ينتمي إلى عائلة ميسورة الحال، التحق بحزب الشعب، ثُمَّ انضم إلى المنظمة الخاصة، وعند اكتشاف المنظمة من قبل السلطات الاستعمارية في مارس 1950 برز دور بن بولعيد بقوة لما أخذ على عاتقه التكفل بإيواء بعض المناضلين المطاردين وإخفائهم عن أعين العدو وأجهزته الأمنية، ثُمَّ كَانَ من المؤسسين للجنة الثَّورِيَّة للوحدة والعمل. اعتُقل من قبل القوات الفَرَنسِيَّة يوم 11 فبراير 1955.

[4] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 59

6. ومع وجود الحرب التحريرية في تونس والمغرب ماذا يجب أن نفعل؟

وقَدَّمَ الحاضرون تقارير عن أوضاع مناطقهم، وأكد السيد مصطفى بن بو العيد ضرورة التعجيل بالانتفاضة، أما السيد مراد ديدوش[1] فقد ألحَّ على أن الثَّورَة متخمرةٌ في أذهان الشعب الجَزَائِرِيّ قائلاً: "إن الشعب أشبه بعصف يابس لا ينتظر سوى النار ليشتعل، يجب إلقاء عود الثقاب أيها الإخوة، يجب إلقاء عود الثقاب".[2] وتنازل بن بو العيد وكلف بو الضياف بقيادة الاجتماع، فقام بو الضياف بتعيين لجنة خماسية مكونة من بن بو العيد وبو الضياف وبن مهيدي[3] وديدوش وبيطاط للقيام بالأمور التالية:

1- تعيين منسق للثَورَةِ، "مع التأكيد على أن المبدأ الَّذِي يجب أن تسير عليه الثَّورَة هو القيادة الجماعية والابتعاد عن الزعامة الفردية لتجنب تكرار أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ".

2- تحديد تاريخ اندلاع الثَّورَة.

3- الاتصال بكريم بلقاسم[4] وجماعة القبائل الَّذِينَ لم يحضروا الاجتماع لإقناعهم بالانضمام إلى الثَّورَة.

---

[1] ديدوش مراد (لقبه "سي عبد القادر"، ولد في 13 يوليو1927 -توفي 18 يناير 1955). كَانَ ديدوش أصغر الستة المفجرين للثَورَةِ عام 1954. ساهم في إنشاء اللجنة الثَّورِيَّة للوحدة والعمل، وعين في أكتوبر من نفس السنة مسؤولاً على منطقة قسنطينة للإشراف على تفجير الثَّورَة بالولاية الثانية، وليعرف هُنَاكَ باسم السي عبد القادر. وكَانَ من أوائل الَّذِينَ سقطوا في حرب التَّحرِير، وذَلِكَ يوم 18 يناير 1955 بعد معركة قرب بوكركر خاضها برفقة سبعة عشر مجاهداً يرأسهم بنفسه.

[2] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 60

[3] محمد العربي بن مهيدي: مناضل جزائري وأسطورة الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، من مواليد مدينة عين مليلة الواقعة في شرق الجَزَائِر. لعب بن مهيدي دوراً كبيراً في التحضير للثَورَةِ المسلحة، وسعى إلى إقناع الجميع بالمشاركة فيها، اعتقل نهاية شهر فيفري/فبراير 1957، واستشهد تحت **التعذيب** ليلة الثالث إلى الرابع من مارس 1957.

[4] كريم بلقاسم (1922 - 1970) من مواليد 14 ديسمبر 1922. انخرط في صفوف حزب الشعب بعد 1945، ومنذ 1947 آمن بفكرة الثَّورَة كخيار وحيد. لذلك لجأ إلى السرية وتحصن بالجبال يكون الخلايا العَسكَرِيَّة لليوم الموعود. عند اندلاع الثَّورَة كَانَ أحد مفجريها وأحد قادة جبهة التَّحرِير الوطني منذ النشأة إذ شارك في الاجتماعات الَّتِي سبقت أول نوفمبر 1954 (عضو مجموعة الستة)، وأصبح قائداً للمنطقة الثالثة "القبائل"، وقاد

حَيْثُ شهد الاجتماع، غياب ممثلي منطقة القبائل، الَّتِي تعتبر مهمة لاستكمال الثَّورَة على كافة أراضي الجَزَائِر وبين كافة فئات الشعب الجَزَائِرِيّ، فقررت المجموعة الاتصال بقائدها كريم بلقاسم، ونائبه أعمر أوعمران[1] من أجل إقناعهما بالانضمام للحركة الجديدة، وقد نجح هَذَا المسعى، **وتباعاً أضيف كريم إلى القيادة الخماسية الَّتِي تحولت إلى السداسية (اشتهرت بلجنة الستة التاريخية) قبل أن تتسع بإضافة أعضاء المندوبية المقيمين بالخارج.**

عقدت القيادةُ السداسيةُ سلسلةً من الاجتماعات في الجَزَائِر العاصمة بدايةً من شهر سبتمبر 1954، إلى غاية آخر اجتماع لهم بتاريخ الرابع والعشرين أكتوبر 1954. وفي هَذِهِ الاجتماعات دُرِسَت الخطوط العريضة الَّتِي يجب أن تقوم عليها الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، وقُسِمَت البلاد إلى خمس مناطق جغرافية على كُلّ منطقة منها مسؤول،[2] كما كُلف السيد محمد بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج، بالإضافة إلى الإشراف على تعبئة الجزائريين -خاصةً بِفَرَنسَا- من أجل دفعهم لمساندة الثَّورَة، كما تَمَّ الاتفاق على تسمية "**جبهة التَّحرِير الوطني**" لتصبح الإطار العام للثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة، وعلى تسمية الجناح العَسكَرِيّ "**جيش التَّحرِير الوطني**"، والَّذِي تشكلت نواته الأولى

العمليات العَسكَرِيَّة الأولى ضِدّ المراكز والقوات الفَرَنسِيَّة في منطقة القبائل، وأشرف على هيكلة وتأطير المجاهدين بالمنطقة بمساعدة أعمر أو عمران ومحمدي السعيد. شارك في مؤتمر الصومام وصار عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد مؤتمر الصومام. بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة شغل عدة مناصب، ثُمَّ اغتيل بعد الاستقلال في 18 أكتوبر 1970 في فندق بمدينة فرانكفورت، ألمانيا.

[1] أعمر أوعمران: (1919 - 28 يوليو1992) كَانَ منخرطاً في صفوف الجيش الفَرَنسِيّ، اعتقل بعد الثامن مايو 1945 بعد رفضه المشاركة في تقتيل الجزائريين وحكم عليه بالإعدام، صدر في حقه العفو سنة 1946. عاد إلى مدينته وأصبح مسؤولاً في حزب الشعب رفقة كريم بلقاسم، قُبض عليه مجدداً وتمكن من الفرار من السجن، ومنذ ذَلِكَ الوقت أصبح يعيش في السرية. خَلَف "رابح بيطاط" على رأس الولاية الرابعة وأصبح عضواً في المجلس الوطني للثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة ومكلفاً بالتسليح والتموين. سنة 1960 عين ممثلاً لجبهة التَّحرِير الوطني بلبنان ثُمَّ تركيا. توفي 28 يوليو 1992.

[2] مصطفى بن بو العيد على المنطقة الأولى (الأوراس) وهو يختار خليفته الَّذِي أصبح فيما بعد شيهاني البشير، مراد ديدوش على المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) ونائبه يوسف زيغود وبعده مختار باجي والأخضر بن طوبال، بلقاسم كريم على المنطقة الثالثة (القبائل) ونائبه أعمر أوعمران، رابح بيطاط على المنطقة الرابعة (وسط الجَزَائِر) ونائبه بوجمعة سويداني، العربي بن مهيدي على المنطقة الخامسة (وهران) ونائبه عبد الحفيظ بو الصوف، والمنطقة السادسة (الجنوب والصحراء) أُجل تعيين المسؤول عليها.

من المناضلين المنتسبين إلى "حزب الشعب الجَزَائِرِيّ" ثُمَّ "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" وخاصة أعضاء المنظمة الخاصة.

ومن أهم القرارات الأخرى الَّتِي اتخذت مع تشكيل جبهة التَّحرِير وجيش التَّحرِير: [1]

1. تحديد تاريخ اندلاع الثَّورَة بالأول من نوفمبر 1954 على الساعة الثانية عشر من ليلة 31 أكتوبر في جميع المناطق بدون تأخير أو تقديم على الوقت المحدد.

2. إصدار بيان موجه للرأي العام الجَزَائِرِيّ والعالمي يعلنُ اندلاعَ الثَّورَة ويوضحُ هدفها ويأذن بميلاد حركة تسمى جبهة التَّحرِير الوطني، وسمي بنداء "فاتح نوفمبر".

3. اتفق الجميع على أن تحديد الأهداف الَّتِي سيقع الهجوم عليها هو من مسؤولية قائد المنطقة بمساعدة نوابه، وهي ترمي إلى تحقيق هدفين أساسيين: الإعلان عن قيام الثَّورَة وجمع ما أمكن من السلاح من عند العدو.

4. تكليف بو الضياف بتبليغ هَذِهِ القرارات إلى القيادات والمناضلين اللاجئين في القاهرة، وهم أحمد بن بلة ومحمد خيضر[2] وحسين آيت أحمد.[3]

---

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص 11 - 112

[2] ولد محمد خيضر في 13 مارس 1912 في بسكرة، انخرط في صفوف حزب نجم شمال أفريقيا ثُمَّ في حزب الشعب الجَزَائِرِيّ، حَيْثُ انتخب نائباً عن الجَزَائِر العاصمة عام 1946. اتهمته السلطات الاستعمارية بالضلوع في حادثة السطو على بريد وهران عام 1950، إذ استعملت سيارته لنقل النقود من وهران إلى الجَزَائِر العاصمة. لجأ إلى القاهرة عام 1951، وأصبح مندوباً لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في القاهرة وعضواً في جبهة تحرير المغرب العربي الَّتِي كَانَ يرأسها عبد الكريم الخطابي. اعتقل مع أحمد بن بلة ورفاقه يوم 22 أكتوبر 1956 بعد اختطاف الطائرة الَّتِي كَانَت تقلهم إلى تونس، ولم يطلق سراحه إلا في 19 مارس 1962. كما أدرج اسمه كوزير دولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة 1958-1962. وفي عام 1967، تَمَّ اغتياله في مدريد، إسبانيا.

[3] ولد عام 1926 بعين الحمام في القبائل الكبرى (تيزي وزو). وهو أحد مفجري الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، كَانَ مكلفاً بالدعاية من مكتب جبهة التَّحرِير الوطني. اعتقل مع أحمد بن بلة ورفاقه يوم 22 أكتوبر 1956حيث مكث في السجن حَتَّى الاستقلال عام 1962. اصطدم آيت أحمد مع ما كَانَ يعتبره سياسة تسلطية للرئيس الأسبق أحمد بن بلة، ليحمل السلاح ويدخل متخفياً إلى مناطق القبائل حَيْثُ أوقف عام 1963 وحكم عليه بالإعدام، وهرب

حسين آيت أحمد

أحمد بن بلة[1]

محمد خيضر

وبعد أن وزعت اللجنة السداسية المهام المصغرة فيما بينها، انطلق كُلّ قائد نحو المنطقة الَّتِي كَانَت من نصيبه على أن يُعقد أول اجتماع تنسيقي، بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثَّورَة، في مدينة الجَزَائِر، يَتُمّ فيه تقييم العملية ويوضع على ضوء ذَلِكَ برنامج شامل للكفاح المسلح. واستكمل أعضاء اللجنة الشروع في التحضيرات النهائية للدخول في الثَّورَة من أجل تحرير الجَزَائِر، وفي صيف 1954 أعطيت الأوامر من طرف الحركة بإعادة توزيع السلاح، مع الشروع في صنع

من السجن ومن الجَزَائِر، ولم يعد إلا مع الانفتاح الَّذِي أعقب أحداث 1988، لكن سرعان ما قفل راجعاً إلى منفاه الاختياري بسويسرا بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف عام 1992.

[1] سياسي وثوري ورجل دولة جزائري، ولد في مدينة مغنية، وواصل تعليمه الثانوي بمدينة تلمسان، وأدى الخدمة العَسكَرِيَّة سنة 1937. انضم إلى الحركة الوطنية باشتراكه في حزب الشعب الجَزَائِرِيّ وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. ألقي عليه القبض سنة 1950 بالجَزَائِر العاصمة وحكم عليه بعد سنتين بسبع سنوات سجن، هرب من السجن سنة 1952 فذهب إلى القاهرة وكون فيما بعد الوفد الخارجي لجبهة التَّحرِير الوطني. قبض عليه مرة أخرى سنة 1956 خلال عملية القرصنة الجوية الَّتِي نفذها الطيران العَسكَرِيّ الفَرَنسِيّ ضِدّ الطائرة الَّتِي كَانَت تنقله من المغرب إلى تونس والَّتِي كَانَ معه خلالها أربعة قادة آخرين لجبهة التَّحرِير الوطني، وبقي معتقلاً إلى موعد الاستقلال في 5 يوليو 1962 فعاد هو ورفاقه إلى الجَزَائِر. في 15 سبتمبر 1963 انتخب أول رئيس للجمهورية الجَزَائِرِيَّة. وفي 19 يونيو 1965 عزل من طرف مجلس الثَّورَة.

القنابل. وابتداءً من الثامن من تشرين أول (أكتوبر) 1954، بدأ توزيع السلاح على مختلف الولايات استعداداً للانطلاق في العمل المسلح.

المبحث الثاني: انطلاق الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة

في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، على الساعة الصفر كما وقع الاتفاق عليه (أي الثانية عشرة ليلاً)؛ قام المناضلون بتنفيذ عمليات مختلفة: مثل إعدام بعض الخونة، ونصب الكمائن لقوات العدو من شرطة ودرك وجيش، وإغارات على ثكنات العدو وبعض مصالحه الإدارية والتقنية، وعلى مزارع المعمرين...إلخ.

وبلغت هَذِهِ العمليات كلها حوالي مئة عملية، وكَانَت في أكثر من ثلاثين موقعاً في البلاد، باستثناء منطقة الصحراء. وقد وقع الكثير منها في الأوراس وفي القبائل وفي شمال قسنطينة. أما في المنطقة الرابعة، فوقعت هجمات محدودة في مدينة الجَزَائِر، وفي سهل متيجة وفي المنطقة الخامسة، كما تمركزت العمليات حول مدينة مستغانم وقرب الحدود المغربية، وبالتالي فإن النصف من التراب الوطني شهد عمليات عسكرية، وهَذَا النصف توجد فيه الأغلبية من السكان.[1]

بيان الفاتح من نوفمبر 1954:

ومع بداية العمليات العَسكَرِيَّة المتفرقة، وزعت الجبهة الوطنية منشوراً ورقياً عُرف ببيان الفاتح من نوفمبر وقد جاء فيه: [2]

بسم الله الرحمن الرحيم

"أيها الشعب الجَزَائِرِيّ، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، أنتم الَّذِينَ ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلون بصفة خاصة ـ نُعلمُكم أن غرضنا من نشر هَذَا الإعلان هو أن نوضح لكُم الأسْبَابَ العَميقة الَّتِي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية الَّتِي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص 11 - 112

[2] المصدر نفسه، ص 100-101-102

الإفريقي، ورغبتنا أيضاً هو أن نجنبكم الالتباس الَّذِي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كُلّ شيء أن الحركة الوطنية -بعد مراحل من الكفاح- قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كَانَ هدف أي حركة ثورية -في الواقع- هو خلق جميع الظروف الثَّوريَّة للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجَزَائِرِيّ في أوضاعه الداخلية متحداً حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية الَّتِي من بينها قضيتنا الَّتِي تجد سندها الديبلوماسي، وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لَهَا دلالتها في هَذَا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هَذَا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هَذِهِ الوحدة الَّتِي لم يتح لَهَا مع الأسف التحقيق أبداً بين الأقطار الثلاثة.

إن كُلَّ واحد منها اندفع اليوم في هَذَا السبيل، أما نحن الَّذِينَ بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين: توجيهها سيء، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الَّذِي جعل الاحتلال يطير فرحا ظناً منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضِدّ الطليعة الجَزَائِرِيَّة.

إن المرحلة خطيرة. أمام هَذِهِ الوضعية الَّتِي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين الَّتِي جمعت حولها أغلب العناصر الَّتِي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الَّذِي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثَّوريَّة إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين. وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كُلّ الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة،

ولذلك فهي موجهة فقط ضِدّ الاستعمار الَّذِي هو العدو الوحيد الأعمى، الَّذِي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هَذِهِ أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التَّحرِير الوطني.

وهكذا نتخلَّصُ من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتِمَاعِيَّة، وجميع الأحزاب والحركات الجَزَائِرِيَّة أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر. ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السِّيَاسِيّ.

الهدف هو الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجَزَائِرِيَّة الديمقراطية الاجتِمَاعِيَّة ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1. التطهير السِّيَاسِيّ بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد الَّتِي كَانَت عاملاً هاماً في تخلفنا الحالي.
2. تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجَزَائِرِيّ لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1. تدويل القضية الجَزَائِرِيَّة.
2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم الَّتِي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح: انسجاماً مع المبادئ الثَّوريَّة، واعتباراً للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حَتَّى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التَّحرِير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السِّيَاسِيّ أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجَزَائِرِيَّة حقيقة واقعة في العالم كله، وذَلِكَ بمساندة كُلّ حلفائنا الطبيعيين. إن هَذِهِ مهمةٌ شاقةٌ ثقيلة العبء، وتتطلبُ كُلَّ القوى وتعبئة كُلِّ الموارد الوطنية، وحقيقةً إن الكفاح سيكون طويلاً ولكن النصرَ محققٌ.

وفي الأخير، وتحاشياً للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم، وتحديداً للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفَرَنسِيَّة وثيقةً مشرفة للمناقشة، إذا كَانَت هَذِهِ السلطات تَحدُوهَا النية الطيبة، وتعترف نهائياً للشعوب الَّتِي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها:

1. الاعتراف بالجنسية الجَزَائِرِيَّة بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذَلِكَ كُلّ الأقاويل والقرارات والقوانين الَّتِي تجعل من الجَزَائِر أرضاً فرنسيةً رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجَزَائِرِيّ.
2. فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجَزَائِرِيّ على أسس الاعتراف بالسيادة الجَزَائِرِيَّة وحدة لا تتجزأ.
3. خلق جو من الثقة وذَلِكَ بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كُلّ مطاردة ضِدّ القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1. فإن المصالح الفَرَنسِيَّة، ثقافية كَانَت أو اقتصادية والمحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2. جميع الفرنسيين الَّذِينَ يرغبون في البقاء بالجَزَائِرِ يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذَلِكَ كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجَزَائِرِيَّة، وفي هَذِهِ الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3. تحدد الروابط بين فَرَنسَا والجَزَائِر، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجَزَائِرِيّ، إننا ندعوك لتبارك هَذِهِ الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع لَهُ حريته، إن جبهة التَّحرِير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أَنْفَسَ ما نملك."

فاتح نوفمبر 1954

من الواضح إذاً أن بيان "جبهة التَّحرِير" قد رسم الإطار الَّذِي يجب أن تسلكه الثَّورَة، وأصبح بمثابة ميثاق داخلي عام للحراك المسلح والسِّيَاسِيّ، وهَذَا يدل على وجود رشد فكري لدى قادة الحركة قلَّ نظيره بين العديد من الحركات المجاهدة في التاريخ المعاصر. لقد شمل البيان عدة محاور مهمة؛ مثل شكل الدولة المستقبلية الَّتِي تريد الثَّورَة بناءه، وأهداف جبهة التَّحرِير الداخلية والخارجية، ونظرة جبهة التَّحرِير إلى الوجود الفَرَنسِيّ في الجَزَائِر مستقبلاً.

توزع العمليات في البلاد:

شملت العمليات تقريباً كامل التراب الوطني باستثناء الجنوب. وقد كَانَ عدد المناضلين على كامل التراب الجَزَائِرِيّ بين الثمانمئة مناضل إلى الألف والخمسمئة مناضل على أكثر تقدير، وكانوا مسلحين ببنادق حربية وبنادق الصيد وبعض المسدسات.[1]

الخريطة (18): تقسيم جبهة عمليات جيش التَّحرِير الوطني سنة 1954 و1955

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 – 1962)، ص338– الدكتور بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التَّحرِير الوطني 1954 - 1958، ص 58-59.

الحقيقة أن أعداد المناضلين تختلف من مرجع لآخر، بعض المؤرخين قدر أعداد المناضلين بـ ألف وخمسمئة كالمؤرخ زهير إحدادن في كتابه – المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة ص 10، بينما ذهبت بعض المصادر لرفع الرقم إلى ثلاثة آلاف مناضل، وتُجمِعُ المصادرُ رغم اختلافها قبيل اندلاع عمليات الأول من نوفمبر على مشاركة الربع من المناضلين فقط، لعدة أسباب أهمها عدم توفر السلاح.

العمليات في المنقطة الأولى (الأوراس):

يمكن القول إن العمليات الَّتِي حصلت في المنطقة الأولى مع انطلاق الثَّورَة كَانَت في: [1]

بسكرة: حَيْثُ هاجمت مجموعة يقودها "حسين برحايل" محافظة الشرطة والبلدية المختلطة ومركز الكهرباء، وحاولت إضرام النار في محطة الأرتال، وفي معمل النجارة «غوردون»، وهو ما تسبب بأربعة جرحى في صفوف العدو.

خنشلة: كَانَ تحطيم مولد الكهرباء بالمدينة بمثابة إشارة انطلاق العمليات، وقد تمكنت المجموعات الَّتِي يقودها " لغرور" من احتلال مركز الشرطة ومن تجريد الأعوان من سلاحهم، ولكنها لم تنجح في التسرب إلى ثكنة المدينة وكَانَ ذَلِكَ هدفها الرئيسي. وتسببت هَذِهِ العملية في مقتل قائد حامية المدينة.

باتنة: انطلقت العملية في هَذِهِ البلدة متأخرة عن موعدها، أي بعد بدء الإنذار، ولهذا السبب لم تتمكن المجموعات الَّتِي يقودها "بوشمال، وعبيدي الحاج لخضر وإبراهيم بوستة" من بلوغ أهدافها، وهي ثكنة الصباحية ومخزن البارود وثكنة الحرس المتجول. ولكن أثناء انسحابهم أطلق أفراد المجموعة النار فقتلوا جندياً وضابطاً فرنسياً.

فم- الطوب: حُررت البلدة بِشَكلٍ كامل.

مضائق تغانمين: تمكنت مجموعة يقودها "البشير الشيهاني" من إيقاف حافلة ركاب، للقبض على أحد العملاء في المنطقة - قائد منطقة مشونش، الحاج بن صادق- الَّذِي كَانَ من بين الركاب، وقد أصيب اثنين من مرافقته على إثر اشتباك مع مجموعة الشيهاني.

عين مليلة: لم تنفذ العمليات فيها بسبب تخلي ستة من أفراد المجموعة المكلفة بذَلِكَ.

وبالمجمل فقد شملت هجمات الفاتح من نوفمبر جميع منطقة الأوراس، وتمكن المناضلون من الاستيلاء على بعض مراكز الجيش، وقطع بعض الطرقات، وعزل بعض المدن الصغيرة والتمركز

[1] محمد حربي، الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة سنوات المخاض، ص 17 و18

فيها عدة ساعات، وقتل عدد كبير من جنود الاحتلال وأعوانه، واغتنام كمية كبيرة من السلاح والذخيرة. والحقيقة أن الثَّورَة لاقت نجاحاً في المنطقة الأولى (الأوراس) أكثر من المناطق الأخرى، ويعود ذَلِكَ لجملة من الأسباب:[1]

- عدد المناضلين كَانَ كبيراً مقارنة بغيرها من المناطق، وكَانَ سلاحهم أفضل لما فيه من بنادق حرب ورشاشات.
- طبيعة المنطقة الجغرافية من وعورةٍ وامتداد، كما أن تواجد السلطات الاستعمارية فيها كَانَ ضعيفاً مقارنة بالمناطق الشمالية.
- كَانَت مأوىً لعددٍ كبير من أعضاء المنظمة الخاصة الملاحقين من قبل السلطات الفَرَنسِيَّة وبالتالي كَانَت ميداناً للتدريب ومخزناً للأسلحة.[2]

"لم تتمكن السلطات الاستعمارية من المقاومة الفورية، فاستطاع المناضلون مواصلةَ هجماتهم بنجاح في الأيام الَّتِي أعقبت الفاتح من نوفمبر في عدة نواحي من المنطقة، مثل أريس وفم الطوب وأمشونش وتكوت وإشمول وقنتيس وغيرها. ولكن أمام هَذَا الوضع، حشدت السلطات الفَرَنسِيَّة قواتها فيما بعد، وحاصرت المنطقة لاسترجاع نفوذها. ونظراً لازدياد قوات العدو شعر قائد المنطقة مصطفى بن بوالعيد بضرورة توفير كمية أكبر من السلاح لتجنيد عدد أكبر من المناضلين، فقرر مغادرة المنطقة إلى ليبيا في محاولة للحصول على السلاح، وعين "شيهاني" خلفاً لَهُ، ولكنه تعرَّضَ للأسر في الحدود التونسية، ثُمَّ وُضِعَ في سجن قسنطينة".[3]

العمليات في المنقطة الثانية (شمال قسنطينة)

بدأت العمليات في هَذِهِ المنطقة على جبهة تمتد بين شرق جيجل حَتَّى عنابة، وتمتد جنوباً إلى مدينة قسنطينة، فاستهدفت هجمات المناضلين -الَّذِينَ يقدر عددهم بحوالي مئتي مناضل- ثكنات

[1] زهير إحدادن، كتاب المختصر في الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة 1954 – 1962، ص 14

[2] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 130

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص - 14

ومراكز السلطات الفَرَنسِيَّة، وقام المناضلون بقطع أعمدة التليفون والكهرباء وإتلاف وحرق المزارع، كما استطاعوا اغتنام كمية جيدة من السلاح والذخيرة، بالإضافة لتجنيد عدد متزايد من المناضلين، وتمكنوا في الأيام التالية من تنفيذ هجمات جديدة في ناحية الميلية والقل وقسنطينة.[1]

ومن أبرز الأحداث الَّتِي شهدتها المنطقة بعد هجمات الأول من نوفمبر:

- في 18 نوفمبر 1954 وقع اشتباك قوي بين مجموعة من الثوار والجيش الفَرَنسِيّ شرق مدينة عنابة استشهد خلاله مختار باجي وهو من مجموعة "الـ 22".
- في 14 جانفي 1955 وقع اشتباك عنيف قرب اسمندو شمال قسنطينة، استشهد أثناءه قائد المنطقة "مراد ديدوش" وخلفه "زيغود يوسف".

العمليات في المنقطة الثالثة (القبائل)

كَانَ نشاط هَذِهِ المنطقة في البداية ضعيفاً، لكنها شهدت رغم ذَلِكَ في ليلة الفاتح بعض الهجمات على مراكز العدو مثل:[2]

- تخريب وسائل الاتصالات في كامل المنطقة.
- إضرام النار في مخازن الخفاف والتبغ.
- مهاجمة ثكنات الجندرمة في كُلّ من عزازقة، تزقرت، ذراع الميزان وغيرها.
- هجومات سريعة في برج منايل، معسكر الريشال، ربيقال، وقد أسفرت هَذِهِ العمليات عن مقتل اثنين من حراس الغابات.
- كما ووقعت عدة هجمات متنوعة على المراكز الفَرَنسِيَّة الإدارية والاقتصادية، في ناحية تيزي وزو والبويرة وتازمالت وأزفون وغيرها.[3]

---

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص15

[2] محمد حربي، الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة سنوات المخاض، ص 19

[33] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص 15 - 16

وصل عدد المناضلين في المنطقة إلى ما يقارب الخمسمائة،[1] لكن النشاط العَسكَرِيّ فيها كَانَ بطيئاً نوعاً ما بسبب اهتمام القيادة في الأشهر الأولى بتنظيم وشرح العمل في أوساط مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الَّذِينَ كانوا -في معظمهم- موالين لـ"مصالي". وفي نفس الوقت كَانَ التجنيد يَتُمّ ببطء نتيجة عدم وجود الأسلحة الكافية. ولم تبدأ العمليات العَسكَرِيَّة في تِلْكَ المنطقة إلا في ربيع عام 1955، وكَانَت في شكلِ كمائن تنصبُّ أساساً للحصول على الأسلحة.[2]

العمليات في المنطقة الرابعة (وسط الجَزَائِر):

شهدت المنطقة الرابعة بعض الهجمات المتفرقة في الجَزَائِر المدينة، وبليدة، وبوفاريك، لكنها لم تستطع تحقيق الأهداف المرسومة لَهَا. ولسوء حظها فقد كَانَت سلطات الاحتلال تتابع تحركات مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في المنطقة، وتمكنت في الشهر الأول، من إلقاء القبض على أغلبية العناصر الَّذِينَ بدأوا مع السيد بيطاط[3] بما في ذَلِكَ نوابه في العاصمة. بل إن بيطاط نفسه وقع أسيراً في منتصف شهر فبراير سنة 1955.

---

[1] المصدر نفسه،ص15

[2] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 132

[3] رابح بيطاط (19 ديسمبر 1925 - 10 أبريل 2000)، ولد بعين الكرمة بولاية قسنطينة بالشرق الجَزَائِرِيّ، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكَانَ عضواً في المنظمة السرية. حكم عليه غيابياً بالسجن لعشر سنوات بعد مشاركته في مهاجمة دار البريد بوهران. وهو عضو مؤسس للجنة الثَّوريَّة للوحدة والعمل. كَانَ كذلك من بين مجموعة الاثنين والعشرين (22) ومجموعة الستة (6) القادة التاريخيين الَّذِينَ أعطوا إشارة انطلاق الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة التحريرية. عين بعدها مسؤولاً عن المنطقة الرابعة (الجَزَائِر). وفي 1955 اعتقلته السلطات الاستعمارية بعد الحكم عليه بالسجن المؤبد ثُمَّ أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962. عين في 27 سبتمبر 1962 نائباً لرئيس مجلس أول حكومة جزائرية ثُمَّ استقال بعد ذَلِكَ بسنة. في 10 يوليو 1965 عين وزيراً للدولة. وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 28 ديسمبر 1978، تقلد بالنيابة رئاسة الجمهورية لمدة خمسة وأربعين يوماً. تولى رئاسة المجلس الشعبي الوطني لمدة أربع فترات تشريعية إلى أن قدم استقالته في 2 أكتوبر 1990. توفي يوم 10 أبريل 2000.

وفي نفس الشهر (يعني فبراير)، وصل المناضل عبان رمضان[1] إلى مدينة الجَزَائِر موفداً من طرف كريم بلقاسم، ليشرف على النشاط في هَذِهِ المدينة بعد خروجه من السجن، وهكذا بدأت تتكون ما يسمى بمنطقة "الجَزَائِر الحرة" تحت إشراف عبان رمضان الَّذِي تمكن بالاستعانة ببعض الخلايا النشطة من إجراء عدة اتصالات مع المنظمات والجمعيات والشخصيات المختلفة، واستطاع أن يقنعها بالانضمام إلى جبهة التَّحرِير الوطني.[2]

المنطقة الخامسة (وهران):

بالنسبة للمنطقة الخامسة فإن ليلة الفاتح من نوفمبر لم تكن ناجحة في معظمها، وتمكنت قوات الاحتلال من إلحاق خسائر فادحة بالمجموعات الأولى من المجاهدين في منطقة وهران، وسيدي بلعباس، والظهرا، ومن جملة القتلى في ذَلِكَ اليوم الأول من الثَّورَة النائب الأول لقائد المنطقة "ابن عبد المالك رمضان"، كما استشهدَ عددٌ كبير من المناضلين ولم ينجُ منهم إلا نحو عشرة، من بينهم العربي بن مهيدي، وبوالصوف (عينه بن مهيدي نائباً لَهُ على منطقة وهران)، وأخذت قوات الأمن الاستعمارية تطاردهم، فلم يستأنفوا نشاطهم العَسكَرِيّ بصفة مكثفةٍ إلا في أكتوبر 1955.[3]

---

[1] ومن جملة القادة البارزين تجدر الإشارة إلى السيد عبان رمضان الَّذِي خرج من السجن في النصف الثاني من شهر فيفري/فبراير ووضع نفسه تحت تصرف جبهة التَّحرِير الوطني. وقد كَانَ من مسؤولي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. قاد ولاية بجاية ثُمَّ ولاية عنابة إلى غاية سنة 1950 عندما ألقي عليه القبض وحكم عليه بالحبس لمدة خمس سنوات.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص 16

[3] المصدر نفسه، ص 17

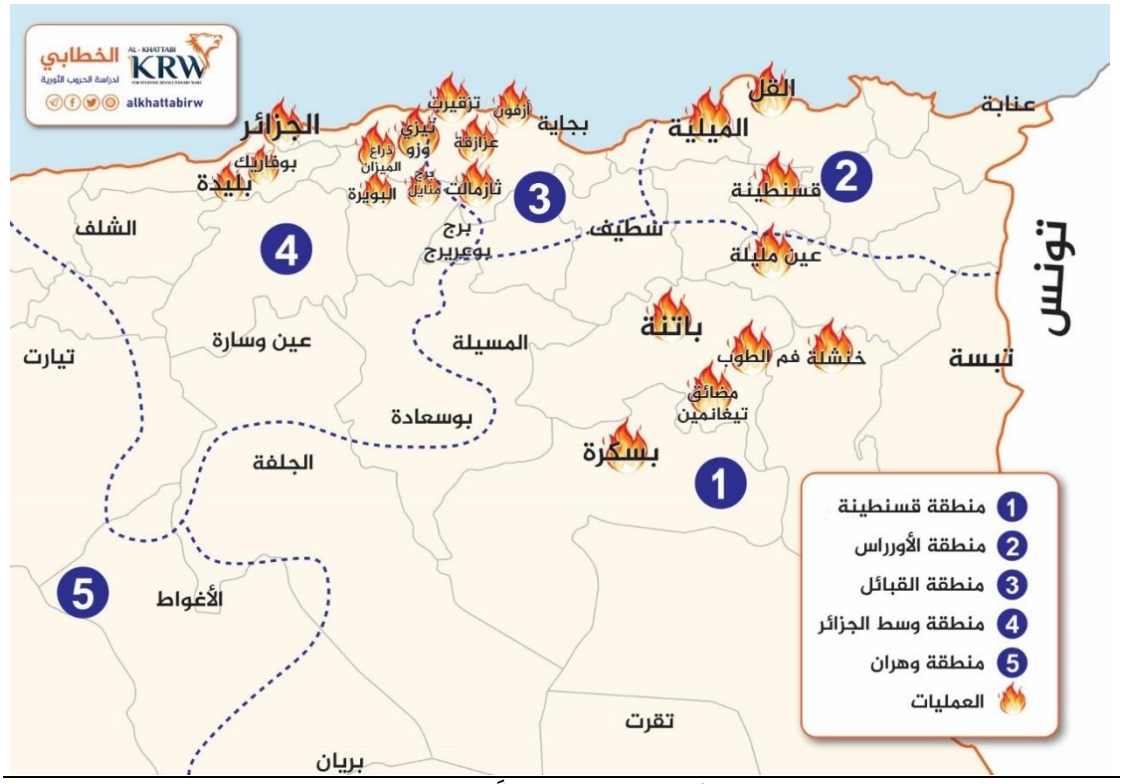

الخريطة (19): أهم عمليات جبهة التَّحرِير ليلة الفاتح من نوفمبر

في سياق تحليل الأحداث العَسكَرِيَّة الأولية للثَورَةِ؛ من نقاط القوة الَّتِي تُحسَبُ لجبهة التَّحرِير أنها:

1. خططت بِشَكلٍ مسبق للهجمات، فقامت بتجميع السلاح وتحديد مناطق العمليات وتعيين القادة ونوابهم. ليس كالعديد من الثورات المسلحة الأخرى الَّتِي كَانَت تحدث ارتجالياً كردة فعل على حدثٍ معين.

2. صاغت بِشَكلٍ مسبقٍ رؤيتها التفصيلية الَّتِي ظهرت للعلن في بيان الفاتح من نوفمبر، وقد كَانَت رؤيةً سياسيةً شاملةً تستهدفُ الرأي العام العالمي والداخلي.

3. حرصت على توزيع جبهات العمليات على كُلّ التراب الجَزَائِرِيّ، وذَلِكَ كي تشتت قوات الاحتلال وتَحُولَ دونَ محاصرة أو تطويق قوات الثوار في منطقةٍ واحدةٍ، وهَذَا أيضاً ما لم يراعِهِ الثوار السابقون الَّذِينَ كانوا يقاتلون في جزء واحد من البلاد.

4. لم تحاول خوض معارك حاسمة مع العدو مثلما كَانَ الشأن في المقاومات الشعبية الأولى، بل كَانَ الهدف هو الاستنزاف من خلال الإغارات والتخريب والكمائن.

أما نقاط الضعف والعقبات الَّتِي كَانَت ظاهرةً في الأيام الأولى من الثَّورَة: [1]

1. رفض قادة الشمال القسنطيني تعيين السيد رابح بيطاط على رأس المنطقة الثانية. وقد عُولِجَ الوضع بتبادلٍ بينه وبين ديدوش مراد الَّذِي كَانَ قد عُيِّنَ في بداية الأمر على رأس المنطقة الرابعة.

2. لم يقع الاجتماع المتفق عليه بعد ثلاثة أشهر، وذَلِكَ بسبب حالة الطوارئ ورد الفعل العنيف الَّذِي أبدته السلطات والَّذِي أدى في تِلْكَ الأشهر الأولى إلى استشهاد مراد ديدوش، وأسر كُلّ من مصطفى بن بولعيد ورابح بيطاط، وكذلك ميلاد الحركة الوطنية الجَزَائِرِيَّة الَّتِي أرادها السيد مصالي أن تكون تنظيماً منافساً لجبهة التَّحرِير الوطني.

3. كَانَ ضعف التنسيق بين قادة الثَّورَة في المناطق وفشل عمليات تخريب وسائل اتصال العدو عائقاً أمام نجاح بعض العمليات العَسكَرِيَّة الَّتِي توالت بعد الانطلاق. في باتنة مثلاً استطاع الحاكم المحلي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع العمليات في مدينته بعد أن علم بما حدث في بسكرة.

4. كَانَ الاستيلاء على الأسلحة في الثكنات أحد الأهداف الرئيسية للعمليات، ولكنه لم يتحقق بالشكل المطلوب، ولذلك فإن قضية السلاح ستصبح الشغل الشاغل لزعماء جبهة التَّحرِير فيما بعد.

5. في مناطق الجَزَائِر وقسنطينة ووهران ظهرت نقائص تتمثل في ضعف التنظيم والتجربة، وكَانَت هَذِهِ المناطق هي الَّتِي تفتقر إلى السلاح أكثر من غيرها.

[1] انظر محمد حربي، الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة سنوات المخاض، ص 21

6. كَانَ تركيز فَرَنسَا بِشَكلٍ كبير على المنطقتين الأولى "الأوراس" والثانية "الشمال القسنطيني" اللتين شهدتا أحداثاً وعمليات أكثر من باقي المناطق. الأمر الَّذِي جعل الثَّورَة تعاني فيهما من تركيز كبير للقوة الفَرَنسِيَّة مقارنة ببقية المناطق.

وبالعموم، لقد استطاع رجال جيش التَّحرِير الوطني في الأشهر الأولى أن يجمعوا حوالي ألف قطعة سلاح ما بين بنادق صيد ومسدسات وبنادق حربية موروثة عن الحرب العالمية الثانية، لكن الأمر المتوقع عندما تفرقت القيادة العليا عشية أول نوفمبر، أن توفر نشاطات المندوبية في الخارج بقيادة السيد محمد بوضياف -الَّذِي كلف بتعبئة الجزائريين في فَرَنسَا- الأسلحة والذخائر اللازمة.

لكن مهمة السيد بوضياف في فَرَنسَا اصطدمت بسيطرة مصالي شبه الكلية على هياكل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. لأجل ذَلِكَ، اضطر بوضياف إلى القيام بحملة توعية واسعة النطاق في أوساط مناضلي الحركة المذكورة إلى أن تمكن من استمالة عددٍ كبيرٍ منهم، مِمَّا سمح لَهُ بإنشاء هياكل جديدة لجبهة التَّحرِير الوطني في فَرَنسَا بعد ذَلِكَ.[1]

ولئن كَانَت الثَّورَة قد حققت كثيراً من التقدم، وأحرزت العديد من الانتصارات في المجالين السِّيَاسِيّ والعَسكَرِيّ، فإن مشكلة التسليح بقيت مطروحةً بحدة إلى نهاية عام 1955. وهو ما سيسمحُ لسلطة الاحتلال بأن تجمع قواها وتوظف إمكانات حربية هائلة لقمع المناطق الثائرة.

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص124

المبحث الثالث: ردود الأفعال على انطلاق الثَّورَة

كَانَ لاندلاع الثَّورَة بقيادة جبهة التَّحرِير تداعيات عديدة على الصعيد المحلي والإقليمي، بل حَتَّى الدولي، وقد نتج عن هَذَا الحدث التاريخي ردود أفعال متنوعة في الأوساط الداخلية والخارجية، ولتسهيل الحديث عن هَذِهِ الآثار، يمكننا أن نتناول هَذَا المبحث في المطالب التالية:

1. **ردود الأفعال في الأوساط الجَزَائِرِيَّة.**
2. **ردود الأفعال الفَرَنسِيَّة.**
3. **ردود الأفعال الإقليمية والدولية.**

المطلب الأول: ردود الأفعال في الأوساط الجَزَائِرِيَّة

على وقع الأزمة الداخلية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب الجَزَائِرِيّ قبل حظره) في عام 1954، لم يكن الشعب الجَزَائِرِيّ يتصور اندلاع الأحداث على الأراضي الجَزَائِرِيَّة بِهَذِهِ السرعة، وكَانَ الشعب يعيشُ حالةً من القلق جراء الانقسام والبلبلة في أوساط الحركات الوطنية، وبالتالي لم يكن مستعداً لتأييد أي عمل ضِدّ السلطات الفَرَنسِيَّة، حَيْثُ كَانَ ينقصه البرنامج الواضح للوقوف مع هكذا انتفاضة. وبالعموم فقد كَانَ الجزائريون في البداية مترددين ومتخوفين من المغامرة خصوصاً أن مجازر 8 ماي 1945 كَانَت لاتزال تلوح في الأفق.

ومع ذَلِكَ فإن العام 1955 لم يأت إلا وقد وجدَ الجزائريون أنفسهم قد دخلوا في خضم المعركة، حَتَّى أصبح انضمام السكان إلى أوساط المناضلين جماعياً كما في منطقة الأوراس. أما أوساط المهاجرين الجزائريين في فَرَنسَا، فقد قوبلت عمليات الفاتح من نوفمبر بارتياحٍ كبير، والتحق العديد من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالأراضي الجَزَائِرِيَّة إيماناً منهم بأن العمليات مقدمةٌ حقيقيةٌ للثَورَةِ المنشودة.[1]

وعلى الصعيد الآخر، أدت الأزمة الداخلية للحركة الوطنية وانقسامها إلى تجميد مسألة الوحدة بين الأحزاب، فَكَانَ كُلّ حزب يعتقدُ أن الحركة المصالية قد ضعفت، وكَانَ الجميع يحاول أن يستفيد

[1] محمد حربي، الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة سنوات المخاض، ص 31-32

من ذَلِكَ، حَيْثُ أصبح كُلّ من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِيّ وجمعية العلماء يحلم بضم أتباع حزب انتصار الحريات الديمقراطية إلى حركته.

أما في فَرَنسَا، فإن الحزب الشيوعي الفَرَنسِيّ قد عاد إلى الحلم الَّذِي طالما راوده في فرض هيمنته على الجالية الجَزَائِرِيَّة، خلفاً لمصالي الحاج. وبالعموم فإن أطراف الحركات الوطنية -"باستثناء مصالي الحاج" الَّذِينَ كَانوا يعتزمون استثمار الحدث- قد تفاجؤوا باندلاع الأحداث، وكَانَ موقفهم منها موقفاً محافظاً.

لقد كَانَت هَذِهِ التنظيمات تشعر بأن نفوذها في خطر، وبالتالي لا يمكنها أن تدعم مبادرة اتخذت خارجها وبدون موافقتها، فَكَانَ هُنَاكَ شبه إجماع لدى كُلّ الأحزاب على التشكيك في نجاح الثَّورَة، بداية من الشيوعيين وصولاً إلى أتباع اللجنة المركزية، مروراً بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِيّ[1] وجزء من جمعية العلماء[2]، لذلك فإن العبارات الَّتِي استعملها هؤلاء لنعت الثَّورَة كَانَت

---

[1] تفاجأت قيادة الحزب الديمقراطي للبيان للجزائري باندلاع الثَّورَة فَكَانَ الموقف المبدئي للحزب ورئيسه السيد فرحات عباس، هو معارضة الثَّورَة بشكلها الحالي (الكفاح المسلح) لأنها لا تتناسب مع المنهج الَّذِي اعتمده الحزب في تعامله مع الإدارة الفَرَنسِيَّة القائم على أساس المطالب السِّيَاسِيَّة. وظل السيد فرحات عباس ورجال حزبه خلال السنة الأولى للثَّورَة يرفضون منطق الكفاح المسلح، ويدعون بالمقابل إلى القضاء على العنف عن طريق القيام بإصلاحات سياسية جذرية. وبقي السيد فرحات عباس متمسكاً بالآمال وينتظر استجابة الإدارة الفَرَنسِيَّة لمطالبه حَتَّى أيقن بأنه لم يعد هُنَاكَ من يقبل بالنظام الاستعماري، فقرر الالتحاق بِالثَّورَة في الثاني والعشرين أبريل/نيسان 1956. (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص 33)

[2] انقسمت الجمعية في الداخل الجَزَائِرِيّ إلى تيارين أحدهما يؤيد الثَّورَة، والآخر يعارضها. أما في الخارج حَيْثُ كَانَ يتواجد رئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي، فقد أيد منذ البداية الكفاح المسلح، ومن أجل ذَلِكَ أصدرت الجمعية بياناً في الثاني من نوفمبر، وآخر في اليوم الخامس عشر من نفس الشهر سنة 1954، أكد فيهما الشيخ البشير موقفه الثابت من خيار الكفاح المسلح، ودعا بوضوح إلى ضرورة تأييد الثَّورَة تأييداً مطلقاً.
وعليه يمكن التمييز بين موقفين مؤيد قاده في الخارج الشيخ البشير الإبراهيمي، وتبناه عملياً الشيخ العربي التبسي في الداخل، وموقف معارض تمركز أساساً بالداخل، كَانَ على رأسه الشيخ خير الدين (من القيادات والمؤسسين الأوائل للجمعية)، الَّذِي انضم بعد ذَلِكَ بتاريخ الثاني عشر فيفري/فبراير 1956 إلى الثَّورَة. (المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص34-35-36)

تدور بين: «استفزاز»، «مغامرة»، «عملية انتحارية».[1] والحقيقة أنه لم يكن أي مسؤول من مسؤولي هَذِهِ الأحزاب -باستثناء البشير الإبراهيمي- يعتقدُ بنجاح الثَّورَة، بل إنهم كانوا ينتظرون انهيارها ويعتبرونه أمراً حتمياً لا مفرَّ منه.[2]

ومع ذَلِكَ، جندت الأحزاب طاقاتها للتنديد بالقمع المسلط على الأهالي، مع أن مجهوداتهم لم تأت بالنتائج المرجوة. وهكذا فإنهم قد استغلوا حَتَّى النهاية الإمكانيات القليلة الَّتِي توفرها الشرعية لمنع إبادة السكان، حَتَّى جاء دورهم لتشملهم موجة القمع، فأُوقِفَ المركزيون في ديسمبر/كانون الأول 1954،[3] ووقع حظر الحزب الشيوعي في سبتمبر/أيلول 1955. وفي أواخر سنة 1955 قرر الإتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِيّ وقف التعامل مع السلطات الفَرَنسِيَّة، وانضم رئيسه إلى جبهة التَّحرِير. أما جمعية العلماء الَّتِي شهدت تبايناً في موقفها، فإنها لم تنضم كلياً للثَورَةِ إلا في سنة 1956.

---

[1] محمد حربي، الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة سنوات المخاض، ص 33-34

[2] ذَلِكَ لأن جميعهم قد عاش أحداث 8 ماي/أيار 1945 وبقيت ذكراها ماثلة في أذهانهم وكانوا يخافون وقوعها مرة أخرى. لذا فهم يرفضون بحذر الأمر الواقع.

[3] جاءت الانتفاضة بالنسبة للمركزيين في وقت غير ملائم بنظرهم فقد كانوا يطالبون بالانتظار حَتَّى تتهيأ ظروف أفضل للشروع في الكفاح المسلح، وكَانَ اهتمامهم منصباً على تدويل القضية الجَزَائِرِيَّة، وكانوا ينوون قبل تحقيق هَذَا الهدف عقد مؤتمر يجمع الأحزاب والشخصيات الوطنية. وأمام تطور الأحداث لم يكن لهم موقف موحد بل جاءت ردود فعلهم مشتتة حسب وضعية كُلّ واحد منهم. في القاهرة وضعت قيادة الحزب نفسها في خدمة جبهة التَّحرِير، وأما بِفَرَنسَا فإن ممثلي المركزيين "بولحروف وبن محل" كانا في حيرة تامة من أمرهما، وقد حاول كُلّ منهما إجراء مفاوضات مع المصاليين، لكنها لم تؤد الى نتيجة، وكانا يعارضان بشدة فكرة الحزب الواحد إن لم تشارك في تكريسه كُلّ القوى السِّيَاسِيَّة المتواجدة على الساحة. لكن في سنة 1955 التحقا بجبهة التَّحرِير. وفي الجَزَائِر كَانَ المركزيون يعتبرون أحداث نوفمبر انقلاباً داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكَانَ الحذر الشديد يغلب على تحركاتهم، الشيء الَّذِي زاد في حيرة أتباعهم القليلين الَّذِينَ كانوا يعتبرون الدخول في الثَّورَة أفضل طريقة لإنقاذ الحركة.

المطلب الثاني: ردود الفعل الفَرَنسِيَّة

اتحدت ردود الفعل الفَرَنسِيَّة في موقف رافض مبدئياً لمطالب بيان الأول من نوفمبر، داعية في نفس الوقت إلى ردع جبهة التَّحرير بقوة وبسرعة، واتهمت بعض الأوساط السِّيَاسِيَّة في فَرَنسَا حركة "انتصار الحريات الديمقراطية" بالمسؤولية عما يقع بالجَزَائِر. ولم تخرج تصريحات كُلّ من "روجي ليونار" الحاكم العام لِلجَزَائِر، و"فرانسوا ميتران" وزير الداخلية الفَرَنسِيّ، ورئيس الحكومة الفَرَنسِيَّة "بيار منديس فرانس" عن هَذَا السياق.

وعلى الصعيد السِّيَاسِيّ؛ أصدر روجي ليونار حاكم الجَزَائِر في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954، بلاغاً وصف فيه هجومات الفاتح من نوفمبر "بالعمليات الإرهابية"، مؤكداً على اتخاذ الإجراءات الَّتِي يتطلبها الموقف، ولم يستطع ليونار أن يحدد بدقةٍ الجهةَ المسؤولة عن اندلاع الثَّورَة، وظل يؤكد في تحركاته وتصريحاته المختلفة بأن فَرَنسَا ستقضي على الخارجين عن القانون بكل قوة، وبأن الجَزَائِر كَانَت وستبقى فرنسية.

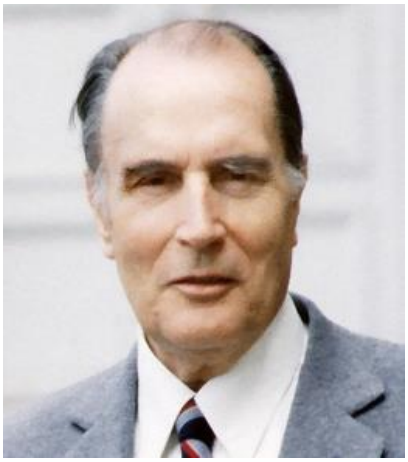

أما فرانسوا ميتران وزير الداخلية الفَرَنسِيّ فقد أصدر من جهته بياناً، باسم وزارته في الثاني من نوفمبر 1954، يستنكر فيه الهجمات معتبراً إياها اعتداءات من تنفيذ عصابات صغيرة ومعزولة، مؤكداً على أن فَرَنسَا ستقضي على هَذِهِ العصابات المتمردة، وأنها لن تقبل الحوار معها مطلقاً ما دامت تريد أن تحل محل السلطة الفَرَنسِيَّة، ومن ثمة ليس أمام "المتمردين" سوى إدراك الحقيقة الَّتِي مفادها أن الجَزَائِر فرنسية ولا سلطة لغير فَرَنسَا على الجَزَائِر.[1]

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص 28- 29- 30

كما لم تختلف ردود فعل رئيس الحكومة الفَرَنسِيَّة "بيار منديس فرانس" عن تصريحات سابقيه، إذ ندد بما وقع، وأكد أن الأمة الفَرَنسِيَّة لن تسمح لأحد أن يغامر بوحدتها، وهو ما يعني أن انفصال الجَزَائِر أمرٌ غير قابل حَتَّى للمناقشة، غير أن هَذَا برأيه لا يمنع من إعادة النظر في وضع الجزائريين، وتحسين ظروفهم الاجتِمَاعِيَّة والاقتصادية، ورفع البؤس والغبن عن العمال الجزائريين بِفَرَنسَا.

وفي محاولة منه لكي يضع الحلف الأطلسي أمام الأمر الواقع ويجنده ضِدّ الشيوعية الَّتِي تدعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة أو الخارجين عن القانون على حد تعبيره، ذكر رئيس الحكومة الفَرَنسِيَّة منديس فرانس، في تصريحه أمام الجمعية الوطنية الفَرَنسِيَّة أن: "الجَزَائِر تُعَدُّ أراضٍ للحلف الأطلسي، وأن كُلّ ما يهددها يهدد الحلفاء كذلك، لذلك يجب على الحلف تقديم يد المساعدة والإعانة اللازمة لِفَرَنسَا".[1]

بادرت الحكومة الفَرَنسِيَّة يوم 5 نوفمبر 1954 إلى إصدار مرسوم نص على حلِّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وصادرت جريدة (Algeria libre) أي (الجَزَائِر الحرة)، وجريدة (La nation algérienne) أي (الأمة الجَزَائِرِيَّة)، اللتين تمثلان على التوالي لسان حال كُلّ من المركزيين والمصاليين، وأحالت مسؤولي هاتين الجريدتين إلى القضاء. كما قامت سلطات الاحتلال بسلسلة من الاعتقالات طالت أكثر من ألفي مناضل ومسؤول في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.[2]

ومن جهة أخرى، نشطت الرقابة السِّيَاسِيَّة في ميداني الثقافة والإعلام، حَيْثُ صودرت مجموعة من الكتب لأنها تتعرض لحرب العصابات وحروب التَّحرِير بصفة عامة، ومنعت بعض الأفلام

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص 28-29 -30 / وكوثر هاشمي، الحاكم العام لِلجَزَائِر جاك سوستال، ص 30

[2] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص128

الأمريكية من العرض مثل: قنطرة وادي كواي، والجنرال، وغيرهما مِمَّا لَهُ صلة بالمقاومة والكفاح المسلح.[1]

وخلال شهر ديسمبر 1954 قاد الجنرال "جيل" قائد قوات المظليين الفرنسيين عملية تمشيط كبرى لمنطقة الأوراس، استخدم فيها خمس فيالق لقوات المظليين مدعمةً بسلاح المدفعية، وهو ما تسبب في نشر الرعب وسط السكان.[2] وفي يوم 23 جانفي من سنة 1955، قام الجيش الفَرَنسِيّ بتنفيذ عمليات "فيوليت" و"فيرنيك" لتمشيط الأوراس والشمال القسنطيني من أجل القضاء على مراكز الثَّورَة، غير أن تِلْكَ العمليات لم تحقق النتائج المرجوة.[3]

وإلى جانب الجهد العَسكَرِيّ الكبير، نظمت سلطات الاحتلال حملةً دعائيةً واسعةً لتمجيد المظليين وإرهاب الأهالي. جاء في أحد المنشورات العديدة الَّتِي كَانَت تلقى بالطائرات على قرى المنطقتين الأولى والثانية: "عما قريب سينزل السخط على رؤوس المتمردين، بعد ذَلِكَ سيحلُّ السلم الفَرَنسِيّ من جديد".[4]

ومع مرور الزمن، واتساع النشاط، أصبح جلياً أن الحكومة الفَرَنسِيَّة قد بدأت بتطبيق قانون المسؤولية الجماعية، وإعطاء التفويض المطلق للقادة العسكريين لتفسير هَذَا القانون كيفما شاؤوا. يرى الجنرال الفَرَنسِيّ "شاربار" مثلاً أن المسؤولية الجماعية تعني إلقاء القبض على كُلّ رجال القرية وإرسالهم إلى المحتشدات[5] وتغريمهم وإجبارهم على إعادة غرس الأعمدة إذا ما قام المجاهدون بقطع أعمدة الهاتف على مقربة من تِلْكَ القرية. في حين يرى الجنرال "بوفر" (قائد

---

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص127

[2] كوثر هاشمي، الحاكم العام لِلجَزَائِر جاك سوستال، ص 32

[3] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص126

[4] المصدر نفسه، ص126-127

[5] المحتشد: عبارة عن مستوطنة أقيمت حديثاً تضم سكاناً محليين غير محكوم عليهم قضائياً، تحيط بِهَا أسلاك شائكة ويحرسها الجنود. وقد استعملت السلطات الفَرَنسِيَّة منذ بداية الثَّورَة هَذِهِ المستوطنات لحشد عائلات جزائرية بأكملها بغية عزلهم، ويراعى في ذَلِكَ قرب هَذِهِ المحتشدات من الثكنات العَسكَرِيَّة والطرق الرئيسية، حَيْثُ يَتِمّ مراقبتهم وإخضاعهم للعمل، والهدف الحقيقي من المحتشدات هو عزلهم عن الثَّورَة وحرمانها من الدعم.

القوات الفَرَنسِيَّة الَّتِي هاجمت مصر في حرب السويس سنة 1956) أن المسؤولية الجماعية تعني تهديم القرية بأكملها عندما يُقدِمُ مجهولٌ من تِلْكَ القرية على إعدام جندي فرنسي واحد.

وهكذا، فقد انتهجت سلطات الاحتلال منذ اندلاع أحداث نوفمبر 1954 إستراتيجية هدفها قمع الثَّورَة بكل الوسائل المتاحة، قوة السلاح والمواجهة والاشتباكات والمعارك والتعذيب، وما صاحبها من حرب نفسية ودعائية، لكنها مع ذَلِكَ لم تنجح في احتواء الأزمة، فلجأت إلى تقديم وعود إصلاحية لمحاولة منع الشعب الجَزَائِرِيّ من الانخراط في الثَّورَة إلى جانب جبهة التَّحرِير. وفي مبادرة وزير الداخلية فرانسوا ميتران يوم 5 جانفي 1955؛ عرض برنامج إصلاحات واسعة على مجلس الوزراء للمصادقة عليها قصد تطبيقها في الجَزَائِر.[1]

ويتشكل مشروع الإصلاحات من شقين، أولهما إصلاحات مستعجلة، مثل:

- إنشاء المدرسة الوطنية لتأهيل المسلمين الجزائريين لمناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية.
- دمج الشرطة في الجَزَائِر مع الشرطة الفرنسية.

أما الشق الثاني فهو إصلاحات على المدى الطويل، مثل:[2]

- توفير القطاعات السكنية ذات الطابع الاجتِمَاعِيّ (سكن ممول بالكامل من طرف الدولة الفَرَنسِيَّة يكون مجانياً أو بسعر رمزي لأصحاب الدخل الضعيف أو الأشخاص بدون دخل).
- تعديل أسعار الطاقة الكهربائية.
- توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين.

جاك سوستال

وتتمةً لمشروع الإصلاحات قامت حكومة ماندِيس فرانس بعزل الحاكم روجي ليونار وتعيين جاك سوستال، الَّذِي استلم مهامه الرسمية كحاكم عام لِلجَزَائِر في 15 فيفري 1955، لكن حكومة

[1] كوثر هاشمي، الحاكم العام لِلجَزَائِر جاك سوستال، ص 32

[2] المصدر نفسه، ص 33

ماندیس هي الأخرى شهدت سقوطاً مدوياً في 6 جوان 1955، حَيْثُ كَانَت الأحداث في الجَزَائِر أحد الأسباب المباشرة في سقوط تِلْكَ الحكومة، وتعين حكومة جديدة برئاسة "إدغارفور" الَّذِي أبقى على "سوستال" حاكماً عاماً على الجَزَائِر.

بدأ سوستال في إطلاق الوعود الإصلاحية، وشرع يوزعُ كمياتٍ كبيرةً من القمح والحبوب على سكان المناطق المعدومة، وخاصة الَّتِي لم تصلها الثَّورَة بعد، وذَلِكَ في محاولة لعزلهم عن التأثر بِالثَّورَةِ، بل وعد سكانها بجعلهم يعيشون في مستوى سكان القرى الفَرَنسِيَّة، وطمأنهم بأنه بإمكانه أن بجعل من الجَزَائِر قطعةً حقيقيةً من فَرَنسَا. وفي 15 جوان 1955 عرض برنامجه الإصلاحي على مجلس الوزراء الفَرَنسِيّ، وقد كَانَ يشمل النقاط التالية:[1]

- إصلاح نظام البلديات واعتماد مبدأ المساواة بين الهيئتين المسلمة والأوروبية.
- إنشاء صندوق التوسيع والعصرنة الريفية ومهمته كِرَاءُ الأراضي الزراعية وضمان قروض للفلاحين، لتشجيع الفلاحين الجزائريين على الاستقرار والتعلق بالأرض وبالتالي عدم التحاقهم بِالثَّورَةِ.
- تطوير وتوسيع النشاط الصناعي.
- تمكين المسلمين الجزائريين من نِسَبٍ أكبر في مناصب الشغل وخاصةً المناصب النوعية الَّتِي كَانَت حكراً على العنصر الأوروبي.
- إصلاح نظام العقار، وتنظيم الملكية العقارية وتخفيض الضرائب على الجزائريين بالتدرج.
- تأسيس محافظة التصنيع لربط الوزارات الفَرَنسِيَّة بالأوساط المهنية.
- استقلالية الدين الإسلامي عن الإدارة الفَرَنسِيَّة، وتشكيل جمعيات ثقافية مسلمة للإشراف على الأملاك الوقفية، مع الاعتراف بسلطتها، وكذلك عُيِّن قاض مسلم لحل النزاعات بين المسلمين.
- تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية.

[1] ياقوتة عمير، نزيهة جديلي، السياسة الفرنسة تجاه الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 40

- تكثيف المساعدات الفَرَنسِيَّة للمشاريع الاجتِمَاعِيَّة الَّتِي من شأنها أن تخلق جواً من الارتياح والرضا لدى أغلبية سكان الجَزَائِر.

وافقت الحكومة الفَرَنسِيَّة على مقترحات المشروع بمصادقة أغلبية أعضاء البرلمان في 26 جوان 1955، لكنه تعرض إلى سيلٍ من الانتقادات الشديدة، تزعمها المستوطنون الأوروبيون وبعض الشخصيات السياسية الفَرَنسِيَّة، رأوا أن هَذِهِ الإصلاحات مقَدَّمةٌ للمتمردين، فسارعوا لحشد كُلّ الإمكانات الممكنة لإفشال وعرقلة هَذَا المسعى الحكومي.

أما في نظر الجزائريين فإن الإصلاحات الَّتِي تضمنها مشروع سوستال ليست إلا ذراً للرماد على العيون، وقد جاء الرد العنيف والضربة القاضية لسياسة الإدماج الفَرَنسِيَّة هَذِهِ من القائد "زيغود يوسف" في 20 أوت/أغسطس 1955، والمتمثلة في هجومات الشمال القسنطيني الَّتِي سنتطرق لَهَا لاحقاً.[1]

ونظراً لاشتداد الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة واتساع رقعتها وعجز السلطات الفَرَنسِيَّة عن القضاء عليها بإجراءاتها الأولية المتخذة، فقد وافقت الحكومة على طلب الحاكم العام جاك سوستال الَّذِي أراد من البرلمان الفَرَنسِيّ المصادقة على قانون "حالة الطوارئ"، واستطاعت الحكومة أن تقنع النواب في 31 مارس 1955 بالمصادقة على مشروع قانون حالة الطوارئ ليدخل حيز التنفيذ في 3 أفريل 1955.

وفي واقع الأمر، إن حالة الطوارئ الَّتِي طبقت في الجَزَائِر لا تختلف عن حالة الحصار الكامل، لأنها تتضمن إجراءات تقضي على الحريات العامة والفردية، مثل:[2]

- وضع الرقابة الكاملة على الصحافة والنشر بكل أنواعه.
- مراقبة الحصص الإذاعية الَّتِي تبث في الراديو.
- منع بث الأفلام السنيمائية الثَّورِيَّة.
- الأمر بالغلق المؤقت لأماكن اللقاءات والتجمعات.

[1] ياقوتة عمير، نزيهة جديلي، السياسة الفرنسة تجاه الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 40

[2] كوثر هاشمي، الحاكم العام لِلجَزَائِرِ جاك سوستال، ص 92

- جمع الأسلحة من السكان وتسليمها إلى السلطات.
- فرض حظر التجول لمدة ليلة أو نهار كامل مع منع تحرك الأشخاص والسيارات في المناطق والساعات المحددة من قبل سلطة الاحتلال.
- مداهمة المنازل وتفتيشها في أي وقت.
- محاكمة المدنيين من قبل المحاكم العَسكَرِيَّة، بمعنى إحلال القضاء العَسكَرِيّ مكان القضاء المدني.
- نفي أي شخص يبدو نشاطه خطيراً على الأمن والنظام العام.

وخلال النصف الأول من سنة 1955، ارتفعت عدد القوات الفرنسيين من حوالي أربعين ألفاً، قبل الفاتح من نوفمبر، إلى ما يزيد عن مئة ألف. وزُوِدَ السلاحُ الجوي بمجموعة من الطائرات المطاردة والطائرات العمودية والطائرات المقنبلة، كما أن سلاح المدفعية قد تلقى عدداً من المدرعات والمدافع الثقيلة والمصفحات مختلفة الأنواع، في حين تَمَّ تعزيز القوات البحرية العاملة في الجَزَائِر بوحدةٍ من البوارج الحربية.[1] إضافةً إلى إرسال ثلاثة كتائب من قوات المظليين إلى الجَزَائِر، نزلت في ميناء عنابة في طريقها إلى منطقة الأوراس الَّتِي كَانَ الفرنسيون يعتقدون أنها القلبُ النابضُ للثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة.[2]

كما استطاع سوستال إقناع حكومة "إدغارفور"، بإعطاء موافقتها على دعم قوات الجندرمة بمئة واثنين وثلاثين ثكنة جديدة وثمانمئة مجندٍ إضافي، أُرسِلُوا من فَرَنسَا إلى الجَزَائِر تلبية لطلب الحاكم العام في 16 نوفمبر 1955، ليصل العدد الإجمالي للدرك في الجَزَائِر إلى ألف وسبعمئة دركي وثمانيةٍ وعشرين ضابطاً. كما أُنشئت قوات الشرطة الريفية المكونة من قدماء العسكريين الفرنسيين والمسلمين، وتم تحديدُ مهام الشرطة الريفية من قبل الحاكم العام حسب الاحتياجات الأمنية.[3]

إضافةً إلى هَذَا، قامت الحكومةُ الفرنسيةُ بطلب من الحاكم العام بدعم سلاح الجو الفَرَنسِيّ في الجَزَائِر، فابتداءً من شهر أفريل من سنة 1955م، تَمَّ إحضارُ عشرِ طائرات هيلوكوبتر بقوة عادية

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص124
[2] كوثر هاشمي، الحاكم العام لِلجَزَائِر جاك سوستال، ص 31
[3] المصدر نفسه، ص 106

وثمانٍ من نوع (سيكورسكي) قادرةً على حمل سبعة رجال مسلحين. وقد تأمَّنت هَذِهِ الطلبات من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. [1]

وكمشروع موازٍ للإجراءات القمعية، أنشأ سوستال "المصالح الإدارية المتخصصة" سنة 1955،[2] وهي عبارة عن هيئة عسكرية مدنية بنفس الوقت، يقوم عليها مجموعة من الضباط المختصين، تخرجوا من معاهد متخصصة في الدعاية وعلم النفس وعلم الاجتماع والشؤون الجَزَائِرِيَّة، أُسندت إليهم مهام مختلفة متمثلة في ربط العلاقات مع الأهالي واستمالتهم بمختلف وسائل الترغيب مثل إظهار العناية بشؤونهم الصحية والاجتِمَاعِيَّة، والتعلم، المساعدات، وغيرها.[3]

وبالعموم، يتضحُ أن الجَزَائِر في عهد الحاكم العام جاك سوستال قد عرفت إعادة هيكلة حقيقية للقطاع الأمني والعَسكَرِيّ، ويظهر أن ردود الأفعال الفَرَنسِيَّة قد قامت بِشَكلٍ أساسي على مبدأ العصى والجزرة، العصى المتمثلة في القمع الأمني والحملات العَسكَرِيَّة والحرب النفسية، والجزرة المتمثلة في بعض الإصلاحات الشكلية الَّتِي لا ترتقي أن تلبي رغبات الشعب الجَزَائِرِيّ. وقد كَانَ المسؤولون في جبهة التَّحرِير يدركون صعوبة الوضع، خصوصاً مع استمرار الضغط العَسكَرِيّ والحصار المفروض على منطقة الأوراس، الأمر الَّذِي دفع "يوسف زيغود" ومساعديه المقربين للبحث عن حل ناجع، صار يسمى منذ ذَلِكَ التاريخ انتفاضة عشرين أوت/أغسطس 1955.

---

[1] كوثر هاشمي، الحاكم العام لِلجَزَائِرِ جاك سوستال، ص 108

[2] وداعي شهرزاد - كحلي شريفة، رسالة ماجستير- المصالـــح الإدارية المتخصصة 1955-1962م - جامعة جيلالي بونعامة 2016-2017، ص 16

[3] مثل: الاهتمام بمسائل المجندين سابقاً في الجيش الفَرَنسِيّ من خلال تسوية مشاكلهم، والعمل على تسليحهم ثُمَّ تكليفهم بمهام أمنية وعسكرية - إحصاء الشبان الجزائريين وإعدادهم للخدمة العَسكَرِيَّة الإجبارية في الجيش الفَرَنسِيّ - القيام بمهام الحالة المدنية من حَيْثُ إحصاء السكان ومراقبة تغيباتهم وتنقلاتهم - إنشاء المراكز الريفية لتدريب الشباب على الأعمال الفلاحية والرعوية - القيام ببعض المشاريع ذات الطابع الاجتِمَاعِيّ والاقتصادي لإيهام الجزائريين بأن فَرَنسَا تريد تحسين أحوالهم المعيشية - إنشاء مصالح طبية بالمجان - إنشاء مراكز التكوين المهني للفتيات الجزائريات.

المطلب الثالث: ردود الفعل الدولية

لقد كَانَ اندلاع الثَّورَة التحريرية، بعد ستة أعوام على كارثة فلسطين وهزيمة الجيوش العربية فيها، أي أن الشعوب العربية كَانَت تعاني في ذَلِكَ الوقت من وقع هزيمةٍ كبيرةٍ، ولم تجد متنفساً أو حدثاً قومياً يعيد لَهَا جزءاً من الكرامة المفقودة. وما إن سمعت بانطلاق الكفاح المسلح في الجَزَائِر، حَتَّى اندفعت لتعلن تأييدها وتلاحمها مع الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة وهبت الشعوبُ العربيةُ لمساندة الثَّورَة بكل ما تملك من وسائل التأييد المادية والمعنوية.

كما وجدت الانتفاضة عند اندلاعها، سنداً قوياً في دول إفريقيا وآسيا. ففي شهر جانفي 1955 بعثت المملكة العربية السعودية رسالةً إلى مجلس الأمن، تطالبه فيها بالتدخل السريع لإيقاف الحملات القمعية الَّتِي تمارسها فَرَنسَا الاستعمارية في الجَزَائِر. وبعد ذَلِكَ بحوالي ثلاثة أسابيع طلبت مجموعة من الدول الآسيوية إدراج القضية الجَزَائِرِيَّة في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة. وفي (يونيو/ سنة 1956)، طلبت ثلاث عشرة دولة إفريقية آسيوية من مجلس الأمن أن يعقد جلسة عاجلة لإنهاء الحرب الدائرة في الجَزَائِر، لكنه رفض ذَلِكَ.

كما أن مجموعةً أخرى من البلدان الآسيوية قد طلبت من مجلس الأمن إدراج القضية الجَزَائِرِيَّة في جدول أعمالها الحادية عشر (أكتوبر/ 1956م)، والثانية عشر (1957م). وفي كُلّ واحدة من هَذِهِ المرات كَانَت الجمعية تتخذ قرارات جماعية تعرب فيها عن أملها في أن تتوقف الحرب في الجَزَائِر بواسطة التفاوض بين فَرَنسَا وجبهة التَّحرِير الوطني. لكن؛ في كُلّ مرةٍ، كَانَت فَرَنسَا تضربُ عرضَ الحائط بِهَذِهِ القرارات مستغلةً "حق النقض" كعضو دائم في مجلس الأمن.[1]

وكَانَت مصر في مقدمة من دعم القضية الجَزَائِرِيَّة، حَيْثُ لم يقتصر الموقف المصري على الدعم العَسكَرِيّ والمادي فقط بل تجاوز ذَلِكَ إلى الدعم الدبلوماسي الَّذِي تمثل في مساند القضية الجَزَائِرِيَّة في المؤتمرات العالمية، وبادرت مصر منذ الأيام الأولى للثَورَة الجَزَائِرِيَّة إلى تأييدها

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الثاني (1954-1962)، ص 117

جماهيرياً، إذ قامت إذاعة صوت العرب في القاهرة بالتعريف بِالثَّورَةِ وتشجيع المناضلين الجزائريين، وتأليب الرأي العام العالمي على فَرَنسَا.[1]

أيضاً، وفي تِلْكَ الحقبة الَّتِي اشتد فيها الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي في إطار الحرب الباردة، فإن دول المعسكر الشرقي أرادت أن تكون مواقفها مؤيدة للقضية الجَزَائِرِيَّة على أساس أنها حركة تحررية قامت ضِدّ إحدى الدول الرأسمالية الكبرى، وركيزة من ركائز الحلف الأطلسي (فَرَنسَا). وفي هَذَا الصدد، جاء موقف الصين الشعبية داعماً للقضية الجَزَائِرِيَّة دون تحفظ، أما الاتحاد السوفييتي فإن موقفه تميز بالتذبذب كونه كَانَ يريد من جهة كسب فَرَنسَا "الديغولية" إلى صفه ومحاولة تحييدها في صراعه الأيديولوجي مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبالتالي يستطيع إضعاف المعسكر الغربي في عقر داره، ومن جهة أخرى تبقى القضية الجَزَائِرِيَّة بالنسبة إليه حركة تحررية من الضروري دعمها واستعمالها كورقة ضغط على فَرَنسَا.[2]

أما الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (الكتلة الرأسمالية) فإن موقفها الرسمي كَانَ مؤيداً تأييداً مطلقاً لسياسة فَرَنسَا في الجَزَائِر، خاصة الدول الفاعلة في الحلف الأطلسي ومجلس الأمن كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثُمَّ ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وبعض الدول الإسكندنافية مثل فنلندا على وجه التحديد، لكن الانتصارات الَّتِي حققتها الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة وشعور الدول بتراجع فَرَنسَا سياسياً وعسكرياً، في بداية الستينات من القرن العشرين، جعل موقف هَذِهِ الدول الغربية يتغير تجاه القضية الجَزَائِرِيَّة.

وفي المحصلة، رغم التباين الواضح داخل كُلّ كتلة، إلا أن الكتلة الشيوعية كَانَت أقرب للقضية الجَزَائِرِيَّة باعتبارها حركة تحرر من الإمبريالية، وهَذَا الطرح جسدته بعض الدول الشيوعية على رأسها يوغسلافيا والصين الشعبية والفيتنام وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا بدرجة أقل.[3]

---

[1] يوسف محمد عيدان، "مصر والقضية الجَزَائِرِيَّة (1954-1962): دراسة في الدعم الدبلوماسي". - دورية كان التاريخية. - السنة الحادية عشرة - العدد التاسع والثلاثين؛ مارس 2018. ص 84

[2] مريم صغير، رسالة شهادة دكتوراه "الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر"، المواقف الدولية من القضية الجَزَائِرِيَّة 1954-1962 - جامعة الجَزَائِر كلية العلوم الإنسانية والاجتِمَاعِيَّة قسم التاريخ، ص 5 – 6 - 7

[3] المصدر نفسه، ص 5- 6 – 7.

المبحث الرابع: هجمات 20 أوت 1955

خلفَ زيغودُ يوسف القائدَ ديدوش مراد على رأس المنطقة الثانية، وبعد أن طلب منه شيهاني البشير[1] القيام بعمل يخفف الضغط عن المنطقة الأولى "الأوراس"، قرر زيغود أن يشن عملية على نطاق واسع في أوت/أغسطس 1955، بِحَيْثُ تشمل هَذِهِ العملية جميع القرى والمدن الَّتِي يتركزُ فيها المناضلون في المنطقة الثانية "من شرق مدينة جيجل مروراً من قسنطينة إلى شرق مدينة قالمة، ولحاقاً بالبحر شمالاً".[2]

ولهذا الغرض عقد يوسف زيغود اجتماعاً عاماً لأعضاء قيادة المنطقة[3] ومسؤولي النواحي، فقرر الجميع أن يكون هَذَا الهجوم يوم 20 أوت / أغسطس 1955 على الساعة الثانية عشر ظهراً، وصادف هَذَا التاريخ الذكرى الثالثة لاعتقال محمد الخامس ملك المغرب، ولذلك تَمَّ اختياره ليعبر عن التضامن مع الشعب المغربي. وخلافا لماً وقع في الفاتح من نوفمبر، فإن هَذَا الهجوم سيكون في النهار وليس في الليل، وسيستمر مدة ثلاثة أيام، وقد وزعت المسؤوليات، وكُلِّفَ كُلُّ قائد بالتحضير الجيد لهذه العملية، حَيْثُ قسمت المنطقة إلى ستِ نواحي.[4]

تنفيذ الهجوم

وفي يوم 20 أوت/أغسطس 1955، كما سبق واتُّفق عليه على الساعة الثانية عشر ظهراً، وبعد أن حشد زيغود قرابة الألفي مناضل، بدأت عمليات الهجوم بالسلاح الحربي والسلاح الأبيض على القرى والمدن الموجودة في المنطقة، ووقعت الهجمات على كُلّ شيء يعبر عن الوجود

---

[1] شيهاني بشير مناضل ثوري جزائري وقائد للمنطقة الأولى الأوراس خلفا لمصطفى بن بولعيد، ولد بمدينة الخروب بقسنطينة في 22 أبريل/نيسان 1929 وتوفي في 23 أكتوبر 1955 بتبسة.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 19

[3] عقد قرب مدينة اسكيكدة، وحضره كُلّ من: عمار بن عودة، عبد الله بن طوبال، صالح بوبنيدر، مسعود بوجريوة، البشير بوقادوم، عمر شطايبي، محمد رعوة، إسماعيل زيقات، عبد المجيد كحل الراس وعمار بوقلاز.

[4] وهي: قسنطينة وتكفل بِهَا زيغود يوسف، الميلية وتكفل بِهَا بن طوبال. اسمندو، وتكفل بِهَا بوقادوم. وكحل الراس، وقالمة وتكفل بهما الساسي يوسف. وسكيكدة وتكفل بِهَا زيقات إسماعيل. والقل وتكفل بِهَا عمر شطايبي.

الاستعماري: جسور، طرقات، أسلاك وأعمدة التليفون والكهرباء، مزارع المعمرين، ثكنات للجيش، الشرطة...إلخ.

كَانَ التجمع الكبير بسكيكدة، وقد ضم حوالي أربعمئة مهاجم، واستمر الهجوم حَتَّى الساعة الرابعة مساء، ثُمَّ توجه المهاجمون إلى معمل الحديد والرخام بالعالية واستولوا عليه تماماً، وفي ناحية القل تمكن المهاجمون من فرض سيطرتهم على المدينة أكثر من أربع ساعات، وفي الميلية قُتل حاكمها. وفي أماكن مختلفة قُتِلَ عددُ كبير من المستعمرين وأفراد الجيش والدرك والشرطة، ثُمَّ انسحب المهاجمون إلى الجبال والغابات حاملين معهم كميةً كبيرةً من السلاح والذخيرة الَّتِي غنموها.[1]

نتائج الهجوم

اعترفت السلطات الاستعمارية بمقتل ما يربو على مئة وعشرين فرنسياً بين مدني وعسكري وأكثر من خمسمئة جريح، وتقول كذلك أنها قامت بمتابعة المهاجمين وقتلت منهم عدداً كبيراً، والحقيقة أنها قامت بعمليات قمع واسعة واعتقلت عدداً كبيراً من المواطنين العزل، وساقتهم إلى أماكن مختلفة وأعدمتهم بالرصاص، وقتلت النساء والأطفال والعجزة وحشدت الباقي في المحتشدات.[2]

إن هَذَا الهجوم -رغم ما تبعه من قمع وحشي- قد برهن على قوة الثَّورَة التنظيمية والعَسكَرِيَّة، ودلَّ على التحام وتبني الشعب للنضال، كما أعطى صدىً كبيراً للثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة في الخارج، وأجبرَ الجيشَ الفَرَنسِيَّ على المطالبة بإمدادات كبيرة مِمَّا سوف يسبب نفقات ستضعف قواه مع الوقت، كما اضطرته إلى تغيير خطة تواجده في الميدان، مِمَّا سيجعله يتكبدُ خسائر فادحة في الرجال والعتاد.[3]

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 20

[2] المصدر نفسه، ص 21

[3] المصدر نفسه، ص 21

ويمكن تلخيص نتائج الهجوم بِشَكلٍ عامٍ بجملة من النقاط:[1]

- شجعت على شن عمليات أخرى في مختلف المناطق.
- تسريع عملية التجنيد الشعبي وتشجيع الشخصيات المترددة في الالتحاق بِالثَّورَةِ.[2]
- إدراج الملف الجَزَائِرِيّ في الأمم المتحدة.
- الكشف عن سياسة فَرَنسَا الرامية إلى إبادة الشعب الجَزَائِرِيّ.
- برهنة للعالم أن ما يجري في الجَزَائِر ثورة وراءها شعب.
- إفشال مخطط سوستال الإصلاحي للقضاء على الثَّورَة.
- انهيار معنويات الجيش الفَرَنسِيّ وتقهقر صورته القوية أمام الشعب الجَزَائِرِيّ.

---

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص 44- 45 -46

[2] في السادس والعشرين من سبتمبر 1955 شكل مجموعة من النواب الجزائريين -نواب الدرجة الثانية الَّذِينَ أخذوا يتمردون على أسيادهم المستعمرين- ما اصطُلِحَ عليه بمجموعة الواحد والستين، وقد دعا هؤلاء النواب إلى ضرورة وقف العمليات العَسكَرِيَّة، وإطلاق سراح المعتقلين والتفاوض مع المحاربين، وهو ما يعني اعترافاً ضمنياً منهم بجبهة التَّحرِير كممثل وحيد للشعب الجَزَائِرِيّ. وفي سنة 1956 التحقت جمعية العلماء المسلمين بصفة رسمية بِالثَّورَةِ بداية من الثاني عشر فيفري/فبراير، وهو الموقف نفسه الَّذِي اتخذه فرحات عباس باسم حزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِيّ في الثاني والعشرين أبريل/نيسان 1956.

المبحث الخامس: التطورات أواخر المرحلة الأولى.

المطلب الأول: التطورات في المجال العَسكَرِيّ

المنطقة الأولى: (الأوراس)

استطاعت هَذِهِ المنطقة أن تحشد عدداً كبيراً من المجاهدين المسلحين، مِمَّا كبدَ الجيش الفَرَنسِيّ خسارةً فادحةً في الأرواح والسلاح، كما تمكنت كذلك من إقامة جبهات محررة، لا يستطيع الجيش الفَرَنسِيّ الدخول إليها، خاصة بعد تخفيف الضغط عنها بعد هجمات الشمال القسنطيني. ومن أشد المعارك الَّتِي خاضها المجاهدون في هَذِهِ المنطقة معركة الجرف الَّتِي وقعت في شهر سبتمبر 1955.[1]

أطلق قادة جيش التَّحرِير الوطني على الأسلوب الَّذِي استُخدِمَ في معركة الجرف اسم "إستراتيجية الانقضاض الجبلي"، وتعني استغلال الكهوف والصخور واستدراج العدو إلى المناطق الوعرة حَيْثُ يَصعُبُ عليه الاستخدام الأمثل للقوات الجوية. والسبب الرئيس لوقوع هَذِهِ المعركة أن شيهاني بشير كَانَ قد عقد اجتماعاً توعوياً للتعريف بِالثَّورَةِ الجَزَائِرِيَّة بمنطقة "رأس الطرفة" (شمال وادي هلال بالقرب من جبل الجرف - 100 كلم إلى الجنوب من تبسة) بوجود عدد من الأعيان،[2] غير أن سلطات الاستعمار علمت بمكان الاجتماع ووجهت قواتها نحو المنطقة، وفرضت حصاراً خانقاً على المجاهدين، بنية القضاء عليهم، مِمَّا أدى إلى انسحاب المجتمعين نحو

---

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 21

[2] عن هَذَا الاجتماع جاء في التقارير الفَرَنسِيَّة: "لقد اجتمع شيهاني بشير بحوالي مئتين وخمسين مدنياً، وقدم لهم درساً توعوياً كَانَ فحواه أن فَرَنسَا تواصل في سياسة ذر الرماد في العيون بسلسلة الأكاذيب الَّتِي تختلقها، وتواصل في سياسة احتقار الجزائريين ومنعهم من تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية بتلقينهم دروساً في التدخين وشرب الخمر، لذلك لا بد علينا من النضال حَتَّى نخرجها من أرضنا. وبعدما شكرَ الحاضرين على دعمهم الَّذِي ساهم في انتشار الثَّورَة، ذَكَّرهم بأنه يعلم جيداً أن هُنَاكَ – من بينهم- من سينقل الأخبار إلى فَرَنسَا وقد حذر أمثال هؤلاء بالقول إن عقوبتهم ستكون الشنق." – تقرير لمجلة العلوم الإنسانية والاجتِمَاعِيَّة العدد 52، ديسمبر 2019. نتائج معركة الجرف في بعض تقارير السلطات الاستعمارية الفَرَنسِيَّة.

الجنوب، والتحصن بالجبل الأبيض من سلسلة الجرف، وكَانَت قوات المجاهدين في هَذِهِ المعركة تقارب ثلاثمئة مجاهد تحت قيادة شيهاني البشير وعباس لغرور.

جبال الجرف

بدأت المعركة في 22 سبتمبر 1955، خاضها حولي ثلاثمئة مجاهد مقابل أربعين ألف جندي فرنسي، قتل للاحتلال فيها أكثر من أربعمئة جندي، بينما استشهد مئة وسبعون مجاهداً، ومئة مدني، هَذَا وقد أحرق الجيش الفَرَنسِيّ عشرات القرى وقتل الأهالي من نساء وأطفال وشيوخ، وصادر حلي النساء فضلاً عن المواشي والمؤن، وأقام مراكز التعذيب والمراقبة. وعلى الرغم من الترسانة الفَرَنسِيَّة الضخمة؛ تمكن المجاهدون من الصمود لمدة يومين، حَتَّى انسحبوا في ظلام الليل بعد أن كبدوا العدو خسارةً كبيرةً. واعتبرَ الجيشُ الفَرَنسِيّ هَذِهِ المعركة نكسةً لقواته، بينما تيقنَ المجاهدون من قدرتهم على خوض المعارك الطويلة.[1]

[1] انظر معركة الجرف وانعكاساتها على مسار الثَّورَة التحريرية (1955)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة كلية العلوم الإنسانية والاجتِمَاعِيَّة 2016 -2017، إعداد: حنان سرير عبد الله - هالة العالية، ص 76 - 85.

لكن ورغم النجاح الَّذِي حققه المناضلون في هَذِهِ المرحلة، وبعد معركة الجرف، بدأت تظهر خلافات في قيادة المنطقة بين شيهاني وهو قائدها بالنيابة وأصحابه، وقد تطورت هَذِهِ الخلافات فأدت إلى محاكمة شيهاني والحكم عليه بالإعدام وتنفيذه في 30 أكتوبر 1955. وبعد فرار "بن بولعيد" من السجن في 11 نوفمبر 1955 ورجوعه إلى المنطقة استطاع بحنكته أن يجمع الشمل من جديد وأن يواصل مسيرة الثَّورَة في المنطقة غير أنه استشهد في شهر مارس 1956، باستعماله لجهاز راديو مفخخ في ظروف غامضة، فعادت الخلافات إلى قيادة المنطقة من جديد، مِمَّا جعل المنطقة تتغيب عن مؤتمر الصومام الَّذِي وقع في 20 أوت / أغسطس من نفس العام.[1]

المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني):

بفضل هجوم 20 أوت / أغسطس، الَّذِي شهدته المنطقة الثانية تطور الوضع فيها بسرعة لصالح الثوار الَّذِينَ كثفوا من نشاطهم بفضل الأسلحة الحربية الَّتِي غنموها، ولم تمض إلا أسابيع قليلة حَتَّى تمكنت المنطقة الثانية أن توسع نشاطها السِّيَاسِيّ والعَسكَرِيّ إلى حدودها مع المنطقة الأولى من جهة، ومع المنطقة الثالثة من جهة أخرى. وكذلك تمكنت من إقامة منطقة حرة ما بين القل والميلية وسكيكدة لا يستطيع الجيش الفَرَنسِيّ الدخول إليها إلا بحشودٍ كبيرةٍ وبعد تكبد خسائر فادحة. [2]

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 21

[2] المصدر نفسه، ص 22

الخريطة (20): جبهة العمليات من منطقة قسنطينة سنة 1955

في المنطقة الثالثة (القبائل):

قام المناضلون بعمليات جريئة ضِدَّ مراكز الجيش الفَرَنسِيّ وفرضوا وجودهم، وقد ساعدهم هجوم 20 أوت / أغسطس -بما أحدثه من رفع للمعنويات عند أفراد الشعب- على توسيع هجماتهم إلى حدود المنطقة شرقاً وغرباً، من وادي الصومام الشمالي وصولاً إلى بجاية ومنها إلى المنصورية وخراطة وسطيف، وهي نقطة الحدود مع المنطقة الأولى والثانية، وكذلك إلى سوق الإثنين في جبال البابور على شاطئ البحر.[1]

وفي شهر جانفي 1956 خاض سي رزقي[2] معركة كبيرة قرب وادي أميزور على بعد عشرين كم من بجاية، بعد أن نصب المجاهدون كميناً تحول إلى معركة دامت يومين بعد وصول النجدة إلى

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 22

[2] من الرعيل الأول الَّذِينَ التحقوا بصفوف جيش التَّحرِير الوطني يوم 12 أكتوبر 1956 في جبال مناصر في شرشال بتيبازة، تقلد عدة مسؤوليات من سياسي إلى مسؤول عسكري في المنطقة الرابعة، خاض معارك عديدة، منها معركة سيدي دريس في 03 ديسمبر 1958، أما آخر معركة لَهُ فَكَانَت في كمين بزروالة في 04 جويلية 1959، حَيْثُ استشهد يوم 05 جويلية 1959 بعد مقاومة شرسة برفقة ثمانية عشر من رفاقه.

الجيش الفَرَنسِيّ وفرض الحصار على المجاهدين، إلا أنهم استطاعوا أن يفكوا الحصار في الليلة الثانية، فانسحبوا بعد أن حملوا معهم الشهداء والغنائم من السلاح والذخيرة.[1]

ومن أبرز العمليات الَّتِي شهدتها منطقة القبائل: "عملية الطير الأزرق"، ففي شهر فبراير 1956 عمدَ الجنرالُ إيلي "Ely" وهو قائد الاحتلال على منطقة القبائل، بمساعدة المخابرات العَسكَرِيَّة الفَرَنسِيَّة باستمالة بعض المواطنين وتسليحهم في الخفاء ليقاوموا المجاهدين، ولكن لسوء حظه أن الَّذِي اتصل بِهِ كَانَ من المناضلين في جبهة التَّحرِير الوطنية، فوصل الخبر إلى كريم بلقاسم قائد الولاية، الَّذِي قرر بدوره السماح للمناضل أن يدخل في لعبة المخابرات الفَرَنسِيَّة، وأن يقوم بتجنيد المناضلين وتسليحهم من طرف الجيش الفَرَنسِيّ حَتَّى وصلَ عددُ المجندين حوالي ثلاثمائة، فينئذ طلبَ بلقاسم منهم القيام بكمين ضِدّ الجيش الفَرَنسِيّ المتمركز في تِلْكَ الناحية والالتحاق بالمجاهدين، وكَانَ ذَلِكَ في شهر أكتوبر 1956.

كَانَت هَذِهِ العملية نصراً للثَورَة، وأثبتت للفرنسيين أنهم لا يقاومون مجرد قطاع طرق، وإنما جيشاً منظماً قادراً على التخطيط الاستراتيجي ويحظى بدعم شعبي هائلٍ، وكَانَت هَذِهِ العملية الَّتِي أطلقَ عليها الجيش الفَرَنسِيّ اسم الطير الأزرق، صدمةً معنويةً قويةً أفقدهم أعصابهم فلم يسعهم الحال إلا أن صبوا غضبهم على القرى الموجودة في الناحية، والَّتِي كَانَ يسكنها المناضلون فهدموا المساكن وقتلوا الرجال والأطفال والنساء وأحرقوا المزارع، فَكَانَت حصيلةُ هَذِهِ المجزرة أكثر من مئة وخمسين قتيلاً.[2]

المنطقة الرابعة (وسط الجَزَائِر):

كَانَت هَذِهِ المنطقة بقيادة سويداني بوجمعة (نائب بيطاط) وأحمد شعيب، وبعد عمليات الفاتح من نوفمبر تمركز المجاهدون في الناحية الشرقية من المنطقة ما بين البليدة والمدية وطابلاط. لكن بعد هجوم 20 أوت / أغسطس، حصلت المنطقة الرابعة على بعض الدعم والتعزيزات من المنطقة الثالثة، فاستطاعت من خلاله أن توسع نشاطها إلى أماكن جديدة في المنطقة، خصوصاً في

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 23

[2] المصدر نفسه، ص 23

متيجة والزكار والونشريس حَتَّى مدينة الأصنام (شلف)، بينما بقيت الناحية الأخرى الَّتِي تمتد من خط عين (الدفلة-تنس) شرقاً إلى خط (وهران-معسكر) غرباً خالية من العمليات العَسكَرِيَّة الثَّورِيَّة.

وفي ناحية الأخضرية وطابلاط تكونت فرقة من الكوماندوس تحت قيادة علي خوجة، وقامت بعمليات جريئة تكبدَ فيها الجيشُ الفَرَنسِيُّ خسائرَ فادحةً في الأرواح والعتاد واستولى من خلالها الرعب والفزع على قلوب المستعمرين.

وفي يوم 16 أفريل 1956 صادف "سويداني بوجمعة" أثناء قيامه بنشاطه التنظيمي في سهل متيجة حاجزاً للدرك والجيش الفَرَنسِيّ، الَّذِي قام بمتابعته حَتَّى تمكن من قتله، فخلفه على قيادة المنطقة العقيد أوعمران رفيق ونائب كريم بلقاسم من المنطقة الثالثة.[1]

المنطقة الخامسة (وهران):

في أكتوبر 1955 بقيادة العربي بن مهيدي وبوالصوف، انطلقت عدة عمليات في هَذِهِ المنطقة من قطع الطرقات وهدم الجسور وإتلاف أعمدة وخيوط الهاتف والكهرباء وحرق المزارع والهجوم على ثكنات الجيش والدرك وغير ذَلِكَ من العمليات في الجهة الشمالية الغربية للمنطقة. واستمرت هَذِهِ العمليات وتكاثرت وأخذت تتوسع في النواحي الأخرى من المنطقة وتكبد العدو خسائر كبيرة.

وفي شهر جانفي 1956 تمكن المجاهدون في هَذِهِ المنطقة من الاتصال بضابط جزائري يعمل في الجيش الفَرَنسِيّ بثكنة المدينة، والتي فيها ما يقرب من مئة جندي جزائري إضافةً إلى الضباط الفرنسيين، فاقتنعَ الضابطُ الجَزَائِرِيّ بالانضمام إلى الثَّورَة والعمل داخل الثكنة حَتَّى يقنع الجنود الجزائريين الآخرين بالالتحاق، وحصل لَهُ ذَلِكَ، فقتلوا جميع الضباط الفرنسيين واستولوا على

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 24

السلاح الموجود في الثكنة وخرجوا منها والتحقوا بالمجاهدين. وكَانَت هَذِهِ العملية نصراً عزز قدرات المنطقة القتالية.[1]

منطقة الجَزَائِر الحرة:[2]

بعد اعتقال بيطاط في شهر مارس 1955 بدأ عبان رمضان ينظم هَذِهِ المنطقة فتكونت عدة فرق جديدة من الفدائيين في عدة أحياء من المدينة وأخذت تستعد للقيام بنشاطها الفدائي ضِدّ بعض الخونة أو المتعاملين مع السلطات الاستعمارية وكذلك ضِدّ منظمة اليد الحمراء الاستعمارية.[3]

---

[1] المصدر نفسه، ص 25

[2] لم يكن من ضمن التقسيمات الجغرافية لجبهة التَّحرِير الوطني ما يعرف بمنطقة الجَزَائِر الحرة، غير أنه بعد أن تمكنت قوات الأمن الاستعمارية من إلقاء القبض على بيطاط قائد المنطقة في مدينة الجَزَائِر بقي سويداني في متيجة يواصل نشاطه. وفي نفس الشهر يعني فبراير وصل المناضل عبان رمضان إلى مدينة الجَزَائِر، موفداً من طرف كريم بلقاسم ليشرف على النشاط في هَذِهِ المدينة بعد خروجه من السجن الاستعماري، وهكذا بدأت تتكون ما يسمى بمنطقة الجَزَائِر الحرة تحت إشراف عبان رمضان الَّذِي تمكن من إجراء عدة اتصالات مع المنظمات والجمعيات والشخصيات المختلفة واستطاع أن يقنعها بالانضمام إلى جبهة التَّحرِير الوطني.

[3] منظمة فرنسية في الجَزَائِر متكونة من أفراد الشرطة والجيش الفَرَنسِيّ الَّتِي بدأت تقوم خفية باختطاف المناضلين والشخصيات المتعاطفة مع الثَّورَة واغتيالهم، مثل ما وقع للشيخ العربي التبسي والأمين العمودي ورضا حوحو وغيرهم من المناضلين.

المطلب الثاني: التطورات في المجال السِّيَاسِيّ

على الصعيد الداخلي؛ كَثَّفَ قادةُ الثَّورَةِ من نشاطهم السِّيَاسِيّ مع الأحزاب والجمعيات الجَزَائِرِيَّة سنة 1955، وعرضوا عليهم الالتحاق بالجبهة، فوافقت اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديموقراطية على الانخراط في جبهة التَّحرِير، بعد أن كَانَ ابن خدة قد اتصل بمفرده بعبان رمضان قائد جبهة التَّحرِير في مدينة الجَزَائِر، وأصبح مساعده الأيمن.

أما جمعية العلماء المسلمين -وإن كَانَ بعض أفرادها قد انضموا فرادى إلى الثَّورَة- فقد تأخرت في الانخراط الكامل مع جبهة التَّحرِير، لكنها حلت أخيراً تنظيمها في بداية 1956، واندمجت بِشَكلٍ كامل مع الثَّورَة. والتحق فرحات عباس زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَائِرِيّ بالجبهة أيضاً، إذ قام في أبريل 1956 بحل حزبه وانضمَّ إلى صفوف جبهة التَّحرِير الوطني، وكَانَ قبل ذَلِكَ قد توجه إلى القاهرة ليلتقي بقادة الثَّورَة ومن بينهم أحمد بن بلة.

الجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي قد امتنع عن الانخراط، وإن كَانَ بعض أفراده قد انضموا فرادى في الثَّورَة. ومن جهة أخرى التحق بِالثَّورَةِ الأمين دباغين، وهو من قيادة حزب الشعب سابقاً، وكذلك عمار أوزقان وهو من القيادات السابقة في الحزب الشيوعي، أما مصالي الحاج فقد كوَّن حزبه الجديد باسم "الحركة الوطنية الجَزَائِرِيَّة"، والَّذِي أصبح سنداً للجيش الفَرَنسِيّ في محاربة جبهة التَّحرِير في فَرَنسَا كما سنرى بعد ذَلِكَ.[1]

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 26

وكَانَ مِمَّا التفت إليه عبان رمضان خلال هَذِهِ المرحلة، هو اختيار النشيد الوطني الجديد، فكلّف مفدي زكريا وهو مناضل في الحركة الوطنية وشاعر كبير بتنظيم قصيدة بعنوان (قسماً)،[1] وقد أصبحت فيما بعد النشيد الوطني، وما زالت كذلك إلى يومنا هَذَا.

كما سعى عبان بمساعدة عيسات إيدير[2] إلى تكوين نقابة عمالية مستقلة عن النقابة الفَرَنسِيَّة، وتعين إيدير على رأسها، فَكَانَت سنداً للثَورَةِ منذ تأسيسها في مارس 1956، وقامت بعدة إضرابات وطنية مساندة لجبهة التَّحرِير، وكذلك جمعية النساء الجَزَائِرِيَّة وجمعية التجار وغيرها من الجمعيات الَّتِي وقفت كلها بجانب الثَّورَة. وفي نشاط مشابه، نظم الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مؤتمراً طالب فيه بالاستقلال، ثُمَّ في 18 أيار دعا الاتحاد إلى إضراب عام غير محدود، وذَلِكَ بمقاطعة الدروس والامتحانات ودعوة الطلبة للالتحاق بصفوف جبهة التَّحرِير الوطني.[3]

---

[1] بعض أبيات القصيدة: قسما بالنازلات الماحقات، والدماء الزاكيات الطاهرات، والبنود اللامعات الخافقات، في الجبال الشامخات الشاهقات، نحن ثرنا فحياة أو ممات، وعقدنا العزم أن تحيا الجَزَائِر، فاشهدوا.. فاشهدوا.. فاشهدوا.

نحن جند في سبيل الحق ثرنا، وإلى استقلالنا بالحرب قمنا، لم يكن يُصغى لنا لما نطقنا، فاتخذنا رنة البارود وزنا، وعزفنا نغمة الرشاش لحنا، وعقدنا العزم أن تحيا الجَزَائِر، فاشهدوا... فاشهدوا... فاشهدوا...

يا فَرَنسَا قد مضى وقت العتاب، وطويناه كما يطوى الكتاب، يا فَرَنسَا إن ذا يوم الحساب، فاستعدي وخذي منا الجواب، إن في ثورتنا فصل الخطاب، وعقدنا العزم أن تحيي الجَزَائِر، فاشهدوا... فاشهدوا... فاشهدوا...

[2] ولد عيسات إيدير في قرية جمعة صهاريج قرب مدينة تيزي وزو عام 1919، من عائلة فلاحية متواضعة الحال. في سنة 1935 التحق بعمه بتونس حَيْثُ تابع دراسته العليا في الاقتصاد بالجامعة التونسية إلى غاية 1938. اهتم بالدفاع عن مصالح العمال الجزائريين، مِمَّا دفع برفاقه إلى انتخابه عضوا في اللجنة التنفيذية لعمال الدولة، وهي لجنة تابعة للنقابات الشيوعية الفَرَنسِيَّة. كَانَ لجهود عيسات إيدير ومساعيه الأثر الكبير في تأسيس أول منظمة نقابية جزائرية متمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري/فبراير 1956. وقد عين أميناً عاماً عليها، ومَكَّنَهُ هَذَا المنصب أن يشرف على تنظيم فروع وخلايا الاتحاد، واستمر على هَذَا النحو حَتَّى تاريخ توقيفه في 23 ماي 1956، بأمر من روبير لاكوست الوزيرُ المفوض بالجَزَائِر، توفي عيسات إيدير في 26 جويلية 1959 متأثراً بالتعذيب المسلط عليه في السجون الفَرَنسِيَّة.

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 27

أما على الصعيد الخارجي، فقد شهد يناير 1955 النواة الأولى لتأسيس فيدرالية جبهة التَّحرِير بِفَرَنسَا. إذ لم تغفل قيادة جبهة التَّحرِير عن ضرورة استغلال مقومات الجالية الجَزَائِرِيَّة في الخارج لإنجاح الثَّورَة التحريرية. لكن ما أحرجَ القيادةَ الثَّوريَّةَ هي مسألةُ الشرعيَّةِ الثَّوريَّةِ في حضور الزعيم التاريخي (مصالي الحاج) داخل معقل الجالية الَّتِي لا يمكن أن نتصور عملاً بطولياً خارج إرادته، حَيْثُ اعتقدَ أغلبُ الجزائريين والمناضلين بِفَرَنسَا أن مصالي هو من كَانَ وراء العمليات الَّتِي وقعت ليلة أول نوفمبر 1954، ولذلك التحقت أعدادٌ كبيرةٌ في فَرَنسَا وبلجيكا بالحركة الوطنية المصالية الَّتِي أنشأها مصالي الحاج في 05 - 12 – 1954، وبقيت السيطرة لهذه الحركة إلى غاية 1956 حَيْثُ أخذت معالم الثَّورَة تتكشف واتضح من هم قيادتها. وقد بلغ عدد أتباع فدرالية الجبهة بِفَرَنسَا في جوان 1956 ما يزيد عن ثمانية آلاف شخص ثُمَّ وصل 1957 إلى خمسة عشر ألف فردٍ.[1]

من التطورات الأخرى الَّتِي يجدر الحديث عنها، حركة العصيان في الجيش الفَرَنسِيّ، والَّتِي بدأت منذ أن صوت البرلمان الفَرَنسِيّ على قانون حالة الطوارئ بالجَزَائِرِ في 3 أفريل 1955، حَيْثُ وجد الآلاف من الجنود السابقين أنفسهم مدعوين للالتحاق مرةً أخرى بالجيش الفَرَنسِيّ في الجَزَائِرِ.

برزت حركة التمرد في مناطق عديدة من فَرَنسَا من قِبل شباب أعلنوا رفضهم التجنيد للحرب في الجَزَائِرِ، وحصلت هَذِهِ الحركة على مساندة من لجان وشخصيات المجتمع المدني الفَرَنسِيّ، وتمثلت نشاطاتها في المظاهرات ورفض الانصياع للأوامر أو التنفيذ المتأخر وغير المنضبط للمهام المطلوب إنجازها والفرار من الخدمة وغيرها من أشكال الرفض، فوصل عدد الجنود الفرنسيين الَّذِينَ أعلنوا العصيان خلال حرب التَّحرِير إلى اثني عشر ألف ومئتين وسبعة عشر شاباً، منهم عشرة آلاف وثمانمئة وواحد وثلاثون جندياً رفضوا الالتحاق بالخدمة العَسكَرِيَّة، وثمانمئة وستة وستون فروا

[1] د.جيلالي تكران، فيدرالية جبهة التَّحرِير الوطني بِفَرَنسَا، دراسة في التنظيم والهيكلة 1954–1957، ص 182 - 185

بطريقة غير قانونية، وأربعمئة وعشرون شخصاً رفضوا حمل السلاح وارتداء البزة العَسكَرِيَّة. ويمكن القول إن حركة التمرد في صفوف الجيش الفَرَنسِيّ قد مرت بثلاث مراحل:

الأولى: تشمل سنوات 1955-1956 وتميز بالاحتجاجات على فرض إعادة التجنيد بالقوة. وتميزت بالسلمية بمختلف أشكالها (المظاهرات، التقاعس عن تنفيذ الأوامر، التعتيم والتكتم، قلة الانضباط والفرار).

الثانية: تشمل سنوات 1957- 1959، وتتميز بظهور نوع آخر من العصيان والتمرد، يتمثل في فضح الجنود لممارسات التعذيب والانتظام في شبكات صغيرة لمناهضة الحرب. وهَذَا النوع من العصيان فجره أسلوب التعذيب الَّذِي لجأ إليه الجيش لافتكاك المعلومات من الجزائريين والَّذِي امتد ليطالَ بعض الفرنسيين المناهضين لاستعمار الجَزَائِر.

أما المرحلة الثالثة فتمتد من 1960 إلى 1962، وتميزت بالتصاعد العددي المستمر للتمردات.

ولكن رغم كثرة الاحتجاجات وحركات العصيان في صفوف الجيش الفَرَنسِيّ؛ لم يكن لَهَا صدىً كبيرٌ لدى الرأي العام، ويعود ذَلِكَ لأسباب عديدة أهمها: الرقابة المفروضة على الصحف بحكم إعلان حالة الطوارئ، ومعاقبة الجنود المتمردين، ومقاضاة الصحف الَّتِي تتناول موضوع التمرد بدعوى تحريض الجنود على العصيان.

جدول زمني لأهم الأحداث خلال المرحلة الأولى من ثورة التَّحرير الجَزَائِرِيَّة	
التاريخ	الحدث
25جويلية 1954	اجتماع 22 وتشكيل القيادة السداسية.
24 أكتوبر	تأسيس جبهة التَّحرِير الوطني وتحديد 1 نوفمبر موعداً لانطلاق الثَّورَة.
1 نوفمبر	نشوب الثَّورَة، والعمليات العَسكَرِيَّة تشمل معظم البلاد.
2 نوفمبر	الاحتلال يُدِينُ العمليات ويرفض طلبات جبهة التَّحرِير ويعتبرها جهة إرهابية.
5 نوفمبر	حلُّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وإغلاق مجلاتها واعتقال ألفين من النشطاء السياسيين.
1955	
5 جانفي	عرض برنامج إصلاحات واسعة على مجلس الوزراء الفَرَنسِيّ قصد تطبيقها في الجَزَائِر.
14 جانفي	اعتقال مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى بتونس، واستشهاد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية في معركة بوكركر.
23 جانفي	ينفذُ الجيش الفَرَنسِيّ عمليات "فيوليت" و"فيرنيك" لتمشيط الأوراس والشمال القسنطيني.
يناير	تأسيس النواة الأولى لتأسيس فيدرالية الجبهة بِفَرَنسَا.
25 يناير	تعيين جاك سوستال حاكماً عاماً خلفاً لروجيه ليونار.
5 فبراير	سقوط الحكومة الفَرَنسِيَّة بعد فشل سياسة ماندس فراس.
1أبريل	المصادقة على تطبيق قانون حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر.
3 أبريل	بداية ظهور حركة عصيان وتمرد في صفوف المجندين الفرنسيين.
15 مايو	تدعيم المجهود الحربي الفَرَنسِيّ: تخصيص خمسة عشر مليار فرنك للقضاء على الثَّورَة.
16مايو	المجلس الوزاري الفَرَنسِيّ يقرر إضافة أربعين ألف جندي واستدعاء الاحتياط.
1يونيو	جاك سوستال يعلن عن إصلاحات.
13يونيو	من معارك جيش التَّحرِير: في الولاية الأولى معركة الحميمة الأولى.
يونيو	المواجهة المسلحة في الجَزَائِر بين الجبهة الوطنية والمصاليين.

13يوليو	ميلاد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجز ائريين.
20 أغسطس	بداية هجومات الشمال القسنطيني من طرف الثوار.
22 سبتمبر	معارك جيش التَّحرِير في الولاية الأولى معركة الجرف 1.
29 سبتمبر	إنشاء المصالح الإدارية المختصة.
30 أكتوبر	استشهاد بشير شيحاني قائد الولاية الأولى.
10ديسمبر	تدعيم المجهود الحربي الفَرَنسِيّ: وصول مئة وثمانين ألف جندي إلى الجَزَ ائِر.

1956

7يناير	إعلان جمعية العلماء المسلمين حلَّ نفسها و انضمامها للثَورَةِ.
24 فبر اير	تأسيس الاتحاد العام للعمال الجز ائريين.
22 مارس	استشهاد مصطفى بن بولعيد قائد الولاية الأولى.
16 أبريل	استشهاد سويداني بوجمعة قائد المنطقة الر ابعة بضواحي القليعة.
22أبريل	فرحات عباس يحلُّ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجَزَ ائِرِيّ وينضمُّ إلى جبهة التَّحرِير.
28 أبريل	جيش التَّحرِير الوطني يتصدى لعملية تمشيط تحت اسم الأمل والبندقية.
6 مايو	معارك جيش التَّحرِير في الولاية الأولى: معركة جبل بوطالب.
19 مايو	إضراب الاتحاد العام للطلبة الجز ائريين المسلمين عن الدراسة والتحاقهم بِالثَّورَةِ
7 يوليو	معارك جيش التَّحرِير في الولاية الر ابعة: معركة الونشريس.

المرحلة 2 – التنظيم والتموين (1956- 1958) م

كَانَت هَذِهِ المرحلة من عُمرِ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة ما بين عامي 1956 – 1958 مرحلةً مفصليةً، ونقلة نوعية في تاريخها عن طريق ما يعرف بمؤتمر الصومام، الَّذِي أفضى إلى نتائج هامة على المستوى الداخلي والخارجي للثَورَةِ، كما أن الثَّورَة ازدادت اشتعالاً بسبب تجاوب فئة كبيرة من الشعب الجَزَائِرِيّ معها رغم ارتفاع حدة الهجوم الفَرَنسِيّ المضاد للثَورَةِ أيضاً، واستطاعت جبهة التَّحرِير خلال هَذِهِ المرحلة إقامة بعض السلطات المدنية في بعض مناطق الجنوب الجَزَائِرِيّ، وأخذت تمارس صلاحياتها على جميع الأصعدة.

المبحث الأول: مؤتمر الصومام

بعد مرور عامين من اندلاع الثَّورَة المسلحة، والَّتِي تطورت أحداثها بسرعةٍ كبيرةٍ، كَانَ لابد على قادة الثَّورَة من تقييم حصيلة اثنتان وعشرين شهراً من الكفاح التحريري، كما كَانَ لابد لهم من إيجاد صيغة تنظيمية تلبي حاجيات المرحلة الحاسمة الَّتِي تلت تفجير الثَّورَة، ووضع قواعد وهياكل تنظيمية تستجيب لطبيعة المرحلة على الصعيدين السِّيَاسِيّ والعَسكَرِيّ في الداخل الوطني والخارج الدولي، لاسيما وأن العام الأول من الثَّورَة شَهَدَ أحداثاً وتغيرات كثيرةً على مستوى القيادة، كاستشهاد بعض القادة مثل: باجي مختار، وديدوش مراد، وسويداني بوجمعة، ومصطفى بن بولعيد، واعتقال البعض الآخر مثل رابح بيطاط، ورحيل بوضياف إلى خارج الجَزَائِر.

كَانَ قادة الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة قد قرروا عقد مؤتمر تقييمي لأحداث الثَّورَة في شهر يناير (جانفي) 1955، والوقوف على أهم التطورات في المناطق الخمس، لكن الظروف الصعبة الَّتِي مر بِهَا العملُ المسلحُ بعد مرحلة الانطلاق حالت دون عقد هَذَا الاجتماع، الَّذِي تأجل إلى غاية 20 أوت/أغسطس 1956، فأوفد عبان رمضان وفوداً إلى قادة المناطق وبعث رسائل إلى أعضاء الجبهة الموجودين في القاهرة، يستشيرهم في الأمر وكَانَ ذَلِكَ في بداية 1956، وتواصلت المشاورات والاستعدادات لذلك حَتَّى صيف 1956.[1]

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص 48

وفي مايو 1956 التحق العربي بن مهيدي بعبان في مدينة الجَزَائِر وخلفه على قيادة المنطقة الخامسة بالنيابة عبد الحفيظ بوالصوف. وبدأ الاستعدادُ للاجتماع بإشراف عبان وبن مهيدي ومساعدة بن خدة.[1]

وافقت المنطقة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على هَذَا الاجتماع، لكن لم يستطع عبان الاتصال بالمنطقة الأولى "الأوراس" نظراً لاستشهاد شيهاني وبن بوالعيد وظهور خلافات في القيادة، كما تَمَّ الاتصالُ مع الأعضاء المتواجدين في القاهرة، ولكن لم يَتُمّ الاتفاق معهم على بعض النقاط،[2] فتغيب الأعضاء في الخارج عن حضور المؤتمر إلى جانب المنطقة الأولى.

وكَانَ مقرراً أن يحصل الاجتماع في المنطقة الثانية، ولكن الظروف (بالأخص البعد ووسائل النقل) جعلت الاجتماع ينعقد في ولاية "بجاية" الساحلية في قرية "إيفري" بالمنطقة الثالثة (منطقة القبائل) باعتبارها أكثر المناطق أماناً وسرية. وقد حصل ذَلِكَ في 20 أوت/ أغسطس 1956، وبهذا يكون المؤتمر قد انعقد بعد سنتين من تفجير الثَّورَة التحريرية، ومن أبرز الأسماء الَّتِي حضرته:[3]

- **من المنطقة الثانية "الشمال القسنطيني"**: زيغود يوسف، الخضر بن طوبال، علي كافي، عمار بن مصطفى بن عود.

---

[1] ولد بالبرواقية عام 1920من عائلة مترفة، واصل دراسته حَتَّى حصل على شهادة الدكتوراه في الصيدلة، كَانَ عضواً في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بِالثَّورَةِ مباشرة بعد خروجه من السجن في 13ماي 1955، عين عضواً في الحكومة المؤقتة الأولى بمنصب وزير الشؤون الاجتِمَاعِيَّة، وعين رئيساً للحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961.

[2] كَانَت مجموعة القاهرة تقترح قيادة مزدوجة: ستة أعضاء من داخل الجَزَائِر وستة من خارج الجَزَائِر، في حين كَانَت مجموعة عبان تقترح قيادة واحدة: ستة أعضاء في داخل الجَزَائِر، وتلح على ضرورة وجود القيادة في الداخل، وهَذَا الخلاف أدى إلى غياب مجموعة الخارج، يعني خيضر وبن بلة وآيت أحمد وبوالضياف.

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 29-30

- **من المنطقة الثالثة "القبائل":** كريم بلقاسم، محمدي السعدي، إعزورن، عميروش آيت حمودة.[1]
- **من المنطقة الرابعة "الجزَائِر العاصمة":** اوعمران ؛ أحمد (أمحمد) بوقرة؛ علي ملاح
- **من المنطقة الخامسة " وهران":** العربي بن مهيدي.
- **من منطقة الجزَائِر الحرة:** عبَّان رمضان.

ترأس المجلس العربي بن مهيدي مع إسناد الأمانة العامة للاجتماع لعبان رمضان، وكَانَت الاجتماعات لا يحضرها إلا قادة المناطق "زيغود وكريم واوعمران وبن مهيدي وعبّان"، لكن كُلُّ قائدٍ كَانَ يستشير أصحابه الَّذِينَ رافقوه خارج الاجتماع عند الحاجة.[2]

أما أهم القضايا الَّتِي طرحت للمناقشة والَّتِي تناولها جدول الأعمال فهي كالتالي:[3]

1) شرح الأسباب الَّتِي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع.
2) تقديم التقارير على الشكل التالي:
   أ- تقرير نظامي: عن كيفية التقسيم والهيكل العام لجيش التَّحرِير ومراكز القيادة.
   ب- تقرير عسكري: عدد المناضلين والمجاهدين، وعن الوحدات ونظام تركيبها، والأسلحة.
   ج- تقرير عن المالية: المداخيل والمصاريف والمتبقي في الصندوق.
   د- تقرير سياسي: عن معنويات المجاهدين والشعب.
3) توحيد الأمور التالية:

---

[1] من مواليد 31 أكتوبر 1926 بقرية تاسافت بجبال جرجرة بالجَزَائِر، انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكَانَ نشاطه مكثفاً وملحوظاً مِمَّا جعل السلطات الفَرَنسِيَّة تعتقله مرتين الأولى سنة 1947 والثانية سنة 1948 فأذاقته شتى أنواع الإهانة والتعذيب. بعدما ضاقت بِهِ السبل سافر إلى فَرَنسَا سنة 1950 لمزاولة نشاطه السِّيَاسِيّ. قبل اندلاع الثَّورَة التحريرية بشهرين عادَ إلى الجَزَائِر والتحق بصفوف الثَّورَة بعد انطلاقها. أبدى عميروش قدرةً كبيرة على تنظيم الجهاد مِمَّا جعله يتدرج في المسؤوليات وفي عام 1957 عُين قائداً للولاية الثالثة بعد أن التحق كُلّ من كريم بلقاسم ومحمدي السعيد بلجنة التنسيق والتنفيذ بتونس. وفي يوم 29 مارس 1959 وقع في اشتباك عنيف مع قوات العدو واستشهدا أثناء الاشتباك.

[2] مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة - ص 134

[3] المصدر نفسه، ص 135-136

أ- النظام وتقسيم المناطق: وتعيين مراكز القيادات المحلية.

ب- النظام عسكري: في الوحدات، والرتب العَسكَرِيَّة، والنياشين والأوسمة وفي المرتبات والمنح العائلية.

ج- النظام السِّيَاسِيّ: المرشدون السياسيون ومهماتهم.

د- النظام الإداري: مجلس الشعب.

4) جبهة التَّحرِير الوطني: القانون الأساسي، والنظام الداخلي والهيئات المسيِّرة: "مجلس الثَّورَة" و"لجنة التنسيق والتنفيذ".

5) جيش التَّحرِير الوطني: تقسيمات الجيش (المجاهد، المسبل، الفدائي) ومناقشة توسيع مناطق الهجمات والإكثار من العمليات.

6) العلاقة بين جبهة التَّحرِير وجيش التَّحرِير، العلاقة بين الداخل والخارج. وخصوصاً بين تونس والمغرب وفَرَنسَا.

7) العتاد.

8) نظام العمل: عسكرياً وسياسياً ووسائله المادية.

9) إيقاف القتال، المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، والحكومة المؤقتة.

10) مواضيع مختلفة: الأوراس، القبائل.

11) تقديم كُلّ ولاية تقارير عن أعداد المجاهدين والسلاح المتوفر بالمناطق.[1]

استطاع المؤتمر الأول لجبهة التَّحرِير الوطني أن يخرج بجملة من النتائج الهامة الَّتِي كَانَ لَهَا آثر كبير في الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة فيما بعد، من هَذِهِ النتائج تأسيس "**المجلس الوطني للثورَة**" الجَزَائِرِيَّة. بِحَيْثُ يمثل هَذَا المجلس: الهيئةَ العليا الَّتِي تقود الثَّورَة وترسم معالمها وتحدد استراتيجيتها؛ وقد عرفته مواثيق الثَّورَة على أنه رمز السيادة الوطنية الَّذِي يقوم بتشريع القوانين مؤقتاً إلى غاية تحرير التراب الوطني كاملاً.

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 136 – الإحصاء سيأتي لاحقاً بفصل تطور الجيش الوطني بعد مؤتمر الصومام.

وعلى الصعيد السِّيَاسِيّ أيضاً، تقرر بعد مؤتمر الصومام تأسيس **"لجنة التنسيق والتنفيذ"**، وهي قيادة جماعية تقوم بقيادة شؤون الثَّورَة وتسيير أعمالها، وهَذِهِ اللجنة يختارها المجلس الوطني للثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة. وهو المسؤول عن حلها بأغلبية الثلثين، ويخولها سلطات واسعة فيما بين جلسات المجلس الوطني للثَورَةِ إلا فيما يخصُّ القضايا المتعلقة بمصير مستقبل البلاد.

مؤتمر الصومام من اليمين لليسار: أوعمران - كريم بلقاسم - العربي بن مهيدي - عبان رمضان - زيغود يوسف

كما أقرَّ مؤتمرُ الصومام تشكيلَ ما يعرف **بالمحافظين السياسيين**، وتمثلت مهامهم الأساسية في: تنظيم وتثقيف الشعب عبر الدعاية والتوجيه. وللمحافظين السياسيين الحق في إعطاء آرائهم في جميع برامج الأعمال العَسكَرِيَّة لجيش التَّحرِير الوطني، كما يقعُ على عاتقهم جمع الأموال وتموين الثَّورَة وشن الحرب النفسية المضادة، وعليهم أيضاً أن يعملوا على تمتين العلاقة بين الثَّورَة والشعب والعناية بالأقليات الأوروبية ومساجين الحرب.[1]

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص 50

وعلى صعيد الحوكمة الداخلية أيضاً، أنشئت المجالس الشعبية الَّتِي تشرف على خدمة السكان وتأمين حاجياتهم، وتأسست مجموعة من المحاكم والمستشفيات والمدارس التابعة لجبهة التَّحرِير، وقد نشرت جريدة المقاومة الجَزَائِرِيَّة على لسان صحفي فرنسي أجرى تحقيقاً في الولاية الثالثة قوله: "إن الشورى الجَزَائِرِيَّة أوجدت إدارتها الخاصة، إدارة سرية تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفصل في النزاعات، وبذلك صارت محكمة تيزي وزو خاليةً لا يقدم إليها أحد، وصار المحامون بدون قضايا يكتسبون منها، مِمَّا اضطرهم إلى طلب إعانةٍ ماليةٍ من وزارة المال الفَرَنسِيَّة".[1]

كما نشرت نفس الجريدة تحقيقاً آخر لصحفي فرنسي عن الولاية الخامسة قوله: "لقد شاهدت كثيراً من الدلائل الَّتِي تبرهن على أن جبهة وجيش التَّحرِير الوطني يسيطران على مناطق واسعة جداً من الأرض الجَزَائِرِيَّة، وبالعكس من ذَلِكَ فإن الإدارة الفَرَنسِيَّة أصبحت معدومةً في الواقع، وهكذا نرى السكان المدنيين يعيشون بصفة سرية في جزائر مستقلة يديرها جزائريون وفقاً لتجاربهم الخاصة ويحتكمون لدى المحاكم الشعبية في جميع المنازعات".[2]

أما على الصعيد العَسكَرِيّ، فقد قسَّمَ المؤتمر التراب الوطني إلى ست ولايات عسكرية:

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 158

[2] المصدر نفسه، ص 158

الخريطة (21): تقسيم المناطق العَسكَرِيَّة بعد مؤتمر الصومام

واعتنى المؤتمر عنايةً خاصةً بجيش التَّحرِير الوطني فقسم المهام بين أعضائه، ووضع التشكيلات العَسكَرِيَّة الملائمة للمرحلة الجديدة من الثَّورَة، وحدد نظام الرتب والرواتب بين أفراده وقيادته، وعمل على إنشاء أقسام جديدة مساعدة لجيش التَّحرِير، وغيره من القرارات والتقسيمات الَّتِي سنأتي على ذكرها لاحقاً في الفصل الخاص بجيش التَّحرِير الوطني.

كما أولى المؤتمر أهميةً كبرى لتحويل القضية الوطنية إلى قضية دولية من خلال إقناع الدول الشقيقة والمناهضة للاستعمار بتأييد الثَّورَة، وأكَّدَ حضورَ الثَّورَة عن طريق ممثليها في المحافل الدولية بتعيين محمد الأمين دباغين[1] مسؤولاً عن مندوبية الخارج. حَيْثُ استطاعت جبهة التَّحرِير الوطني قبيل

[1] ولد بالعاصمة الجَزَائِرِيَّة عام 1917 درس الطب والتحق بحزب الشعب والتحق بِالثَّورَةِ الجَزَائِرِيَّة من بدايتها وعين عضواً في المجلس الوطني للثَورَة وعضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ثُمَّ وزيراً للخارجية بالحكومة المؤقتة وتوقف عن النشاط السِّيَاسِيّ عام 1959.

انعقاد مؤتمر الصومام أن تفرض القضية الجَزَائِرِيَّة على الساحة الدولية خاصةً بعد مؤتمر باندونغ[1] وتَعَهُد الصين بالوقوف إلى جانبها حَتَّى يتحقق لَهَا النصر.[2]

وبعد مؤتمر الصّومام في سنة 1957، كلف عبان رمضان المناضل عمر بوداود بإعادة تنظيم فيديرالية فَرَنسَا والاستعداد لفتح جبهة قتالية في فَرَنسَا، والعملية الأولى الَّتِي قام بها الفدائيون في فَرَنسَا هي اغتيال "علي شكال" وهو جزائري عميل لِفَرَنسَا وكَانَ من المقرّبين إلى السلطة. فأعطت ظروف اغتياله برهاناً على قوة جبهة التَّحرِير، فقد كَانَ علي شكال هَذَا جالساً في منصة احتفال قرب رئيس الجمهورية الفَرَنسِيَّة وعند خروجهما قتل هو دون الرئيس، وكَانَ ممكناً أن يقوم الفدائي بذَلِكَ ولكنّه لم يفعل لأنه أمر باغتيال شكال فقط.[3]

المبحث الثاني: تطور الأوضاع بعد مؤتمر الصومام:

على الصعيد الخارجي، بعد رفضها لحضور مؤتمر الصومام، عبرت القيادات الخارجية في القاهرة وعلى رأسها، أحمد بن بلة عن تحفظها على مخرجات المؤتمر، وقام بن بلة بكتابة رسالة إلى قيادة الجبهة بالداخل قبل اعتقاله في شهر أكتوبر 1956، وطلب من أعضاء المؤتمر أن لا ينشروا ميثاق المؤتمر، وعمل على الاتصال ببعض من قادة المنطقة الأولى المنشقين المتواجدين بتونس وأن يعملوا على إقناع الولاية الأولى برفض هَذِهِ القرارات.

ورغم أن خيضر وبوضياف قد كانا متحفظين على جوانب كثيرة من الميثاق، إلا أنهما امتنعا عن إبداء معارضتهما. أما آيت أحمد -المتواجد في نيويورك وقتها- فلم يكن على علم بالقضية كلها، وإن كَانَ قد عبر عن موافقته وتأييده للمؤتمر فيما بعد.[4]

---

[1] مؤتمر باندونغ 18 أبريل 1955 (26 شعبان 1374 هـ) عقد في مدينة باندونغ الاندونيسية وشارك فيه الرئيس المصري عبد الناصر بالإضافة إلى رئيس وزراء الهند ورئيس يوغسلافيا والرئيس السوداني إسماعيل الأزهري وجبهة التَّحرِير الوطني. وتبنى المؤتمر مجموعة من القرارات لصالح القضايا العربية ضِدّ الاستعمار.

[2] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول، ص 94

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص42

[4] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص33

وفي ظل عجز الحكومة الفَرَنسِيَّة عن استرجاع الأمن في الجَزَائِر، أقنعت فَرَنسَا كلاً من تونس والمغرب بضرورة عقد اجتماع مع ممثلين عن الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة للوصول إلى حل مرضي للجميع، وهكذا تَمَّ الاتفاق على عقد اجتماع كَانَ من المفترض أن يحضره الرئيس التونسي بورقيبه وملك المغرب محمد الخامس ووفد سياسي لجبهة التَّحرِير (بن بلة وخيضر وآيت الحسين وبوالضياف) وممثلون من الحكومة الفَرَنسِيَّة، ولم يكن هَذَا الاجتماع قد حظي بموافقة لجنة التنسيق والتنفيذ في الداخل، والَّتِي كَانَت ترى هَذِهِ اللقاءات بدون جدوى حالياً.

التقى الوفد الجَزَائِرِيّ بالرباط، ومنها توجّه إلى تونس في طائرة مغربية. وعند وصول الطائرة إلى أجواء الجَزَائِر، اختطفها الجيش الفَرَنسِيّ وأرغمها على النزول بمطار مدينة الجَزَائِر، وهُنَاكَ تَمَّ اعتقال الوفد الرباعي الجَزَائِرِيّ ومعهم مصطفى الأشرف،[1] وكَانَ ذَلِكَ في 22 أكتوبر 1956، وقد أحدث هَذَا الاختطاف أزمةً شديدةً وقويةً بين فَرَنسَا من جهة والمغرب وتونس من جهة أخرى، ولكنه عطل أيضاً تفاقم الخلاف الداخلي في جبهة التَّحرِير بسبب مخرجات مؤتمر الصّومام.[2]

[1] مصطفى الأشرف (7 مارس 1917 - 13 يناير 2007) كاتب ومؤرخ وعالم اجتماع جزائري. ولد بمدينة شلالة العذاورة الواقعة بالهضاب العليا، أقصى جنوب ولاية المدية، ودرس في جامعة السوربون في باريس. انضم إلى حزب الشعب الجَزَائِرِيّ عام 1939، والتحق بِالثَّورَةِ الجَزَائِرِيَّة منذ الشرارة الأولى. ظل شخصية بارزة في المجالين السِّيَاسِيّ والثقافي، كما تبوأ العديد من المناصب منها: منصب وزير التربية، ومندوباً دائماً لِلجَزَائِر لدى منظمة (اليونسكو)...

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص33 - 34

اعتقال الوفد الجَزَائِرِيّ في 22 أكتوبر 1956

أما على الصعيد الداخلي، فنظراً لغياب المنطقة الأولى في مؤتمر الصّومام؛ كلف المؤتمر كُلّ من زيغود يوسف ومزهودي إبراهيم بالذهاب إليها والنظر في سبب هَذَا الغياب. وعند وصولهما إلى المنطقة الثانية بشمال قسنطينة؛ اصطدما بفرقة من الجيش الفَرَنسِيّ، فدار اشتباكٌ عنيف استشهد خلاله زيغود يوسف في 23 سبتمبر 1956.

أتم مزهودي مهمّته، ولكنه لم يتّجه إلى الأوراس بل التحق بالحدود التونسية، وهُنَاكَ حاول أن يوحِّد بين أفراد قيادة الولاية الأولى ولكنه لم ينجح، فكلفت القيادة في الجَزَائِر "أوعمران" بالالتحاق بالأوراس ثُمَّ بتونس. وفي ديسمبر 1956 توصل الأخير إلى تعيين محمود شريف قائداً للولاية الأولى، والَّتِي أصبحت بعد ذَلِكَ تعترف بقرارات مؤتمر الصومام وتطبقها، بينما تَمَّ تعيين عمار بوقلاز على ناحية سوق أهراس الَّتِي أصبحت تعرف فيما بعد "بالقاعدة الشرقية".[1]

يعدُّ **"إضراب الثمانية أيام"** من الأحداث المهمة الأخرى الَّتِي حصلت بعد مؤتمر الصومام، ففي آواخر 1956 كَانَت الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة قد شملت كافة التراب الجَزَائِرِيّ وكَانَت العمليات العَسكَرِيَّة

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص34

تكبدُ الفرنسيين خسارةً فادحةً في الأرواح والعتاد، فأرادت القيادة تطوير النشاط السلمي، وهنا اقترح العربي بن مهيدي القيام بإضرابٍ عام يشمل جميع الولايات، وتم الاتفاق على أن تكون المدّةُ ثمانية أيام.[1] وفي شهر نوفمبر 1956، وضع عبان رمضان والقيادة الجماعية جميع التفاصيل اللازمة للإضراب، وأمر بتوزيع المناشير الَّتِي تدعو الجزائريين للاستعداد للإضراب بدون تحديد التاريخ، وعند اقتراب الموعد تَمَّ الإعلان عن تاريخ الإضراب،[2] بداية من 28 جانفي إلى 4 فبراير، وقام المناضلون بدعاية واسعة لإقناع الناس بِهِ.

تصادفَ وقوعُ هَذَا الحدث مع إنشاء محطةٍ إذاعية تابعة لجبهة التَّحرِير الوطني، وكَانَ شعارها: (صوت الجزَائِر يخاطبكم من قلب الجزَائِر)، وكَانَ مقرها متنقلاً شمال المغرب وقرب الحدود الجزَائِرِيَّة، وقد افتتحت نشاطها عبر حملات دعائية كبيرة للإضراب.

وفي اليوم الأول والثاني للإضراب كَانَ النجاح تاماً وكاملاً في جميع التراب الوطني وخصوصاً في المدن، حَيْثُ أصبحت المدن خاليةً من الناس، وكَانَت جميع المتاجر والمحلات الَّتِي يملكها المسلمون مغلقةً، وجميع العمال والموظفين المسلمين لم يلتحقوا بعملهم، وقد شهد بذَلِكَ جميع الصحفيين الفرنسيين والأجانب الَّذِينَ جاؤوا لتغطية الحدث، فَكَانَ ذَلِكَ برهاناً قاطعاً على مدى تأثير الجبهة على الشعب والتفافه حولها. ومع نهاية اليوم الثاني، قام حوالي عشرة آلاف جندي من الجيش الفَرَنسِيّ بقيادة الجنرال ماسو بتكسير أبواب المحلات التجارية المغلقة وإتلاف ما فيها، وأرغموا السكان على الخروج من بيوتهم، وحشدوهم في الشاحنات وأرغموهم على العمل، ثُمَّ أخذوا يعتقلون بصفة عشوائية المئات من الرجال والنساء.[3]

---

[1] المصدر نفسه، ص37

[2] كَانَت قيادة الجبهة تريد أن يتزامن الإضراب مع مناقشة القضية الجزَائِرِيَّة في هيئة الأمم المتحدة، ولكن هَذِهِ المناقشة أُجلت مراراً، وفي النهاية حدّد موعد 28 جانفي 1957 ليكون بداية للإضراب، وناقشت هيئة الأمم المتحدة القضية الجزَائِرِيَّة في جمعيتها العامة في 15 فبراير 1957 بعد 11 يوما على نهاية الإضراب. ورغم موقف فَرَنسَا السلبي وافقت الجمعية على لائحة تعبّر فيها عن (أملها في إيجاد حل سلمي وديموقراطي وعادل للقضية الجزَائِرِيَّة طبقا لميثاق الأمم المتحدة بالتعاون بين الأطراف وبوسائل مناسبة) وهَذَا معناه تدويل القضية الجزَائِرِيَّة وهو ما كَانَ يرمي إليه الإضراب.

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص38

واستمرت الاعتقالات العشوائية على خلفية الإضراب، فَكَانَت سبباً في اعتقال عدد كبير من المناضلين. وفي 25 فبراير 1957 ألقت السلطات الاستعمارية القبض على العربي بن مهيدي، وتم إعدامه سريعاً في شهر مارس 1957. وعلى إثر ذَلِكَ، قرر الأربعة الباقون من لجنة التنسيق والتنفيذ (كريم وعبان وبن خدة ودحلب) الخروج من مدينة الجَزَائِر، نظراً للخطر الَّذِي كَانَ يحيط بهم جراء استمرار الاعتقالات،[1] فانتقلوا إلى مدينة البليدة، ومنها إلى الولاية الرابعة، ثُمَّ افترقوا من هُنَاكَ، فاتجه كُلّ من كريم بلقاسم وبن خدّة نحو الشرق إلى تونس، بينما اتجه كُلّ من عبان رمضان وسعد دحلب إلى الغرب حَتَّى وصلا إلى مدينة تطوان شمال المغرب، ثُمَّ سافرا منها إلى تونس.[2]

وفي يوليو1957، التقى الأعضاء الأربعة للجنة التنسيق والتنفيذ بعد خروجهم من الجَزَائِر في مدريد بإسبانيا، وقرروا استدعاء المجلس الوطني للثَورَةِ للاجتماع لدراسة آخر التطورات، فتمت الدعوة إلى عقد اجتماع لأعضاء المجلس الوطني في القاهرة، ما بين 20 و28 أوت/أغسطس 1957. وانتهى الاجتماع بجملة من القرارات الهامة، منها: رفع عدد أعضاء المجلس الوطني وتعيين لجنة جديدة للتنسيق والتنفيذ.

ولا يفوتنا هُنَا أن نذكر أن اجتماعات المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ قد أدت إلى عزل عبان وإبعاده عن قيادة الثَّورَة نوعاً ما، حَيْثُ تصدر كُلّ من كريم وبوالصوف المشهد، مِمَّا أثار انزعاج وغضب عبان، وقد عبر عن هَذَا الغضب بقوة أمام أعضاء اللجنة، بل وحَتَّى خارجها، وكَانَ التنافر بين عبان وكريم يرجع بالأصل إلى ما قبل خروجهم من الجَزَائِر، وأمام تفاقم الأمر وقع إجماع بين بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (كريم - بوالصوف - بن طوبال-أوعمران -

[1] وقبل خروجهم من مدينة الجَزَائِر كلّفوا عبد الملك تمام بمواصلة المسؤولية في مدينة الجَزَائِر، غير أن تمام ألقي القبض عليه في شهر جوان 1957، وفي نفس الشهر ألقي القبض كذلك على إبراهيم شرقي المسؤول السِّيَاسِيّ لمنطقة الجَزَائِر الحرّة، وفي شهر سبتمبر ألقي القبض على ياسف سعدي المسؤول العَسكَرِيّ لمنطقة الجَزَائِر الحرّة، كما ألقي القبض على عدد كبير من المسؤولين في المدينة.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص39

محمود شريف) دون علم من الأعضاء الآخرين على إبعاد عبان، ففكروا في سجنه ثُمَّ في إقناعه بضرورة علاجه في أوروبا لأنه كَانَ يعاني من مرض القرحة في المعدة. لكنه لم يخضع لهم.[1]

عبان رمضان

وفي النهاية وضعوا لَهُ مكيدة لجلبه إلى المغرب، وهُنَاكَ في تطوان قتلوه خنقاً في ضيعة تملكها الجبهة، ودفن فيها. وهكذا مات عبان في 27 ديسمبر 1957 وأخفيت وفاته، ولم يعلن عنها إلا بعد خمسة أشهر في ماي 1958، عندما نشرت جريدة "المجاهد" مقالاً تخبر فيه باستشهاد عبان في الجَزَائِر بعد معركة أصيب فيها بجروح بليغة توفي على إثرها.[2]

[1] كَانَ عبان قريباً من بن مهيدي، وكَانَ كريم مهمشاً، ولكنه لم يبين امتعاضه من ذَلِكَ. وعند خروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من الجَزَائِر، مر عبان على الولاية الخامسة الَّتِي كَانَ على رأسها بوالصوف، فلاحظ تصرفات قاسية في تسيير شؤون الولاية، فقدم انتقاداته لبوالصوف الَّذِي لم يتقبلها، بل أثارت حساسيته. ومن هَذَا المنطلق نشأ نوع من التحالف بين بوالصوف وكريم لمواجهة عبان. ومن جهة أخرى وجد عبان في تنظيم الجبهة ومسؤوليها في الخارج وخصوصاً في المغرب وتونس ما كَانَ يراه مضراً بمسيرة الثَّورَة، فأخذ يعلن بضرورة الدخول إلى الجَزَائِر، وبالأخص القيادة، وقد كَانَ عبان يتصرف كما كَانَ يفعل في داخل الجَزَائِر بنوع من الزعامة، مِمَّا أثار انزعاج الكثيرين منه.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص47

جدول زمني لأهم الأحداث خلال المرحلة الثانية من ثورة التَّحرير الجَزَائِرِيَّة	
التاريخ	الحدث
20 أغسطس1956	انعقاد مؤتمر الصومام
23 سبتمبر	استشهاد زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية بسيدي فرغيش
16 أكتوبر	القوات الفَرَنسِيَّة تحتجز باخرة أتوس محملة بسبعين طناً من الذخيرة
22 أكتوبر	اختطاف طائرة: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف.
1 نوفمبر	جبهة التَّحرِير الوطني تنشر قرارات مؤتمر الصومام
8 نوفمبر	معارك جيش التَّحرِير في الولاية 6 : معركة جبل بوكحيل
9 ديسمبر	معارك جيش التَّحرِير في الولاية 6 : معركة النسينسة
26 ديسمبر	معارك جيش التَّحرِير في الولاية 1 : معركة أولاد رشاش
1957	
28 يناير	انطلاق إضراب ثمانية أيام في فَرَنسَا بوساطة فيدرالية الجبهة
23 فبراير	إلقاء القبض على العربي بن مهيدي قائد الولاية الخامسة (قتل تحت التعذيب بعد عشرة أيام من الاعتقال)
28 مايو	استشهاد علي ملاح قائد الولاية السادسة
10 يونيو	تعيين عمر بوداود على رأس الفيدرالية بأمر من عبان.
12 يونيو	البرلمان الفَرَنسِيّ يوافق على تشكيل حكومة بورجيس مونري
19 يوليو	معارك جيش التَّحرِير في الولاية الرابعة معركة جبل بوزقزة
6 أغسطس	سياسة فصل الصحراء: مرسوم ماكس لوجان لتقسيم الصحراء
28 أغسطس	انعقاد أول مؤتمر للمجلس الوطني للثَّورَةِ الجَزَائِرِيَّة بالقاهرة
25 أكتوبر	اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس، وتعيينات جديدة.
27 ديسمبر	اغتيال عبان رمضان بالمغرب بتهمة التخطيط للقضاء على رفاقه.

المرحلة 3 – الصدام والإبادة (1958-1960)م

تُعَدُّ هَذِهِ المرحلةُ واحدةً من أصعب المراحل الَّتِي مرت بِالثَّورَةِ الجَزَائِرِيَّة، حَيْثُ قام المستعمرُ الفَرَنسِيّ فيها بشن عمليات عسكرية ضخمة ضِدّ جيش التَّحرِير الوطني. وفي هَذِهِ الفترة بلغ القمع حده الأقصى على الأهالي، وأنشئت معسكرات الاعتقال الجماعي في مختلف المناطق، كما تَمَّ إسناد قيادة الجيش الفَرَنسِيّ للجنرال شال ديغول،[1] فقام: بغلق الحدود الشرقية والغربية، وشن حملات تمشيط شاملة لكل أرجاء البلاد، وكثف من تجنيد العملاء وإقامة المحتشدات وتهجير السكان، وطرح فكرة "سلم الشجعان"[2] ثُمَّ مشروع "قسنطينة" عام 1958.[3]

غير أن الثَّورَة تواصلت بكل قوة، فَكَانَت مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، ومظاهرات 17 أكتوبر 1961م بباريس، وشهدت هَذِهِ المرحلة مواجهات حامية بين الجيش الفَرَنسِيّ وجيش التَّحرِير، واعتمد جيش التَّحرِير على توزيع القوات في جميع المناطق من أجل تشتيت العدو، وتخفيف الضغط على بعض الجبهات، بالإضافة إلى الإكثار من العمليات الفدائية داخل المدن وحرب

---

[1] شارل ديغول (1890 - 1970) جنرال ورجل سياسة فرنسي ولد في مدينة ليل الفَرَنسِيَّة، تخرج من المدرسة العَسكَرِيَّة سان سير عام 1912 من سلاح المشاة. ألف عدة كتب حول موضوع الإستراتيجية والتصور السِّيَاسِيّ والعَسكَرِيّ. عُيِّنَ جنرال فرقة، ونائباً لكاتب الدولة للدفاع الوطني في يناير 1940. قاد مقاومة بلاده ضِدّ الألمان في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فَرَنسَا الحرة في لندن في 18 يناير. وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفَرَنسِيَّة للتحرير الوطني والَّتِي أصبحت في حزيران (جوان) 1944 تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفَرَنسِيَّة. وهو أول رئيس للجمهورية الفَرَنسِيَّة الخامسة. ينظر الفرنسيون إلى شارل ديغول إلى أنه الأب الروحي للجمهورية الفَرَنسِيَّة الخامسة.

[2] وهو دعوة الثوار إلى رمي السلاح والعودة للديار مقابل العفو عنهم.

[3] مشروع طرحه الجنرال شارل ديغول في صبغة تنموية من خلال استصلاح الأراضي وتوزيعها على الفلاحين ومد طرق المواصلات وبناء المستشفيات، وقد جاء بِهِ شارل ديغول في 23أكتوبر 1958 كمشروع استعماري هدفه إفشال الثَّورَة وإبعاد الشعب الجَزَائِرِيّ عنها وفصله بالأساس عن جيش التَّحرِير الوطني وإقناعه بضرورة الاندماج في فَرَنسَا.

الكمائن. وعلى الصعيد السِّيَاسِيّ تَمَّ الإعلان في هَذِهِ المرحلة عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة الَّتِي ترأسها فرحات عباس في 19 سبتمبر 1958م.

المبحث الأول: إغلاق الحدود المغربية والتونسية

في آواخر سنة 1957 وفي النصف الأول من سنة 1958، كثف جيش التَّحرِير الوطني من عملياته العَسكَرِيَّة والفدائية في جميع الولايات، وانتشرت هَذِهِ العمليات في جميع أماكن الولاية السادسة والخامسة، وتمكن الجيش من خوض معارك قوية بمئات الجنود في معركة واحدة، وبسلاح ثقيل مثل البازوكا والمدافع والرشاشات الثقيلة، ولعل هَذِهِ الفترة كَانَت أقوى الفترات الَّتِي عرفها جيش التَّحرِير.

وبرهاناً على هَذَا التطور، نذكر كنموذج لكثافة العمليات العَسكَرِيَّة أنه في الفترة ما بين 26 أفريل و6 ماي 1958 قام الجيش بأكثر من 150 عملية ما بين اشتباك وهجوم وكمين، ماعدا الأعمال الفدائية، قتل فيها أكثر من 500 جندي من الجيش الفَرَنسِيّ، وأسقطت أكثر من عشرين طائرة بجميع أنواعها (هيلوكوبتر - طائرة استطلاعية وغيرها). ولعل من أشهر المعارك الَّتِي وقعت في هَذِهِ الفترة ما عرف بمعركة السكة الحديدية، ومعركة البترول، فقد قام جيش التَّحرِير الوطني بإتلاف السكة الحديدية في عدة أماكن، وخصوصاً الخط الَّذِي ينقل منه البترول من الصحراء إلى الشمال، وتمكن من إحراق عدة عربات تحمل البترول، وهي معارك كَانَ لَهَا دلالة سياسية رمزية تمثلت في منع فَرَنسَا من استغلال ثروات البلاد.[1]

ومن أشهر العمليات الفَرَنسِيَّة في هَذِهِ الفترة، هي علمية "لابلويت"،[2] جرت خلالها عمليات تصفية كبيرة للمجاهدين في شهر يوليو عام 1958 في الولاية الثالثة، حَيْثُ زرعت السلطات الفَرَنسِيَّة

---

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص50

[2] هَذِهِ التصفيات بطلق عليها اسم (La bleuite) باللغة الفَرَنسِيَّة، وكَانَت فكرة الضابط "ليجي" من الجيش الفَرَنسِيّ الخبير في الحرب النفسية وعمليات التضليل، وسميت بعملية "لابلويت" نسبة إلى المجندين الَّذِينَ جندهم النقيب ليجي في هَذِهِ العملية، وكانوا يرتدون اللباس الأزرق. وقد كتب النقيب "ليجي" كتاباً عن هَذِهِ المناورة، وحكى من البداية كيف خلقت الفكرة في صفوف الضباط الفرنسيين المتمرسين في الفيتنام، حَيْثُ بدأوا يدخلون المجندين إلى الجبال بحيلة، يقولون لَهُ: نحن لدينا نظام في أوسع نطاق وزملاء لك في الجبل داخل صفوف جيش

العملاء داخل صفوف جيش التَّحرِير، وقامت من خلالهم بإشعال أزمة استمرت شهوراً داخل الولاية الثالثة الَّتِي كَانَ يقودها العقيد "عميروش"، وذَلِكَ بعد أن سربت القوات الفَرَنسِيَّة شائعات عن وجود عناصر أرسلتهم إلى داخل صفوف الثَّورَة، فتم اغتيال واعتقال المئات من المقاتلين الَّذِينَ اتهموا بالتعاون مع العدو من طرف رفقائهم في السلاح، واستشهد المئات من المجاهدين بدون برهان قاطع، وبهذا أصابت السلطات الفَرَنسِيَّة هدفها المتمثل في تفكيك الثوار من الداخل. لكن الولاية الثالثة استطاعت الصمود والاستمرار في نشاطها العَسكَرِيّ رغم تمرد بعض الضباط آواخر سنة 1959 بعد موت "عميروش"، حَيْثُ تمكن العقيد "محند أولحاج" من إرجاعهم إلى الصف.[1]

كَانَ المناضلون الجزائريون يعتمدون بِشَكلٍ كبير على المغرب وتونس في توفير الدعم لمختلف الولايات، وكانتا المنفذ الوحيد لدخول السلاح لِلجَزَائِر، الأمر الَّذِي دفع الجيش الفَرَنسِيّ بأمر من وزير الدفاع أندريه موريس إلى إنشاء خط دفاعي على طول الحدود الجَزَائِرِيَّة-التونسية والحدود الجَزَائِرِيَّة-المغربية، وذَلِكَ لمنع مقاتلي جبهة التَّحرِير الوطني من دخول الجَزَائِر عن طريق هذين البلدين، وقد أُطلق على هَذَا الخط "خط موريس"، وبدأ تنفيذه عملياً أواخر عام 1956.

"**خط موريس**" هو عبارة عن عدة خطوط سلكية شائكة ومكهربة تتسع حوالي مائة متر عرضاً، وتتخللها مراكز للجنود مجهزة بالرادارات وأحدث الأجهزة الإلكترونية، وبالسلاح الثقيل والخفيف والأنوار الكاشفة، وقد انتهى تشييده في سبتمبر 1957، وأطلق عليه اسم وزير الدفاع

التَّحرِير والجبهة، وأنت نرسلك بمهمة الاتصال مع بعضهم، ويعطونه أسماء صحيحة لتلك المناطق، وأسماء من فيها؛ كمال أو مسعود مثلاً، وهو محافظ سياسي. وفعلا، يأخذونه في سيارة ويتركونه في عمق الجبل، ويعرفون أن السيارة تحت أعين المجاهدين وبعد أمتار يمسكه المجاهدون، فيقول: جئتُ إلى فلان، ويجدون رسالة في ظهره من ضابط فرنسي يقصد بِهَا المسؤول في صفوف الجبهة يصفه كأنه من معارفه أو كعون في الشبكة كرسالة حميمة تعبّر عن صداقة، وفي بعض الأحيان تخاط لَهُ الرسالة في ظهره دون أن يدرك، وبذلك يصور للمجاهدين أن ذَلِكَ المسؤول صديق وعون بمعنى أنه "خائن".

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص51-52

الفَرَنسِيّ الَّذِي أمر بتشييده، ويمتد من شاطئ البحر المتوسط شرق عنابة إلى جنوب مدينة تبسة على مشارف الصحراء وعلى غراره خط آخر على الحدود المغربية الجَزَائِرِيَّة.

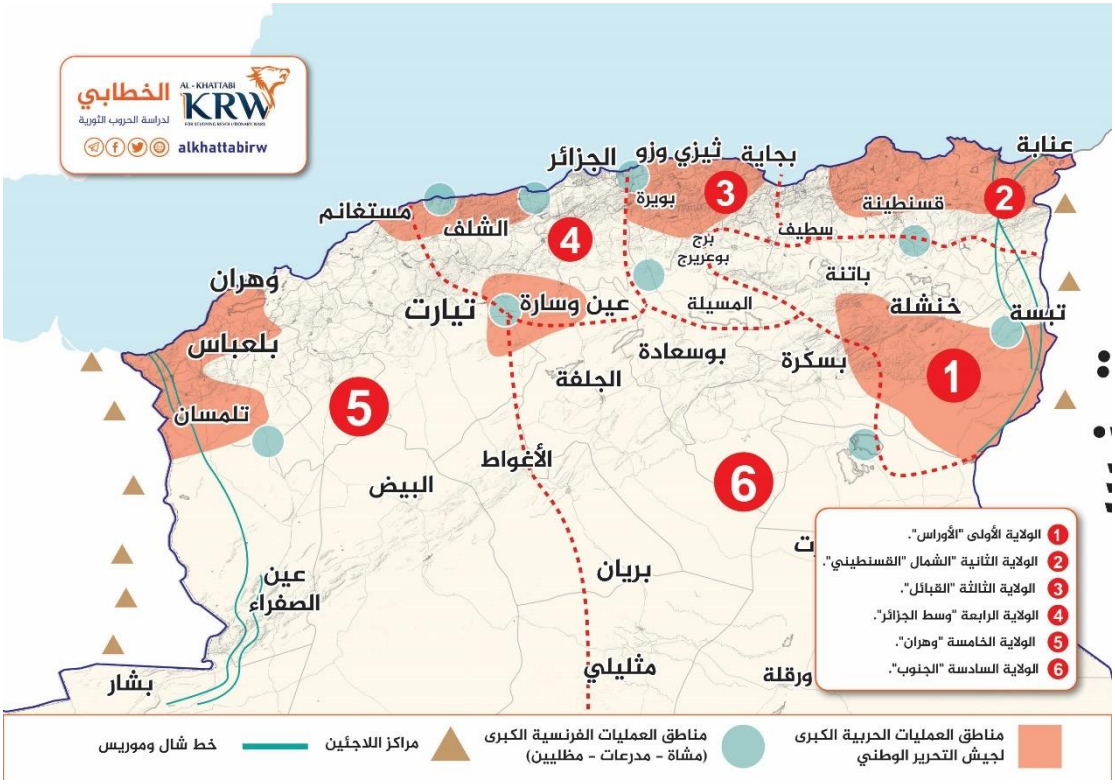

الخريطة (22): خط شال وموريس في الحدود الشرقية والغربية لِلجَزَائِرِ ومناطق العمليات.

وبعد إنجاز خط موريس سنة 1957 المكهرب، أقيم خط شال في شهر فيفري/فبراير 1959، وهو يمتد خلفه من الناحية الشرقية، والمساحة الفاصلة بين الخطين تتسع حيناً وتضيق في بعض الأحيان حَيْثُ تتراوح بين سبعين وتسعين كم. وخط شارل أيضاً يتكون من خط مكهرب، مكون في الوقت نفسه من خمسة أسلاك متراكبة تفصلها عوازل، يبلغ ارتفاعها حوالي مترين، وتغطيها أسلاك شائكة لحماية الدبابات من قذائف البازوكا، وفي خط شال هُنَاكَ خط ملغم بالمفرقعات المضيئة عرضه خمسين متراً، وخط

ملغم يتراوح عرضه ما بين الاثني عشر متراً إلى أربعمئة متر وربما يتجاوز ذَلِكَ حسب طبيعة وتنوع المكان.

الخريطة (23): امتداد خط شال وموريس على الحدود التونسية الجَزَائِرِيَّة سنة 1959

ويتحدث شارل ديغول عن هَذَا فيقول: "وقد أقيمت الحواجز على طول حدود الجَزَائِرِ مع تونس والمغرب، وقوامها منشآت دفاعية محمولةً بِشَكلٍ دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام وشريط شائك، وبفضلِ هَذِهِ التدابير لن تتمكن القوات الثائرة الَّتِي تلجأ إلى البلدان المجاورة من الدخول إلى الجَزَائِرِ قبل عقد الصلح."[1] ويقولُ المجاهدُ الرائد السنوي حسين: "يوجد قبل الخط حقل من الألغام، ثُمَّ أسلاكٌ شائكةٌ، ثُمَّ الخط الكهربائي بِهِ (1500) فولت، وبمجرد قطعه سيشير جهاز الإنذار لمراكز المراقبة على طول الحدود إلى مكان قطع الخط، ثُمَّ أسلاك شائكة أخرى، ثُمَّ ألغام. وما بين الأسلاك الشائكة والألغام ممر تمر فيه الدبابات والمدرعات، ثُمَّ مسافة على الطول داخل

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص183

الحدود الجَزَائِرِيَّة مُهجَّرٌ منها الأهالي وكَانَت تسمى بالأرض المهجورة أو المناطق المُحَرَّمَة،[1] ثُمَّ يأتي "**خط شال**" وهو أقصر من خط موريس."[2]

لم يستطع جيش التَّحرِير الوطني اجتياز هَذِهِ الخطوط إلا بمشقة كبيرة وأعداد قليلة، وصارت الأسلحة لا تدخل إلا بكميات شحيحة جداً، مِمَّا أدى إلى إثارة غضب بعض الضباط من الولاية الأولى والثالثة والرابعة والخامسة، المتضررة من هَذَا الخط وأصبحت الحدود التونسية والمغربية محطة لكثير من المجاهدين الَّذِينَ يريدون الدخول إلى الجَزَائِر نظراً لصعوبة اجتياز خط موريس وخط شال الَّذِي أُنشئ لاحقاً لتدعيم خط موريس عام 1959، وأصبحت الحدود الشرقية والغربية عبارة عن ثكنات للجنود ومستودعات للسلاح، وتكون هُنَاكَ ما يسمى بجيش الحدود الَّذِي بلغ تعداده عام 1962 أكثر من مئة ألف جندي.[3]

أحد شهداء جيش التَّحرِير الوطني عند خط موريس

[1] المنطقة المهجورة: بعد إتمام خط موريس شرعت القوات الفَرَنسِيَّة في 19 فبراير 1958. في إجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية وراء خط موريس، وجعلت تِلْكَ المنطقة كلها محرمة على كُلّ أحد، سواء السكان أو عابري السبيل إلا قوات الجيش الفَرَنسِيّ. ويتراوح طول هَذِهِ المنطقة حوالي أربعمئة كيلومتر، وعرضها ما بين ثلاثين وخمسين كيلومتراً. وأقام الاحتلال كذلك بين خط موريس والمنطقة المهجورة طريقاً واسعاً ومعبداً وملغماً سمي بخط الموت بِحَيْثُ لا ينجو أحد يعبره.

[2] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص183-184

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص53

المبحث الثاني: ديغول يصل إلى السلطة

في 19 أيلول 1958، أُعلن في القاهرة عن تأسيس أول حكومة مؤقتة للدولة الجَزَائِرِيَّة. وبمجرد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة اعترفت جميع الدول العربية بِهَا، وكَانَت أول دولة بادرت بالاعتراف هي العراق، وذَلِكَ بعد خطاب إعلان الحكومة المؤقتة مباشرةً، ثُمَّ تلتها بقية الدول العربية، كما اعترفت بِهَا كذلك الصين، وكوبا، وأندونسيا، والاتحاد السوفيتي.[1]

ثُمَّ توالت الاعترافات حَتَّى وصل عدد الدول الَّتِي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجَزَائِرِيَّة قبيل الاستقلال 36 دولة، وقد عينت الحكومة الجَزَائِرِيَّة ممثلين لَهَا عند هَذِهِ الدول، وأصبحت بذَلِكَ الدولة الجَزَائِرِيَّة قائمة ومعترف بِهَا رغم معارضة فَرَنسَا.[2] كما أعلنت الحكومة المؤقتة أن مقرها النهائي سيكون في الداخل الجَزَائِرِيّ، ولكن حَتَّى يتسنى لَهَا ذَلِكَ فإنها ستقيم في بعض العواصم الخارجية الصديقة لتيسير شؤونها.

ومع هَذَا القبول الدولي الكبير للثورَةِ والفشل العَسكَرِيّ الفَرَنسِيّ في قمعها، عصفت بِفَرَنسَا أزمات سياسية كبيرة. ففي 13 مايو 1958، وقع تواطؤ بين الجيش الفَرَنسِيّ والسكان الأوروبيين في الجَزَائِر وبعض الأوساط المقربة من الجنرال ديغول، فقامت مظاهرات حاشدة تنادي بسقوط الحكومة الفَرَنسِيَّة الحالية (حكومة فيليكس قايار) وتعويضها بسلطة عسكرية، وتزعم الجنرال ماسو[3] هَذَا الاحتجاج وكون (لجنة الإنقاذ العمومي) وطلب من الجنرال دي غول التدخل وفك الأزمة الجَزَائِرِيَّة، فتوجهت الحكومة الفَرَنسِيَّة بموافقة البرلمان الفَرَنسِيّ إلى الجنرال ديغول بذَلِكَ، وقَبِلَ هَذَا الأخير تولي الحكم، وبأغلبية النواب كُلِّفَ بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ، ثُمَّ أصدر دستوراً جديداً. وفي 2 ديسمبر 1958 انتُخِبَ مباشرة من طرف الشعب الفَرَنسِيّ رئيساً للجمهورية

---

[1] بسام عسلي، جهاد شعب الجَزَائِر – جبهة التَّحرِير الوطني، ص 167

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص58

[3] جاك ماسو: أرسل إلى الجَزَائِر وكلف بمهمة حفظ النظام في العاصمة، وفي منصبه هَذَا عمل على خنق العمل الفدائي بكل الوسائل إذ كَانَ وراء اعتماد التعذيب كطريقة وحيدة للحد من نشاط مناضلي جبهة التَّحرِير الوطني، ولعب دوراً كبيراً في انقلاب 13 مايو 1958، وفي نهاية السنة عين قائداً للقوات العَسكَرِيَّة في الجَزَائِر.

الجديدة، وهكذا تسببت الثَّورَة الجزَائِرِيَّة في إسقاط الجمهورية الرابعة في فَرَنسَا وتغييرها بالجمهورية الخامسة. [1]

وفي 6 حزيران 1958 أثناء زيارته لِلجَزَائِرِ ألقى ديغول خطاباً أمام أنصاره الأوروبيين في وهران، أكد خلاله أنه سيتولى بنفسه إدارة الشؤون الجزَائِرِيَّة حَتَّى يكفل النجاح لانتصار فَرَنسَا في حربها ضِدّ الثوار. وبدورها عملت جبهة التَّحرِير على نقل الثَّورَة إلى داخل المدن الفَرَنسِيَّة، حَيْثُ قامت فيديرالية الجبهة في شهر يوليو 1958 بفتح جبهة جديدة للعمليات العَسكَرِيَّة في الداخل الفَرَنسِيّ، على أن تكون البداية منسقة بِحَيْثُ تنطلق جميع العمليات في نفس اليوم والساعة الَّذِينَ حددا في 25 أغسطس على الساعة الصفر بعد منتصف الليل.

وبالفعل في هَذَا التوقيت بالضبط اندلعت موجةٌ من العمليات ضِدّ مراكز الشرطة والثكنات العَسكَرِيَّة ومحلات الإدارة ومحلات تخزين البترول وإتلاف السكة الحديدية، وكَانَت هَذِهِ العمليات في باريس وضواحيها البعيدة والقريبة، وفي شمال فَرَنسَا بمدينة روان، وفي غربها وجنوبها خصوصاً في مرسيليا، وكذلك في شرقها في ستراسبورغ، وقد قتل عدد من أفراد الشرطة وجنود الجيش الفَرَنسِيّ خلال المعارك، ولم تتوقف العمليات في هَذَا اليوم بل استمرت، وكونت بالتالي جبهة جديدة ألزمت السلطات الفَرَنسِيَّة أن تحشد قوات جديدة لتحمي باستمرار المراكز الحساسة في فَرَنسَا. [2]

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص54

[2] المصدر نفسه، ص52

المبحث الثالث: الأزمات الَّتِي أصابت الثوار سنة 1958

وصلَ جيش التَّحرِير بين سنتي 1958 و1959 في جميع الولايات إلى درجة عالية من التنظيم والسيطرة على زمام المبادرة في الميدان، مقابل عجز الجيش الفَرَنسِيّ، ووصل عدد الجنود في جميع الولايات الجَزَائِرِيَّة إلى أكثر من أربعين ألف مجاهدٍ يضافُ إليهم الفدائيون والمسبلون[1]، وكَانَ جيش التَّحرِير الوطني قد حرر مناطق عديدة في جميع الولايات لا يستطيع الجيش الفَرَنسِيّ الدخول إليها، وإذا دخلها لا يستطيع الاستقرار فيها.[2] لكن الوضع لم يكن يخلو بِشَكلٍ عامٍ من عقبات.

الخلافات الداخلية:

في 8 أكتوبر 1958 طلب كريم بلقاسم من الجيش المتمركز بالحدود التونسية-المغربية الدخولَ إلى الجَزَائِر وفك الحصار الَّذِي أقامه خط موريس، ولكن هَذَا القرار قد رُفض تطبيقه من قبل قائد الولاية الأولى "العقيد نواورة" وقائد منطقة سوق أهراس الحدودية "العقيد عواشرية"، الأمر الَّذِي اعتبرته الحكومة الجَزَائِرِيَّة المؤقتة مؤامرة وتمرد ضدها فألقت القبض على العقداء ومن كَانَ معهم من ضباط الجيش،[3] وقدمتهم إلى المحكمة الَّتِي أسستها الحكومة، وكَانَ ذَلِكَ في 28 فبراير 1959.[4]

---

[1] المسَبِّلون هم الأنصار ممن يتطوعون للعمل في مناطقهم، في الأرياف والمدن الصغرى ويقومون بخدمات عديدة، من نقل للمؤونة وحراسة للمجاهدين أثناء فترات الراحة ويحملون الأسلحة والجرحى، ويقدمون المعلومات عن تحركات العدو كما يقومون باستدراجه، ويقطعون خطوط الهاتف والكهرباء وكل أجهزة ووسائل الاتصال. **الفدائي:** ويعمل وسط الكيان الاستعماري لإضعاف بنيته وإجبار المترددين والمتشككين من الجزائريين على تحديد مواقفهم من الثَّورَة.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص59

[3] (العموري الَّذِي كَانَ في القاهرة - زغداني علي "مصطفى الأكحل" - زناتي عبد الحميد - كوجيل صالح - الواعي محمود -العقون عمار - بلهوشات عبد الله - شويشي العيساني - مسعدية محمد شريف - دراية أحمد - ملوح محمد)، حكمت المحكمة على العموري ونواورة والعواشرية وزغداني بالإعدام، وعلى الآخرين بالسجن تتراوح مدته بين سنتين وأربعة أشهر.

[4] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص58

كما أن عدداً من الولايات قد عانت من بعض الاضطرابات على أثر استشهاد عدد من قياداتها، ففي الولاية الثالثة "القبائل" بعد استشهاد عميروش[1] وقع نوع من الاضطراب في القيادة، فعينت الحكومة أولحاج[2] خلفاً لَهُ، ولكن بعض الضباط فضّلوا أن يكون ميرة[3] قائداً على الولاية، وفي هَذِهِ الأثناء قام الجيش الفَرَنسِيّ بعمليّة (جوميل)، فاغتنم بعض الضباط هَذَا الخلاف في القيادة ليعلنوا تمردهم على القائدين محند أولحاج وميرة، وفي سبتمبر استشهد ميرة في اشتباك مع الجيش الفَرَنسِيّ، واستطاع بعد ذَلِكَ محند أولحاج أن يقنع المتمردين بالرجوع إلى الصّف، وأن يبسط سيطرته على الولاية ويواصل نشاطه العَسكَرِيّ.[4]

[1] كلف في أوائل شهر نوفمبر 1958 رفقة الحواس بمهمة الاتصال بقيادة الثَّورَة المتواجدة بالخارج بعد الاجتماع التاريخي المعروف بمؤتمر العقداء. تنفيذاً لتلك المهمة قدم العقيد عميروش في شهر مارس 1959 من الولاية الثالثة، والتقى بزميله سي الحواس نواحي عين الملح، وعند وصولهما لجبل ثامر؛ وقع القائدان في الاشتباك الَّذِي تحول إلى معركة ضارية استشهدا فيها معاً رفقة مائة مجاهد كانوا معهما، حَيْثُ حاصرهم الجيش الفَرَنسِيّ بقوة كبيرة تفوق الألفي جندي.

[2] سي محند أولحاج، (1911-1972). تقلد في نوفمبر 1959 مسؤولية الولاية الثالثة في تِلْكَ الظروف الصعبة الَّتِي أعقبت استشهاد الرائد عبد الرحمان ميرة، إذ كَانَ عليه مواجهة العمليات الفَرَنسِيَّة العَسكَرِيَّة وما أنشأته من موانع مكهربة بـ(خطي شال وموريس) لمنع وصول العتاد الحربي إلى الولايات. وبعد الاستقلال عُين قائداً للناحية العَسكَرِيَّة السابعة ثُمَّ مسؤول التنظيم في أمانة جبهة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة ثُمَّ عضواً بمجلس الثَّورَة.

[3] ولد عبد الرحمن ميرة سنة 1922 بضواحي ولاية بجاية، انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وذَلِكَ عام 1947، وعندما اندلعت ثورة التَّحرِير الجَزَائِرِيَّة انضم إلى صفوفها، وبعد مؤتمر الصومام تطوع عبد الرحمن ميرة للجهاد في الولاية السادسة، لإعادة تنظيم الولاية. وفي هَذِهِ الفترة رقي إلى رتبة نقيب، وقاد الولاية الثالثة بعد استشهاد العقيد عميروش في مارس 1959.

[4] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص60

كما عرفت الولاية السادسة كذلك اضطراباً في القيادة بعد استشهاد الحوّاس،[1] فعُين الطيب الجغلالي[2] قائداً للولاية، ولكنه استشهد في يوليو 1959 في ظروف غامضة، فبقيت الولاية بدون قيادة. ثُمَّ في بداية 1960 قرَّرت الحكومة إلغاء الولاية وإلحاق أجزائها بالولايات المجاورة واستمرّت المعارك والاشتباكات على أشدها في هَذِهِ الولاية وخصوصاً ضِدّ النشاط البترولي الفَرَنسِيّ وعرقلة استغلاله.[3]

وقد عرفت الولاية الرابعة نشاطاً كبيراً، ووقعت معركة كبيرة في منطقة "البرواقية" اعترف الجيش الفَرَنسِيّ خلالها بمقتل أكثر من ثلاثين من جنوده. لكن في 5 مايو 1959 وقع اشتباكٌ كبيرٌ في واد "بوعشرة" قرب المدية، استشهد خلاله قائد الولاية محمد بوقرّة[4] ومعه عدد من المجاهدين وخلفه العقيد صالح زعموم.[5]

---

[1] أحمد بن عبد الرزاق حمودة أو سي الحواس، من مواليد سنة 1923 في إحدى قرى ولاية بسكرة. بدأ نضاله السِّيَاسِيّ في حركة انتصار الحريات الديمقراطية. سافر إلى فَرَنسَا قبيل اندلاع ثورة التَّحرِير الجَزَائِرِيَّة لدعم نشاط الحركة الوطنية بالخارج بعدما شعر أن السلطات الاستعمارية بدأت تترصد تحركاته، ثُمَّ عاد إلى الجَزَائِر في ربيع سنة 1955 ملتحقاً بصفوف جيش التَّحرِير الوطني. وبقرار من قيادة الولاية الأولى في شهر سبتمبر 1955، انتقل سي الحواس إلى الصحراء لتوسيع رقعة الثَّورَة هُنَاكَ. وفي شهر جوان 1957 عُين قائداً للمنطقة الثالثة للولاية الأولى، ثُمَّ تمت ترقيته إلى رتبة صاغ أول. ثُمَّ تَمَّ تعيينه قائداً للولاية السادسة بعد استشهاد العقيد علي ملاح.

[2] الطيب بوقاسمي المدعو العقيد سي الطيب الجغلالي، مناضل وثوري وقائد عسكري أثناء ثورة التَّحرِير الجَزَائِرِيَّة، ولد في العمارية بالمدية سنة 1916 واستشهد بجبل قعيقع بولاية الجلفة في 1959.

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص61

[4] العقيد أحمد بوقرة المدعو سي امحمد ولد سنة 1926 في مليانة، وهو مناضل جزائري منذ انطلاق الشرارة الأولى لثورة أول نوفمبر. تقلّد مهمّات مختلفة حَيْثُ رقي إلى رتبة مساعد سياسي سنة 1955 ثُمَّ كلّف بمهمة الاتصال بين العاصمة وما يحيط بِهَا، شارك في العديد من المعارك في الولاية الرابعة عين قائداً للولاية الرابعة من 1958 إلى 5 ماي 1959. استشهد العقيد سي أمحمد بوقرة يوم 05 ماي 1959 بجبال أولاد بوعشرة جنوب غرب المدية بعد وقوعه برفقة مجموعة من جنوده في اشتباك غير متكافئ مع القوات الفَرَنسِيَّة حينما كَانَ عائداً من أولاد بوعشرة إلى مركز قيادته.

[5] محمد زعموم المعروف باسم سي صالح (1928-1961) مناضل جزائري إبان ثورة التَّحرِير الجَزَائِرِيَّة عين عضواً في مجلس الولاية الرابعة، ليخلف العقيد سي أمحمد بوقرة على رأس الولاية الرابعة سنة 1957، التحق بتونس لبحث قضية وصول الأسلحة إلى الداخل وأصبح عضواً في المجلس الوطني للثَورَة الجَزَائِرِيَّة سنة 1958. بعد عودته من تونس ونظراً لظروف الولاية الرابعة الصعبة في مواجهة جيوش الاستعمار، غامر بالاتصال بالجنرال

وعلى المنطقة الحدودية التونسية قام الجيش المتمركز على الحدود بهجمات متكررة على خط موريس، وكَانَ الرائد إدير مساعد بلقاسم كريم هو الَّذِي يشرف على هَذِهِ العمليات في هَذِهِ الفترة. وفي 20 يوليو1959، وعندما كَانَ الجيش الفَرَنسِيّ يواصلُ عملية "جوميل" بالولاية الثالثة قام الرائد إدير بهجوم ناجح على عين زانة،[1] وهي مركز عسكري قرب الحدود التونسية يقوم بحراسة ومراقبة خط موريس.[2]

وعلى ضوء الخلافات الداخلية الَّتِي كَانَت تعصف بالجيش، أسندت لجنة التنسيق والتنفيذ مهمة توحيد قيادة الجيش إلى كريم بلقاسم، فعمل على إنشاء لجنة للعمليات العَسكَرِيَّة في 4 أفريل 1958، وقسمت إلى لجنتين لجنة الشرق وتتكون من حمادي سعيد مسؤولاً (يساعده العموري وبوكلاز وبن عودة)، ولجنة الغرب وتتكون من بومدين مسؤولاً (يساعده دحيلس).

ولكن هَذِهِ اللجان وجدت صعوبات مختلفة في عملها نظراً لوجود خط موريس الَّذِي جعل الاتصال بالداخل صعباً، وعدم توافق بين أعضاء اللجنتين وخصوصاً لجنة الشرق، فاضطر كريم إلى حل اللجنتين، ومعاقبة أصحابها وإبعاد الكثير منهم إلى الدول العربية المجاورة ومن بينهم العموري.

وفي أكتوبر 1958 أنشئت هيئةٌ للأركان تتبع مباشرة لكريم بلقاسم، ووزعت إلى فرعين تسلم العقيد بومدين قائد أركان الجيش في الغربية، ومحمدي سعيد قائد أركان الجيش في الشرقية،

ديغول في محاولة لإيجاد تسوية للقضية الجَزَائِرِيَّة، حَيْثُ وفي يوم 10 جوان 1960 كَانَ محمد زعموم ضمن ثلاثة ممثلين عن الولاية الرابعة التقوا شارل ديغول ممثلاً عن الجمهورية الفَرَنسِيَّة، لكن تصرفه هَذَا أعتبر خارج القانون لأنه لم يستشر قيادة جبهة التَّحرِير الوطني. وعرفت القضية بلقاء الإيليزي. طلبت منه قيادة الحكومة المؤقتة الانتقال إلى تونس لشرح القضية ومحاكمته، وفي الطريق إلى تونس وقع في كمين نصبته قوات الاستعمار سقط على إثره شهيداً.

[1] يقع المركز على ارتفاع 1400م. يشرف على مساحة شاسعة تمتدُّ من سهول عنابة إلى الحدود التونسية واستعملَ المجاهدون في هَذَا الهجوم السلاحَ الثقيلَ من مدفع رشّاش وبازوكا ومدافع الهاون ومدافع ثقيلة من عيار 56، ولكن لم يتمكّن المجاهدون من الاستيلاء عليه. وقد بدأ الهجوم على الساعة الثانية عشرة ليلاً ومع طلوع الفجر انسحب المجاهدون واستشهد منهم اثنان وجرح سبعة.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص62

لكنها أيضاً لم تستطع أن تكتسب السلطة اللازمة للسيطرة على النشاط العَسكَرِيّ، وأدى هَذَا الضعف إلى ظهور أزمة مستعصية، قرر على إثرها رئيس الحكومة بموافقة كريم استدعاء عقداء الولايات إلى اجتماع عام في سبتمبر 1959، وهو ما يسمى باجتماع العقداء العشرة والَّذِي دام أكثر من ثلاثة أشهر، وتوج بتشكيل حكومة جديدة سنة 1960. [1]

الصدام مع الحركة المصالية:

عرفت الثَّورَة أيضاً صراعاً من نوع آخر سالت فيه الكثير من دماء الجزائريين، تمثل في الحرب الداخلية بين كُلّ من جبهة التَّحرِير الوطني والحركة الوطنية الجَزَائِرِيَّة بقيادة مصالي الحاج، وكَانَ لِهَذَا الصراع تأثيرٌ كبيرٌ على الداخل الجَزَائِرِيّ، كما كَانَ لَهُ تأثير أيضاً على الثَّورَة في المهجر بفعل النفوذ الَّذِي كَانَت تحظى بِهِ الحركة المصالية هُنَاكَ.

لقد رفض مصالي الحاج الانضمام إلى جبهة التَّحرِير الوطني، واعتبرها مغامرة مصيرها الفشل، وأسَّسَ تنظيماً جديداً في شهر ديسمبر 1954 عرف باسم الحركة الوطنية الجَزَائِرِيَّة، سعى من خلاله إلى منافسة جبهة التَّحرِير الوطني، وإبقاء الجالية الجَزَائِرِيَّة قريبة منه وبعيدة عن متناول خصومه، كما سعى لخطف الثَّورَة محاولاً نسبتها إليه خصوصاً أمام أتباعه بِفَرَنسَا.

وبدأ المصاليون بالترويج إعلامياً في صفوف الجالية المهاجرة بأن العمليات العَسكَرِيَّة الَّتِي جاءت بعد الفاتح من نوفمبر إنما هي خلاصة النضال الطويل لكفاح مصالي الحاج، وأن مفجريها كأمثال مصطفى بن بولعيد وكريم بلقاسم، عناصر تنفذ المشروع الَّذِي خطط لَهُ مصالي منذ فترة طويلة. من جهتها سارعت جبهة التَّحرِير إلى محاولة استمالة العناصر المصالية وقادتها بالخصوص، وبدأ العمل مبكراً في مصر بعدما بدأت جبهة التَّحرِير الوطني في الاتصال بممثلي الحركة المصالية هُنَاكَ مثل أحمد مزغنة والاتفاق معه على نبذ الخلاف والوحدة. لكن سرعان ما فقد مصالي تواجده السِّيَاسِيّ بمصر بعدما قامت السلطات المصرية باعتقال ممثلي الحركة المصالية (مزغنة والشاذلي

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص49

مكي) في جوان 1955، وذَلِكَ بعد اتهام الحركة المصالية لجبهة التَّحرِير بأنها تتلقى الأوامر والتوجيهات من مصر. [1]

في الحقيقة، لقد حاولت الجبهة احتواء المصاليين، حَيْثُ جرى لقاء في الجَزَائِر العاصمة عام 1955 بين وفد جبهة التَّحرِير الَّذِي مثله بلقاسم وأوعمران ووفد من المصاليين لتوحيد الصف، غير أن الطرفين عجزا عن إحداث أي تقارب ممكن بينهما، كما ظهرت بعد ذَلِكَ مبادرة من الدكتور الأمين دباغين لتوحيد الصف ونبذ الخلاف لكنها لم تنجح أيضاً، إضافة لاقتراح من عبان رمضان للمصاليين في خريف عام 1955؛ نصَّ على العمل معاً للقيام بعمليات عسكرية مشتركة، لكن مصالي الحاج رفض ذَلِكَ. [2]

وأمام انسداد الوضع، انحازت الحركة الوطنية المصالية إلى العمل المسلح لكبح انتشار الثَّورَة في فَرَنسَا وترهيب المهاجرين ومنعهم من الانضمام إلى فيدرالية الجبهة هُنَاكَ، فاندلعت المواجهات بين الطرفين لتعمَّ معظمَ التراب الفَرَنسِيّ، وكَانَ الصراع دموياً امتد من دانكارك شمالاً (حَيْثُ كَانَ معقل المصاليين) مروراً بباريس منتهياً بمارسيليا، ليعمَّ كُلَّ التراب الفَرَنسِيّ، وقد خَلَّفَ الصراعُ بين الطرفين حوالي أربعة آلاف قتيل دون إحصاء القتلى في كُلّ من بلجيكا وسويسرا، وبذلك كَانَت سنوات 1955-1957 من أكثر السنوات دموية في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة. [3]

وبحسب جريدة الإكسبريس الفَرَنسِيَّة فإنه وخلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 1956 إلى 31 ديسمبر 1961- وهي الفترة الَّتِي شهدت الصراع الحاد بين جبهة التَّحرِير والمصاليين من بدايته إلى نهايته- بلغت حصيلته ثلاثة آلاف وثمانمئة وتسعة وثمانين قتيلاً وسبعة آلاف وستمئة وثمانية وسبعين جريحاً. [4] وعلى العموم فإن الحرب ضِدّ الحركة المصالية لم تنحصر في فَرَنسَا بل امتدت إلى دول الجوار في كُلّ من ألمانيا الفيدرالية وسويسرا وبلجيكا.

---

[1] فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التَّحرِير الوطني بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية 1954 – 1962، ص 194-195

[2] فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التَّحرِير الوطني بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية، ص 195 - 196

[3] المصدر نفسه، 197

[4] المصدر نفسه، ، ص 204

وهكذا بدأ نفوذ الحركة المصالية يتراجع، وشكلت سنة 1958 نقطة انعطاف وتحول في مسار الصراع مع جبهة التَّحرِير، حَيْثُ لعبت عدة عوامل في قلب الموازين لصالح الجبهة، وساهمت في بسط نفوذها في كُلّ المعاقل المصالية خصوصاً في الشمال الفَرَنسِيّ، ومن هَذِهِ العوامل:[1] تورطُ عدد من عناصر الحركة المصالية بالتعاون العَسكَرِيّ مع الفرنسيين لضرب الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة وعلى رأسهم "محمد بلونيس"،[2] وتغاضي الشرطة في فَرَنسَا عن الأعمال الحربية الَّتِي تقوم بِهَا العناصر المسلحة التابعة للمصاليين ضِدّ جبهة التَّحرِير.

إضافةً إلى نقل العمليات العَسكَرِيَّة لجبة التَّحرِير نحو فَرَنسَا في 25 أوت 1958، حَيْثُ استهدفت مصانع للذخيرة ومحافظات للشرطة ومراكز صناعية كللت معظمها بالنجاح التام، وخلال تِلْكَ العمليات تجنبت الجبهة استهداف أي عناصر تابعة لمصالي. فاستخلص مناضلو الحركة المصالية ضعف منظمتهم وأقرَّ بعض إطاراتها بأن الجبهة تخوض حقاً نضالاً ثورياً فعَّالاً، وطالبو بالانتقال إلى العمل المباشر ضِدّ أهداف العدو في المناطق الَّتِي تتواجد فيها حركتهم وكَانَت مظاهر الخيبة

---

[1] فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التَّحرِير الوطني بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية 1954 – 1962، ص 209-210-211-212

[2] ظهرت حركة الجنرال محمد بلونيس بعد ستة أشهر من اندلاع الثَّورَة التحريرية أي في شهر أفريل من سنة 1955، حَيْثُ تمركزت قواته المعروفة بـ " الجيش الوطني لتحرير الشعب لجزائري " بمنطقتي البويرة وذراع الميزان، غير أن هَذِهِ الجماعة لم تكن تبدي أي نشاط عسكري تجاه الجيش الفَرَنسِيّ، حينها جاء القرار الحاسم من جبهة التَّحرِير الوطني بضرورة تصفية الجنرال بلونيس، وعلى إثر هَذَا القرار وقعت العديد من المواجهات الدامية بين الطرفين في المنطقة الثالثة والرابعة. وعلى إثر هَذَا الصدام، قرر بلونيس اللجوء إلى السلطات الاستعمارية لطلب الدعم والمساندة، فوضعت السلطات الفَرَنسِيَّة تحت تصرفه مجموعة من وسائل النقل والاتصال اللاسلكي، كما تَمَّ تزويد جيشه بالمؤونة والسلاح والذخيرة العَسكَرِيَّة. وحظي بتعيين عدد من الضباط الفرنسيين، المعروفين بحنكتهم العَسكَرِيَّة، قصد مساعدته في تنظيم جيشه، وتأطيره، وتطويره. يمكن القول إن حركة الجنرال بلونيس كلفت جبهة وجيش التَّحرِير الوطني في محاولة القضاء عليها خسائر مادية وبشرية كبيرة، بسبب المعارك الضارية الَّتِي دارت بين الطرفين.

بدأت قوات بلونيس تتقهقر تدرجياً بسبب الهزائم العَسكَرِيَّة المتكررة وتناقص المساعدات الفَرَنسِيَّة وظهور النزاع الداخلي في قواته، كما وجهت فَرَنسَا حملة تمشيط للقضاء على بقايا قوات بلونيس، أما بلونيس نفسه فقد فرَّ بمفرده بداية شهر جويلية 1958، لكنه قُتِلَ خلال محاولته الفرار، وأخذت فَرَنسَا جثته ومثَّلَت بِهَا في الأسواق بالجفلة لعدة أيام.

أكبر لما اعتُرض على مطالبهم، وكَانَ من نتائج ذَلِكَ أن تصدع صف المصاليين، فالتحقَ الكثيرُ منهم بصفوف فيدرالية جبهة التَّحرِير.

وكَانَ لنجاح إضراب الثمانية أيام أثره أيضاً، حَيْثُ قررت لجنة التنفيذ والتنسيق إعلان إضراب ينفذه العمالُ والتجارُ لإيصال صوت الثَّورَة داخل الجَزَائِر وخارجها، وأعلنت الحركة المصالية هي أيضاً إضراباً في نفس اليوم غير أنها لم تجار الجبهة في المدة الزمنية بل اكتفت على حصره في يوم واحدٍ، فَكَانَت نسبة الأضراب في اليوم الأول 40%، غير أن الأيام الموالية قد كشفت بوضوح قوة الجبهة في فَرَنسَا باعتراف أرقام وزارة الداخلية الفَرَنسِيَّة الَّتِي قدرت في اليوم الثاني نسبة المضربين بـ 75%، وبـ 80 % في بقية الأيام؛ ليستخلص المصاليون بأن الشعب يسير وفق تعليمات جبهة التَّحرِير.

هكذا فقد تقلصت حركة مصالي ونفوذها، واقتصرت في السنة الأخيرة من الثَّورَة على صرف طاقاتها الضعيفة للحصول على استعطاف ولقبولها كطرفٍ على طاولة المفاوضات.[1]

[1] فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التَّحرِير الوطني بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية 1954 – 1962، ص 216

المبحث الرابع: السياسيات الفَرَنسِيَّة المضادة للثَورَةِ

أولاً: الحملات العَسكَرِيَّة

وضع الجنرال موريس شال[1] مخططاً عسكرياً بهدف تفكيك جيش التَّحرِير في الجبال، وعَرَضَ المخططَ على الجنرال دي غول الَّذِي أعطى موافقته على تنفيذه ابتداءً من شهر مارس 1959، وقد استمر إلى بداية سنة 1960. يقول دي غول: "وقبل أن يتوجه (موريس) إلى الجَزَائِر، تدارست معه خطته ووافقت عليها. وكَانَت تنطوي على تعبئة القوى اللازمة، وشن الهجوم تباعاً على كُلّ مراكز الثوار والقضاء عليها الواحدة تلو الأخرى، ثُمَّ الاحتفاظ بِهَذِهِ الأماكن".[2]

بني الجنرال شال برنامجه على أن قيادة كُلّ ولاية من الولايات الست مستقلة استقلالاً كاملاً عن قيادة الولاية الأخرى، وأن الولاية الأولى لن تتدخل في الأمر عندما تكون العمليات العَسكَرِيَّة تجري في الولاية الرابعة وهكذا... فقسَّمَ الجَزَائِرَ إلى مناطق تتطابقُ مع تقسيم جبهة التَّحرِير للولايات الستة، بِحَيْثُ تجري عمليات تمشيط واسعة في منطقة واحدة فقط، ويتم حشد أكبر عدد ممكن من القوة فيها بالاعتماد على الطائرات، وخصوصاً الهليكوبتر الَّتِي يَتُمّ بواسطتها نقل الجنود بسرعةٍ من مكانهم إلى مكان العملية، ويوزَّع الجنود الفرنسيون إلى مجموعات صغيرة تتمركز في الجبال والأودية والغابات، وتنتقل بحثاً عن الاشتباك مع المجاهدين. وإذا وقع الاشتباك يَتُمّ الاتصال بالفرق الأخرى الَّتِي تأتي لتحاصر المجاهدين وتتدخل الطائرات، وتستمر العملية في المنطقة المعينة شهرين أو أكثر قبل الانتقال إلى ولاية أخرى.

كما لاحظ شال إخفاق خط موريس أمام جيش التَّحرِير الوطني لذلك عمد سنة 1959 إلى تدعيم خط موريس بخط آخر عرف باسم خط (شال)، تَمَّ إنشاؤه بالتوازي مع الخط السابق

---

[1] شال موريس 1905-1979: جنرال فرنسي استدعاه ديغول لقيادة الجيش الفرنس بالجَزَائِر، وهو صاحب فكرة الأسلاك المكهربة على الحدود الغربية والشرقية لِلجَزَائِر. مع بداية المفاوضات الفَرَنسِيَّة الجَزَائِرِيَّة قاد انقلاباً فاشلاً على ديغول في 22 أبريل/نيسان 1961، فحكم عليه بالسجن 15 سنة، لكن ديغول عفا عنه وأطلق سراحه عام 1966.

[2] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 194

على مسافة سبعين كلم على الجهتين الشرقية والغربية، بهدف منع الإمدادات عن قوات الثَّورَة في الداخل.

وعودةً إلى عمليات التمشيط في خطة شال، كَانَ حشد الجنود يتراوح بين عشرين وثلاثين ألفاً، وكَانَت العملية الَّتِي تمركزت في الولاية الثالثة أكبر العمليات حَيْثُ جُنِّد لَهَا أربعون ألف جندي.[1] وبدأ الجنرال شال بالشروع في برنامجه على الشكل التالي:

1. **الولاية الخامسة:** عملية التاج. وقادها ثلاث ضباط: الجنرال غامبير، وإيرزانو، والعقيد بيجار. واستغرقت من 4 شباط (فبراير) 1959حتى 9 نيسان (أفريل) 1959.

2. **الولاية الرابعة:** عملية الحزام، استغرقت ما بين نيسان (أفريل) وماي 1959 تحت قيادة الجنرال ماسو.

3. **الولاية الأولى:** عملية الشرارة. استغرقت من حزيران (جوان) إلى تموز (جويلية) 1959.

4. **الولاية الثالثة:** عملية المنظار. وقادها الجنرال شال بنفسه لتستغرق باقي صيف 1959.

5. **الولاية الثانية:** عملية الأحجار الكريمة. تحت قيادة الجنرال أوليه. وبدأت في تشرين الثاني (نوفمبر) حَتَّى جوان 1960.[2]

عمل "شال" على تعزيز الجيش الفَرَنسِيّ بقوات الطيران، وأصبح يستعمل الطائرات العمودية على نطاق واسع، وصار استعمال "النابالم" والأسلحة المحرمة في الحروب يجري بِشَكلٍ منهجي مستمر وعلى أوسع نطاق ممكن. وقد أدى هَذَا الأسلوب بالشعب الجَزَائِرِيّ إلى أن يعيش في أصعب مرحلة عاشتها الثَّورَة، حَيْثُ أنشأ الجيش الفَرَنسِيّ مراكز عسكرية داخل الأحياء السكنية، فأصبح الشعب مقيداً ويعاني معاملةً قاسيةً، وتعرض في هَذِهِ الفترة إلى عذابٍ أليمٍ من قتل واعتقالات بالآلاف، حَيْثُ اتبع المستعمر سياسة الأرض المحروقة.[3]

---

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص62

[2] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 197

[3] المصدر نفسه، ص199

وقد تفاجأ جيش التَّحرِير بِهَذَا المخطط في البداية، ووقعت في صفوفه خسائر مادية وبشرية كبيرة في الولاية الخامسة خصوصاً، ولكن سرعان ما فطنت قيادات الولايات إلى تفاصيل هَذَا المخطط، فسارعوا إلى تغيير نظام الجيش، والتكييف مع الوضع الجديد. فحُلَّت الفيالق والكتائب إلى فرق صغيرة تجتمع وتتفرق بسرعةٍ، ووضعت مراقبة تتبع تنقلات الجيش الفَرَنسِيّ، وأُعطي الأمر بتفادي الاشتباكات والكمائن والقيام فقط بهجوم سريع على المراكز المنعزلة.

وبما أن الجيش الفَرَنسِيّ أصبح متمركزاً في الجبال والغابات فإن جيش التَّحرِير قرر أن يركز عملياته على مصالح الشرطة والدرك والجيش وأملاك المستعمرين في القرى الصغيرة والمدن المتوسطة، وهَذَا ما عاكس كثيراً مخطط شال ومنعه من تحقيق هدفه.[1]

وزيادة على هَذَا، شعر جيش التَّحرِير أن هَذَا المخطط ظرفي لا يمكن تطبيقه بصفة دائمة إذ أنه يحتاج إلى مزيد من القوات، لذا وضع جيش التَّحرِير نفسه موضع الانتظار ريثما يسترجع المبادرة بالعمليات، وهو ما وقع بالولاية الخامسة، فبمجرد أن انتقل المخطط إلى الولاية الرابعة وقعت معارك وكمائن في معسكر، وتلمسان، ونيارت. وكذلك الأمر بالولايات الأخرى، ففي الولاية الثالثة، ورغم الاضطراب الَّذِي وقع في القيادة كما أشرنا إلى ذَلِكَ، فإن المبادرة أصبحت لجيش التَّحرِير مع شهر نوفمبر، واستطاع محند أولحاج أن يعيد للولاية قوتها، وكذلك كَانَ الأمر بالنسبة للولاية الثانية حَيْثُ تصرف قائد الولاية صالح بوبنيدر[2] بحنكة كبيرة، وكذلك بالنسبة للولاية الأولى الَّتِي كَانَت أعادت تنظيمها بقوة تحت قيادة الحاج الأخضر عبيدي،[3] وبعده مصطفى

---

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص63

[2] صلاح بوبنيدير الملقب بصوت العرب: من أعضاء مجلس الثَّورَة. ولد في عام 1929 في واد زناتي قرب قالمة وتوفي في 27 مايو2005. بدأ حياته السِّيَاسِيَّة في عام 1945 في صفوف حزب الشعب الجَزَائِرِيّ، ثُمَّ دخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأصبح عضواً في المنظمة الخاصة. اعتقل في عام 1950، ثُمَّ دخل السجن في عنابة والجَزَائِر العاصمة حَتَّى عام 1952. في شباط/فبراير 1955، التحق بأول المجموعات المسلحة في جيش التَّحرِير الوطني، وتحمل مسؤولية المنطقة الشمالية-قسنطينة خلفاً للعقيد علي كافي بعد رحيل هَذَا الأخير إلى تونس.

[3] العقيد عبيدي محمد الطاهر المدعو الحاج لخضر، ولد في 13 مارس 1914 بقرية تيغري أولاد شليح بباتنة الَّتِي تعرف حالياً بوادي الشعبة، وتوفي في 23 فيفري/فبراير 1998، وهو مجاهد ومناضل ثوري جزائري تركز نشاطه في الأوراس بباتنة إلى جانب مصطفى بن بولعيد.

بن نوي[1] الَّذِي واجه مخطط شال بمهارة كبيرة جعلت قيادة الجيش الفَرَنسِيّ تعترف بأنها لم تتمكن من تطبيق المخطط في الولاية الأولى.

ورغم الخسائر، يَعتَبِرُ جيشُ التَّحرِير أنه خرجَ من هَذَا المخطط منتصراً، لأنّ "شال" لم يحقق هدفه، بل برهن فشلُه للجنرال دي غول أن الحل العَسكَرِيّ مستحيل في البلاد، وكَانَ ذَلِكَ سبباً في استدعاء الجنرال شال إلى باريس واستبداله بالجنرال كريبان.[2]

ثانياً: المحتشدات:

قامت القوات الفَرَنسِيَّة إضافةً إلى عملياتها العَسكَرِيَّة ضمن مخطط شال بتهجير سكان الريف وتجميعهم في محتشدات قريبة من مراكزها العَسكَرِيَّة، وقد أُطلق على هَذِهِ المحتشدات اسم القرى الجديدة، وكَانَت قريبة من الثكنات العَسكَرِيَّة والطرق الرئيسية، وكَانَ الهدف منها هو عزل السكان عن الثَّورَة وعزل جيش التَّحرِير عن الشعب الجَزَائِرِيّ على غرار ما فعلت الفاشية الإيطالية في ليبيا لمقاومة الثَّورَة الليبية.

وصل عدد المُرَحَّلين إلى ثلاثمئة وخمسة وثلاثين ألف شخص في أيلول (سبتمبر) 1958، وارتفع إلى سبعمئة وأربعين ألف في شهر تشرين أول (أكتوبر) 1958، وإلى أكثر من مليون في شهر نيسان (أفريل) 1959، وقد استمرت سياسة التهجير حَتَّى وصلت أعداد المحتجزين في هَذِهِ

---

[1] مراردة مصطفى المسمى بن النوي، ولد في 21 أوت 1928 في ولاية باتنة، وتوفي في 18 ماي 2007. انخرط في صفوف الثَّورَة التحريرية الجَزَائِرِيَّة كمناضل منذ 14 نوفمبر 1954، حَيْثُ قام بأعمال عديدة منها مسؤول مركز مكلف بالمخابئ والاتصال والعمليات، وتخريب مصالح المستعمر. التحق بصفوف جيش التَّحرِير الوطني في ماي 1955. بعد مؤتمر الصومام عين عضواً في الناحية الرابعة بريكة من المنطقة الأولى مكلفاً بالاتصال والأخبار وذَلِكَ في أواخر أكتوبر 1956. ثُمَّ مسؤولاً بنفس الناحية في أواخر 1957. ثُمَّ عضواً في مجلس المنطقة الأولى باتنة للولاية الأولى أواسط سنة 1958 محتفظاً بقيادة الناحية، ثُمَّ رُقِّيَ إلى رتبة نقيب مسؤول عن المنطقة الثانية أريس بداية سنة 1959. ثُمَّ مسؤولاً للولاية بالنيابة بعد خروج الحاج لخضر إلى تونس بداية أبريل/نيسان 1959 إلى أبريل/نيسان 1960. عند تجديد مجلس الولاية رقي ليصبح عضواً في مجلس الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة أوائل 1960. عمل ملحقاً عسكريا في بغداد من جانفي 1965 إلى جويلية 1967.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص63

المعسكرات الجماعية في كانون الأول/ديسمبر 1960 إلى مليون وستمائة ألف، أما عدد هَذِهِ المحتشدات فقد وصل إلى ألف ومئتي محتشد.[1]

وإذا أردت معرفة أوضاع السكان في هَذِهِ المحتشدات فيكفي أن نتطلِعَ على ما جاء في التقارير الفَرَنسِيَّة عن هَذِهِ المراكز، إذ يقول أحد التقارير الصادرة عن موظفين فرنسيين في نيسان (أفريل) 1959: "في إحدى المراكز الَّتِي زرناها وجدنا أن توزيع المواد الغذائية قد انقطع منذ شهر ونصف، كما أن بقية أشكال الإغاثة من ملابس وخدمات اجتماعية تتعرض هي أيضاً للتوقف والانقطاع بلا سبب وبدون سابق إعلان".[2]

وفي أذار(مارس) 1960، جاء في مذكرة وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة حول مراكز المحتشدات ما يلي: "إن ثلاثة ملايين من أبناء الريف الجَزَائِرِيّ قد تلاشوا منذ سنة 1954. فمن كُلّ ريفيين اثنين نجد واحداً فقط لا يزال في أرضه، أما الثاني فإما أنه لقي حتفه أو هو لاجئ في معسكر التجمع".[3]

[1] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص202

[2] المصدر نفسه، ص202

[3] المصدر نفسه، ص 203

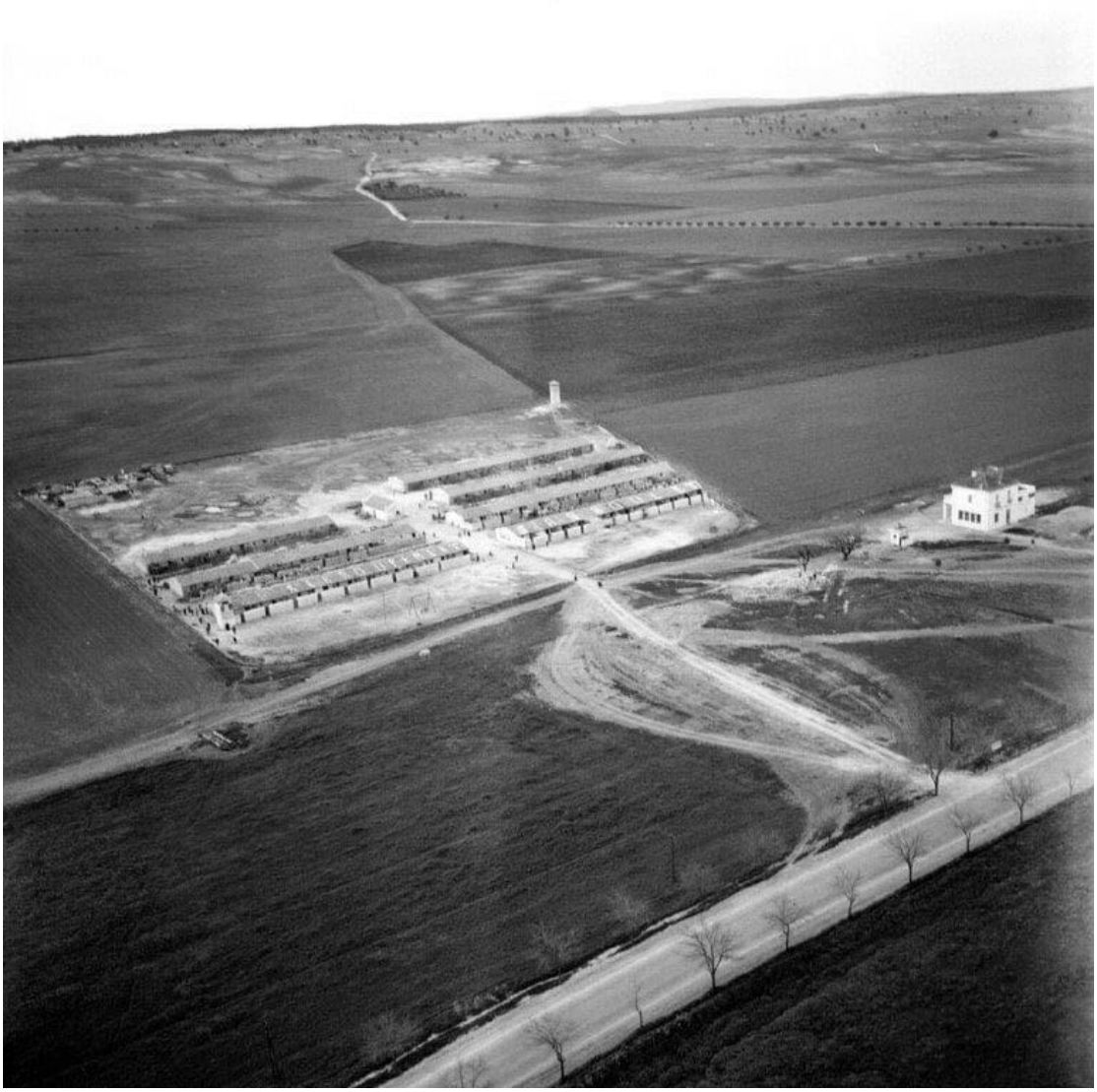

معسكرات الاعتقال في منطقة بولي، مقاطعة وهران.

صورة جوية لمعسكر في منطقة سعيدة، مقاطعة وهران.

معسكر في منطقة تالوين، مقاطعة الجَزَائِر العاصمة

سِلْمُ الأبطالِ (الشجعان):

بعد فشل مخطط شال اقتنع ديغول بضرورة تكامل جهود التفكيك السِّيَاسِيَّة مع الحملات العَسكَرِيَّة، فوجه نداءً إلى الثوار دعاهم فيه إلى ما سماه بـ "سِلْمِ الشجعانِ"، وفي 23 تشرين أول (أكتوبر) 1958 قال ديغول خلال ندوة صحفية: "أقول بكل وضوح: أن أغلبية رجال الثَّورَة قد حاربوا بشجاعةٍ... فليأت سِلْمُ الأبطال... كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك؟ فَحَيْثُ توجد المعارك المحلية، ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة العَسكَرِيَّة الفَرَنسِيَّة. في هَذِهِ الحالة فإن المحاربين سيُستَقبلون استقبالاً مشرفاً، وإن الحكمة القديمة للمعارك تتطلبُ أن يستعملَ في هَذِهِ الظروف العلم الأبيضُ للمفاوضين... أما عن المنظمة الخارجية الَّتِي توجِهُ الثَّورَة من الخارج فما عليهم إلا أن يتصلوا بالسفارة الفَرَنسِيَّة في تونس أو في الرباط، وأن هَذِهِ أو تِلْكَ تضمن لهم الوصول إلى فَرَنسَا، وهنا سنضمن لهم سلامتهم الكاملة كما أضمنُ لهم حرية الرجوع".[1]

لكن ردُّ الحكومة المؤقتة على سِلْمِ الشجعان جاء مصحوباً بالشروط التالية:

1. التوجه بالخطاب للحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة، وهي ممثلة الشعب باسم مجلس الثَّورَة.
2. الاعتراف بنهاية الاستعمار، وقيام الجَزَائِر بحقها في تقرير المصير.
3. فتح مفاوضات رسمية بين رجال الحكومة الجَزَائِرِيَّة والفَرَنسِيَّة.
4. إعلان وقف إطلاق النار.

كَانَ رد الحكومة الجَزَائِرِيَّة لديغول واضحاً، فإما أن يقبل شروط الحل السِّيَاسِيّ الَّتِي عرضتها الحكومة الجَزَائِرِيَّة أو أن تستمر الحرب، إذ أنه من غير المعقول بعد مضي أربع سنوات، أن يطلب في النهاية من المجاهدين تسليم أنفسهم دون تحقيق المبادئ الَّتِي ثاروا من أجلها.[2]

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 214

[2] المصدر نفسه، ص 215

مشروع قسنطينة:

تزامناً مع الحملات العَسكَرِيَّة و"سلم الشجعان"، جاء ديغول بمشروع سياسي آخر، وعرض مشروعه هَذَا يوم 3 أكتوبر 1958م عند زيارته لقسنطينة، وكَانَ يهدف إلى فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين، بِحَيْثُ يصل إلى تشغيل أربعمئة ألف جزائري في خمس سنوات، ويقوم المشروع على التوسع في تقديم الخدمات العامة، والتوسع في إنشاء المدارس، وحجز 10% من الوظائف العليا في الجَزَائِر لأبناء البلاد، إضافة إلى شراء الأراضي من كبار المستوطنين؛ وبيعها للجزائريين على أقساط.[1]

بدورها أعلنت الحكومة الفَرَنسِيَّة أهداف المشروع على الشكل الآتي:

1. ضمان زيادة الدخل الوطني الجَزَائِرِيّ بنسبة 7،5 %.
2. تطوير الجَزَائِر صناعياً حَتَّى تصبح قادرةً على مسايرة العصر الحاضر.
3. القضاء تدريجياً على الفروق في المستوى المعاشي بين الجَزَائِر وفَرَنسَا، وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوربيين والجزائريين.

كَانَ هدف ديغول من مشروعه، هو القضاء على دوافع الثَّورَة بالمشاريع الإصلاحية؛ وعن طريقها أيضاً أراد أن يحقق عملية إدماج الجَزَائِر وفَرَنسَا. لكن المشكلة الأكبر الَّتِي واجهت ديغول، هي أن مشروع قسنطينة لقي معارضةً شديدةً من طرف المستعمرين والجزائريين، فالمستعمرون لا يسمحون أبداً أن يصبحوا في درجة مساوية للجزائريين، أما الجزائريون فقد رفضوا المشروع بتوجيه جبهة التَّحرِير الوطني.[2]

وإضافة إلى مشروع قسنطينة، تقدمت حكومة ديغول في النصف الأول من سنة 1959 بعدة مشاريع تتعلقُ بالدمج المالي والاقتصادي لِلجَزَائِر: [3]

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص193

[2] المصدر نفسه، ص 197

[3] المصدر نفسه، 217

- المشروع الأول: يتعلقُ بإلغاء الاستقلال المالي لِلجَزَائِرِ ودمج ميزانية الجَزَائِرِ في الميزانية الفرنسة.
- أما الثاني: فينصُّ على توحيد العملة النقدية بين الجَزَائِرِ وفَرَنسَا.
- والثالث: ينصُّ على إلغاء الرقابة الجمركية على السلع والأشخاص في حالة التنقل بين الجَزَائِرِ وفَرَنسَا وبالعكس.

وعلى أمل تحقيق تِلْكَ المشاريع تصبحُ الجَزَائِرُ عبارةً عن محافظة فرنسية (سياسة الاندماج)، علَّ هَذَا الاندماج يحقق نوعاً من المساوات بين الجَزَائِرِيّ والفَرَنسِيّ، ويقضي على دوافع التمرد، ولكن شيئاً من ذَلِكَ لم يحصل.

المبحث الخامس: تطور موقف ديغول من القضية الجَزَائِرِيَّة

كَانَ ديغول يدركُ تماماً أن المستعمرين ومن كَانَ وراءهم من السياسيين يسعون أكثر إلى حماية مصالحهم الشخصية ولا يعيرون أي اهتمام لمصلحة فَرَنسَا العليا، فَكَانَ يعتمد من جهة على الجيش ومساندته، ومن جهة أخرى على الاستماع إلى جميع الأطراف بما فيهم الوطنيّين، فأعطى للجيش الفَرَنسِيّ جميع الإمكانيات الَّتِي كَانَ يُطالِبُ بِهَا (كمخطط شال) وجاء إلى الجَزَائِر أكثر من مرة، وزار وحدات الجيش وهي في القتال، وكَانَت زيارته الأخيرة إلى القبائل، حَيْثُ كَانَ مخطط شال قيد التنفيذ. وكَانَ دائماً على اتصال بالسلطات المحلية وبالشخصيات الفَرَنسِيَّة الَّتِي لَهَا اهتمام بالقضية الجَزَائِرِيَّة.

واتبع دي غول في سياسته تجاه الجَزَائِر عدة أساليب مختلفة، فاعتمدَ أولاً السياسة التقليدية الفَرَنسِيَّة، وهي اعتبارُ الجَزَائِر جزءاً من فَرَنسَا، وكنتيجة لِهَذَا، لجأ إلى استعمال العنف والاضطهاد. لكن عندما يئس من جدوى الخيار العَسكَرِيّ المجرد، لجأ إلى اتباع سياسة القمع والإصلاح في آن واحد، لكنه كَانَ دائماً ما يَفشَلُ في تحقيق أي نجاح يُذكَرُ تحت ضربات الثَّورَة المتوالية.

هَذَا ما دفعه في 16 أيلول (سبتمبر) 1959 أن يعلن عن مشروع جديد اعترف فيه لأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، لكنه أحاط ذَلِكَ بقيود وشروط:[1]

- إيقاف القتال فوراً.
- أن يتوفر السلام لمدة أربع سنوات.
- يجري في ختام السنوات الأربعة استفتاء شعبي في الجَزَائِر حول اختيار مصيرهم من ثلاث حالات: "الانفصال" أو "الاندماج والفرنسة الكاملة" أو "الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفَرَنسِيّ".

وقال دي غول أثناء عرضه للمشروع: "أطلب من جبهة التَّحرِير والجزائريين في ولاياتهم الإثني عشرة أن يعبروا عما يريدون، وأطلب من الفرنسيين من جهة أخرى أن يصادقوا على اختيارهم".

[1] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، 217

أراد دي غول من خلال عرضه لمشروعه أن يعترف بحق تقرير المصير للجزء الشمالي لِلجَزَائِرِ فقط وذَلِكَ باعتماده تعبير (اثني عشر ولاية) باعتبار الولايات الثلاثة الأخرى (الجنوب الوهراني – مدينة الجَزَائِر – الصحراء) فرنسية غير معترف بِهَا جزءاً من أرض الجَزَائِر.

وجاء في تصريحه كذلك: "إن الانفصال الَّذِي يفضله البعض ويعتقدون أنهم يجدون فيه الاستقلال، وعلى كُلّ حال إذا قرر الجزائريون تطبيق هَذِهِ الفكرة الخاطئة، فإن الجزائريين الَّذِينَ يريدون أن يضلوا فرنسيين؛ لن تتخلى عنهم فَرَنَسَا، وستعمل ما باستطاعتها وذلك بأن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرزاقهم".[1]

وفيما يتعلق بموقفه من جبهة التَّحرِير الوطني قال دي غول: "إن فَرَنَسَا لا تعترف بهؤلاء الَّذِينَ استولى عليهم الغرور وحاولوا أن يفرضوا إرادتهم بالقوة، وإنها لن ترضى بأي وجهٍ من الوجوه أن تتعامل معهم، وأن تتفاوض معهم فيما يخص مصير الجَزَائِر".[2]

أما عن موقف جبهة التَّحرِير من مشروع دي غول؛ فقد جاء في بيان الحكومة المؤقتة في 8 أيلول (سبتمبر) 1959: "إن الذاتية القومية الَّتِي تكونها الجَزَائِر والوحدة الاجتِمَاعِيَّة لشعبها هي عناصر موضوعية وجوهرية، ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقرُّ حساباً لهذه الحقائق أو تهدف إلى تمزيق هَذِهِ الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات عنصرية ودينية، إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة تذكر زيادةً على هَذَا بالمبدأ الَّذِي لا يمكن النيل منه، وهو وحدة التراب الوطني، وتعبر عن عزيمة الشعب الجَزَائِرِيّ الَّتِي لا تقهر، في معارضة كُلّ محاولة تقسيم".[3]

[1] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 218

[2] المصدر نفسه، ص 218

[3] المصدر نفسه، ص 218

المبحث السادس: تطور الوضع آخر مرحلة الإبادة

تطورات الأوضاع على مستوى الثَّورَة:

بعد العمليات الَّتِي قام بِهَا الجيش الفَرَنسِيّ في نطاق مخطط شال الَّذِي انتهى بداية عام 1960، ساد الحذرُ الشديدُ على عمليات وتحركات جيش التَّحرِير الوطني، بسبب فقده الكثير من سلاحه الثقيل والذخيرة، فعمل على تكثيف الكمائن والأعمال الفدائية، واستطاع بذَلِكَ أن يتزود ببعض السلاح والذخيرة وأن يُواصِلَ جهادَهُ كما كَانَ من قبل، فعادت عمليات الجيش تغطي جميع الولايات من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

لعل أهم هَذِهِ الأعمال هو الإتلاف المتكرر للسكك الحديدية لعرقلة نقل البترول في الجنوب الجَزَائِرِيّ، كما شهدت عدة مدن منها سطيف ومعسكر وقسنطينة وعزازقة وفراندة نشاطاً ملحوظاً لمقاتلي جيش التَّحرِير فيها.[1] كما أُلقيت عدة قنابل يدوية على المحلات والمقاهي في أماكن مختلفة في مدينة الجَزَائِر، وكذلك في وهران وقسنطينة وسكيكدة. وشهدت هَذِهِ الفترة هجمات مكثفة لجيش التَّحرِير على خط موريس سواءً من الشرق أو من الغرب، بناءً على تعليمات المجلس الوطني في دورته الثالثة بطرابلس.

بدأ بومدين بجمع كمية كبيرةٍ من السلاح على الحدود، وقام بهجوم متكرر على الخط، وكَانَ هَذَا الهجوم قوياً من حَيْثُ استعمال السلاح الثقيل ومن حَيْثُ عدد الجنود،[2] حَيْثُ كَانَ أحياناً عدد القوات المهاجمة يفوق الألف مجاهد، وفي كُلّ مرة (يقع الهجوم على الخط تقريباً مرة كُلّ شهر سواءً من الشرق أومن الغرب) يصطدمُ الجنودُ بِهَذَا الجدار المنيع، فيستشهد منهم العدد

---

[1] وقعت اغتيالات في المزارع والقرى الصغيرة والمدن الكبرى، ونشير إلى أن البعض منها مأخوذ مِمَّا نشرته الصحف الاستعمارية كمقتل معمّر كبير بالأربعاء اسمه بول ملاندرا، ومقتل المدير العام لجريدة ليكودالجي مع ابنه ومحاسب الجريدة وهي صحيفة استعمارية مناصرة لفكرة الجَزَائِر فرنسية.

[2] في شهر جانفي 1960 وقع هجوم من الجهة الشرقية شارك فيه ألفان وخمسمئةُ مجاهدٍ لم يستطع الدخول منهم إلى الجَزَائِر إلا عشرون، والباقي إما استشهدوا وإما رجعوا إلى مراكزهم، وقد روى بعض الضباط الجزائريين الَّذِينَ اجتازوا خط موريس أن عدد الَّذِينَ يستشهدون في هَذَا الاجتياز كبيرٌ جداً ولا يتمكن من العبور إلا عدد قليل.

الكبير ولا يتمكن من اجتيازه إلا العدد القليل، والبقية يرجعون إلى مراكزهم في الحدود، وقد استمرت هَذِهِ الهجمات حَتَّى سنة 1962 أي عند وقف القتال.[1]

ومن الأحداث البارزة أواخر هَذِهِ المرحلة، تجدر الإشارة إلى ما وقع في جانفي 1960، حَيْثُ قام العقيد صالح زعموم[2] بالاجتماع مع أعضاء قيادة الولاية الرابعة ودرس معهم الأوضاع الصعبة الَّتِي كَانَت تعيشها الولاية، فقرروا إجراء اتصالات مع السلطات الفَرَنسِيَّة للنظر في تطبيق تقرير المصير كما اقترحه دي غول في تصريحه في سبتمبر 1959.

وبدأت هَذِهِ المحادثات والمفاوضات دون علم من الحكومة الجَزَائِرِيَّة، وفي جوان 1960 تَمَّ نقل العقيد صالح والرائد الأخضر بوشمعة والرائد محمد بونعامة وهم من قيادة الولاية الرابعة إلى باريس، فاجتمعوا مع الجنرال ديغول، ووقعَ الاتفاقُ بينهم على إجراء الاستفتاء والمشاركة فيه بواسطة حزب يضم "الوطنيين المعتدلين" تحت قيادة الولاية الرابعة، وألح ديغول على أن يقوموا بالاتصال بالولايات الأخرى لحثهم على المشاركة في المفاوضات دون الاتصال بالحكومة الجَزَائِرِيَّة.

ولكن عند رجوع الوفد إلى الولاية تراجعَ الرائدُ محمد بونعامة عن رأيه، وكَانَ العقيد صالح زعموم قد توجه إلى الولاية الثالثة، فبادر محمد بونعامة في 4 يوليو 1960 إلى الانقلاب عليه، فعين قيادةً جديدةً كَانَ هو على رأسها، ثُمَّ ألقى القبض على العقيد صالح عند رجوعه من الولاية الثالثة، وجاء الأمر من الحكومة الجَزَائِرِيَّة بإخراجه إلى تونس. لكن في طريقه نحو تونس وقع اشتباك مع قوات العدو فاستشهد العقيد صالح مع عدد من المجاهدين وكَانَ ذَلِكَ في 20 يوليو 1961.[3]

---

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص69

[2] العقيد صالح واسمه الحقيقي محمد زعموم، هو من المناضلين في الحركة الوطنية قبل الثَّورَة، وهو ممن فجروا الثَّورَة في أول نوفمبر، وقد خلف محمد بوقره على قيادة الولاية الرابعة عندما كَانَت عملية شال جارية، وعانى من النقص في الأسلحة والعتاد ما جعله يخوض عدة عمليات لاكتساب هَذَا السلاح. وخرج من الولاية والتحق بتونس وبالمغرب لحل مشكل التموين، ولكن بدون جدوى مِمَّا دفعه للاتصال بالحكومة الفَرَنسِيَّة في الجَزَائِر والوصول معها إلى تسوية، قُبِضَ عليه لاحقاً من طرف الحكومة الجَزَائِرِيَّة المؤقتة.

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص72

تطورات الأوضاع على مستوى الاحتلال:

بعد تصريحات ديغول المختلفة حول مصير الجَزَائِر، أبدى أنصار الجَزَائِر فرنسية انزعاجهم ورفضهم لهذه السياسة الجديدة، وجاء رد فعلهم عنيفاً في الجَزَائِر. ففي 23 جانفي 1960 قامت مظاهرات قوية جمعت الكثير من الفرنسيين في مدينة الجَزَائِر تندد بسياسة ديغول وتؤكد تمسكها بالجَزَائِر فرنسية، وغمرت هَذِهِ المظاهرات الشوارع الكبرى لمدينة الجَزَائِر، فوقف أمامها ديغول وأعطى الأمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين الفرنسيين، فقُتِلَ منهم ثلاثة وعشرون وجُرِحَ مئة وواحد وأربعون، فاجتمعوا في قلب العاصمة وأمام الجامعة الَّتِي اتخذوها مركزاً لهم ووضعوا حواجز في الطرقات، فقام الجيش الفَرَنسِيّ بمحاصرة هَذَا التمركز ودام الحصار ثلاثة أيام جرت خلالها مفاوضات استسلم على إثرها المتمردون دون قتال.[1]

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص73

جدول زمني لأهم الأحداث خلال المرحلة الثالثة من ثورة التَّحرير الجَزَائِرِيَّة	
التاريخ	الحدث
سبتمبر 1957	الانتهاء من عملية تشييد خط موريس على طول الحدود بين الجَزَ ائِروتونس.
	1958
8 يناير	حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجز ائريين.
15 أبريل	سقوط حكومة فيليكس قايارفي فَرَنسَا.
28 أبريل	مؤتمرطنجة يؤيد نضال الشعب الجَزَ ائِرِيّ.
13 مايو	انقلاب في فَرَنسَا وعودة الجنرال شارل ديغول للسلطة.
17 جوان	سقوط قائد الحركة المصالية محمد بلونيس.
28 جوان	ذروة القتال بين جبهة التَّحرِير والحركة "المصالية" في باريس وليون وشمال وشرق فَرَنسَا.
يوليو	عملية "لابلويت" والفتنة والتصفية بين المجاهدين في الولاية الثالثة.
25 أوت	عمليات واسعة بِفَرَنسَا من قبل فيدرالية جبهة التَّحرِير.
19 سبتمبر	تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزَ ائِرِيَّة والإعلان عنها بالقاهرة.
2 أكتوبر	إعلان مشروع قسنطينة الاقتصادية والاجتِمَاعِيَّة لتجفيف منابع الثَّورَة.
23 أكتوبر	شارل دي غول يعرض سلم الشجعان على جبهة التَّحرِير.
2 ديسمبر	شارل دي غول يُنتخب رئيساً للجمهورية الفَرَنسِيَّة.
	1959
فبراير	الانتهاء من خط شال الحدودي خلف خط موريس.
28 مارس	استشهاد العقيدين: عميروش - سي الحواس.
18 أبريل	بداية تطبيق مخطط شال العَسكَرِيّ وحملات تمشيط في جميع ولايات البلاد.
1 مايو	فَرَنسَا تحشد الجز ائريين في المحتشدات.
5 مايو	استشهاد العقيد سي محمد بوقرة
22 يوليو	الشروع في تنفيذ عملية المنظارفي الولاية الثانية.
29 يوليو	استشهاد سي الطيب الجغلالي قائد الولاية السادسة.

16 سبتمبر	ديغول يعترف لأول مرة للجزائريين بحق تقرير المصير.
3 أكتوبر	ديغول يزور قسنطينة ويعلن إصلاحات اقتصادية وفرص عمل لـ أربعمئة ألف جزائري.
1960	
18 يناير	المجلس الوطني يوافق على إنشاء قيادة الأركان برئاسة العقيد هواري بومدين
23 يناير	فرنسيون يتظاهرون ضِدّ سياسة ديغول في العاصمة الجَزَائِرِيَّة. وديغول يقمعهم بالرصاص الحي ومقتل 28 منهم.
8 مارس	اجتماع المجلس الوطني للثَّورَةِ الجَزَائِرِيَّة بتونس.
27 مارس	استشهاد العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة.
4 يوليو	محمد بونعامة ينقلب على العقيد صالح زعموم الَّذِي صالح الفرنسيين.

المرحلة 4 – التفاوض والاستقلال (1960 – 1962)م

اتضح أن ديغول قد استخدم جميع الوسائل المتاحة لقمع الثَّورَة، بداية من القمع الأمني والحملات العَسكَرِيَّة، وصولاً إلى الإصلاحات الاقتصادية والوعود السِّيَاسِيَّة، وقد حاول جاهداً تحييد جبهة التَّحرِير عن الشعب الجَزَائِرِيّ، وسعى بكل طاقته إلى إخماد وتيرة التمرد، لكنه فشل فشلاً ذريعاً في ذَلِكَ. مما اضطره فيما بعد إلى الرضوخ والاعتراف بجبهة التَّحرِير كجهةٍ شرعية ينبغي التفاوض معها.

المبحث الأول: الظروف الَّتِي دفعت نحو التفاوض

على الصعيد الداخلي؛ طلبت الحكومة المؤقتة من جيش التَّحرِير، زيادة وتيرة العمليات الفدائية والعَسكَرِيَّة، فكثُرَت في هَذِهِ الفترة العمليات في جميع الولايات، وكَثُرَ الهجوم على المدن وثكنات الجيش والدرك والشرطة، كما أن الجيش الفَرَنسِيّ بعد هَذِهِ الأحداث الَّتِي وقعت في سنة 1960 انقسمَ بين من يرى أنه لا مبرر لمواصلة نشاطه العَسكَرِيّ، وبين من يرى بضرورة الاستمرار في حملات القمع.

وفي الولاية الرابعة بعد أزمة العقيد صالح أخذ العقيد محمد بونعامة يبذل جهداً كبيراً في رصّ صفوف الولاية لاسترجاع حيويتها واغتنام الأسلحة والذخيرة، فصار يتنقل من مكان إلى آخر لتحريض المجاهدين على ذَلِكَ، ولكن في 26 فبراير 1961 وقع اشتباك عنيف بالقرب من مليانة واستُشهِدَ أثناءَهُ العقيدُ بونعامة مع مجموعة من المجاهدين، فخلفه على قيادة الولاية العقيد يوسف الخطيب (حسن).[1]

وقد وصلت إلى الحدود التونسية والمغربية كميةٌ كبيرةٌ من السلاح الخفيف والثقيل من الصين ومن تشيكوسلوفاكيا ومن إسبانيا ومن أماكن أخرى، ولكن هَذَا السلاح بقي عند جيش الحدود بعد أن فشلت جميع محاولات اجتياز خط موريس وشال، وقد تكرر الهجوم على هَذَا الخط، ولكن لم يتمكن الثوار من الوصول إلى داخل الجَزَائِر.

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص80

كَانَت الطائرات الفَرَنسِيَّة تخترق الأجواء التونسية وتحوم حول مراكز جيش التَّحرِير، وفي 21 جوان 1961، أسقط الدفاع الجوي واحدة منها، واعتُقِلَ الطيارُ من قبل جيش التَّحرِير، فطلبت فَرَنسَا من الحكومة التونسية إطلاق سراح الطيار وإرجاعه إلى الجَزَائِر، ولكن بومدين رئيس أركان الجيش الوطني الجَزَائِرِيّ امتنع عن ذَلِكَ بشدة، وهو ما أوقع الحكومة الجَزَائِرِيَّة في حرج مع التونسيين، فساءت العلاقات بين أركان الجيش والحكومة، وأُجبر بومدين أخيراً أن يطلق سراح الطيار الفَرَنسِيّ، ولكن العلاقات بين الطرفين كَانَت قد تضرَّرت كثيراً، ففي 15 يوليو 1961 قدَّمت هيئة أركان الجيش استقالةَ جميع أعضائها.[1]

لكن مع هَذِهِ الظروف الداخلية الصعبة الَّتِي كَانَت تعيشها الثَّورَة، كَانَت الظروف الفَرَنسِيَّة أشدُ صعوبةً، حَيْثُ شهدت سنة 1961 عدة ظروف ساهمت في دفع الاحتلال نحو التفاوض الجدي مع جبهة التَّحرِير، لعل أهم هَذِهِ الظروف هي:

1. المظاهرات الشعبية في ديسمبر 1960.
2. الانقسامات العميقة الَّتِي أصابات المجتمع والحكومة الفَرَنسِيَّة.
3. الأزمة الاقتصادية الَّتِي عصفت بِفَرَنسَا نتيجة الحرب.

أولاً: المظاهرات الشعبية الجَزَائِرِيَّة 11 ديسمبر 1960

قبل الحديث عن المظاهرات لابد من التطرق إلى عاملين رئيسيين ساعدا على اندلاع هَذِهِ المظاهرات وهما: زيارة ديغول المفاجئة لِلجَزَائِر، ومظاهرات المعارضة الَّتِي خرجت رافضةً لسياسة ديغول الجديدة والمتمثلة في منح الجزائريين حق تقرير المصير.

قبل إجراء الاستفتاء على تقرير المصير الَّذِي تقرر أن يكون في 8 جانفي 1961، قام الجنرال ديغول بزيارة إلى الجَزَائِر للاتصال بالشخصيات المدنية والعَسكَرِيَّة، ولم يعلن عن مراحل هَذِهِ الزيارة ولا عن مدتها. وفي 9 ديسمبر 1960 وصل إلى عين تموشنت بالغرب الجَزَائِرِيّ، وكَانَت بداية رحلته من هُنَاكَ، فاجتمع بالأعيان في البلدية، ثُمَّ بالضباط في مركز الجيش الفَرَنسِيّ. وعند

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص81

خروجه من كلا الاجتماعين تلقته الجماهير بالهتافات. وكَانَت هَذِهِ الجماهير منقسمةً إلى مجموعتين: الأولى متكوَّنة من الفرنسيين وكَانَت تنادي بشعارات تندِّد بسياسة ديغول وتصرخ بالجَزَائِرِ فرنسية، والثانية متكوَّنة من المسلمين، وهي أضخم من الأولى، وكَانَت مؤيِّدة لسياسة ديغول وتصرخ بـ "الجَزَائِرِ جزائرية".

انتقل ديغول مباشرةً إلى تلمسان، ومن تلمسان انتقل إلى البليدة، ومنها إلى شرشال، ثُمَّ الأصنام (شلف)، وبعدها تيزي وزو، ومنها إلى أقبو، ثُمَّ بجاية، ثُمَّ بسكرة في الجنوب. وكل ذَلِكَ في يوم واحد. وكَانَ ينتقل بواسطة الطائرة أو الهليكوبتر أو السيارة، وكَانَت المظاهرات تخرج في كُلّ مكان يزوره، غير أن الجماهير الفَرَنسِيَّة كَانَت ضعيفةً في بعض المدن في حين أن الجماهير الجَزَائِرِيَّة كَانَت أغلبية في كُلّ مكان. وعند عودته إلى باريس صرَّح قائلا: "إن هَذَا السفر مكنني من أن أطلع بدقةٍ على ما يجري في الجَزَائِرِ".[1]

في 10 ديسمبر، وعندما كَانَ ديغول ببسكرة، قام أنصار الجَزَائِرِ فرنسية في الساعة التاسعة ونصف صباحاً بتنفيذ مظاهرة وسط مدينة الجَزَائِرِ منددين بسياسة ديغول، وكانوا حوالي عشرة آلاف شخص، وتوجهوا نحو إقامة الوالي في أعالي المدينة، فوجدوا في طريقهم الفرق الوطنية للأمن ووقعت مشادات عنيفة أطلقت خلالها القنابل المسيلة للدموع، وأقيمت الحواجز في الطرق، وأخذ بعض الفرنسيين يلاحقون المسلمين ويعتدون عليهم.

وفي نفس اليوم، كردة فعل على هَذِهِ الحادثة، تجمع عدد كبير من شبان الجَزَائِرِ في حي المدنية ذكوراً وإناثاً، في الساعة الخامسة مساءً، ونزلوا إلى حي بلوزداد في العاصمة، وأخذوا يحطمون السيارات ويكسرون زجاج الواجهات والنوافذ ويضربون الفرنسيين ويرفعون أصواتهم بشعارات (تحيا الجَزَائِرِ - تحيا الجبهة - عباس إلى الحكم - الجَزَائِرِ جزائرية - الجَزَائِرِ مسلمة - الاستقلال) وعندما وصلوا إلى حي بلوزداد انضمَّ إليهم جمهورُ هَذَا الحي، فكبُرَت المظاهرة وتقدَّموا نحو ساحة أول ماي، فلجأ الفرنسيون المقيمون في الحي إلى بيوتهم وأغلقوا الأبواب وأخذوا يطلقون

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص77

الرّصاص على المتظاهرين، ووقعت مناوشات وتقدَّم المتظاهرون ووجدوا أمامهم رجال الأمن الفرنسيين، فأُطلِقَ عليهم الرصاص فسقط العديد من القتلى والجرحى.

وفي اليوم التالي استؤنفت المظاهرات بنفس الأسلوب وبنفس العنف وامتدَّت إلى جميع أحياء المدينة وقوبلت بالرصاص وسقط الشهداء، وفي نفس اليوم وقعت مظاهرةٌ عنيفةٌ بمدينة وهران، ثُمَّ امتدّت المظاهرات إلى جميع المدن والقرى إلى قسنطينة وعنابة وسكيكدة وبجاية وسطيف ومعسكر وبلعباس... وتوالت الأيَّام وتوالت المظاهرات بنفس العنف والشدة وبنفس الإرادة والإقدام.

وفي 16 ديسمبر توقفت المظاهرات بعد أن طلبت الحكومة المؤقتة في تصريح لَهَا بإيقافها، وحسب الإحصاء الرسمي للجيش الفَرَنسِيّ فقد وقعَ في هَذِهِ الأيام مئة وعشرون شهيداً وأربعمئة وسبعون جريحاً وقامت السلطات الفَرَنسِيَّة باعتقال المئات من الجزائريين، كما قامت كذلك بحل جمعية الفاف الفَرَنسِيَّة[1] الَّتِي كَانَت وراء مظاهرات المعارضة وطردت أربعين موظفاً فرنسياً من عملهم واعتقلت خمسمئة منهم. وكَانَت هَذِهِ المظاهرات بالنسبة للجيش الفَرَنسِيّ نكبةً كبيرةً إذ أن الشعب الجَزَائِرِيّ أكد من خلالها على تمسُّكه بالجبهة وبالحكومة الموقتة ومطالب الاستقلال، كما أظهرت لديغول استحالة التغلب على الثَّورَة، فاضطر تحت ضغطها إلى الاعتراف بجبهة التَّحرِير الوطني كممثل شرعي للشعب، ليكون لهذه المظاهرات تأثيرٌ كبيرٌ في انطلاق المفاوضات فيما بعد.[2]

[1] "جبهة الجَزَائِر الفَرَنسِيَّة FAF: حركة سياسية وعسكرية متشددة، تؤيد فكرة الجَزَائِر الفَرَنسِيَّة نشأت في عام 1960، وكَانَت تحظى بدعمِ عديد من الألويَةِ العَسكَرِيَّة وشبكاتٍ في الشرطةِ والإدارةِ والصناعة، وحَتَّى في قمَّة الدولة.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص79

مظاهرات 11 ديسمبر 1960

ثانياً: التوترات السِّيَاسِيَّة والأزمة الاقتصادية الفَرَنسِيَّة.

بعد عودة الجنرال ديغول من زيارته إلى الجَزَائِر، أجرى استفتاءً حول تقرير مصير الجَزَائِر في 8 جانفي 1961، فوافق الشعب الفَرَنسِيّ على سياسته بنسبةٍ كبيرةٍ، ولكن في 24 أبريل 1961، تمرّد عليه أربعة جنرالات كبار[1] من الجيش الفَرَنسِيّ في الجَزَائِر، وتمركزوا في مدينة الجَزَائِر ومعهم جميع أنصار الجَزَائِر فرنسية، فأرسل ديغول وزيره إلى المدينة، فخاطب الجيش في الإذاعة، وطلب منهم الطاعة ومواجهة المتمرّدين، فوجد الجنرالات الأربعة أنفسهم معزولين، فسلَّمَ بعضهم نفسه بينما اختفى بعضهم الآخر ودخلوا في مقاومة سرية ومعهم أنصار الجَزَائِر فرنسية، وكَانَ ذَلِكَ بداية ما يعرف بمنظمة الجيش السري،[2] وبهذا يكون ديغول قد تغلب على العقبة الأخيرة الَّتِي تُعَارِضُ تطبيق سياسته الجديدة.[3]

على إثر هَذِهِ التطورات السِّيَاسِيَّة في فَرَنسَا، تشكلت أيضاً حركات معارضة لاستمرار الحرب في الجَزَائِر، وكَانَ أشهرها الاتحاد الوطني لطلبة فَرَنسَا، إضافة لـ (مئة وإحدى وعشرين) شخصية يمثلون رجال الفكر والأدب الفَرَنسِيّ، أصدروا بياناً دعوا فيه الشباب الفَرَنسِيّ إلى إهمال الأوامر الَّتِي لا تتفق مع المبادئ الإنسانية، حَيْثُ جاء فيه: **"الفرنسيون ببقائهم صامتين يعتبرون متواطئين في هَذِهِ الأعمال الاضطهادية العنصرية، الَّتِي أصبحت باريس مسرحاً لَهَا والَّتِي تعود إلى تِلْكَ الأيام السوداء أيام الاحتلال النازي. إن الموقعين يتوجهون بالنداء إلى جميع الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية ليس فقط للمطالبة بإيقاف هَذِهِ التدابير، ولكن للإعراب عن تضامنهم**

---

[1] جنرالات الجيش الفَرَنسِيّ المتقاعدون موريس شال (55 عامًا، قائد عام سابق في الجَزَائِر تحت الاحتلال الفَرَنسِيّ) وإدموند جو هوود (56 عامًا، مفتش عام سابق في القوات الجوية الفَرَنسِيَّة) وأندريه زيلر (63 عامًا، رئيس أركان سابق للقوات البرية الفَرَنسِيَّة) وراؤول سالان (61 عامًا، قائد عام سابق في الجَزَائِر تحت الاحتلال الفَرَنسِيّ)، ووقع الانقلاب الفاشل مساء يوم 21 أبريل حَتَّى 26 أبريل 1961 أثناء الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954–1962).

[2] منظمة الجيش السري (OAS) هي منظمة إرهابية فرنسية، أسست في 11 فبراير 1961 بعد لقاء مدريد بين جون جاك سوسيني وبيير لاغيار، وهي تضم الموالين لأطروحة الجَزَائِر فَرَنسِيَّة بالاعتماد على العمل المسلح. كَانَ أول ظهور لعلامة OAS على جدران الجَزَائِر العاصمة مصحوبة بشعارات «الجَزَائِر فرنسية وستبقى فرنسية».

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص81

مع العمال الجزائريين". وإضافة للمفكرين والعلماء، انضم العديد من رجال الكنائس إلى التنديد بأعمال التعذيب واستنكروها.[1]

ساعد هَذَا جبهة التَّحرِير على التأثير في الرأي العام الفَرَنسِيّ واستعطافه، حَيْثُ جاء نداء الرئيس فرحات عباس في 7 شباط فبراير 1960 ليوضح للفرنسيين حقيقة الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، قال فيه:

"إن الحرب الدائرة في الجَزَائِر ليست حرب العرب ضِدّ الأوربيين، ولا هي حرب المسلمين ضِدّ المسيحيين، وليست كذلك حرب الشعب الجَزَائِرِيّ ضِدّ الشعب الفَرَنسِيّ، وإنما هي حرب فُرِضَت على شعبٍ بقي دهراً طويلاً في الإهمال الَّذِي هو مصدر آلامه ومتاعبه، إنها حرب شعب بقي زمناً طويلاً مُدَاسَ الكرامة مهان الشخصية. لقد آن الوقت لإدراك الأسباب الحقيقية لكفاحنا المشروع".[2]

وإضافة إلى التوترات السِّيَاسِيَّة، وقعت فَرَنسَا بأزمة اقتصادية عظيمة، حَيْثُ خسرت الميزانية الفَرَنسِيَّة خلال عامي 1957 و1958 نحو (ملياري دولار) من العملات الذهبية والأجنبية، وذَلِكَ نتيجة زيادة وارداتها على صادرتها، وسجلت التجارة الخارجية عجزاً بلغت قيمته أكثر من مليار دولار حَتَّى نهاية عام 1957، وضجَّ الشعب الفَرَنسِيّ من كثرة الضرائب الَّتِي تحاول الحكومة عن طريقها تغطية بعض نفقاتها في حرب الجَزَائِر.[3]

لقد أنفق الاحتلال الفَرَنسِيّ المليارات على جيشه الموجود بالجَزَائِر، وساهمت الميزانية العامة الفَرَنسِيَّة بنسبة 25% من ميزانية حرب الجَزَائِر خلال سنتي 1954 و1955، ثُمَّ ارتفعت إلى 40% سنتي 1958 -1959 لتنفيذ المشاريع الَّتِي خطط لَهَا دي غول بهدف تصفية الثَّورَة. وأمام هَذِهِ الخسائر الكبيرة الَّتِي تراكمت على فَرَنسَا، اعترف ديغول في كانون الأول (ديسمبر) 1960

[1] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 244

[2] المصدر نفسه، ص 243

[3] المصدر نفسه، ص 240

بخطورة الوضع: "قد أضحى ثابت لدي أن استمرار هَذَا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى الخيبة والمآسي وأنه حان الوقت للخلاص".[1]

المبحث الثاني: المفاوضات

مرت المفاوضات بعدة مراحل طويلة، وذَلِكَ لأن فَرَنَسَا لم تكن جادة في البداية. لكن انتصارات الجبهة والتفاف الشعب حول الثَّورَة كَانَ كفيلاً بإرغام فَرَنَسَا على الاستجابة لمطالب جبهة التَّحرِير في التفاوض على أساس الاستقلال. **ويمكننا تتبع تطور المفاوضات عبر المراحل التالية:**

الشكل (9): مراحل تطور المفاوضات بين جبهة التَّحرِير والسلطات الفَرَنسِيَّة

المرحلة الأولى: اللقاءات السرية

بدأت الاتصالات السرية بين السلطات الفَرَنسِيَّة وقادة جبهة التَّحرِير منذ سنة 1956، حَيْثُ التقى محمد خضر بممثلين فرنسيين وهما جوزيف بيفارا وجورج غورس، وكَانَ ذَلِكَ في القاهرة بتاريخ 12 أفريل 1956. ثُمَّ جلس كُلّ من محمد يزيد والدكتور أحمد فرانسيس -وهما من رموز الجبهة- مع بيير كومين وبيير هيريو من الجانب الفَرَنسِيّ، وكَانَ ذَلِكَ ببلغراد في 25 جويلية 1956، ثُمَّ حصل اتصالٌ جديد في روما بإيطاليا يومي 2 و3 سبتمبر 1956 بين محمد خيضر ومحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان عن جبهة التَّحرِير الوطني، وبيركومين وبيير هيريو عن الجانب

[1] المصدر نفسه، ص 241

الفَرَنسِيّ. غير أن هَذِهِ الثلاثة لقاءات لم تسفر عن نتيجة، ثُمَّ انقطع الاتصال بسبب حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956. [1]

المرحلة الثانية: بداية الاتصال الرسمي

في 14 حزيران (جوان) 1960، ألقى الجنرال دي غول خطاباً دعا فيه قادة الثَّورَة إلى القدوم لباريس، قال فيه: "إنني أتوجه مرةً أخرى باسم فَرَنسَا إلى زعماء الثَّورَة. فنحن بانتظارهم هُنَا لنجد مخرجاً مشرفاً للقتال الَّذِي ما يزال مستمراً". [2]

وقبلت الحكومة المؤقتة هَذَا الطلب، وحُددت مدينة "مولان" الفَرَنسِيَّة لإجراء اللقاء. مثَّلَ الجَزَائِرَ أحمد بو منجل ومحمد الصديق بن يحي، اللذان اصطدما بالموقف الفَرَنسِيّ، خلال المحادثات الَّتِي دامت من 25 إلى 29 حزيران (جوان) 1960، واتضحَ لهما أن فَرَنسَا تريد فرض رؤيتها للحل وما على الجزائريين إلا أن يقبلوا، الأمر الَّذِي رفضه ممثلا الحكومة الجَزَائِرِيَّة. [3]

وبعد هَذَا اللقاء جرى لقاء آخر في مدينة "لوسيرن" بسويسرا في نهاية سنة 1960، ومثَّلَ الحكومةَ المؤقتة السيدان أحمد بو منجل والطيب بو الحروف، [4] بينما مثل فَرَنسَا "جورج بومبيدر" و"هوبير لويس"، فأبدى الوفد الفَرَنسِيّ استعداده للاعتراف باستقلال الجَزَائِر من دون الصحراء الجَزَائِرِيَّة غير أن الوفد الجَزَائِرِيّ لم يقبل العرض الفَرَنسِيّ. وفي هَذِهِ الأثناء شهدت الجَزَائِر مظاهرات

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 260

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 263

[3] المصدر نفسه، ص 264

[4] ولد يوم 9 أبريل/نيسان 1923 بمنطقة وادي زناتي بولاية قالمة، شارك في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية. كَانَ أحد المنظمين لمظاهرات 8 ماي 1945 وعلى إثرها أعتقل ولم يطلق سراحه إلا بعد صدور قرار العفو على المساجين السياسيين. بعد خروجه من السجن ساهم مع زملائه في تأسيس المنظمة الخاصة، وفي إطارها عين مسؤولاً على المنطقة الَّتِي تضم عنابة، سكيكدة، عين البيضاء، وعُيِّنَ عضواً في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1949. على إثر اكتشاف المنظمة الخاصة ألقي عليه القبض ليطلق سراحه في عام 1951، بعدها التحق باتحادية الحزب بِفَرَنسَا رفقة أحمد يزيد عام 1952، وعند نشوب أزمة حركة الانتصار وقف موقفاً معارضاً لمصالي الحاج، وبتهمة المساس بأمن الدولة الفَرَنسِيَّة الخارجي ألقي القبض عليه في بداية 1954، ولم يطلق سراحه إلا في أوت 1954 لينظم لفيدرالية جبهة التَّحرِير الوطني في فَرَنسَا.

كانون الأول (ديسمبر) 1960، أثناء زيارة ديغول لِلجَزَائِر، مِمَّا جعل الجنرال دي غول يصدر في 15 أذار (مارس) 1961، بلاغاً باسم مجلس الوزراء الفَرَنسِيّ. يعلن فيه رغبة الحكومة الفَرَنسِيَّة في إجراء محادثات رسمية تبحث شروط تقرير مصير السكان الجزائريين بِشَكلٍ جدي.[1]

وفي 17 أذار (مارس) من العام نفسه: أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة، موافقتها على العرض الَّذِي قدمته رسمياً الحكومة الفَرَنسِيَّة باستكمال المفاوضات في 7 نيسان (أفريل) 1961 في مدينة "إيفيان" الفَرَنسِيَّة على الحدود السويسرية. ولكن الجانب الفَرَنسِيّ عاد للإعلان عن مشاركة الحركة الوطنية الجَزَائِرِيَّة الَّتِي يتزعمها مصالي الحاج في هَذِهِ المفاوضات مِمَّا دفع الحكومة الجَزَائِرِيَّة المؤقتة للانسحاب من المفاوضات.[2]

المرحلة الثالثة: الاختلاف والانقطاع

تبدأ هَذِهِ المرحلة بعد تمرد الجنرالات الأربعة على ديغول، حَيْثُ أبدى الأخيرُ استعداده للتفاوض مع الحكومة الجَزَائِرِيَّة دون مشاركة طرف آخر، فانطلقت الجلسات بإيفيان في 20 ماي 1961 بين الوفد الجَزَائِرِيّ والوفد الفَرَنسِيّ.[3] ولتبرهن الحكومة الفَرَنسِيَّة على استعدادها للوصول إلى حل؛ أطلقت سراح أكثر من ستة آلاف سجين، وأعلنت أن الجيش الفَرَنسِيّ أوقف العمليات العَسكَرِيَّة الهجومية. وفي هَذَا اللقاء أبدى الجانب الفَرَنسِيّ اعترافه بالاستقلال التام لِلجَزَائِر، ولكن فيما يخص الصحراء لم يغير موقفه، حَيْثُ كَانَت نيته تقسيم الجَزَائِر، والحفاظ على الصحراء الغنية بالبترول وكَانَت الحكومة الجَزَائِرِيَّة تأبى ذَلِكَ.[4]

وفي 12 جوان 1961، قرر الطرف الفَرَنسِيّ تعليق المحادثات وإبقاء الاتصال بين الوفدين، بسبب إصرار الوفد الفَرَنسِيّ على التمسك بالصحراء الجَزَائِرِيَّة، وتوفير وضع خاص "امتيازات" للجالية

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الجَزَائِرِيَّة، ص 264 -265

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص82

[3] كَانَ الوفد الجَزَائِرِيّ ممثلاً بكريم بلقاسم رئيساً للوفد، وسعد دحلب ومحمد بن يحي والطيب بولحروف وأحمد فرانسيس وأحمد بومنجل وأحمد قائد، علي منجلي، رضا مالك، أما الوفد الفَرَنسِيّ فقد كَانَ يقوده لوي جوكسن ومعه برونوديلوس ومجموعة من الخبراء.

[4] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص266 - 267

الأوروبية في الجَزَائِر، وكَانَ دحلب هو مندوب الاتصال من طرف الجزائريين. ولكن في 20 يوليو من العام نفسه التقى الوفدان من جديد في مدينة لوغران بِفَرَنَسَا، ليتبين للجزائريين أن الموقف الفَرَنسِيّ حول الصحراء لم يتغير، فقرر الوفد الجَزَائِرِيّ تعليق المفاوضات وكَانَ ذَلِكَ في 26 يوليو 1961. [1]

بعد توقف المفاوضات كَانَ من الضروري عقدُ اجتماع للمجلس الوطني للثَورَةِ وذَلِكَ لتقييم مسار المفاوضات، خاصةً وأن موقف الحكومة وأركان الجيش قد كَانَت متباينة تجاه الشروط الفَرَنسِيَّة وخاصة إبقاء الصحراء تحت الاستعمار، وبالفعل اجتمع المجلس في 9 أوت / أغسطس 1961، واستمر في اجتماعه حَتَّى 27 أوت / أغسطس، وقد توصل إلى إبقاء هيئة أركان الجيش كما هي، وعدم التنازل في قضية الصحراء وتشكيل حكومة جديدة برئاسة بن خدة بن يوسف.

وتزامناً مع فشل المفاوضات في المرحلة الثانية؛ استغلت المنظمة السرية للجيش الفَرَنسِيّ الظرف، وسعت لتقويض سياسة ديغول وإفشالها بجميع الوسائل، وتمادت في أعمالها الإجرامية من هدم وإتلاف وإحراق، وكَانَت تطارد المسلمين رجالاً ونساء وتقتلهم، وتعرضت خصوصاً للنساء المسلمات اللواتي يعملن في بيوت الفرنسيين، واتسعت أعمال هَذِهِ المنظمة إلى جميع الأحياء في مدينة الجَزَائِر ووهران وفي المدن الأخرى، فَكَانَت تَجِدُ مساعدةً من طرف عددٍ كبيرٍ من رجال الشرطة والدرك والجيش الفَرَنسِيّ. ولعل من أبشع ما قامت بِهِ: مجزرة مرسى الجَزَائِر الَّتِي حدثت في صفوف عمال الموانئ، حَيْثُ قُتِلَ فيها أكثر من مئةِ عاملٍ في أول ماي 1961. [2]

وقد امتد نشاط هَذِهِ المنظمة السرية إلى فَرَنسَا وخصوصاً إلى باريس، حَيْثُ وجدت مساعدة من طرف حاكم باريس "بابون"، وهو ممن عرف بقسوته ضِدّ المسلمين عندما كَانَ والياً على قسنطينة، وبأمرٍ منه جعلت الشرطة الفَرَنسِيَّة في باريس تطاردُ وتعتقلُ المسلمين وتعذبهم في مراكزها، وهَذَا ما جعل مسؤولي الجبهة ينظمون مظاهرات في شوارع باريس في 17 أكتوبر

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص267

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص86

1961 متحديين أوامر بابون بمنع التجول، وقد قتل في هَذِهِ المظاهرات عددٌ كبيرٌ من الجزائريين، وألقيت الجثث في نهر السين بوسط المدينة.

على إثر هَذِهِ الأحداث الدامية، قررت الحكومةُ الجَزَائِرِيَّةُ مواجهةَ هَذِهِ الظاهرة بالقوة، فأرسلت إلى الجَزَائِرِ الرائد عز الدين لتنظيم عمليات الرد والدفاع، فقام المناضلون باكتشاف ومتابعة أعضاء هَذِهِ المنظمة وجميع من يساندهم، ووجهوا لَهَا ضرباتٍ قاسيةً وهجموا على مراكزها ومخابئها ورموزها، مِمَّا جعل الجالية الفَرَنسِيَّة تغادرُ الجَزَائِرَ تاركةً أملاكها وكل ما تكسبه، ولم يأت يوم الاستقلال حَتَّى كَانَ أكثر من 90% من الفرنسيين قد غادروا الجَزَائِرِ فعلاً.[1]

وكردٍّ على الشروط الفَرَنسِيَّة حول تقسيم الجَزَائِرِ، رأت جبهة التَّحرِير الوطني أن يكون يوم 5 جويلية/تموز 1961 يوماً وطنياً ضِدّ سياسة التقسيم الَّتِي يَهدِفُ إليها المستعمر بفصل جنوب الجَزَائِرِ عن شمالها، فدعت الحكومة المؤقتة الشعب الجَزَائِرِيّ إلى مواجهة سياسة الانفصال الَّتِي تدعو إليها فَرَنسَا عبر:

- الدعوة إلى إضراب يشملُ كُلَّ المدن والقرى الجَزَائِرِيَّة تحت شعار "الصحراء جزائرية"
- تشجيع المظاهرات الَّتِي خرج بِهَا الشعب الجَزَائِرِيّ ليعبّرَ عن وحدة بلاده.
- الإضراب العام في السجون احتجاجاً على التقسيم.

فخرجت على إثر ذَلِكَ المظاهرات الشعبية في كُلّ من العاصمة الجَزَائِرِ وفي وهران وفي مدينة سيدي بلعباس وقسنطينة وفي بجاية وسكيكدة وعنابة، أما القوات الاستعمارية فقد واجهت المظاهرات بالقنابل والرصاص لتفريق المتظاهرين. [2]

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص87

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص247

المرحلة الرابعة: التنازل الفَرَنسِيّ

في 5 سبتمبر 1960 عقد ديغول ندوةً صحفيةً صرَّحَ فيها: "فيما يخص الصحراء فلا بد من اعتبار الواقع، فليس هُنَاكَ جزائري واحد يرى أن الصحراء ليست جزءاً من الجَزَائِر"، وهو ما كَانَ بمثابة اعتراف من طرفه بالسيادة الجَزَائِرِيَّة على الصحراء.[1]

وفي 15 سبتمبر 1961، بعد عشرة أَيام من هَذَا التصريح، أدلى الرئيس بن خدة بخطاب إلى الشعب الجَزَائِرِيّ صرَّح فيه: "إن المهمة الأولى للثَورَةِ هو تعزيز جهادها في جميع الميادين، وإن سندنا الصلب في هَذَا الجهاد هو جيش التَّحرِير الوطني، إن رئيس الدولة الفَرَنسِيَّة اعترف أخيراً بالسيادة الجَزَائِرِيَّة على الصحراء، إننا نعتقد أن إجراء مفاوضات صريحة وسليمة من شأنها أن تضع حداً للحرب وتفتحُ المجالَ للمشاركة المثمرة بين شعب الجَزَائِر وشعب فَرَنسَا، وقد آن وقتها".[2]

وفي 28 و29 أكتوبر 1961، عقد في مدينة بال بسويسرا لقاء بين الجانبين الجَزَائِرِيّ والفَرَنسِيّ[3]، ثُمَّ تَبِعَهُ لقاءٌ آخر في بال أيضاً في 9 نوفمبر 1961، ثُمَّ في 23 ديسمبر تَمَّ الاتفاقُ على النقاط التالية:[4]

- وحدة التراب الجَزَائِرِيّ بما فيه الصحراء.
- وحدة الشعب الجَزَائِرِيّ. (تمتع الجالية الفَرَنسِيَّة بالجنسيتين، ولكن الجنسية الفَرَنسِيَّة لا تخوّلها أي امتياز على الجزائريين الآخرين).
- تحتفظ فَرَنسَا ببعض المراكز العَسكَرِيَّة إلى أجل مسمى، ومنها المرسى الكبير قرب وهران ومناطق بجنوب الصحراء في برقان، حَيْثُ يمكن لَهَا أن تجري بعض التجارب العلمية. (يقصد بِهَا التجارب النووية).
- تحديد آلية المشاركة بين البلدين في الميدان الاقتصادي (المالي والنفطي) والثقافي.

---

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص87

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص88

[3] بين محمد بن يحي ورضا مالك من الجانب الجَزَائِرِيّ وبرونو ديلوس وكلود شايي من الجانب الفَرَنسِيّ.

[4] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص88

وطلب الوفد الجَزَائِرِيّ مشاورة القيادة المسجونة في باريس (بن بلة وبوالضياف وخيضر وآيت أحمد وبيطاط)، وأعطى الخمسة كلهم موافقتهم.

وفي 11 فبراير 1961 التقى من جديد الوفدان بصفة سرية في فَرَنَسَا قرب الحدود السويسرية، وكَانَ على رأس الوفد الجَزَائِرِيّ كُلّ من كريم وبن طوبال ودحلب. فوضع الوفدان اللمسات الأخيرة للاتفاق وعملية وقف القتال وتكوين الهيئة المؤقتة وصلاحياتها والقوة المحلية التابعة لَهَا والاستفتاء على الاستقلال كيف ومتى.[1]

وقد تَمَّ الانتهاء من الاتفاق على جميع النقاط في 19 فبراير 1962، وفيما يخص إجراء الاستفتاء اتفق الجانبان على أنه شكلي فقط لتخفيف الضغط على الحكومة الفَرَنسِيَّة، ولم تر الحكومة الجَزَائِرِيَّة فيه مانعاً، ولم يبق إذاً إلا التوقيع على الاتفاقية بعد أن يوافقَ عليها المجلس الوطني للثَورَةِ.[2]

وفي 22 فبراير 1962 في طرابلس، اجتمع المجلس الوطني للثَورَةِ للمرة الخامسة من تأسيسه وضمَّ أعضاء مجالس الولايات وممثلي فيدرالية فَرَنَسَا، ودام هَذَا الاجتماع إلى 27 فبراير 1962، وناقشَ نصَّ الاتفاق الَّذِي وصل إليه الوفدان الجَزَائِرِيّ والفَرَنسِيّ، وكَانَ المجلس يتكون من واحدٍ وسبعين عضواً تغيب منهم اثنان وعشرون وحضر ثلاثة وثلاثون وصوَّتَ بالوكالة ستة عشر عضواً، وبعد نقاش طويل دام خمسة أيام، تَمَّ التصويت على الاتفاق بأغلبية مع استمرار معارضة بعض قادة أركان الجيش.[3]

وعلى إثر ذَلِكَ، وجهت الحكومة المؤقتة في 30 تشرين أول (أكتوبر) 1961 نداءً للشعب الجَزَائِرِيّ جاء فيه: "يوم الأربعاء فاتح نوفمبر 1961 الَّذِي هو الذكرى السابعة لثورتنا يطابق من جهة الأحداث مرحلة أساسية ومهمة من كفاحنا، ولهذا أعلنا هَذَا اليوم يوماً قومياً لتحقيق

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص89

[2] المصدر نفسه، ص89

[3] المصدر نفسه، ص89

استقلال الجَزَائِر في نطاق وحدة الشعب ووحدة التراب الجَزَائِرِيّ وسلامته عن طريق التفاوض فوراً بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة والحكومة الفَرَنسِيَّة".[1]

وفي الموعد الَّتِي حددته جبهة التَّحرِير، انطلقت الجموع في أحياء العاصمة والبليدة ووهران ومستغانم وبجاية وسطيف وقسنطينة وعين مليلة والميلية وتبسة وسوق أهراس وبسكرة والجلفة والمسيلة والأغواط، وفي كُلّ أنحاء الجَزَائِر انطلقت المظاهرات ترفعُ العلمَ الجَزَائِرِيّ وتهتف بشعارات الثَّورَة، ولقد أعطت تِلْكَ المظاهرات نتائج إيجابية للثَورَة. قال عنها محمد يزيد وزير الأخبار في يومها ما يلي: "أما الشعب الجَزَائِرِيّ فقد قرر مصيره في هَذِهِ المظاهرات بالمصادقة على سياسة الحكومة المؤقتة الجَزَائِرِيَّة، وبذلك قدَّمَ الشعبُ الجَزَائِرِيُّ مساهمةً حاسمةً لقضية التفاوض والسِّلم". وصرح كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة: "إن مظاهرات الفاتح من نوفمبر كَانَت انطلاقةً جديدةً للشعب الجَزَائِرِيّ لا تقاوم، فهل تستخلص فَرَنسَا منها الدرسَ الَّذِي يطلبهُ الموقفُ".[2]

المرحلة الخامسة: الاتفاق النهائي

في 7 مارس 1962 التقى الوفدان الجَزَائِرِيّ والفَرَنسِيّ في إيفيان بِفَرَنسَا بصفة رسمية وعلانية، ودامت المحادثاتُ بينهم إلى 18 مارس. وفي النهاية وضع كريم بلقاسم رئيس الوفد الجَزَائِرِيّ ولوي جوكس رئيس الوفد الفَرَنسِيّ إمضاءهما على الاتفاقية، وفي نفس اليوم أعلن بن خدة رئيس الحكومة الجَزَائِرِيَّة على أمواج إذاعة تونس عن هَذَا الاتفاق، وأمرَ جيش التَّحرِير بوقف القتال:[3]

> **"باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة، وبوكالة من المجلس الوطني للثَورَة، أُعلِنُ عن وقف القتال فوق التراب الجَزَائِرِيّ كله ابتداءً من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة زوالاً. باسم الحكومة فإنني أعطي الأمر لجميع وحدات جيش التَّحرِير بوقف جميع العمليات العَسكَرِيَّة".**

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص250

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 250

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص90

وكَانَ الجنرال ديغول قبل ساعةٍ قد أعطى نفس الأمر للجيش الفَرَنسِيّ. وكَانَت الفرحة غامرة عند الشعب الجَزَائِرِيّ، وامتثل جيش التَّحرِير للأمر بصفة مطلقة، وامتلأت الجَزَائِر بالأعلام الجَزَائِرِيَّة، وهو ما جعل وقف القتال بمثابة الاستقلال، وأُطلِقَ سراحُ جميع المسجونين والمعتقلين ودخل المهاجرون في تونس والمغرب إلى الجَزَائِر.

وفد من الحكومة الجَزَائِرِيَّة المؤقتة (برئاسة كريم بلقاسم) خلال توقيع اتفاقات إيفيان في 18 مارس 1962 الَّتِي أنهت الحرب الجَزَائِرِيَّة. من اليسار إلى اليمين: الطيب بولحروف، وسعد دحلب، ومحمد الصديق بن يحيى، وكريم بلقاسم العقيد بن مصطفى بن عودة، ورضا مالك، ولخضر بن طوبال، ومحمد يزيد وصغير مصطفائي.

لقد تناولت الاتفاقيات: وحدة التراب الجَزَائِرِيّ والاعتراف بالصحراء تابعةً للبلاد، واعترفت فَرَنسَا بأن الدولة الجَزَائِرِيَّة ستتمتعُ بجميع مقومات السيادة، بما في ذَلِكَ الدفاع الوطني والسياسة الخارجية، واتجاهها الخاص في الداخل. كما أصدرَ وفد التفاوض بياناً عرض فيه بنود الاتفاقية،

فجاء بخصوص المعتقلين والمسجونين واللاجئين: "يُفرَجُ عن المعتقلين سواءً بِفَرَنسَا أو بالجَزَائِرِ في أجلٍ أقصاه عشرون يوماً ابتداءً من وقف إطلاق النار".[1]

أما عن العلاقات بين الجَزَائِرِ وفَرَنسَا فقد نصَّ البيان: أن "العلاقات بين البلدين تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما"، أما ثروات الصحراء الجَزَائِرِيَّة فقد جاء عنها: "للدولة الجَزَائِرِيَّة الحق في منح رخص التنقيب"، وفي الجانب الثقافي ورد: "البلدان يسطران علاقتهما بِحَيْثُ يستطيع كُلّ بلد أن ينشئ فوق تراب الآخر ديواناً جامعياً وثقافياً يكون مفتوحاً للجميع. وتقدم فَرَنسَا إعاناتها للدولة الجَزَائِرِيَّة لتأهيل الفنيين الجزائريين والمعلمين". وفيما يتعلق بالأوروبيين الموجودين في الجَزَائِرِ، فقد نصت الاتفاقيات على: "حرية اختيار الجنسية بكيفية فردية مع احترام تقاليدهم الخاصة (اللغة، الدين، الأحوال الشخصية)، وَالَّذِينَ يختارون الجنسية الفَرَنسِيَّة يعتبرون أجانب ويتمتعون بضمانات الأجانب حسب القانون الدولي". [2]

أما عن الجانب العَسكَرِيّ فقد اتفق على أن تبقى فَرَنسَا في المرسي الكبير لمدة خمس عشرة سنة: "إن الجَزَائِرِ تسوغ لِفَرَنسَا استعمال قاعدة المرسي الكبير لمدة خمسة عشر عاماً قابلةً للتجديد بالاتفاق حسب جدول مضبوط، بِحَيْثُ أن عدد الجيش الفَرَنسِيّ، ينخفض في ظرف العام الأول، بعد إعلان تقرير المصير تسعين في المائة".[3]

كما ورد، أنه "للحكومة الجَزَائِرِيَّة الحقُ في إعادة النظر في نقاط الاتفاق، فيما إذا:

- استعملت هَذِهِ المنشآت في تغذية اضطرابات سياسية داخل الجَزَائِرِ.
- فيما إذا استعملت في تخريب الاقتصاد الجَزَائِرِيّ، بواسطة تهريب رؤوس الأموال بعنوان التحويلات المالية العَسكَرِيَّة.
- فيما إذا كَانَت هَذِهِ المنشآت تعرِّضُ حياة السكان المجاورين لَهَا للخطر"

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 270
[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 271
[3] المصدر نفسه، ص 271

ونصت الاتفاقية كذلك على أن القاعدة والمنشآت العَسكَرِيَّة الفَرَنسِيَّة لا يجوز أن تستخدم لانطلاق عدوان ضِدّ بلد إفريقي أو بلد آخر صديق.

كما نصت على أن تمر الجَزَائِر بفترة انتقالية قبيل الإعلان عن الاستقلال، تبدأ من وقف القتال وتمتد إلى مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر في أقل تقدير، وستة أشهر على أكثر تقدير، وبعد هَذِهِ المدة يقع استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال والتعاون بين البلدين، ويمثل الجمهورية الفَرَنسِيَّة في الجَزَائِر مندوبٌ سامٍ، ويتم تشكيل المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. [1]

وتطبيقاً لاتفاقيات إيفيان تأسست الهيئة التنفيذية المؤقتة، وكَانَت من ثلاثة فرنسيين، وتسعة جزائريين، وبرئاسة السيد عبد الرحمن فارس، وكَانَت من المفترض أن تحل هَذِهِ الهيئة مكان السلطة الفَرَنسِيَّة الموجودة في الجَزَائِر، بِحَيْثُ تَرجعُ إليها مسؤولية تسيير شؤون البلد في الفترة الانتقالية حَتَّى الاستقلال، بتنسيق مع المحافظة العليا الفَرَنسِيَّة الَّتِي عينها ديغول لتمثله في الجَزَائِر، وكَانَ مقر هَذِهِ الهيئة في مدينة بومرداس قرب مدينة الجَزَائِر.[2] وبجانب هَذِهِ الهيئة تكونت قوةٌ عسكريةٌ تسمى القوة المحلية، مهمتها مساندة الهيئة التنفيذية والمحافظة على الأمن. [3]

وفيما يخصُّ الاقتراعَ اتفق الطرفان حول السؤال المطروح للتصويت: **"هل تريدون أن تكون الجَزَائِر مستقلة؟ وفي هَذِهِ الحالة هل تريدون أن تتعاون فَرَنسَا والجَزَائِر؟".**

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 272

[2] الطرف الجَزَائِرِيّ: شوقي مصطفي: المكلف بالشؤون العامة- بلعيد عبد السلام: المكلف بالشؤون الاقتصادية - عبد الرزاق شنتوف: المكلف بالشؤون الإدارية - عبد القادر الحصار: المكلف بالأمن العمومي - بومدين حميدو: المكلف بالشؤون الاجتِمَاعِيَّة - محمد بن تفتنة: المكلف بالبريد.

ومن الطرف الفَرَنسِيّ: عبد الرحمان فارس: رئيسا - روجي روث: نائب الرئيس - جان مانوني: المكلف بالشؤون المالية - شارل كونيج: المكلف بالأشغال العمومية - إبراهيم بيوض: المكلف بالشؤون الثقافية - محمد الشيخ: المكلف بالشؤون الفلاحية.

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص92

وفي مطلع اليوم الأول من شهر تموز/جويلية 1962، بدأ الشعب الجَزَائِرِيّ في الاستفتاء حول تقرير المصير. ثُمَّ في اليوم الثاني أُعلنت النتيجة، ليتضح أن 5,975,581 انتخبوا بنعم من مجموع 5,992,115 ناخب، أي ما يعادل 99,7 % من المصوتين، وبعدها أعلن دي غول استقلال الجَزَائِر واعتراف فَرَنسَا الرسمي بذَلِكَ. وفي يوم 5 جويلية 1962، خرجت جماهير الجَزَائِر تُعَبِّرُ عن فرحتها بالاستقلال، وهكذا تخلصت الجَزَائِر من الاحتلال الفَرَنسِيّ الَّذِي دام مئة واثنين وثلاثين عاماً.[1]

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 273

خروج الجماهير فرحاً باستقلال الجَزَائِر في 5 جويلية 1962

المرحلة 5 – الجَزَائِر ما بعد الاستقلال

تفاقم الخلاف بين الحكومة وأركان الجيش مع بداية تنفيذ اتفاق وقف القتال، وكَانَ بعض أعضاء أركان الجيش قد صوتوا مسبقاً ضِدّ اتفاقيات إيفيان، وبدؤوا يعبرون عن غضبهم تجاه الحكومة الَّتِي تنازلت -في نظرهم- لِفَرَنسَا، واعتبروا أن هَذَا الاستقلال ليس إلا أمراً شكلياً.

فاتصل بومدين قائد أركان الجيش ببو الضياف ليتولى قيادة المعارضة، ولكنه رفض، فاتصل بابن بلة الَّذِي كَانَ في السجن لمحاولة تشكيل حلف معه بعد خروجه، فلم تجد الحكومة بداً من أن تأخذ قراراً بإقالة بومدين وتكليف الرائد موسى بن أحمد بقيادة أركان الجيش بالنيابة، ولكن بومدين لم يذعن لذلك، وواصل مهامه، واتصل بالضباط المتواجدين على الحدود، واستمالهم إلى جانبه، ولم يستطع الرائد موسى أن يفعل شيئاً. وبهذا عاشت الحكومة أزمةً كبيرة، واختلف أعضاؤها، وظهر بينهم نوع من الفوضى.

المبحث الأول: بداية الصراع حول السلطة.

يمكن القول إن الصراع على السلطة قد بدأ منذ تشكيل الحكومة المؤقتة، ولكنه ظهر على العلن عند التوقيع على اتفاقية إيفان، وكَانَ الصراع بين موقفين متباينين:[1]

1- الموقف الرافض لاتفاقية إيفيان، والَّذِي يرى أن حل القضية الجَزَائِرِيَّة يكمن في إلحاق هزيمة عسكرية بالجيش الاستعماري، وعليه فإن التفاوض مع العدو يُعَدُّ تنازلاً خطيراً ونوعاً من الخيانة الَّتِي يجب التصدي لَهَا بكل حزم وصرامة، وصاحبة هَذَا الموقف هي قيادة الأركان العامة وعلى رأسها بومدين.

2- موقف القبول باتفاقية إيفيان، والَّذِي يرى أن الحل العَسكَرِيّ مستحيل، وأن التفاوض مع فَرَنسَا هو الطريق الأوحد والأسلم لوقف إطلاق النار وتمكين البلاد من استرجاع استقلالها، وصاحبة هَذَا الموقف هي الحكومة المؤقتة وعلى رأسها كريم بلقاسم.

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الثاني (1954-1962)، ص 200 - 201

رغم ثورية أصحاب الموقف الأول (هيئة الأركان) إلا أنهم لم يكونوا معروفين على الساحة السِّيَاسِيَّة، وهو ما جعلهم يتوجهون إلى محمد بوضياف ليكون في صفهم، لكن بوضياف رفض عرض مبعوث قيادة الأركان العامة "عبد العزيز بوتفليقة" نظراً لارتباطه مع الحكومة المؤقتة وتحالفه مع كريم بلقاسم ضِدّ أحمد بن بلة، الَّذِي تبنى موقف قيادة الأركان العامة بدون أدنى تردد وأعلن عن انضمامه إليها لفرض تشكيل مكتب سياسي يكون مسؤولاً عن الحكومة المؤقتة.[1]

وبطلب من الحكومة المؤقّتة، اجتمع المجلس الوطني للثَورَةِ في طرابلس من 25 مايو إلى 6 جوان 1962، وحضرَ الاجتماعَ اثنان وخمسون عضواً، فأعطيت الوكالات من البعض خصوصاً من الولاية الثالثة والرابعة وتغيب آخرون، وكَانَ مجموع الأعضاء المصوّتين سبعة وستين، فعُين محمد بن يحي رئيساً للمجلس ويساعده عمر بوداود وعلي كافي، وتمت الموافقة بالإجماع على جدول الأعمال الَّذِي يتضمن عدة نقاط أهمها تعيين قيادة جديدة.[2]

وفيما يخص تعيين أعضاء القيادة الجديدة الَّتِي سيصبح اسمها المكتب السِّيَاسِيّ، فإن المجلس عين لجنة متكونة من: محمد بن يحي (رئيسا) وحاج بن علة وعمر بوداود وقاضي بوبكر لإجراء الاتصالات بين أعضاء المجلس لاستخراج قائمة من الأسماء يقع عليها الاتفاق لتشكيل المكتب السِّيَاسِيّ. وقد بدأت اللجنة اتصالاتها في جو مشحون بالتوتر والمناورات.

وفي هَذِهِ الأثناء اتفق بن بلة وأركان الجيش على إبعاد أعضاء الحكومة ما عدا الَّذِينَ كانوا في السجن، واقترح مكتباً متكوناً من: بن بلة - خيضر آيت أحمد - بوالضياف – بيطاط - حاج بن علة - محمدي سعيد، وهو ما رفضه أنصار بن خدة وكريم بلقاسم، كما لم يوافق كُلّ من بوالضياف وآيت أحمد على أن يكونا في القائمة المقترحة.[3]

---

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الثاني (1954-1962)، ص 202

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص95

[3] المصدر نفسه، ص95

وهكذا تبلورت داخل المجلس الوطني نزعتان رئيسيتان[1]:

1. إحداهما بزعامة أحمد بن بلة، وهي ترى أن المكتب السِّيَاسِيّ المزمع انتخابه يجب أن يتكون من سبعة أعضاء وأن تعطى لَهُ كُلّ الصلاحيات اللازمة لقيادة الدولة، واقترح أحمد بن بلة إلى جانب اسمه كلاً من: محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد السعيد والحاج بن علة.
2. أما النزعة الثانية فقد تزعمها كريم بلقاسم، الَّذِي اقترح مكتباً سياسياً من تسعة أشخاص بالإضافة إلى اسمه: حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف، أحمد بن بلة، وسعد دحلب.

وفي 5 جوان اجتمع المجلس من جديد، وفي بداية المناقشة أعلن رئيس المجلس عن فشل اللجنة في وضع القائمة المطلوبة لتشكيل المكتب السِّيَاسِيّ، وطلب من المجلس تعيين لجنة جديدة للقيام بِهَذِهِ المهمة، لكن الحاضرين اختلفوا في ذَلِكَ مِمَّا دفع رئيس المجلس أن يرفع الجلسة، ولم يستطع المجلس الوطني أن يجتمع بعد ذَلِكَ.[2]

وفي 7 جوان غادر رئيس الحكومة "بن خدة" وكريم بلقاسم ومعهم بعض الوزراء طرابلس، وبدأ بعض الأعضاء الآخرين يغادرون طرابلس أيضاً، وهكذا توقف الاجتماع السادس للمجلس الوطني للثَوْرَةِ، وقد كَانَ هو الاجتماع الأخير لَهُ.

---

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الثاني (1954-1962)، ص 200 – 204
يقول الدكتور العربي الزبيري: "عندما تراجع قائمة التشكيلتين نستثني الحاج بن علة، فإننا نجد كُلّ العناصر المقترحة لعضوية المكتب السِّيَاسِيّ كانوا وزراء في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة ووقعوا قبل غيرهم، على اتفاقيات إيفيان وبالتالي فهم يكادون يمثلون توجه واحد ولا تفارق بينهم سوى الحساسيات الشخصية والحزازات الَّتِي لا علاقة لَهَا بأيديولوجية جبهة التَّحرِير الوطني. وإذا تعمقنا أكثر في التحليل، فإننا نجد أن الخلاف بين السيدين أحمد بن بلة وبلقاسم كريم لا يعود إلى أشياء جدية ولكنه، فقط، ينطلق من اعتقاد كُلّ واحد منهما أنه أحق من الآخر لقيادة الثَّورَة".

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص96

إذاً فالمجلس الوطني للثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة لم يختتم أشغالة رسمياً، ولم ينتخب أي هيئة سياسية عليا أو دنيا، كما أنه لم يجدد ثقته بالحكومة المؤقتة. وفي ظل هَذَا الفراغ؛ راح كُلّ طرف يبحث عن أنصار أقوياء يستعين بهم للاستيلاء على السلطة.[1]

أما أحمد بن بلة، فإنه ضمن، تأييد قيادة الأركان العامة والولايتين الأولى والسادسة ثُمَّ راح يجمع، حوله، الإطارات السِّيَاسِيَّة الَّتِي تريد تصفية حساباتها مع الحكومة أو مع الباءات الثلاث (بلقاسم – بن طوبال – بوضياف). وأما بن يوسف بن خدة، فإنه استمال الولايات الرابعة والخامسة والثانية والثالثة، بالإضافة إلى منطقة العاصمة وفيدرالية جبهة التَّحرِير الوطني في أوروبا، ثُمَّ أعلن باسم الحكومة عن حلِّ قيادة الأركان العامة.

ودخل محمد بوضياف وبلقاسم كريم إلى الجَزَائِر من أجل حمل الولايات على تنسيق حركتها وتكوين هيئة موحدة لمواجهة قيادة الأركان العامة الَّتِي رفضت الامتثال لقرار حلها وشرعت في الإعداد لإدخال جيش التَّحرِير الوطني إلى الداخل الجَزَائِرِيّ.[2] بينما استطاع أحمد بن بلة أن يجمع حوله عدداً كبيراً من المسؤولين الممثلين لتوجهات مختلفة لكنهم موحدون من أجل إسقاط الحكومة، ومن بينهم فرحات عباس، ومجموعة من الإطارات الَّذِينَ شاركوا في اجتماع الاثنين والعشرين وَالَّذِينَ تَمَّ اعتقالهم في فترات متفاوتة.

سافر بن خدة في هَذِهِ الأثناء إلى تونس حَيْثُ استأنف مهامه كرئيس للحكومة المؤقتة المسؤولة عن تطبيق اتفاقيات إيفيان مع الجانب الفَرَنسِيّ، بينما سافر أحمد بن بلة إلى القاهرة ودعا من هُنَاكَ إلى عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة وقراراتها.

وبعد وساطات متعددة قامت بِهَا جهات مختلفة وخاصة منها الحكومة المصرية عاد بن بلة إلى تونس وعقدت الحكومة المؤقتة اجتماعاً مطولاً في 26 جوان 1962. لكن لم يصل الطرفان إلى حل مرضي بينهما، وأبدى السيد محمد خيضر استقالته الَّتِي كَانَت إعلاناً عن وقوفه رسمياً إلى جانب بن بلة وقيادة الأركان العامة.

---

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الثاني (1954-1962)، ص 202

[2] المصدر نفسه، ص 206

وبعد انفضاض اجتماع الحكومة المؤقتة دخلت الحكومة المؤقتة إلى العاصمة يوم الإعلان عن الاستقلال الوطني في 5 يوليو 1962، وبعد ذَلِكَ التاريخ بأسبوع، اجتمع أحمد بن بلة بقادة الولايات في مدينة الشلف، وطلب منهم تزكية المكتب السِّيَاسِيّ الَّذِي اقترحه على المجلس الوطني، لكن لم يحصل إلا على واحد وثلاثين صوتاً من جملة ستة وستين. ورغم ذَلِكَ فاجأ ابن بلة الجميع في اليوم الثاني والعشرين من شهر جويلية عندما أعلن عن تأسيس المكتب السِّيَاسِيّ مشكلاً من سبعة أعضاء هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمدي السعيد والحاج بن علة.[1]

فاشترطت الحكومة المؤقتة استدعاء المجلس الوطني للثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة وإنهاء حالة الحصار المفروضة على قسنطينة من قبل قوات بن بلة وبومدين. لكن ابن بلة أمر باحتلال قسنطينة بواسطة جيش الحدود وقرر أن المكتب السِّيَاسِيّ هو البديل للمجلس الوطني للثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة. وفي اليوم الموالي 26 جويلية أعلن محمد بوضياف وبلقاسم كريم عن معارضتهما، وشكلا اللجنة الوطنية للدفاع عن الثَّورَة محددين لَهَا مهمة التحضير للمؤتمر وللانتخابات التشريعية.

وترتب عن الإعلان المذكور دخول الطرفين في مفاوضات تخللتها أحداث كثيرة وقادت في النهاية إلى إبرام اتفاق بين المعنيين في 2 أوت 1962. وبمقتضى ذَلِكَ تَمَّ تكليف المكتب السِّيَاسِيّ (المقترح في اجتماع طرابلس من طرف بن بلة)، بإعداد قوائم الانتخابات، والقيام بمهام الحكومة المؤقتة. [2]

[1] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الثاني (1954-1962)، ص 208 -209

[2] المصدر نفسه، ص 208 -209

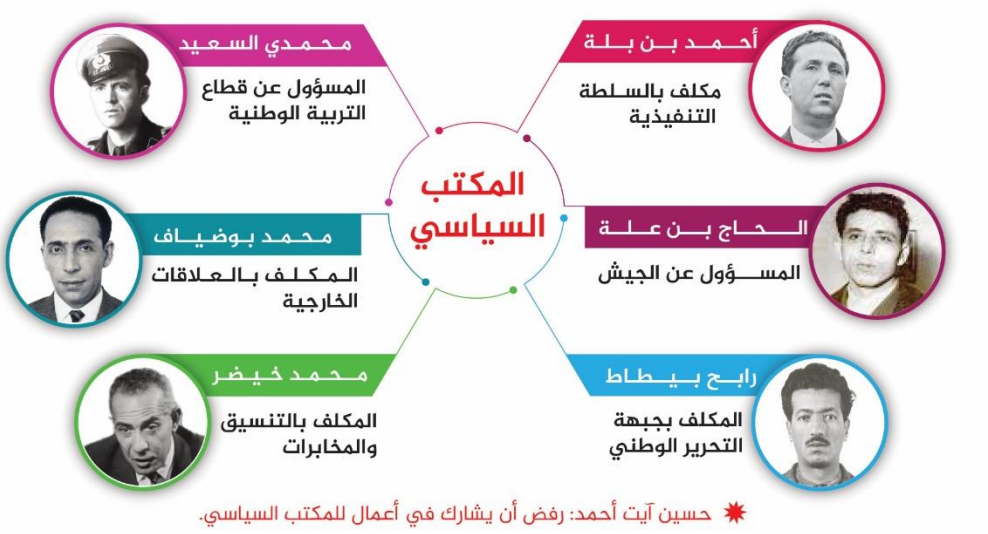

الشكل (10): تشكيلة المكتب السِّيَاسِيّ

وفي منتصف شهر أوت 1962 وقع خلاف بين أعضاء المكتب السِّيَاسِيّ -الَّذِي قام بإعداد قائمة المترشحين للانتخابات البرلمانية وكَانَت من المفترض أن تجري يوم 2 سبتمبر 1962- وبين قادة الولاية الرابعة الَّذِينَ رفضوا ترشح عدد من الشخصيات السِّيَاسِيَّة في منطقة الجَزَائِر العاصمة،[1] والتجأوا إلى العنف للاعتراض على قرارات المكتب السِّيَاسِيّ، فقرر أحمد بن بلة وأعضاء المكتب السِّيَاسِيّ يوم 19 أوت استعمال جيش الأركان للزحف على الجَزَائِر العاصمة. وفي يوم 9 سبتمبر 1962 بسط الجيش الوطني سلطته على العاصمة بِشَكلٍ كامل وانسحبت قوات الولاية الرابعة. وفي يوم 20 سبتمبر 1962 جرت الانتخابات التشريعية، ونجح جميع الأعضاء الَّذِينَ رشحهم المكتب السِّيَاسِيّ، فانبثق عن هَذِهِ الانتخابات مجلس تأسيسي (الجمعية الوطنية التأسيسية) ترأسه فرحات عباس.[2]

وفي 25 سبتمبر/ أيلول 1962، أعلنت الجمعية الوطنية التأسيسية ولادة الجمهورية الجَزَائِرِيَّة الديمقراطية والشعبية، وصادقت على تشكيل أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بلة. ولم تضمَّ هَذِهِ الحكومة أي عضو من الحكومة الجَزَائِرِيَّة المؤقتة الأخيرة. بالمقابل، شغل

[1] الشيخ خير الدين – عبد الرحمن فارس – السيدة شتنوف

[2] دكتور عمار بوحوش، التاريخ السِّيَاسِيّ لِلجَزَائِر من البداية ولغاية 1962، ص 508 - 509

خمسة عسكريين مناصب مهمة، فأسندت إلى العقيد هواري بومدين وزارة الدفاع وأما وزارة الداخلية فقد أسندت إلى أحمد مدغري.

أما أعضاء المجلس الوطني للثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة الَّذِينَ عارضوا المكتب السِّيَاسِيّ وهيئة الأركان وكانوا يطالبون بعقد مؤتمر وطني لحل الأزمة، فقد تَمَّ حذف أسمائهم من قائمة المرشحين للبرلمان الجديد، مثل عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، العقيد صالح بوبنيدر، العقيد علي كافي، القيد عمار بن عودة، محمد الصديق بن يحي، مصطفى لشرف...إلخ[1]

[1] دكتور عمار بوحوش، التاريخ السِّيَاسِيّ لِلجَزَائِرِ من البداية ولغاية 1962، ص 508 - 509

المبحث الثاني: النظام الجديد نحو الدكتاتورية وأزمة الهوية

بموجب اتفاقية إيفيان، كَانَ وضع الدستور الجديد للبلاد من اختصاص المجلس التأسيسي، حَيْثُ تطلبت اتفاقية إيفان الموقع عليها من الجانبين الجَزَائِرِيّ والفَرَنسِيّ في فصلها الخامس انتخاب مجلس تأسيسي تسندُ لَهُ السلطة، ومهامه:

1. تعين حكومة مؤقتة.
2. التشريع باسم الشعب.
3. إعداد دستور للجمهورية والتصويت عليه.

لكن أحمد بن بلة قرر أن تكون صياغة الدستور والتصويت عليه من صلاحيات جبهة التَّحرِير حصراً، وبهذا نشأت أزمةٌ داخليةٌ جديدة استقالَ على إثرها فرحات عباس وحسين آيت أحمد. وفي سبتمبر/أيلول 1963، حصلت الجَزَائِر على أول دستور لَهَا، وقد أعطى هَذَا الدستور لجبهة التَّحرِير الوطني أحقية الحكم المفرد للبلاد، باعتبارها الحزب الحاكم الأوحد.

عملياً حَتَّى قبل اعتماد الدستور، كَانَت الجبهة قد اتجهت مسبقاً إلى التفرد بالحكم، فقد حُظِرَ الحزب الشيوعي الجَزَائِرِيّ في 29 تشرين الثاني/ الب1962. وفي شهر آب/ أغسطس 1963، اعتُبر حزب الثَّورَة الاشتراكية بزعامة محمد بوضياف خارجاً عن القانون، وأُلغي كُلّ تشكيل حزبي غير جبهة التَّحرِير الوطني.

وفي 15 أيلول/ سبتمبر 1963، أصبح أحمد بن بلة رئيساً للبلاد عبر استفتاء شكلي يظهر أن الحزب الحاكم قد خططَ لَهُ بِشَكلٍ مسبقٍ، فانتهج بن بلة سياسة شديدة مع خصومه السياسيين، مثل بوضياف وحسين آيت أحمد ومحند أولحاج...إلخ فنشبَ على إثر ذَلِكَ تمردٌ في منطقة القبائل في أكتوبر 1963 قمعه بن بلة بالقوة المسلحة، ولم تأتِ سنة 1965 حَتَّى ازداد الشرخ وزادت الفوضى، وأصبح لابن بلة معارضون كُثر، فاستغل قائد الجيش بومدين ذَلِكَ واعتقل بن بلة في انقلاب عسكري منظم يوم 19 حزيران/ يونيو 1965.

وفي رسالة بتوقيع بومدين، أعلنت إذاعة الجَزَائِر تأسيس مجلس للثَورَةِ يتولى جميع السلطات، وابتداء من هَذَا التاريخ يمكنُ القولُ إن البلاد قد انتقلت من حكم الحزب الواحد، إلى حكم

الرجل الواحد، ومن دكتاتورية الحزب إلى دكتاتورية الرئيس. وقد بقي الأمر كذلك حَتَّى في عهد الشاذلي بن جديد الَّذِي حكم البلاد منذ 1979 بعد موت بومدين بمرضٍ غامض، وصولاً إلى عهد عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 وعبد المجيد تبون سنة 2019.

إذا فمنذ الاستقلال وحَتَّى اليوم، خضع الشعب الجَزَائِرِيّ لحكم دكتاتوري، ابتدأ هَذَا الحكم بوحدانية الحزب وصولاً إلى انفراد الرئيس بالسلطة، فلم يَتِمّ اختيار أي رئيس في الجَزَائِرِ منذ الاستقلال بإرادةٍ شعبيةٍ حرةٍ.

الشكل (11): رؤساء الجَزَائِرِ حَتَّى اليوم، وكلهم لم يَتِمّ اختيارهم بإرادة شعبية حقيقية

النظام الجديد وأزمة الهوية

ظهر من خلال أزمة صياغة الدستور بعد الاستقلال سنة 1963 أن رموز جبهة التَّحرِير لا يحملون رؤية موحدة لهوية الدولة ما بعد التَّحرِير، فالخلافات الأيديولوجية والشخصية الَّتِي كَانَت خافتة نوعاً ما خلال مرحلة قتال العدو المشترك، قد أصبحت طافيةً على السطح بعد انسحاب الاحتلال الفَرَنسِيّ.

وفي أول دستور للدولة الجَزَائِرِيَّة، أعلنت جبهة التَّحرِير أن دين الدولة هو الإسلام، وأن العصبية الاجتِمَاعِيَّة الَّتِي تُحَدِّدُ هوية المجتمع هي القومية العربية حصراً، وأن نظام الحكم ديمقراطي مركزي، بينما تمثل الاشتراكية النظام الاقتصادي للبلاد.

"يتعين على الجَزَائِر التأكيد بأن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لَهَا، وأنها تستمد طاقتها الروحية الأساسية من دين الإسلام.. كما تقيم جبهة التَّحرِير الوطني تنظيمها وقواعدها على مبدأ المركزية الديمقراطية.. جبهة التَّحرِير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجَزَائِر".[1] مقتطفات من دستور 1963

فجمعت الدولةُ الجديدة بِهَذَا تناقضات كثيرة، وتضمنت قيمُها نظريات متباينة تماماً، فكيف يكون دين الدولة الإسلام، بينما يكون نظامها الاجتِمَاعِيّ قومياً، والسِّيَاسِيّ ديمقراطياً، والاقتصادي اشتراكياً. فالقومية والاشتراكية والديمقراطية مفاهيم مستوردة من الثَّورَة الفَرَنسِيَّة، وهي نظريات مادية تقصي الدين عن المجتمع والاقتصاد والسياسة، وتبقيه حبيس الاعتقاد الفردي، وهو ما يتصادمُ مع الدين الإسلامي الَّذِي يعدُّ منهجاً متكاملاً للحياة ولا يقبل التجزئة مطلقاً، والَّذِي يحمل في طياته نظاماً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً مختلفاً عن قيم الثَّورَة الفَرَنسِيَّة بِشَكلٍ جذري. والظاهر أن ذكر الإسلام كدين للدولة في الدستور، ليس إلا إجراءً شكلياً لا أثر لَهُ في بناء الدولة، بقدرِ ما هو حبر على ورق.

[1] مجلس الأمة الجَزَائِرِيّ، مقتطفات من دستور 1963، (https://bit.ly/3hfQl74)

وليس هَذَا فحسب، فمحددات الهوية في الدستور لا تتناقض مع الإسلام فقط، بل إنها فيما بينها لا يمكن أن تتركب، فكيف تكون الدولة ديمقراطية بينما السلطة ليست للشعب وإنما للحزب الحاكم فقط، إن لم نقل للرئيس.

لقد اجتمعت رموز جبهة التَّحرِير الوطني على هدف تكتيكي وهو الاستقلال، لكنها لم تقدم يوماً إجابات حاسمة حول المواضيع الاستراتيجية الَّتِي تتعلق بهوية الدولة وقِيمها ونُظمها، وهو ما كَانَ سبباً في التخبط الكبير فيما بعد. فَكَانَ مسار جبهة التَّحرِير العلماني سبباً في مصادمة التيارات الإسلامية بعد ذَلِكَ، كما كَانَ مسارها القومي العربي عاملاً مهماً في تذكية النعرة القومية لدى بقية القوميات في الجَزَائِر، وتغذية نزعة الانفصال لدى بعض الأقليات وعلى رأسها الأمازيغ.

وفي المقابل فإن تحقيق لوازم هَذِهِ القومية العربية لم تشهد نجاحاً كبيراً، فلم تصبح الجَزَائِرُ مركزَ تأثير عربي كما أصبحت مصر مثلاً في عهد عبد الناصر، ولم تشهد توسعاً على مستوى النفوذ نحو العالم العربي كما كَانَ متوقعاً.

الباب الثالث: الحوكمة والمأسسة في الثَّورَة الجزَائِرِيَّة

"تُشَكِلُ الثَّورَة مع الفكرِ أُسُسَ النهضةِ، ولكن الثَّورَة بلا فكر هلاكٌ محققٌ"

(علي عزت بيغوفيتش)[1]

عندما اندلعت ثورة التَّحرِير الجزَائِرِيَّة (1954-1962) في وجه الاستعمار الفَرَنسِيّ، كَانَ على الجزائريين معالجةُ مشكلةٍ سِيَاسِيَّةٍ تتمثلُ في استبدالِ النظام الَّذِي خلفه الاحتلال، وبناءُ نظامٍ جديدٍ يكفلُ للأُمَّةِ حقوقها الَّتِي فقدتها في العهد الفَرَنسِيّ.

كَانَت البداية بتأسيس جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ الَّتِي كَانَت تُمَثِّلُ الإطارَ السِّيَاسِيّ والفكري للثورة، ثُمَّ انبثق عنها جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ الَّذِي أصبح يُمَثِّلُ الذراعَ العَسكَرِيّ، ثُمَّ ظهرت تباعاً العديد من المؤسسات: مثل فيدرالية الجبهة في أوروبا، واتحاد الطلبة الجزائريين...إلخ لتُتَوَّجَ بعد ذَلِكَ جهود الحوكمة بتأسيس المجلس الوَطَنِيّ للثورة وانبثاقِ هيئةِ التنسيقِ عنه، وصولاً إلى إعلان الحكومة المؤقتة الَّتِي حصلت على اعتراف دولي كبير.

سنحاول في هَذَا الباب رصدَ مسار الحوكمة والمأسسة في الانتفاضة الجزَائِرِيَّة، وتناولَ أهم المراحل الَّتِي مرت بِهَا الثَّورَة على مستوى التنظيم والإدارة، ليكون الباب مقسماً إلى فصلين رئيسين تندرج ضمنهما العديد من المباحث:

1. **فصل: الحكومة والمأسسة داخل البلاد**
2. **فصل: الحكومة والمأسسة خارج البلاد**

[1] علي عزت بيغوفيتش، أول رئيس لجمهورية البوسنة والهرسك بعد انتهاء حرب البوسنة والهرسك. وهو ناشط سياسي بوسني وفيلسوف إسلامي.

الفصل الأول: الحوكمة والمأسسة داخل البلاد

لم تعتمد جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ في ثورتها على ميدانٍ دون الآخر، بل حاولت تنظيمَ الشعبِ وتوجيهه في جميع الميادين، وعملت على إنشاء المؤسسات الَّتِي تخدم الثَّورَة والشعب الجَزَائِرِيّ، والَّتِي تكون بديلاً عن سلطة الاحتلال وهيمنته على المستوى الاجتماعي والسِّيَاسِيّ والعَسكَرِيّ والأمني. وفي الحقيقة، استطاعت الثَّورَة أن توجد لنفسها كياناتٍ موازيةً لحكومة الاحتلال في الجَزَائِر، أو فلنقل حكومة ظل منافسة لنفوذ الفرنسيين على الشعب.

بدأ تطور المؤسسات في الداخل الجَزَائِرِيّ بتأسيس كُلّ من "جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ" وجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ"، حَتَّى جاء مؤتمر الصومام في العام 1956 فنقل الثَّورَة إلى مرحلة متقدمة من التنظيم، نخرج بجملةٍ من القرارات، كَانَ أبرزها إنشاءُ مجلس وطني للثورة، وإعادة تنظيم جيش التَّحرِير، وتشكيل الحكومة الجَزَائِرِيَّة المؤقتة، بالإضافة للعديد من القرارات الأخرى الَّتِي سيأتي ذكرها في المباحث القادمة.

وليكون الحديث عن مسار تطور المؤسسات في الداخل الجَزَائِرِيّ واضحاً، كَانَ لابد أن نُقَسِّمَ هَذَا الفصل إلى المباحث التالية:

أولا: مرحلة التأسيس من نوفمبر 1954 حَتَّى أغسطس 1956.

ثانياً: مرحلة التنظيم بعد مؤتمر الصومام في أغسطس 1956.

ثالثاً: جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ ما بعد مؤتمر الصومام.

المبحث الأول: مرحلة التأسيس من نوفمبر 1954 حَتَّى أغسطس 1956

قبل اندلاع الثَّورَة، قلنا أن بوضياف دعا اثنين وعشرين مناضلاً لمناقشة واقع النضال في الجَزَائِر في ظل تفكك وعجز الحركات الوَطَنِيَّة العريقة، وقد نتج عن هَذَا الاجتماع الَّذِي حصل في 25 يوليو 1954 تشكيلُ اللجنة السداسية، اللجنة الَّتِي ستخطط للثورة المسلحة وستحدد موعد انطلاقها. فكَانَت هَذِهِ أول خطوةٍ عمليةٍ في مسار مأسسة الثَّورِيَّة.

اللجنة السداسية () الَّتِي أشرفت على تشكيل جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ وجيش التَّحرِير

أواخر أكتوبر 1954، كَانَت اللجنة السداسية قد أجرت العديد من الاجتماعاتِ الدورية، قامت خلالها بتقسيم البلاد إلى خمس مناطق عمليات على كُلّ واحدة منها قائد، بينما كُلِّفَ محمد بوضياف بمهمة التنسيق بين الثُّوارِ في الداخل والخارج، بالإضافة إلى الإشراف على تعبئة الجزائريين في الخارج من أجل دفعهم لمساندة الثَّورَة.

ونتيجة لاجتماعات اللجنة السداسية أيضاً، تَمَّ تأسيس "جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ" لتصبح الجناح السِّيَاسِيّ للثورة الجَزَائِرِيَّة، بينما تَمَّ تأسيسُ "جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ" ليصبحَ الجناحَ العَسكَرِيّ للثورة، كما قامت نفسُ اللجنةِ بتحديد موعد انطلاق الثَّورَة في 1 نوفمبر 1954 وصياغة البيان العام الَّذِي سينشر في اليوم الأول من الانتفاضة.

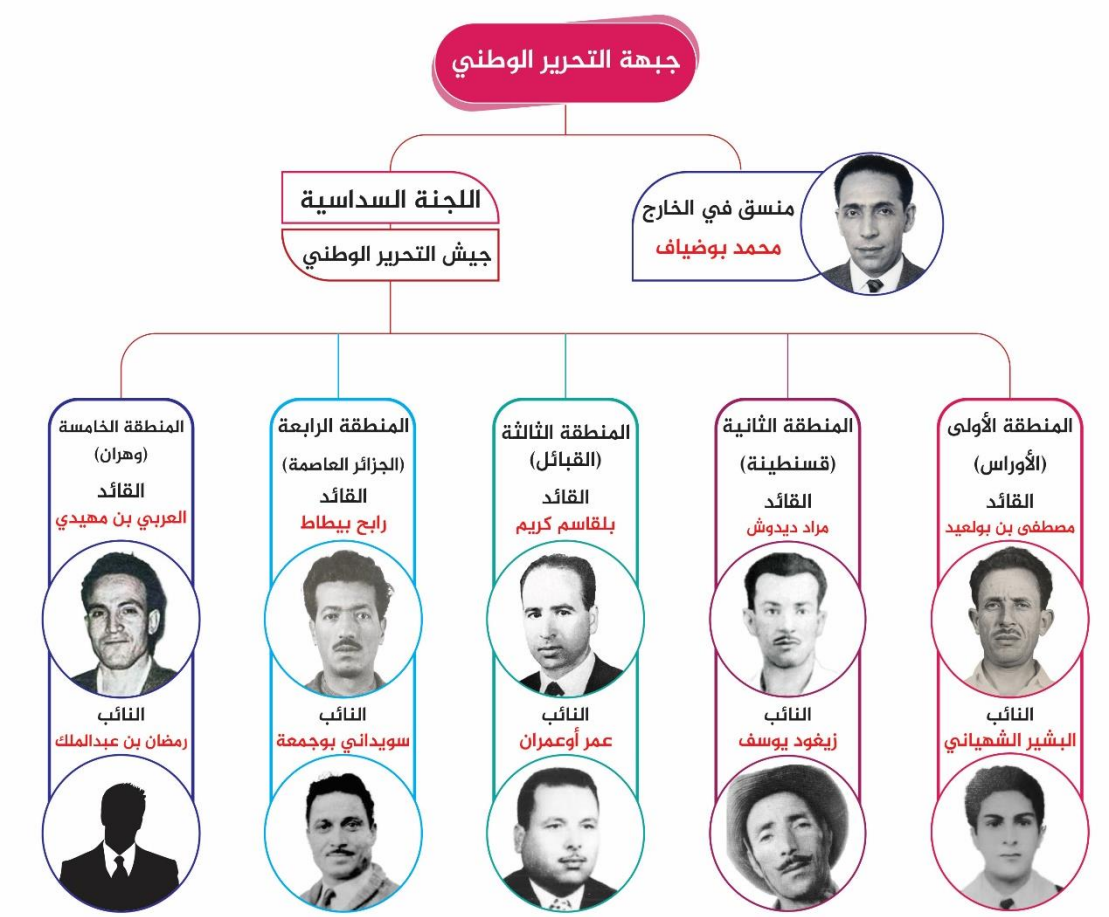

الشكل (12): الشكل التنظيمي للثورة أواخر سنة 1954

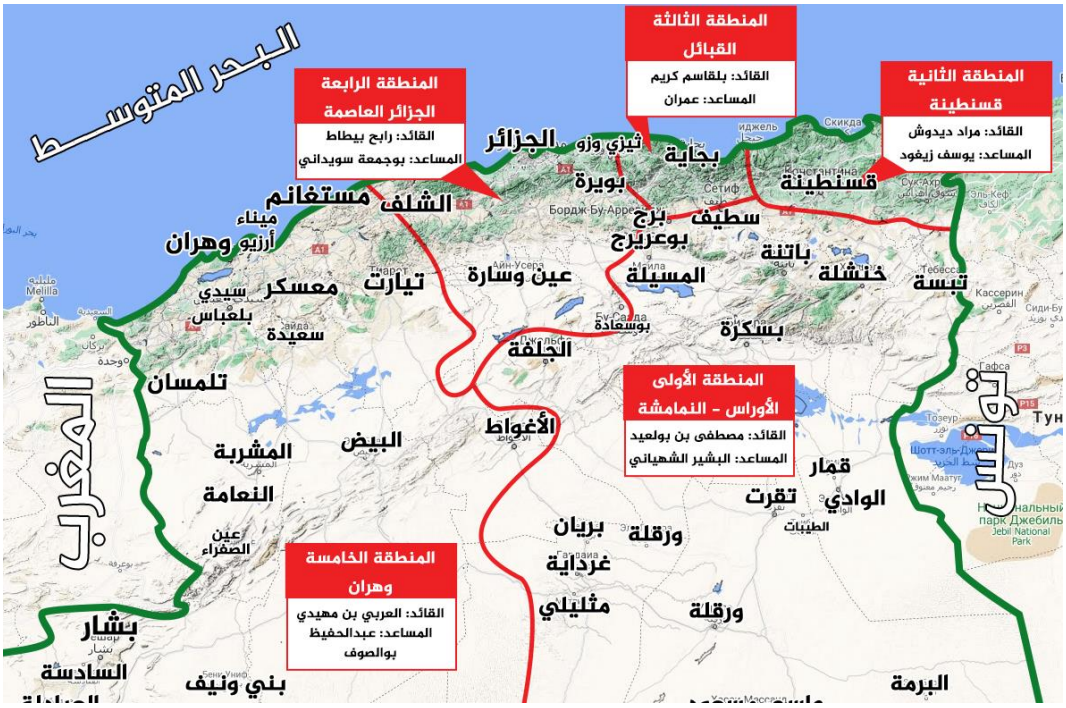

الخريطة (24): تقسيم اللجنة السداسية لمناطق عمليات الثَّورَة سنة 1954

في البداية لم يكن هُنَاكَ انفصالٌ بين جبهة التَّحرِير وجيش التَّحرِير من حَيْثُ الهيكلية الإدارية، حَيْثُ كَانَ قادة اللجنة السداسية يشرفون بأنفسهم على كليهما، وكَانَت المناطق الخمس تمثل نفوذ كلا الجهازين.

ومع انطلاق الثَّورَة في الفاتح من نوفمبر، شملت العَمَلِيَّاتُ معظمَ الترابِ الوَطَنِيّ، وقد كَانَ عدد المناضلين على كامل التراب الجَزَائِرِيّ بين الثمانمئة مناضل إلى ألف مناضلٍ على أكثر تقدير، شاركَ عددٌ كبير منهم في العَمَلِيَّات الأولى، ويمكن توزيعهم على الشكل التالي:[1]

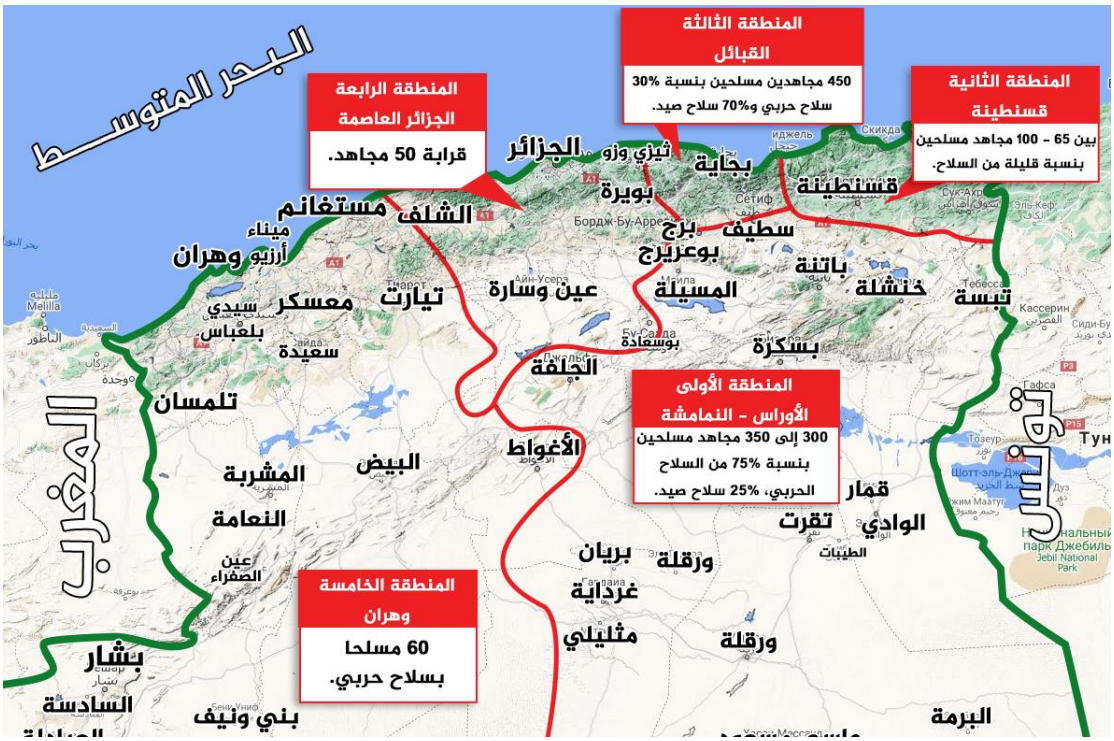

الخريطة (25): توزع عدد المقاتلين مع انطلاق الثَّورَة في شهر نوفمبر 1954

ولكن بعد أربعة أشهر تقريباً من انطلاق الثَّورَة، استشهد العديد من القادة، وسافر بعضهم خارج البلاد لتأمين التموين، فحصلت بعض التغييرات على الهيكلية الداخلية للثورة، حَيْثُ تَمَّ اعتقال بيطاط قائد المنطقة الرابعة (الجَزَائِر العاصمة) ومعظم مساعديه، فأرسل كريم بالقاسم قائد

[1] ضيفي بثينة – طرش سلاف، المعارك الكبرى في الولاية التاريخية الثالثة 1956- 1962 ص 15 / محمد عباس، نصر بلا ثمن الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 – 1962)، ص338

المنطقة الثالثة (القبائل) عبان رمضان إلى مدينة الجَزَائِر في فبراير 1955. وذَلِكَ لِيُشرِفَ على النشاط في هَذِهِ المدينة بعد خروجه من السجن.

وهكذا بدأت تتكون ما يسمى بمنطقة "الجَزَائِر الحرة" تحت إشراف عبان رمضان الَّذِي تمكن بالاستعانة ببعض الخلايا النشطة من إجراء عدة اتصالات مع المنظمات والجمعيات والشخصيات المختلفة واستطاع أن يقنعها بالانضمام إلى جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ. وبهذا أصبحت الجَزَائِر الحرة تمثل منطقةً جديدةً وأصبحت هيكليةُ الثَّورَة أواسط سنة 1955 كما يوضح الشكل التالي:

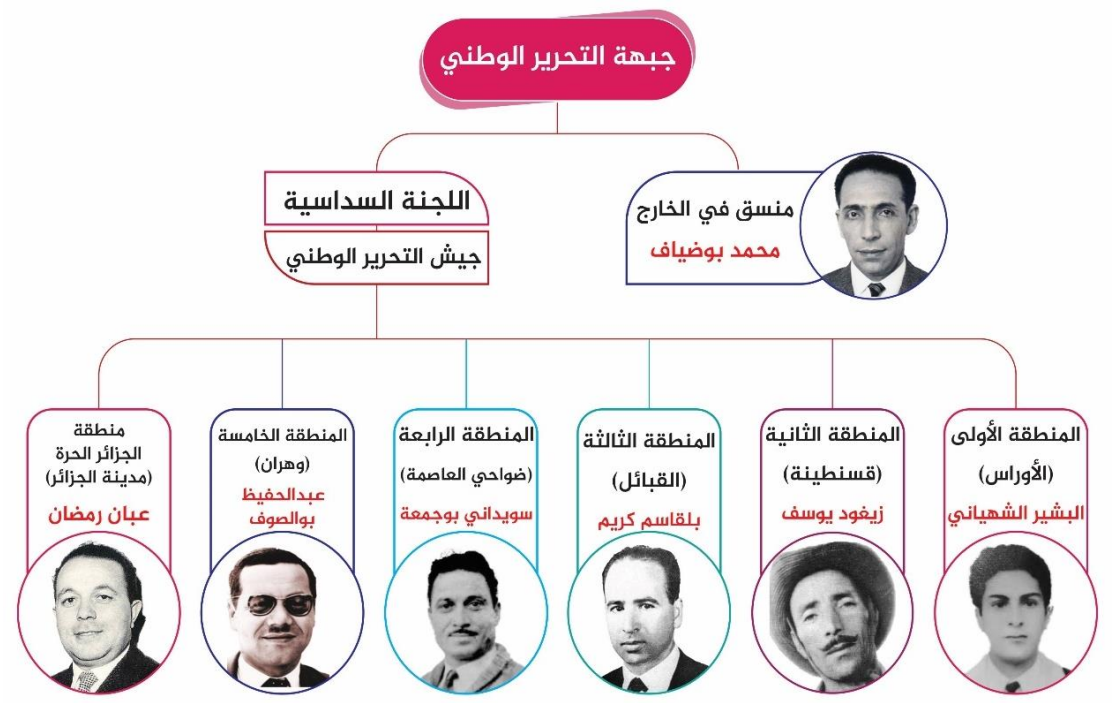

الشكل (13): الشكل التنظيمي للثورة أواسط 1955

ولتصبح القطاعات الست على الخريطة كالتالي:

الخريطة (26): تقسيم مناطق عمليات الثَّورَة أواسط سنة 1955

أما بالنسبة للنظام الداخلي الَّذِي كَانَ يعد مرجعاً للثورة بأسرها في هَذِهِ الحقبة الَّتِي استمرت قرابة السنتين، فقد كَانَ هو بيان الفاتح من نوفمبر الَّذِي أصبح يمثل هوية الثَّورَة وبطاقة التعريف فيها، وقد جاء فيه:

الهدف العام للثورة؛ الاستقلال الوَطَنِيّ بواسطة:

- إقامة الدولة الجَزَائِرِيَّة الديمقراطية الاجتِماعِيَّة ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية للثورة:

•التطهير السِّيَاسِيّ بإعادة الحركة الوَطَنِيَّة إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح الَّتِي كَانَت عاملاً هاماً في تخلفنا الحالي.

•تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجَزَائِرِيّ لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية للثورة:

- تدويل القضية الجَزَائِرِيَّة.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم الَّتِي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

•العمل الداخلي سواء في الميدان السِّيَاسِيّ أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجَزَائِرِيَّة حقيقةً واقعةً في العالم كله، وذَلِكَ بمساندة كُلّ حلفائنا الطبيعيين.

شروط التفاوض مع الفرنسيين:

•الاعتراف بالجنسية الجَزَائِرِيَّة بطريقةٍ علنيةٍ ورسميةٍ، مُلغِيَةً بِذَلِكَ كُلّ الأقاويل والقرارات والقوانين الَّتِي تجعلُ من الجَزَائِر أرضاً فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجَزَائِرِيّ.

•فتح مفاوضاتٍ مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجَزَائِرِيّ على أسس الاعتراف بالسيادة الجَزَائِرِيَّة وحدةً لا تتجزأ.

•خلق جو من الثقة وذَلِكَ بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كُلّ مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل: (الحقوق الَّتِي ستعطى للفرنسيين)

•فإن المصالح الفَرَنسِيَّة، ثقافية كَانَت أو اقتصادية والمحصل عَلَيْهَا بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

- جميع الفرنسيين الَّذِينَ يرغبون في البقاء بالجَزَائِرِ يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بِذَلِكَ كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجَزَائِرِيَّة، وفي هَذِهِ الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
- تحدد الروابط بين فَرَنسَا والجَزَائِر، وتكون موضوعَ اتفاقٍ بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

المبحث الثاني: مرحلة التنظيم بعد مؤتمر الصومام في أغسطس 1956

في 20 أوت/ أغسطس 1956، بعد سنتين من اندلاع الثَّورَة، جاء مؤتمر الصومام ليكون محطةً فاصلةً في عمر الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، وليمثل نقلةً نوعيةً وجوهريةً في هيكليتها وأنظمتها الداخلية. فعلى صعيد المأسسة، ظهرت في هَذِهِ المرحلة أجهزة جديدة مثل "**المجلس الوَطَنِيّ للثورة**" الجَزَائِرِيَّة و"**لجنة التنسيق والتنفيذ**" و"**المحافظين السياسيين**" و"اللجان الشعبية"، وعلى صعيد الأنظمة والإجراءات الداخلية نصَّ مؤتمر الصومام على العديد من اللوائح التنظيمية.

المطلب الأول: شكل المؤسسات

كَانَت اللجنةُ السداسيةُ جهةَ السلطةِ العليا في الثَّورَة، هَذَا من جهة الشكل، أما من جهة الواقع؛ فإن دور هَذِهِ اللجنة كَانَ محورياً خلال الانطلاق، لكن بعد ذَلِكَ أصبحت قيادة الثَّورَة لا مركزية تقريباً، وأصبح قائد المنطقة يَملِكُ كافة الصلاحيات الإدارية والسِّيَاسِيَّة والعَسكَرِيَّة والأمنية في منطقته، ولَهُ الصلاحيات الكاملة في اتخاذ القرار بما يوافق المبادئ الأولى الَّتِي تَمَّ الاتفاق عَلَيْهَا عند تأسيس الجبهة. وقد بقي الأمر كذلك حَتَّى انعقاد مؤتمر الصومام، وتأسيس "**المجلس الوَطَنِيّ للثورة**".

ومنذ بداية 1957، أصبح المجلس هو الهيئةَ العليا الَّتِي تقود الثَّورَة، وهو من يقوم بتشريع القوانين مؤقتاً إلى غاية تحرير التراب الوَطَنِيّ كاملاً، كما يقومُ بدور الرقابة والتقييم لمسار الثَّورَة، ويجتمع في دورةٍ عاديةٍ مرةً في كُلّ العام، ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب أغلبية "لجنة

التنسيق والتنفيذ" أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس. وقد تكوَّنَ المجلسُ من سبعةَ عشرَ عضواً دائمين وسبعةَ عشرَ عضواً آخرين نواباً.[1]

[1] سبعة عشر عضواً دائماً: وهم قادة الولايات والمسؤولون التاريخيون عن اندلاع الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، وسبعة عشر عضواً إضافياً: وهم يمثلون مختلف التشكيلات السِّيَاسِيَّة القائمة في البلاد قبل نوفمبر 1954 والَّذِينَ دخلوا صفوف الثَّورَة بصفة فردية، زيادة على ممثلي التنظيمات العمالية والطلابية والفعاليات الاقتِصَادِيَّة ، أي أربعة وثلاثون عضواً في المجموع. منهم الدائمين والإضافيين .

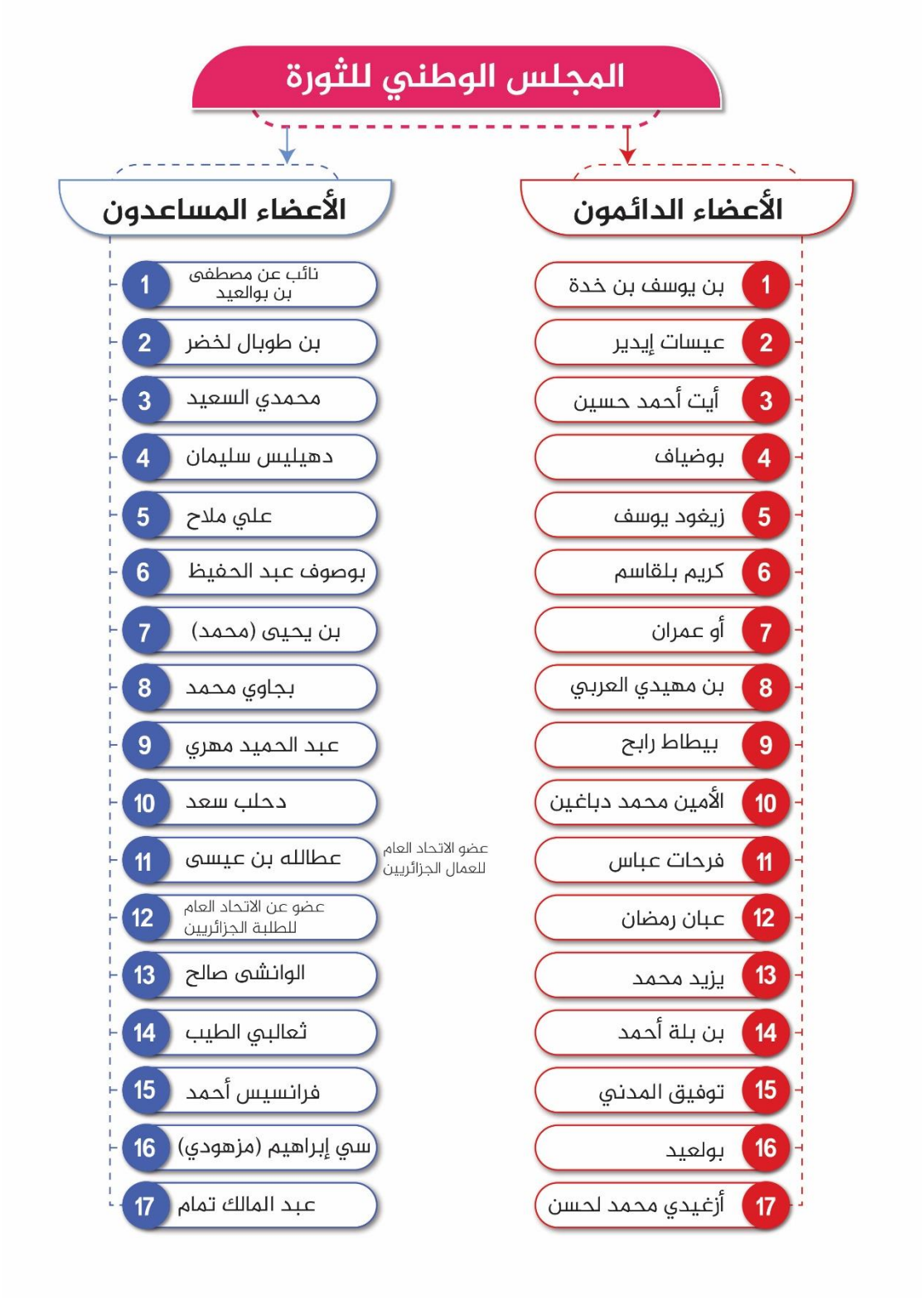

الشكل (14): هيكلية المجلس الوَطَنِيّ للثورة الجَزَائِرِيَّة سنة 1957

ولتسهيل العمل ومواكبة الواقع المتغير للثورة، انبثقت عن المجلس الوَطَنِيّ **"لجنة التنسيق والتنفيذ"** لتقوم بقيادة شؤون الثَّورَة وتسيير أعمالها، فحظيت هَذِهِ اللجنة بسلطاتٍ واسعةٍ فيما بين جلسات المجلس الوَطَنِيّ للثورة إلا فيما يخصُّ القضايا المتعلقة بمصير مستقبل البلاد. وحظي أعضاؤها بسلطة مراقبة المنظمات السِّيَاسِيَّة والاقتِصَادِيَّة والاجتِماعِيَّة والعَسكَرِيَّة للثورة، فكَانَ لهم الحق في تشكيل الحكومة المؤقتة بالتنسيق مع المندوبين في الخارج، وهم مكلفون -دون غيرهم- بانتقاء مختلف اللجان الفرعية.[1] وقد تكوّنت هَذِهِ اللجنة من خمسة أعضاء.

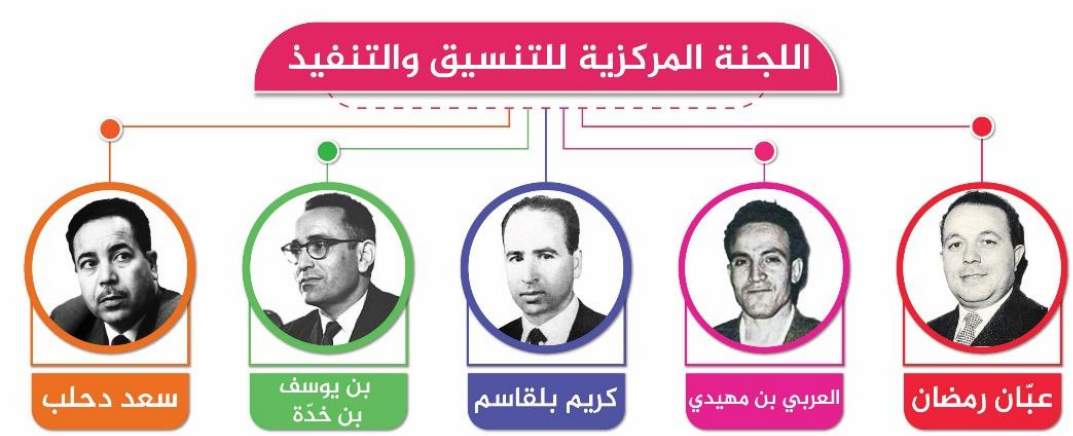

الشكل (15): أعضاء اللجنة المركزية سنة 1956

وعلى الصعيد الداخلي، استطاع مؤتمر الصومام إقامة إدارة جزائرية، تمكنت الثَّورَة عن طريقها من محاصرة الإدارة الاستعمارية الَّتِي انصرف عنها الشعب، إذ تَمَّ تقسيم البلاد إلى ستِ مناطق. ومن تاريخ المؤتمر استبدل اسم المنطقة بـ "الولاية". بِحَيْثُ يصبح التقسيم الإداري في البلاد كالتالي: الولاية، ثُمَّ المنطقة، ثُمَّ الناحية، ثُمَّ القسمة.

والقائد في هَذِهِ المناطق لَهُ صفتان: عَسكَرِيَّة وسِيَاسِيَّة، وهو يُمَثِّلُ السلطة المركزية لجبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ في منطقته أو ناحيته، ويحيط بِهِ ثلاثة نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوَطَنِيّ الجَزَائِرِيَّة، ص 139

العَسكَرِيّ، والفرع السِّيَاسِيّ، وفرع الاستعلامات والاتصالات، كما توجدُ مراكزُ قيادةٍ لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم.[1]

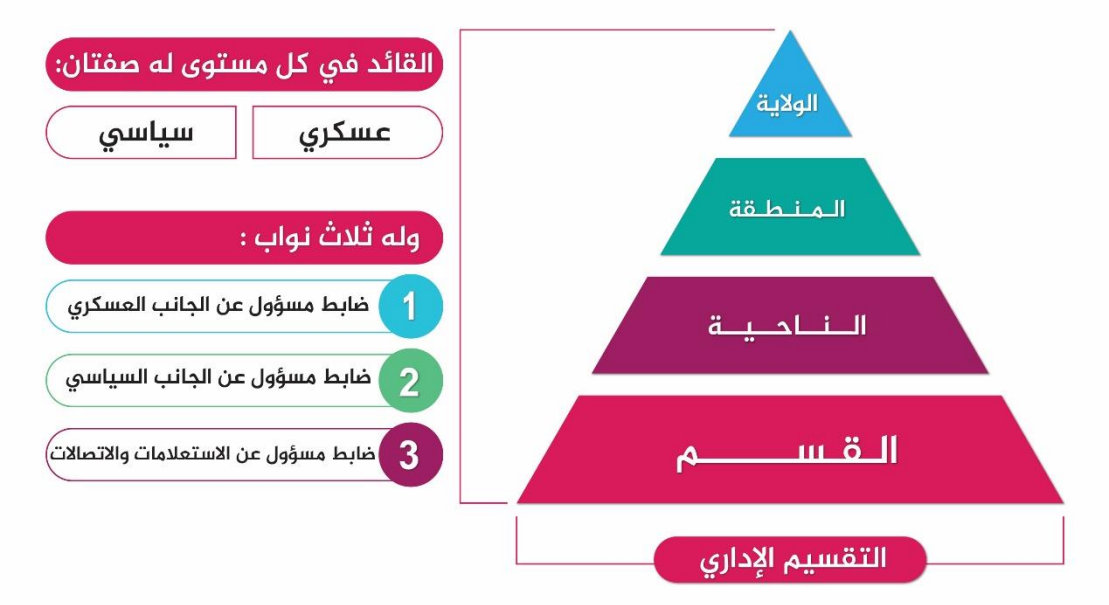

الشكل (16): التقسيم الإداري بعد مؤتمر الصومام 1956

وبالإضافة إلى تشكيل المجلس الوَطَنِيّ ولجنة التنسيق والتنفيذ، أقر مؤتمر الصومام تشكيل ما يعرف **بالمحافظين السياسيين**[2]، وتمثلت مهامهم الأساسية في: تنظيم وتثقيف الشعب عبر الدعاية والتوجيه والرد على الحرب النفسية الفَرَنسِيَّة، ونشر أخبار الثَّورَة، وتبليغ سياسات وقرارات جبهة التَّحرِير.

وللمحافظين السياسيين الحقُ في إعطاء آرائهم في جميع برامج الأعمال العَسكَرِيَّة لجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ، كما عليهم جَمعُ أموال التبرعات والزكاة وتموين الثَّورَة وفض النزاعات وضبط الأحوال الشخصية للسكان وشن الحرب النفسية المضادة، وعليهم أيضاً أن يعملوا على تمتين العلاقة بين

[1] المركز الوَطَنِيّ للدراسات والبحث في الحركة الوَطَنِيَّة وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص 52

[2] كَانَت وظيفة المحافظ السِّيَاسِيّ موجودة منذ اندلاع الثَّورَة إلا أنها لم تكن معممة وواضحة المهام والأهداف، وبعد مؤتمر الصومام أُقرت بِشَكلٍ رسمي. وهُنَاكَ أسماء عديدة للمحافظ السِّيَاسِيّ وردت في وثائق جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ، مثل المرشد السِّيَاسِيّ، المسؤول السِّيَاسِيّ، الكوميسار، شيوخ البلديات...إلخ

الثَّورَة والشعب والعناية بالأقليات الأوروبية ومساجين الحرب.[1] ويتدرجون في الرتبة من الولاية إلى القسمة مروراً بالمنطقة والناحية، حَيْثُ تَمَّ تعيين في كُلّ منها محافظٌ سياسي، لَهُ نفس رتبة القائد العَسكَرِيّ في الهيكل الإداري المعين فيه، وقد كَانَ عضواً بارزاً في مجلس القيادة على مستوى الولاية والمنطقة والناحية والقسمة.[2]

وعادة ما كَانَت جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ تلجأ إلى اختيار محافظين سياسيين من بين المناضلين القدماء لحزب الشعب الجزَائِرِيّ، كما كَانَت قيادة جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ قبل تعيين المحافظ تختبره في المعارك، وتراقبه في الصبر على المكاره، فالتاريخ النضالي للمحافظ السِّيَاسِيّ، كَانَ لَهُ وقع في نفوس الجماهير لما يُولِدُهُ من ثقةٍ في شخصه.[3] **والجدير بالذكر أن الثَّورَة قد أنشأت في "وجدة" سنة 1957 مدرسةً لتأهيل المحافظين السياسيين، لتجنيد إطارات مدربة وقادرة على الابتكار.**[4]

ويمكن القول إن من أهم عوامل نجاح الثَّورَة، حرصها على الأخلاق الحميدة وإقامة أحكام الشريعة. وكمثال على ذَلِكَ، فرضت الولاية الثانية "مئة سنتيم" غرامة مالية للحاضر الَّذِي يتخلف عن صلاة الصبح، و"خمسة وعشرين سنتيم" للمتخلف عن الصلوات الأخرى، "فاضطر الَّذِينَ لم يكونوا يصلون طوال حياتهم إلى الخضوع والحضور إلى المسجد للصلاة، وتَمَّ منعُ الناس من التدخين والنّفة".[5]

وعلى صعيد الحوكمة الداخلية أيضاً، قرر مؤتمر الصومام تأسيس **المجالس الشعبية**، وجُعلت هَذِهِ المجالس في كُلّ قرية، بِحَيْثُ يُشرِفُ مجلس القرية على إحصاء المدن، وجمع الضرائب، والسهر

---

[1] المركز الوَطَنِيّ للدراسات والبحث في الحركة الوَطَنِيَّة وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص 50

[2] د سبحي عائشة، ود تاونزة محفوظ، دور المحافظ السِّيَاسِيّ في تفعيل الاستراتيجية الإعلامية للثورة التحريرية الجزَائِرِيَّة، ص 158-157

[3] المصدر نفسه.

[4] د. غربي محمد، قراءات ودراسات المجلة الثقافية الجزَائِرِيَّة، (أستاذ محاضر – بالعلوم السِّيَاسِيَّة، في جامعة الشلف بالجزَائِر) – المحافظون السياسيون، رابط الكتروني: https://thakafamag.com/?p=8765

[5] المصدر نفسه.

على تحقيق الأمن، وفصل النزاعات، وتوفير المستطاع من المرافق الأساسية الصحية أو التعليمية أو الخدمية، وكفالة الأيتام والأرامل.[1]

فكَانَت هَذِهِ المجالس تساعد المحافظ السِّيَاسِيّ في مهامه المختلفة والمتعددة، وتتكون من طرف سكان القرى والأحياء عن طريق الانتخابات، تنبثق عنها هيئات فرعية وأقسام. يراعى في اختيار أعضائها الَّذِينَ يبلغ عددهم خمسة، الانتماء السِّيَاسِيّ والوضع الاجتماعي من عادات وتقاليد.

وكَانَ انتخاب "المجالس الشعبية" يَتُمُّ بأن يجمع "المحافظ السِّيَاسِيّ" جميع الناخبين في القرية (وهم جميع الرجال من سن الثامنة عشرة فصاعداً) ويعرض عليهم قائمة الخمسة أعضاء الَّذِينَ وقع اختيارهم (بِحَيْثُ يكونون أمناء، أذكياء، محبوبين لدى الجميع قادرين على تحمل المسؤوليات المترتبة عن نيابتهم) ويكون انتخابهم بالهتاف الجماعي، فإن ظهرت معارضة ما، يجب وقتها إجراء التصويت السري.

وفي المناطق الَّتِي يوجد بِهَا مناضلون من حزب الشعب الجَزَائِرِيّ، يَتُمُّ اختيارهم لِتِلْكَ المهمة انطلاقاً من عامل الخبرة والتجربة والاستعداد، أَما في المناطق الَّتِي ينعدم فيها المناضلين فإِنَ السكان يلجؤون إلى اختيار من يلتمسون فيهم الثقة والقدرة على ذَلِكَ.[2]

لعبت المجالس الشعبية دوراً هاماً في إدارة الشؤون العامة للمواطنين وحل مشاكلهم، وتموين الثَّورَة بِكُلِّ ما تحتاج إليه من الألبسة والأحذية والأدوية والمواد الغذائية والأموال الَّتِي كَانَت تدفع بمحض الإرادة، وكَانَت تحصَّل عن طريق:[3]

1 ـ الاشتراكات: مبلغ مالي يدفع شهرياً، موزع بطريقة متفاوتة حسب المناطق والولايات، يراعى فيه دخل المواطنين. فالموظف يدفع 10% من راتبه الشهري، والتاجر يدفع اشتراكاته

---

[1] انظر أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوَطَنِيّ الجَزَائِرِيَّة، ص 156

[2] أ. إدريس لعبيدي، التنظيم السِّيَاسِيّ والإداري والعَسكَرِيّ في الولاية الثالثة التاريخية (1954-1962\) – المجالس الشعبية أنموذجاً – ص 15

[3] د. غربي محمد، قراءات ودراسات المجلة الثقافية الجَزَائِرِيَّة، (أستاذ محاضر – بالعلوم السِّيَاسِيَّة، في جامعة الشلف بالجَزَائِرِ) – المحافظون السياسيون، رابط الكتروني: https://thakafamag.com/?p=8765

الشهرية بانتظام حسب دخله التجاري. وكَانَ الاشتراك يدفع مقابل وصل مختوم بختم جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ.

2 ـ الغرامات: كَانَت تفرض على المجرمين والمخالفين لنظام الثَّورَة، والمدخنين ورواد الحانات والمقاهي الفَرَنسِيَّة، وبيوت الدعارة، ومنتهكي حرمة رمضان. وكَانَت المجالس والمَحَاكِم الشعبية هي الَّتِي تحدد قيمة الغرامة المالية.

3 ـ الزكاة: وفق ما تنصُّ عَلَيْهِ الشريعة الإسلامية. تقدم في شكل نقود على الأموال، كما كَانَت تفرض على المحاصيل الزراعية والماشية والعقار.

4 ـ الضرائب: إلزامية على الجزائريين داخل وخارج الوطن، لكن عائداتها قليلة لشدة فقر المجتمع الجَزَائِرِيّ. كَانَت تفرض على عقود الملكية والزواج وأصحاب المقاهي والمبادلات التجارية، وأصحاب السيارات والشكاوى الَّتِي ترفع أمام محاكم جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ.

5 ـ التبرعات والهبات: يقدمها التجارُ والحرفيون والأغنياء وبعض شركات النفط ونقل المسافرين، والمستعمرين الأوروبيين "طائعين أو كارهين" دفعاً للضرر الَّذِي يتعرضون لَهُ، وحفاظاً منهم على نفوسهم وأرزاقهم.

6 ـ الغنائم: الَّتِي يغنمها المجاهدون خلال معاركهم مع الفرنسيين، وغالباً ما تكون في شكل أسلحة أو ألبسة أو نقود أو مواشي وحبوب فتُقيَّد في سجل خاص.

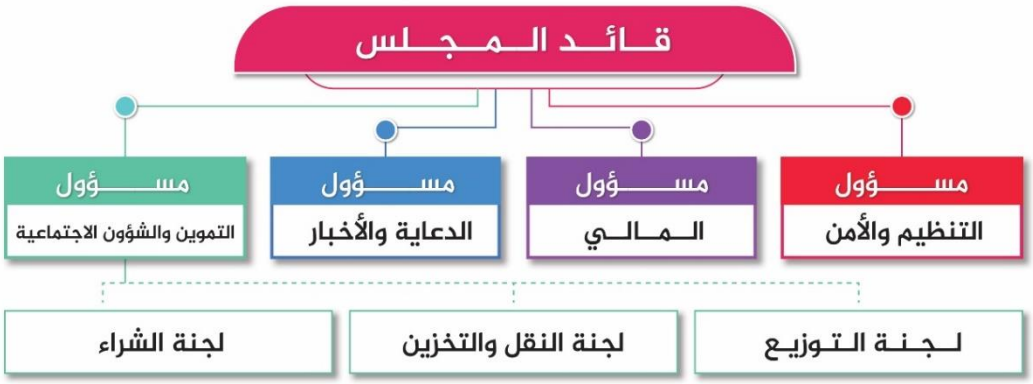

الشكل (17): الهيكل التنظيمي للمجلس الشعبي

وتماشياً مع الهيكل التنظيمي صار للقسمة السلطة العليا على المجالس الشعبية الَّتِي تتكلف بأحوال الناس المدنية والشؤون الشرعية الإسلامية والشؤون المالية والاقتِصَادِيَّة والشرطة. ويتكامل دور القسمة والناحية في السهر على عمل المجالس الشعبية، مع دور المسؤول السِّيَاسِيّ (المحافظ) في حدود دائرته، حَيْثُ تُعقَدُ الاجتماعاتُ كُلّ شهر على جميع المستويات كلما كَانَت الظروف الحربية سانحة.[1]

وكَانَت المجالس الشعبية تخضع لتفتيش عام في صفوفها، وللمناطق الحق في عزل أعضائها وتبديلهم حسب ما تقتضيه مصلحة النظام العام؛ وكَانَ يمنع تسليم المسؤولية مهما كَانَ نوعها لمن ألقى الاستعمار عَلَيْهِ القبض ثُمَّ أطلق سراحه بِشَكلٍ مشبوهٍ.[2]

إضافة إلى هَذَا، كَانَت المحَاكِم من بين المؤسسات الداخلية الَّتِي كَانَ دورها بارزاً في الثَّورَة، حَيْثُ أعطت جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ أهمية كبرى لجهاز القضاء، لمنع المواطنين من التقاضي والتخاصم أمام المحَاكِم الفَرَنسِيَّة. وكَانَت اللجان الشرعية تتكون من خمسة أعضاء يُختَارون من بين المواطنين الَّذِينَ يتصفون بالكفاءة والأخلاق الحسنة. وكَانَت هَذِهِ اللجان تنقسم إلى فرعين: أحدهما يبتُّ في القضايا الشعبية (محاكم مدنية)، والثاني خاص بجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ (محاكم عَسكَرِيَّة). وكَانَت المحَاكِم المدنية تنطلق من الشريعة الإسلامية، بينما تنطلق المحَاكِم العَسكَرِيَّة "الثَّورِيَّة"[3] من القانون الداخلي لجبهة التَّحرِير والشريعة الإسلامية.[4]

---

[1] أ. إدريس لعبيدي - التنظيم السِّيَاسِيّ والإداري والعَسكَرِيّ في الولاية الثالثة التاريخية (1954-1962\) – المجالس الشعبية أنموذجاً – ص 12-15

[2] المصدر نفسه، ص 16

[3] إذا كَانَ الأمر يتعلق بجريمة أو بقضية أحد أطرافها من مناضلي جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ أو أعضاء جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ؛ فإن لجنة العدل تتخلى عن الموضوع وتحوله إلى هيئات قضائية أخرى تسمى المحَكَمَة الثَّورِيَّة. وفي جميع الحالات فإن تنفيذ الأحكام يخضع لإجراءات مضبوطة ضمن القانون الداخلي لجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ.

[4] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوَطَنِيّ الجَزَائِرِيَّة، ص 157

ولأن الشريعة الإسلامية كَانَت هي المرجع الأساسي للجان الشعبية، فقد أصبح المواطن يلجأ في حل مشاكله إلى هَذِهِ اللجان المحلية مستغنياً في ذَلِكَ عن الإدارة الاستعمارية ومؤسساتها.[1]

وعلى الصعيد الداخلي أيضاً، تَمَّ الإعداد لمراكز الاستشفاء (المستشفيات) والتخطيط لمواقعها حَتَّى تكون قادرةً على تلبية حاجات جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ والمواطنين المقيمين بالمناطق المحررة على وجه الخصوص، بل إن الجبهة زودت هَذِهِ المراكز الطبية بقانون داخلي موحد يحدد شروط القبول فيها ويضبط المقاييس الَّتِي يجب أن تتوفر في هيئة المشرفين عَلَيْهَا من الأطباء والممرضين وكيفية جلب الأدوية اللازمة وما ينبغي القيام بِهِ لضمان أمنها في جميع الحالات.[2]

ولقد أدت مراكزُ الاستشفاءِ دوراً كبيراً، ليس في معالجة المرضى والجرحى فحسب، ولكن كذلك في تأهيل الممرضات والممرضين الَّذِينَ كانوا يُختَارون من بين الشباب المتعلم. وعلى الرغم من قلة الأدوية والعتاد الطبي، فإن المراكز الصحية التابعة لجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ كَانَت تستقبل للمداواة العاجلة والضرورية أعداداً كبيرةً من المواطنين العاديين.[3]

أما في ميدان التعليم، فإن جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ قد نظم بنجاح حملات واسعة النطاق لمحو الأمية في صفوفه قبل أن يشرع في تأسيس المدارس اللازمة لتعليم أبناء الريف وتمكينهم من الدخول إلى عالم القراءة والكتابة. وكلما كَانَت الفرصةُ مواتيةً كَانَ الأطفال في سن المراهقة خاصة، يهاجرون إلى الحدود الشرقية والغربية حَيْثُ الدراسة منتظمة تحت إشراف جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ.[4]

---

[1] د. غربي محمد، قراءات ودراسات المجلة الثقافية الجَزَائِرِيَّة، (أستاذ محاضر – بالعلوم السِّيَاسِيَّة، في جامعة الشلف بالجَزَائِر) – المحافظون السياسيون، رابط الكتروني: https://thakafamag.com/?p=8765

[2] الدكتور العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الثاني (1954-1962)، ص 93

[3] المصدر نفسه، ص 94

[4] المصدر نفسه، ص 94

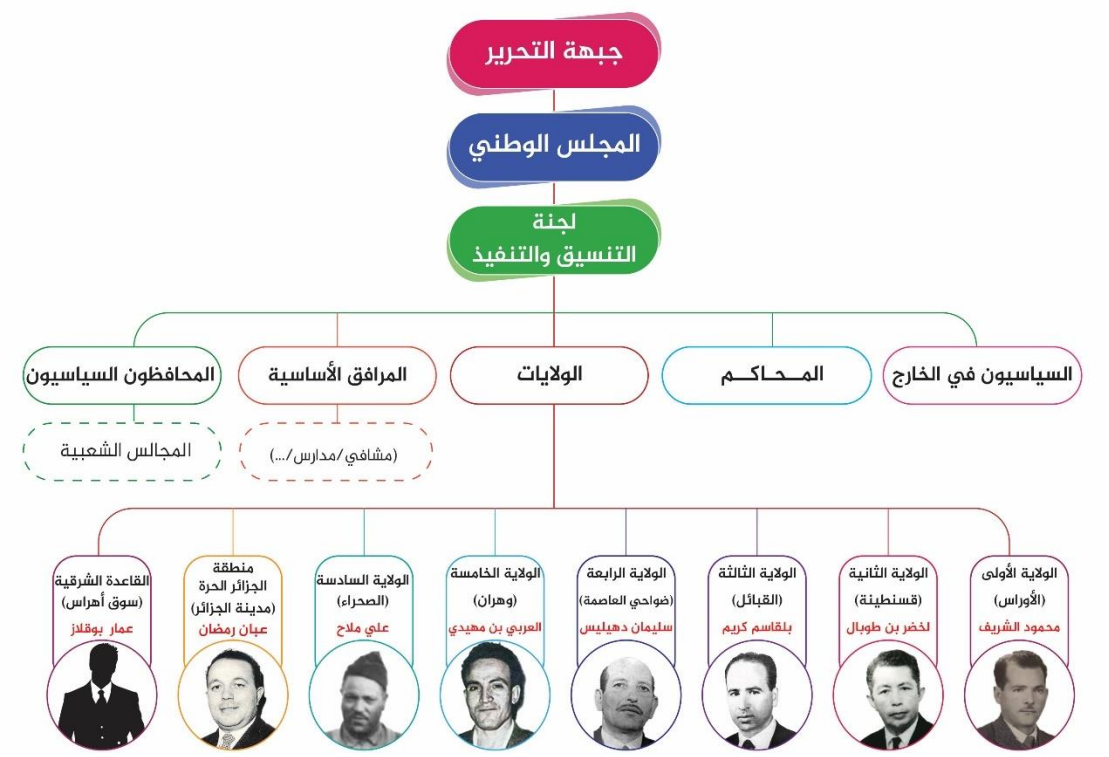

الشكل (18): الشكل التنظيمي بعد مؤتمر الصومام 1956

كما أن التنظيم الإداري الَّذِي نتج عن المؤتمر لم يقتصر على الجَزَائِر فحسب بل تعداها إلى الخارج حَيْثُ يوجد الجزائريون، فتَمَّ تقسيم الأراضي الفَرَنسِيَّة حسب السكان المهاجرين إلى ولايات، ومناطق، ونواحي، وقسمات، وخلايا، وذَلِكَ لتنظيم الثَّورَة في داخل فَرَنسَا حَتَّى تكون الحرب في عقر دار المستعمر. [1] وبعد مؤتمر الصُّومام، أي في سنة 1957، كلف عبان رمضان المناضل عمر بوداود بإعادة تنظيم فيديرالية فَرَنسَا والاستعداد لفتح جبهة قتالية في فَرَنسَا.

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوَطَنِيّ الجَزَائِرِيَّة، ص 159

المطلب الثاني: تطور النظام الداخلي للثورة بعد مؤتمر الصومام

أكد مؤتمر الصومام بدايةً على جميع الأهداف والقيم الَّتِي سبق إعلانها في بيان الفاتح من نوفمبر، حَيْثُ أن الهدف من الثَّورَة هو تقويض أركان الاحتلال واسترجاع السيادة الوَطَنِيَّة بِكُلِّ مقوماتها، وذَلِكَ من خلال إجبار السلطات الفَرَنسِيَّة على:[1]

- الاعتراف بالشعب الجَزَائِرِيّ وحدة لا تتجزأ.
- الاعتراف بالسيادة الوَطَنِيَّة الكاملة.
- الاعتراف بجهة التَّحرِير الوَطَنِيّ كممثل شرعي ووحيد للشعب الجَزَائِرِيّ.

إضافة إلى هَذَا، تَمَّ التصويت خلال مؤتمر الصومام على مبدأين جديدين في الميثاق الداخلي لجبهة التَّحرِير: [2]

1. أولوية العمل السِّيَاسِيّ على العمل العَسكَرِيّ.
2. أولوية الداخل على الخارج.

وعلى الصعيد السِّيَاسِيّ أيضاً، ناقش المؤتمر مسألة المفاوضات وحدد شروط وقف إطلاق النار، وكَانَ من أهمها الاعتراف بالأمة الجَزَائِرِيَّة واستقلالها وإطلاق سراح المعتقلين والاعتراف بجبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الجَزَائِرِيّ.[3] أما على المستوى الدبلوماسي فقد أكد حضورَ الثَّورَة عن طريق ممثليها في المحافل الدولية بتعيين الأمين دباغين مسؤولاً عن مندوبية الخارج، وأشارت وثيقة الصومام إلى دمج القضية الجَزَائِرِيَّة مع القضيتين المغربية والتونسية وأن استقلالهما بدون الجَزَائِر لا معنى لَهُ.[4]

---

[1] المركز الوَطَنِيّ للدراسات والبحث في الحركة الوَطَنِيَّة وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص 49

[2] د. صحراوي عبد القادر، مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثَّورَة، ص 67

[3] المصدر نفسه، 67

[4] سعيد بن يبا - عبد اللطيف رابح: مؤتمر الصومام 02 اوت 1956، قراءة في النتائج والمسارات، مذكرة شهادة الماستر في التاريخ، جامعة أحمد دراية، ص27

ثُمَّ في يوليو1957، أي بعد سنة تقريباً من مؤتمر الصومام، التقى الأعضاء الأربعة للجنة التنسيق والتنفيذ بعد خروجهم من الجَزَائِر في مدريد بإسبانيا، وقرروا استدعاء المجلس الوَطَنِيّ للثورة للاجتماع لدراسة آخر التطورات، فتمت الدعوة إلى عقد اجتماعٍ لأعضاء المجلس الوَطَنِيّ في القاهرة، ما بين 20 و28 أوت/أغسطس 1957. وبالفعل تَمَّ عقد الاجتماع بالموعد المحدد وبحضور اثنين وعشرين عضواً من المجلس الوَطَنِيّ، برئاسة فرحات عباس.[1]

وانتهى الاجتماع بجملة من القرارات الهامة، منها: رفع عدد أعضاء المجلس الوَطَنِيّ من أربعة وثلاثين عضواً نصفهم أصليون والنصف الآخر مساعدون، إلى أربعة وخمسين كلهم أصليون "دائمون". وتعيين لجنة جديدة للتنسيق والتنفيذ تتكون من تسعةِ أعضاء أحرار وهم: كريم، عبان، بوالصوف، بن طوبال، أوعمران، محمود شريف، فرحات عباس، مهري، الأمين دباغين، كما أضيف إليهم الأعضاء الخمسة المسجونين في فَرَنسَا وهم: بن بلة وبوالضياف، آيت أحمد، خيضر، بيطاط، بينما أُبعد من اللجنة كُلّ من بن خدة ودحلب.[2]

[1] هم: بلقاسم كريم، رمضان عبان، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف، عمار أو عمران، سليمان دحيلس، فرحات عباس، الأمين دباغين، محمد الصديق بن يحي، أحمد فرانسيس، عبد الحميد مهري، إبراهيم مزهودي، الطيب الثعالبي، توفيق المدني، محمد يزيد، وهم كلهم أعضاء في المجلس الَّذِي عينه مؤتمر الصومام وأضيف إليهم خمسة أعضاء جدد وهم: محمود شريف ومحمد العموري (من الولاية الأولى) الهواري بومدين (من الولاية الخامسة). عمار بن عودة، عمار بوقلاز (من الولاية الثانية).

[2] أفرز الاجتماع صراعاً بين كريم وبوالصوف من جهة، وعبان من جهة أخرى حول بعض القرارات الَّتِي اتخذت في مؤتمر الصومام. وهي: أولوية الداخل على الخارج، أولوية السِّيَاسِيّ على العَسكَرِيّ، وتعين بن خدة ودحلب في لجنة التنسيق والتنفيذ. ووسط رفض عبان التراجع عن هَذِهِ القرارات وإصرار كريم وبوالصوف على التراجع عنها، لم يجد عبان مساندة كافية من الأعضاء الآخرين، فتمت إزالة القرارات الثلاثة.

الشكل (19): أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بعد اجتماع أوت 1957

ألغيت في هَذَا الاجتماع بعضُ مخرجات مؤتمر الصومام الَّتِي كَانَت محل خلاف بين الوفد الداخلي والوفد الخارجي قبيل اعتقاله، مثل: أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السِّيَاسِيّ على

العَسكَرِيّ، كما أوصى المجلس بمضاعفة النشاط العَسكَرِيّ والسِّيَاسِيّ وتفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بالعمل على تشكيل حكومة مؤقتة متى ما كَانَت الظروف مناسبة.[1]

واجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة في تونس ما بين 25 و29 أكتوبر 1957، فوزعت المهام بين أعضائها على الشكل التالي:

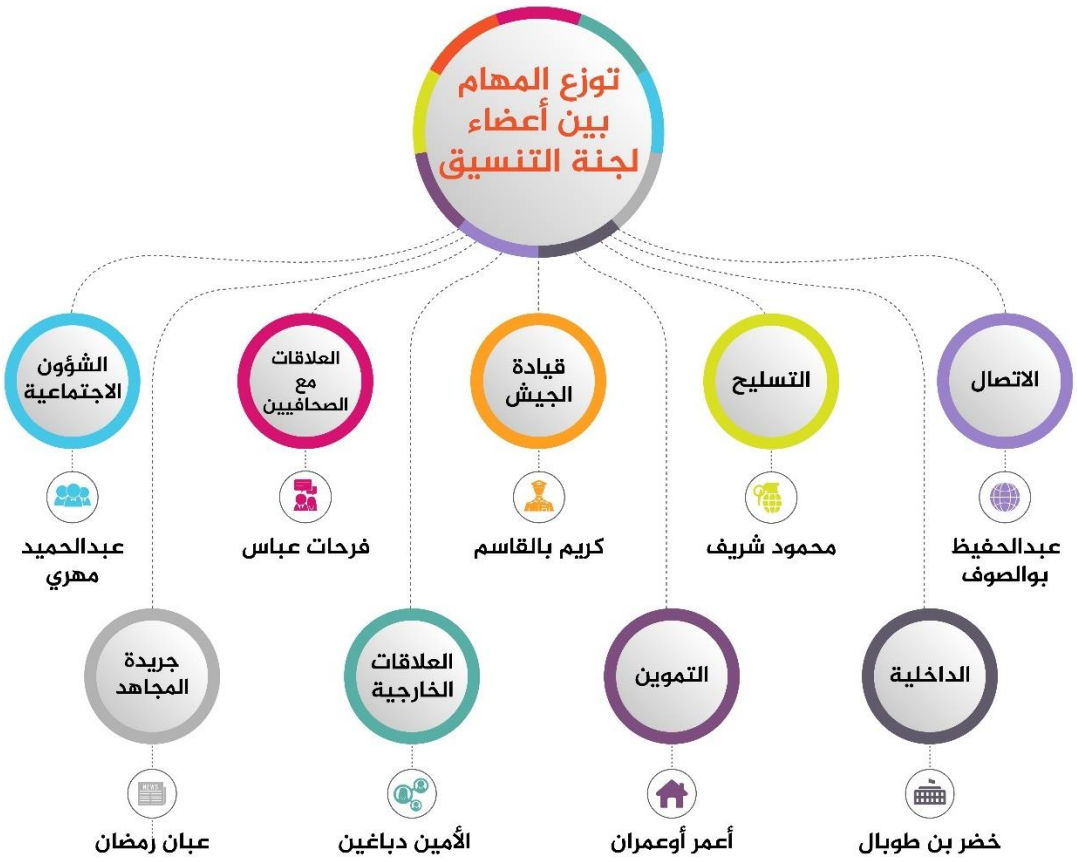

الشكل (20): توزع المسؤوليات بين أعضاء لجنة التنسيق في أكتوبر 1957

[1] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوَطَنِيّ الجَزَائِرِيَّة، ص181

كما أصدرت اللجنة على إثر هَذَا الاجتماع بياناً يحتوي عل عدة نقاط:

1- هدف الثَّورَة هو الاستقلال.
2- إن المفاوضات لا يمكن أن تكون إلا بالاعتراف سلفاً باستقلال الجَزَائِر.
3- أشاد البيان بدور جيش التَّحرِير الَّذِي أصبح اليوم يضمُّ أكثر من مئة ألف جندي يواجهون قوات العدو.
4- وضح البيان خطة اللجنة السِّيَاسِيَّة في الداخل والخارج وعلاقاتها بدول المغرب والدول العربية والأمم المتحدة.

المبحث الثالث: جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ

لم يكن هُنَاكَ فصلٌ تامٌ بين جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ وجيش التَّحرِير في بعض المسؤوليات الَّتِي تتداخل فيها المهام خلال المرحلة الأولى من اندلاع الثَّورَة، فالرجال الَّذِينَ أعلنوا الانطلاقة يوم أول نوفمبر 1954 هم أنفسهم الَّذِينَ كانوا ينظمون الشعب سياسياً وعسكرياً، وذَلِكَ رغم الإعلان عن قيام تنظيمين يوم أول نوفمبر 1954 أحدهما سياسي وهو الجبهة والآخر عَسكَرِيّ وهو جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ.

لكن مؤتمر الصومام مثَّل حقبةً جديدةً من التنظيم والتشكيل، حَيْثُ قام قادة الثَّورَة من خلاله بتنظيم جيش التَّحرِير ليكون كياناً مستقلاً -نوعاً ما- عن بقية الأجهزة السِّيَاسِيَّة والاجتِماعِيَّة، مختصاً في الجانب العَسكَرِيّ، فأصبح لَهُ نظامٌ داخلي وتشكيلاتٌ عَسكَرِيَّةٌ واضحةُ الرتبِ والصلاحياتِ والمهامِ، ثُمَّ تطور بعد ذَلِكَ ليمثل وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة.

المطلب الأول: جيش التَّحرِير ما قبل مؤتمر الصومام

على مستوى التشكيل العَسكَرِيّ، فقد كَانَت أقسام جيش التَّحرِير مع بداية الثَّورَة كالتالي:[1]

الشكل (21): الشكل التنظيمي لجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ قبل مؤتمر الصومام 1957

[1] أمال شلي، التنظيم العَسكَرِيّ في الثَّورَة التحريرية الجَزَائِرِيَّة 1954 – 1956، ص94

كَانَت قيادة الجيش تحتفظ بملف خاص لكل مجاهد، تجمع فيه المعلومات الهامة عن سيرته قبل التحاقه وعن أي مخالفة يرتكبها أثناء التحاقه بجيش التَّحرِير وعن عائلته وتاريخ التحاقه بالجيش، وتسجل الجزاءات والعقوبات المتعلقة بِهِ،[1] كما كَانَ لجيش التَّحرِير نظامٌ خاصٌ من حَيْثُ المهام أيضاً:[2]

- **المجاهد "المجنَّد"**: لم يكن يتميزُ بلباسٍ ومقرٍ خاصٍ، وتتمثلُ مهامه في شن الغارات على القوات الاستعمارية بتكتيك حربي جماعي، وأصبح يتميزُ بلباسه ومراكزه الخاصة الَّتِي تكونت بِشَكلٍ تدريجي لاحقاً، حَيْثُ كَانَ المجاهد في بداية الأمر يعيش بين السكان وفي بيوتهم.
- **المسَبِّل**:[3] المسَبِّلون هم الأنصار ممن يتطوعون للعمل في مناطقهم، خاصة في الأرياف والمدن الصغرى ويقومون بخدماتٍ عديدة، من نقل للمؤونة وحراسة للمجاهدين أثناء فترات الراحة ويحملون الأسلحة والجرحى، ويقدمون المعلومات عن تحركات العدو كما يقومون باستدراجه، ويقطعون خطوط الهاتف والكهرباء وكُلّ أجهزة ووسائل الاتصال، وقد يقومون بتدمير الجسور وتخريب الطرقات وتحطيم البنية التحتية وتخريب المباني.
- **الفدائي**: ويعمل وسط الكيان الاستعماري لإضعاف بنيته وإجبار المترددين والمتشككين من الجزائريين على تحديد مواقفهم من الثَّورَة، وترهيب الجزائريين المتعاونين مع

[1] بسام عسلي، جهاد شعب الجَزَائِر – جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ، ص 69 - أمال شلي، التنظيم العَسكَرِيّ في الثَّورَة التحريرية الجَزَائِرِيَّة 1954 – 1956، ص95

[2] أمال شلي، التنظيم العَسكَرِيّ في الثَّورَة التحريرية الجَزَائِرِيَّة 1954 – 1956، ص96

[3] ومعناها من قدم نفسه في سبيل الله، وهي مشتقة من السبيل.

الاستعمار، وتتصفُ عملياتُهُ أو المهامُ الموكلةُ إليه بالصَّعبَةِ والخطيرة. وقد يقوم أيضاً بالهجوم على مراكز الشرطة والدرك وقتل المستوطنين والخونة، وتخريب المباني وحرقها.

أما من حَيْثُ التجنيد، فقد كَانَت العديد من لجان جيش التَّحرِير تعمل في المناطق والنواحي لتسجيل الراغبين في الانضمام للثورة، وركَّزَ الجيشُ جهده على تجنيد شخص أو شخصين من كُلّ منطقة أو ناحية للوصول إلى مختلف فئات ومناطق الشعب الجَزَائِرِيّ.[1] ومن اعتبارات التجنيد الَّتِي تضبط انتساب العناصر للجبهة:

- الصدق والأمانة.
- لم يعرف عنه الولاء للفرنسيين.
- الأولوية لفئة الشباب وخاصة الَّذِينَ ليس عليهم مسؤولية أسرية.
- تأدية اليمين لمواصلة الجهاد حَتَّى تحقيق الاستقلال تفادياً للانسحاب.
- أن يكون مصحوباً بسلاحه إذا كَانَ بحوزته.
- أن يوضع تحت الرقابة أولاً، من خلال تكليفه بعمل فدائي.

وخلال عملية التجنيد كَانَ المنتسب يلقن القيم التالية:[2]

- الالتحاق بالثورة هدفه الاستشهاد في سبيل الوطن والدين واللغة.
- الموت محقق بين عشية وضحاها.
- إن كنت متزوجاً ولك أولاد فإنك لن تراهم أبداً.
- إن لم تكن متزوجاً فإنك لن تتزوج حَتَّى الاستقلال.
- إنك لن تتقاضى أي مرتب ولا نضمن لك حياة غذائية منظمة.
- إن هُنَاكَ فرقاً بين الجندي والضابط في اللباس والأكل والعلاج.
- إن الأوامر تطبقُ بدون نقاشٍ وطاعة المسؤول واجبة في كُلّ الأعمال.
- ليس لك أي حق إلا بالشهادة وحدها.
- لا عدو لك فوق أرض الجَزَائِر إلا الجندي الفَرَنسِيّ والَّذِي ساندَه.

---

[1] فتيحة حمدي، نشأة وتطور الجيش الوَطَنِيّ 1954 -192، ص 31

[2] أمال شلي، التنظيم العَسكَرِيّ في الثَّورَة التحريرية الجَزَائِرِيَّة 1954 – 1956، ص92

- تلتزم بالصلاة في وقتها وتجعل في تصورك قوة الله فوق كُلّ القوى، وهو معنا حَيْثُ أمرنا أن نكونَ ونبتعدَ حَيْثُ نهانا ألا نكون.

وقد كَانَت هَذِهِ القيم تمثل الشروط الَّتِي يجب أن يوافق عَلَيْهَا المجند دونما شرط أو قيد. ورغم هَذِهِ الشروط القاسية فقد كَانَ الشباب يُقبِلون على الانخراط في صفوف الجيش بحماس، لكن الصعوبة الأكبر الَّتِي كَانَت تقف أمام قيادة الجيش هي عدم توفر السلاح لأفراد الجيش والمنضمين حديثاً لَهُ.

أما التدريب الَّذِي كَانَ يتلقاه المجندون، فإنه يشمل:[1]

- التدريب على القتال المتلاحم والمبارزة.
- التدريب على الرماية والتسديد.
- التدريب على التمويه والتحصن وعلى حرب العصابات.
- اكتشاف المناطق والجبال.
- صنْعُ القنابل المحلية والمتفجرات واستعمالها.
- استخدام مختلف الأسلحة وتفكيكها وتركيبها.

كما إن عملية التدريب شملت كُلّ ما هو ضروريٌ لتنمية القدرة على تحمل المصاعب مثل: السير الطويل والتحكم بالانفعالات والعواطف ومنح الرجال الأسلوب والكفاءة لاستخدام قدراتهم الفكرية في اتخاذ القرارات المناسبة. وقد نشأ في الثَّورَة خلال مراحلها الأولى أولُ مدرسةٍ عَسكَرِيَّةٍ في القاعدة الشرقية على الحدود التونسية ببلدية الزيتونة في ولاية الطارف حالياً، ولكن بسب ظروف الثَّورَة لم تعرف هَذِهِ القاعدة الاستقرار بسبب كثرة التنقل خوفاً من كشف الطائرات الفَرَنسِيَّة لمواقعها.

[1] أمال شلي، التنظيم العَسكَرِيّ في الثَّورَة التحريرية الجَزَائِرِيَّة 1954 – 1956، ص93

ومن حَيْثُ عدد قوات جيش التَّحرِير، فقد كَانَ في حدود الألف مقاتل عند الانطلاق، ثُمَّ تطور بِشَكلٍ ملحوظٍ وسريعٍ، مما جعل من الصعب إحصاؤه بِشَكلٍ دقيقٍ. وتشير الأرقام التقريبية إلى ما يلي[1]:

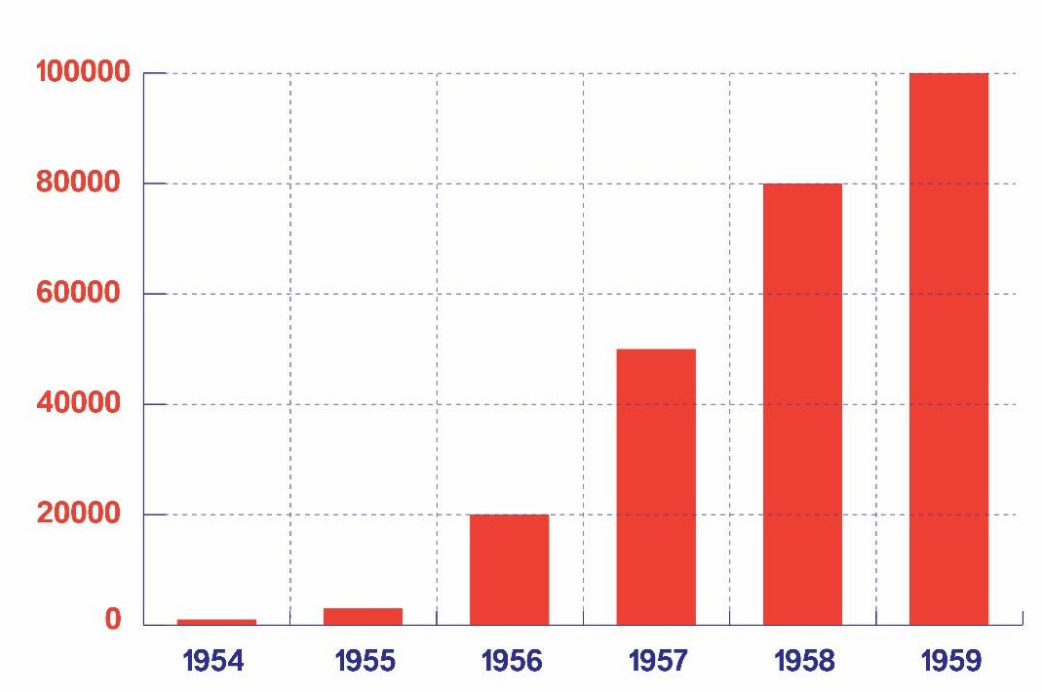

الشكل (22): العدد التقريبي للقوات في جيش التَّحرِير بين 1954 و1959

المطلب الثاني: جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ بعد مؤتمر الصومام

وضع المؤتمر تنظيماً محكماً لجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ على غرار الجيوش النظامية، فانتهى محضر جلسات المؤتمر إلى أن أعداد المجاهدين والسلاح المتوفرة بالمناطق إلى تاريخ حضور الاجتماع وفق ما تقدم بِهِ قادة الولايات كَانَ على النحو التالي:[2]

[1] بسام عسلي، جهاد شعب الجَزَائِر – جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ، ص 71

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوَطَنِيّ الجَزَائِرِيَّة، ص 137

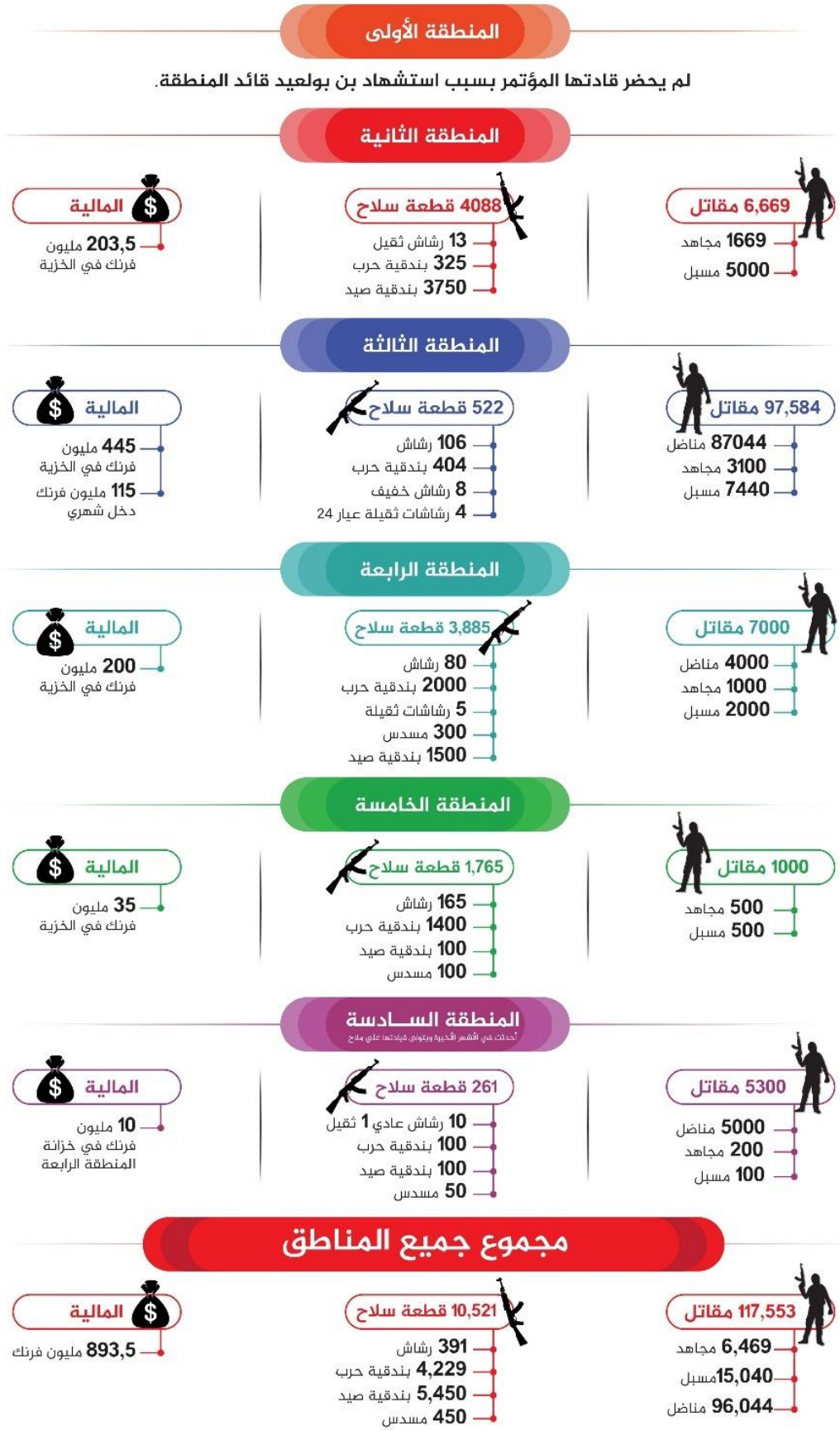

الشكل (23): أعداد وتسليح جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ في أغسطس 1956

أي أن جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ قد تضاعفت أعداده وأسلحته بسرعةٍ كبيرةٍ من ليلة الفاتح من نوفمبر إلى غداة مؤتمر وادي الصومام. أما تصنيف القوات فقد بقي نفسه: المجاهدون والمسبلون والفدائيون، بينما تَمَّ تزويد كُلّ ولاية بقيادة جماعية تمثل السلطة المركزية لجبهة التَّحرِير في الولاية، لتكون الهيكلية على الشكل التالي:[1]

الشكل (24): هيكلية جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ بعد مؤتمر الصومام 1956

وأصبحت وحدات الجيش بعد مؤتمر الصومام تشمل: [2]

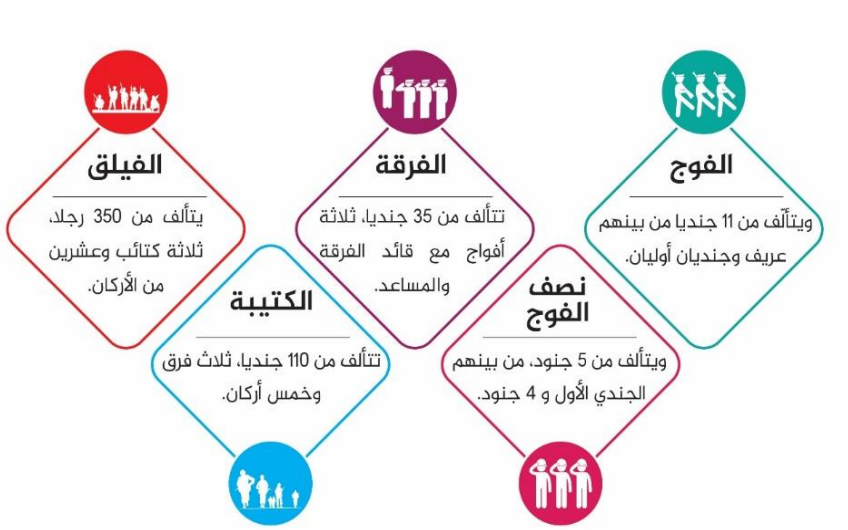

[1] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوَطَنِيّ الجَزَائِرِيَّة، ص 172

[2] المصدر نفسه، ص 152

الشكل (25): التشكيلات العَسكَرِيَّة في جيش التَّحرِير بعد مؤتمر الصومام 1956

كما تَمَّ أيضاً إنشاء مصالح مساعدة لجيش التَّحرِير مثل:[1]

- **المصالح الصحية:** تقوم بتقديمِ الإسعافات الأولية للجرحى وضمان الرعاية الصحية للمجاهدين وتشكيل المستوصفات المتنقلة.
- **مصلحة الدعاية والإعلام:** تقوم بتوعية الشعب ومواجهة الدعاية الاستعمارية المغرضة.
- **مصلحة الطبوغرافيا:** تصميم الخرائط الخاصة بالولايات والأقسام ومراكز العدو.
- **مصلحة المراسلات:** للتواصل بين مختلف الولايات وأقسام الجيش.
- **مصلحة الاستعلامات:** للتجسس على الجيش الفَرَنسِيّ، وحفظ الكيان الداخلي لجيش التَّحرِير من الاختراق.

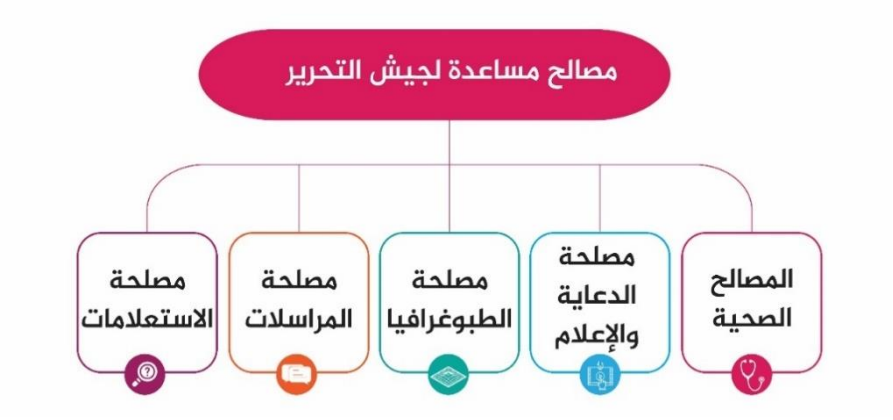

الشكل (26): المصالحُ العَسكَرِيَّةُ في جيش التَّحرِير بعد مؤتمر الصومام 1956

[1] الدكتور بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ 1954 - 1958، ص 73

وقد تَمَّ تنظيم الرتب في الجيش بعد مؤتمر الصومام على النحو الآتي: [1]

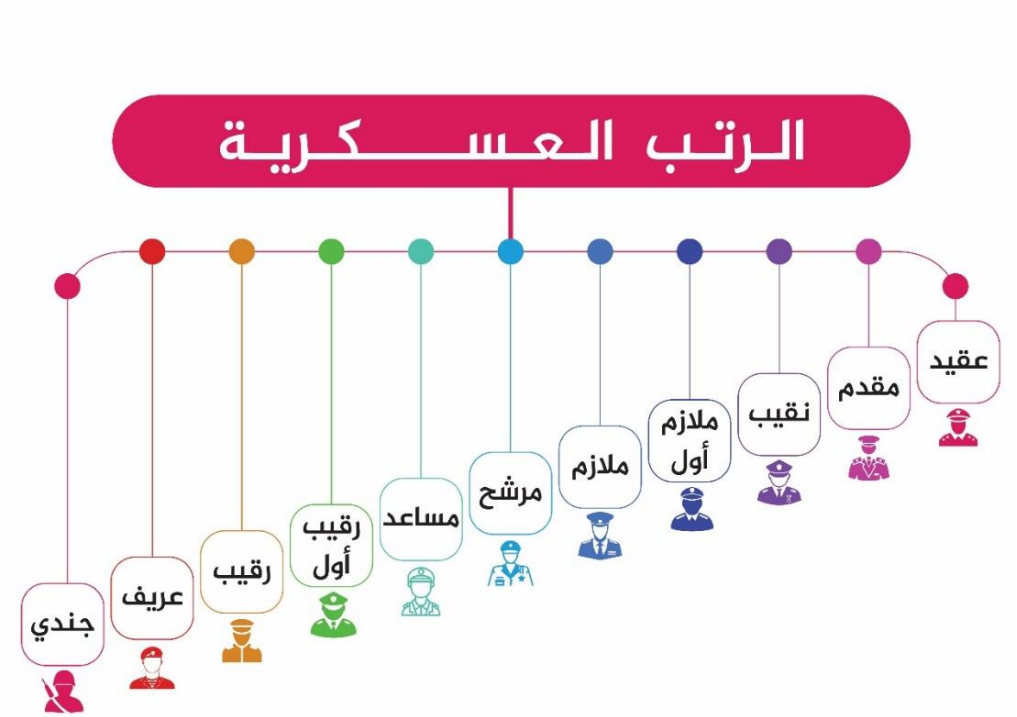

الشكل (27) الرتب العَسكَرِيَّة في جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ بعد مؤتمر الصومام 1956

1. جندي: ليس لَهُ شارة، أما راتبه الشهري فهو ألف فرنك.
2. عريف: وهو مسؤول فوج، يضعُ شارةً حمراءَ على كتفه الأيمن (٧) ويأخذ شهرياً ألفاً ومئتي فرنك.
3. رقيب: وهو مسؤول فرقة، يضع شارتين حمراوتين مقلوبتين على كتفه الأيمن وراتبه الشهري ألف وخمسمئة فرنك.
4. رقيب أول: وهو مساعد مسؤول القسم، يضع ثلاث شارات حمراء مقلوبة على كتفه الأيمن وراتبه الشهري ألف وثمانمئة فرنك.
5. مساعد: وهو مسؤول قسم، يضع شارة حمراء عَلَيْهَا سطر أو خط أبيض على كتفه الأيمن وراتبه الشهري ألفي فرنك.
6. المرشح: وهو مساعد قائد الناحية، يضع نجمة بيضاء على كتفه الأيمن راتبه الشهري ألفين وخمسمئة فرنك.

[1] المركز الوَطَنِيّ للدراسات والبحث في الحركة الوَطَنِيَّة وثورة أيلول نوفمبر 1954، كتاب مرجعي عن الثَّورَة التحريرية 1954-1962، ص 53

7. ملازم: وهو قائد الناحية، يضع نجمة حمراء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري ثلاثة آلاف فرنك.
8. ملازم أول: (ضابط أول) وهو مساعد قائد المنطقة، يضع نجمة حمراء + نجمة بيضاء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري ثلاثة آلاف وخمسمئة فرنك.
9. نقيب: (ضابط ثاني) وهو قائد المنطقة، يضع نجمتين حمراوتين على كتفه الأيمن وراتبه الشهري أربعة آلاف فرنك.
10. مقدم: (صاغ أول) وهو مساعد قائد الولاية، يضع نجمتين حمراوتين ونجمة بيضاء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري أربعة آلاف وخمسمئة فرنك.
11. عقيد: (صاغ ثاني) وهو قائد الولاية، يضع ثلاث نجمات حمراء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري خمسة آلاف فرنك.

وكما هو ملاحظ فإن أعلى رتبة في الجيش هي الصاغ الثاني، أما رتبة الفريق أو الجنرال فلم تُستحدث بعد، وقد اتفق المؤتمرون على تأجيل هَذِهِ الرتبة إلى ما بعد الاستقلال.

وبعد إعلان الحكومة الجَزَائِرِيَّة المؤقتة في أيلول 1958 انتقل جيش التَّحرِير إلى مرحلةٍ جديدةٍ من الإدارة والتنظيم، فتَمَّ تشكيلُ هيئةٍ لأركان الجيش تتبع لوزارة الدفاع، تولى العقيد هواري بومدين قيادتها يوم 23 جانفي 1960م بمساعدة كُلّ من الرواد: علي منجلي، قايد أحمد، رابح زراي المدعو عز الدين، وكَانَ مقرها غار الدماء تونس.

وكَانَت مهام هيئة الأركان تتمثل في تسيير وتنسيق العَمَلِيَّات العَسكَرِيَّة على المستوى الوَطَنِيّ، وخاصة على الحدود التونسية، وإعادة تنظيم جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ ورفع معنوياته، والتموين الداخلي من العتاد الحربي، والعمل على توفير الحراسة للإطارات المكلفة بالدخول إلى الجَزَائِر. إضافة إلى توسيع نطاق العَمَلِيَّات العَسكَرِيَّة الَّتِي تهدف إلى تخريب خطي شال وموريس.

وفي مرحلة 1960 وما بعدها اتجه جيش التَّحرِير نحو التشكيل النظامي الشبيه بالجيوش، حَيْثُ استكمل العقيد هواري بومدين تنظيم هيئة الأركان، فأنشأ في البداية خمسة مكاتب مركزية متخصصة وهي:[1]

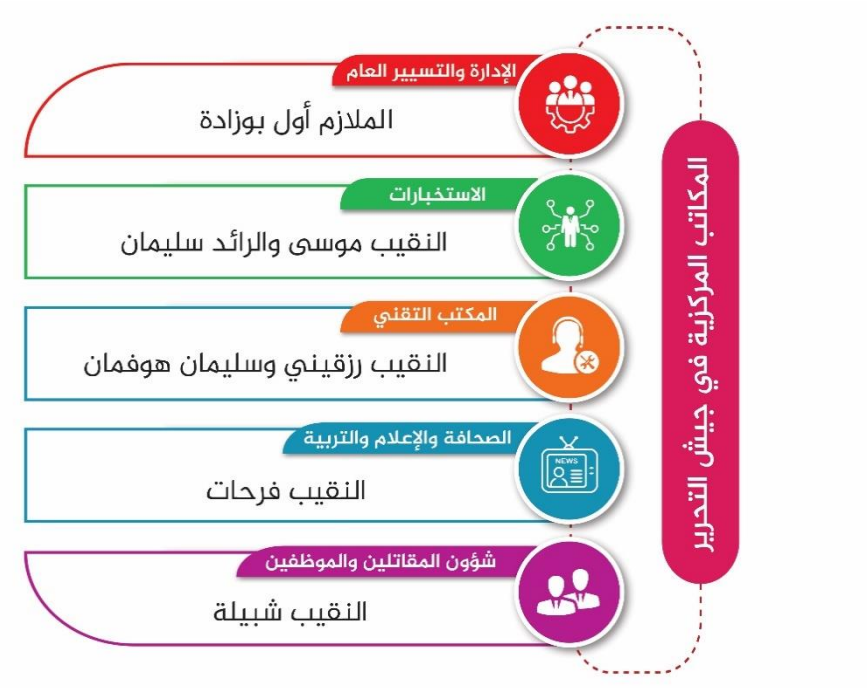

الشكل (28): المكاتب المركزية في هيئة الأركان سنة 1960

وبعد حوالي ستة أشهر من إنشاء قيادة الأركان العامة تحولت وحدات جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ في الحدود الشرقية والغربية إلى جيشٍ متماسك، تتوفر فيه مواصفات الجيش التقليدي نوعاً ما، وذَلِكَ من حَيْثُ التكوين والتسليح والانضباط. وتَمَّ تقسيم الشريط الحدودي كالتالي:[2]

[1] مقال للباحث الجَزَائِرِيّ في التاريخ طارق عزيز فرحاني : مهام وتنظيم هيئة الأركان العامة – الوسط الجَزَائِرِيَّة (elwassat.dz)

[2] المصدر نفسه.

الخريطة (27): توزيع خطوط العَمَلِيَّات على الحدود سنة 1960

وينشطُ في هَذِهِ المناطق الثلاثة واحدٌ وعشرون فيلقاً لجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ؛ أربعة عشر منها في منطقة العَمَلِيَّات الشمالية، سبعة في منطقة العَمَلِيَّات الجنوبية، إضافة إلى وحدات متنقلة تابعة لجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ تمركزت بالمنطقة الثالثة، ولا ترتقي أن تصل إلى مسمى الفيالق بسبب طبيعة المنطقة هُنَاكَ. وقد بلغ مجموع الجنود في هَذِهِ الفيالق والوحدات ما يقارب خمسة وعشرون ألف جندي سنة 1961.

الشكل (29): الفيالق الناشطة في منطقة العَمَلِيَّات الجنوبية نهاية سنة 1960

الشكل (30): الفيالق الناشطة في منطقة العَمَلِيَّات الشمالية نهاية سنة 1960

وهكذا واصلت قيادة الأركان خطواتها بثبات يحالفها كثيرٌ من النجاح والتحكم في الوضع، حَيْثُ أصبح لَهَا جيشٌ منظمٌ يتكون من عدة فيالق يزيد تعدادها على خمسة وعشرين ألف جندي بين الحدود الشرقية والغربية، كما أنه أُدخِلَت إلى الساحة أسلحةٌ جديدةٌ ذات مفعول قوي أصبحت تثير قلق القوات الفَرَنسِيَّة.

المطلب الثالث: مبادئ جيش التَّحرِير وقوانينه

اعتمدَ جيشُ التَّحرِير الوَطَنِيّ على جملة من المبادئ الَّتِي ألزمَ نفسه بِهَا خلال المضي بالثورة نحو استقلال الجَزَائِر، ومن هَذِهِ المبادئ نذكر:[1]

1. مواصلة الكفاح حَتَّى تحرير البلاد وتحقيق الاستقلال التام.
2. مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على الموارد والأدوات إلى أقصى حد ممكن.
3. تنمية المقدرة المالية والمعنوية والفنية لجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ.
4. الجنوح أقصى ما يمكن إلى الخفة في الحركة والتفرق ثُمَّ الاجتماع.
5. تقوية الاتصالات ما بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات.
6. توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو ووسط السكان.
7. جعل جيش التَّحرِير قوةً أمنيةً كبيرةً يستند عَلَيْهَا الشعب في تحقيق أهدافه.
8. الامتثال للأوامر والملازمة للنظام.
9. تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل المشترك في صفوف المجاهدين.
10. مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو كمنع تعذيب المساجين.

وقد أقرت لجنة التنسيق والتنفيذ أثناء اجتماعها المنعقد في نيسان 1958 جملةً من التوجيهات المتعلقة بحفظ النظام العام للجيش وهي: [2]

الباب الأول-دليل المجاهد:

الفصل الأول - حقيقة المجاهد:

1. يعتبر مجاهداً كُلُّ جزائري التحق بمحض إرادته في صفوف الوحدات النظامية لجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ للمساهمة في تحرير التراب الوَطَنِيّ بواسطة السلاح.
2. يعتبر كُلّ مجاهد متطوعاً طوال مدة الحرب التحريرية.

---

[1] بسام عسلي، جهاد شعب الجَزَائِر – جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ، ص 229.

[2] المصدر نفسه، من ص 215 حَتَّى ص 228.

3. يتمتع المجاهد في صفوف جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ بحقوق، كما أنه ملزم بواجبات؛ يجب أن يكون سلوك المجاهد قويماً وبعيداً عن كُلّ خدش أو مؤاخذة.
4. زيادة على الصفات الفكرية والجسدية الَّتِي تتماشى مع مهمته التحريرية؛ فإن المجاهد لا يُقبَلُ مبدئياً في صفوف (جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ) إلا إذا بلغ عمره (الثامنة عشرَ) عاماً على الأقل وأربعين عاماً على الأكثر.

الفصل الثاني: المادة الأولى: واجبُ المجاهد نحو وطنه.

1. يتحتم على المجاهد أن يكون قد رسُخَ حبُّ الوطن في نفسه.
2. كما يجب عَلَيْهِ أن يقدِّمُ الدليل على التفاني الكامل الَّذِي يصل بِهِ إلى حد التضحية بحياته في سبيل تحرير بلاده والدفاع عنها.
3. يجب على المجاهد أن يكون كله عطف ومراعاة نحو شعبه الَّذِي منه نشأ ومن أجله يجاهد.
4. يجب أن تكون علاقات المجاهد مع الشعب مميزة بطابع الاحترام والتقدير، كما يجب على المجاهد أن يحمل في قلبه حباً عميقاً للسكان وألا يتردد في التضحية بنفسه لدفع كُلّ أذىً عنهم.
5. فاستمالة الشعب بالمجاملة وبذل الذات يتحتم أن تكون من صفات المجاهد الَّذِي يجب عَلَيْهِ أيضاً أن يربي في نفسه دوماً إكبارَ الشهداء وإجلالَ العلم.

المادة الثانية: واجب المجاهد مع نفسه.

1- على المجاهد أن يحترم نفسه وأول ما يحترم بِهِ المجاهد نفسه هو النظافة البدنية.
2- عَلَيْهِ أن يمحو من نفسه كُلّ شعور أناني.
3- كما يجب أن يركز فيها بصورة عالية وراسخة صوت الضمير والإحساس بالواجب.
4- ويجب ألا يتساهل المجاهد مع نفسه؛ بل عَلَيْهِ أن يحاسبها كُلّ يوم في كُلّ شيء.
5- على المجاهد أن يرفض كُلّ اعتبار يؤدي إلى الانفعال أو التأثر نتيجة حب الذات بل عَلَيْهِ أن يكون طاهراً وصريحاً ومخلصاً.

6- يطلب إلى كُلّ مجاهد القيام بشعائره الدينية الإسلامية كما يُطلب منه أن يحب رؤساءه ورفاقه وسلاحه.

7- إن مصلحة الوطن يجب أن تكون رائده في الحياة.

المادة الثالثة: واجب المجاهد نحو إخوانه.

1- على المجاهد أن يكون متفانياً في خدمة إخوانه، وأن يشاطر كُلّ منهم آلامه، كما يطلب منه أن يحاول التخفيف عن كُلّ من أصيب منهم بنائبة.

2- على المجاهد أن يكون مثالاً للسيرة والشجاعة لجميع إخوانه. وإن مساعدته لهم فرضٌ عَلَيْهِ خاصةً في أحلك أوقات الكفاح المشترك.

المادة الرابعة: واجب المجاهد نحو رؤسائه.

1- احترام الرؤساء والامتثال لهم واجبٌ على كُلّ مجاهدٍ، إذ يتحتم عَلَيْهِ أن يولي ثقته الكاملة لرؤسائه وأن يطيعهم في جميع الظروف وفي كُلّ مكان.

2- التحية هي العلامة الظاهرة الَّتِي تدلُ على الاحترام، ولذا وجبت تحية كُلّ ضابط في جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ.

3- على المجاهد ألا يحيد عن الهيئة العَسكَرِيَّة أمام قادته، وليس لَهُ أن يناقش أي أمر، كما لا حق لَهُ في الاعتراض على الأوامر إلا بعد تنفيذها.

المادة الخامسة: واجب الرئيس نحو مرؤوسيه.

1- يجب أن يكون الرئيس أو القائد مثالاً للتضحية والشجاعة والعدل والتفاني في خدمة مرؤوسيه.

2- يجب عَلَيْهِ أن يكون صارماً وأبوياً في وقتٍ واحدٍ، كما يجب أن يكون قادراً كُلّ القدرة على الابتكار والاضطلاع بالمسؤوليات.

3- السهر على راحة مرؤوسيه المادية والمعنوية فرض عَلَيْهِ في كُلّ الظروف والأحوال.

4- يجب عَلَيْهِ كذلك أن يصغي بِكُلِّ اهتمامٍ وتعقل لمطالب مرؤوسيه وأن ينزل عند رغباتهم إذا كَانَت جديرةً بالاعتبار.

الفصل الثالث -حقوق المجاهد:

1. يتكفل جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ بالقيام بشؤون المجاهد كلها.
2. تعطى لعائلة المجاهد منحةٌ بحسب إمكانيات الجيش.
3. إذا استشهد مجاهد فإن الجيش يستمر في دفع المنحة لعائلته حَتَّى اليوم الَّذِي تحدد فيه الحكومة الجَزَائِرِيَّة إعطاءه منحة دائمة.
4. يحصل المجاهد على مرتب لإنفاقه في شؤونه الخاصة.
5. إذا جرح المجاهد أو مرض أوحكم عَلَيْهِ بأنه أصبح غير قادر على متابعة الخدمة العَسكَرِيَّة، فإن الجيش يستمرُ في دفع مرتبه لَهُ.
6. يتكفل جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ بالعلاج الطبي للمجاهدين الجرحى أو المرضى.
7. المجاهدون الَّذِينَ يفقدون أهليتهم للخدمة العَسكَرِيَّة بسبب إصابتهم بجراح أو مرض لهم الأولوية بالحصول على المناصب الَّتِي تناسب معلوماتهم وكفاءاتهم.
8. لا يجوز للمجاهد أن يتزوج إلا بعد إذن كتابي من طرف السلطات العليا.

الباب الثاني - النظام العام:

الفصل الأول - حفظ النظام العام

بما أن النظام هو الدعامة الأساسية والقوة الأولية للجيوش؛ فإن على كُلّ مسؤول أن يحصل من مرؤوسيه على طاعة تتسم بالدقة والكمال، كما أن على المجاهد تنفيذ أوامر قادته بدون تردد ولا تذمر. وإن السلطة الَّتِي أصدرت الأوامر هي وحدها المسؤولة عنها. ولا يخول الاعتراض على الأوامر إلا بعد تنفيذها. أما الاعتراضات الجماعية فهي ممنوعة بصورة باتة.

الفصل الثاني - المكافآت

المكافأة هي شهادة استحسان (تقدير) على ما قام بِهِ المجاهد من أعمال بطولية أو على سيرة قويمة، والمكافآت الَّتِي يمكن للمجاهد الحصول عَلَيْهَا هي:

1. الرخص (الإجازات).
2. الثناء (الشكر) والتهاني قولاً أو كتابة.
3. الشهادة الكتابية (التعميم) والَّتِي تقرأ على ملأ من الجنود.
4. الأوسمة.
5. ترفيع الرتبة العَسكَرِيَّة.

الفصل الثالث - العقوبات

تقسم أنواع الأخطاء في جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ إلى ثلاثة أقسام هي:

- **الأخطاء البسيطة:** الطبع الرديء - كُلّ شيء يدل على عدم احترام رفيق ما - قلة التبصر (التسرع) - تأخير العمل أو إهماله – القذارة – التكاسل - الخصام - لباس مشوش (غير نظامي) - عدم الاعتناء بالمواد المحفوظة.

- **الأخطاء الخطيرة:** محاولة الاغتيال - العبث بحفظ النظام - تضييع السلاح - إفساد الذخائر عن عمد (بصورة اختيارية) - الغش في المحاسبات واختلاس الأموال - التزوير واستعماله - تضييع رسالة أو عدم تسليمها - التأخير في تنفيذ الأوامر - السرقة - التعدي على السلم النظامي العَسكَرِيّ (التسلسل) - التغيب في المناداة (الاجتماع) - السُّكْر - الحط العلني من جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ أو من القادة - التجاوز في السلطة - الامتناع عن أداء التحية - التنقل بدون إذن (إجازة).

- **الأخطاء الفاحشة:** القتل المتعمد - الفرار من صفوف الجيش - التواطؤ مع العدو والخيانة - تعمد كشف السر - بث روح الهزيمة - الانشقاق والتألب - نشر الدعاية الطائفية - شق عصا الطاعة - الاعتداء على الحرمات - اللواط - تبذير الأموال - إخفاء أرزاق الثَّورَة - التخلي عن المركز - الجبن أمام العدو - العمل على حط معنويات الجيش - جريمة الزنا.

تحديد العقوبات

1. **الأخطاء البسيطة:** (ويحدد المعاقبة عَلَيْهَا الجنود الأولون وضباط الصف) ويقتص من الأخطاء البسيطة بما يلي: الإنذار - تسخير المخطئ للقيام بأعمال متعبة - تعيينه للحراسة لوقت إضافي - اللوم - قطع المرتب.
2. **الأخطاء الخطيرة:** (ويحدد المعاقبة عَلَيْهَا الضباط): نزع السلاح - نقل الجندي - إلغاء الرخص (الإجازات) - خفض الرتبة - نزع الرتب كلها.
3. **الأخطاء الفاحشة:** تجر الأخطاء الفاحشة الَّذِينَ ارتكبوها أمام المَحَاكِم العَسكَرِيَّة، ويقتص من المخطئين بعقوبات تبتدئ من السجن ونزع الرتبة العَسكَرِيَّة وخلع الجنسية الوَطَنِيَّة، إلى حكم الإعدام.

لا يصدر حكم الإعدام إلا في الجرائم الَّتِي ثبت اقترافها، وكُلّ شك مهما كَانَ ضئيلاً يكفي ليتوقف صدور هَذَا الحكم، وتصدر المَحَاكِم العَسكَرِيَّة أحكامها على كُلّ جزائري ارتكب خطأ فاحشاً، سواءً كَانَ ذَلِكَ الجَزَائِرِيّ مقيماً على التراب الوَطَنِيّ أو خارجه، وتنظرُ محكمة الولاية في جريمة الزنا والاعتداء على الحرمات مهما كَانَت رتبة المتهم.

الباب الثالث - القضاء العَسكَرِيّ

1- المَحَاكِم العَسكَرِيَّة: تصدر المَحَاكِم العَسكَرِيَّة أحكامها على الَّذِينَ اقترفوا الأخطاء الخطيرة جدا.

2- المَحَاكِم المختلطة، وهي:

أ- المَحكَمَة القضائية العليا (لمحاكمة الضباط الساميين - القادة).

ب- محكمة الولاية (لمحاكمة الضباط الأعوان).

ت- محكمة المنطقة (لمحاكمة ضباط الصف والجنود).

3- كيفية تشكيل المَحَاكِم:

أ- المَحكَمَة القضائية العليا: تتكون بقرار من هيئة القيادة بعد إذن من لجنة التنسيق والتنفيذ وتتشكل من:

- رئيس (برتبة صاغ ثان).
- ضابطان ساميان (كلاهما عضو في المجلس الوَطَنِيّ للثورة الجَزَائِرِيَّة).
- ثلاثة حكام مساعدين (تكون لكل منهم رتبة ضابط).
- مفوض عن الجيش.
- كاتب قضائي.
- محام (مدافع) يختاره المتهم أو يعين بدون استشارة.

ب- محكمة الولاية: (تتكون بقرار من مجلس الولاية بعد موافقة هيئة القيادة) وتتشكل محكمة الولاية من:

- رئيس (برتبة صاغ أول).
- ضابطان.
- ثلاثة حكام مساعدين (أحدهم ضابط والآخر صف ضابط والثالث جندي).
- مفوض عن الجيش.
- كاتب قضائي.
- مدافع (محام).

ت- محكمة المنطقة: (وتتكون من):

- ضابط أول أو ملازم ثان للمنطقة.
- ضابطان (ملازم ثاني -أو ملازم).
- ثلاثة حكام مساعدين (ضابط وصف ضابط وجندي).
- مفوض عن الجيش.
- كاتب.
- مدافع (محام).

4- شكوى للإحالة أمام المَحكَمَة العَسكَرِيَّة:

إذا اقترف الجندي خطأ خطيراً يجب على رئيسه المباشر أو السلطة الَّتِي اكتشفت الخطأ أن ترسل بأسرع ما يمكن إلى المسؤول الَّذِي لَهُ حق تعيين أعضاء المَحكَمَة العَسكَرِيَّة شكوى ترمي إلى إحالة المتهم على المَحكَمَة العَسكَرِيَّة. وتكون الشكوى مصحوبةً بتعزيز مفصَّلٍ عن الخطأ أو الأخطاء المرتكبة، وفيما إذا انعدم ذَلِكَ تصطحب الشكوى بوثائق مؤيدة للتهمة، ومن المتحتمِ أن يحتوي التقرير على المسائل التالية:

- الأعمال المؤاخذ عَلَيْهَا أو الخطأ الخطير الَّذِي ارتُكب.
- سوابق المتهم.
- ملاحظة حول كيفية قيام المتهم عادة بواجباته.
- مجموع العقوبات الَّتِي تعرض لَهَا المتهم في السابق.
- خلاصة عن شهادة مدة الخدمة (قدمه -أوسمته - الشهادات الَّتِي يحملها).

فور وصول شكوى إحالة أمام المَحكَمَة العَسكَرِيَّة إلى السلطة الَّتِي يهمها الأمر يعين ضابط بحث يساعده كاتب قضائي لدراسة القضية، وتسلم القضية والتقرير الخاص بالمتهم أو المتهمين إلى ضابط البحث (التحقيق) الَّذِي يتولى استجوابهم (استنطاقهم) طول المدة الَّتِي يراها ضروريةً لتثبيت الحقيقة. وتوزع أوراق مطبوعة خاصة في كيفية استنطاق المتهمين والشهود، الَّذِينَ يوقعون على تِلْكَ الأوراق، كما يوقعُ عَلَيْهَا (ضابط البحث - التحقيق) والجندي الَّذِي قام بمهمة كاتب قضائي، ويحمل محضر البحث حتماً ملاحظات ضابط البحث حول ثبات التهمة أو براءة المتهم.

يجب أن يكون الاستنطاق خالياً من كُلّ ضغط حسي أو معنوي وأن التعذيب بجميع أنواعه محرم بتاتاً، ويرسلُ كُلُّ ملفٍ انتهى بحثه (درسه) إلى المسؤول الَّذِي أمر بحث القضية وهو يسلمه بدوره إلى الضابط المعين لرئاسة المَحكَمَة. ويتصل أيضاً بالملف كُلّ من الضابط المعين كمفوض عن الجيش ولسان الدفاع (المحامي) الَّذِي اختاره المتهمون.

5- المَحكَمَةُ العَسكَرِيَّةُ:

يستدعى المتهم أمام المَحكَمَة العَسكَرِيَّة في التاريخ الَّذِي تحدده السلطة الَّتِي عينت المَحكَمَة المذكورة. وبعد فتح الجلسة من طرف رئيس المَحكَمَة يؤتى بالمتهم محاطاً بجنديين اثنين ثُمَّ يقرأ الكاتب

القضائي على مسمعه قرار الاتهام، وبعد ذَلِكَ تلقى عَلَيْهِ الأسئلة من طرف رئيس المَحكَمَة أو مساعديه إذا وجدوا، كما تلقى الأسئلة على الشهود إذا كَانَ هُنَاكَ شهود، ثُمَّ تحال الكلمة إلى المفوض عن الجيش ثُمَّ مرافعة لسان الدفاع.

6- كيفية القضاء:

- بعد سماع المتهمين والشهود ولسان الاتهام ولسان الدفاع ينفرد رئيس المَحكَمَة بمساعديه فيتشاورون. ثُمَّ يصرحون بإدانة المتهم أو براءته. وفي الحالتين يحاط من يهمهم الأمر علماً في الحال، ويكونون قد عادوا إلى مقر المَحكَمَة.
- كُلّ حكمٍ صدر عن المَحَاكِم العَسكَرِيَّة لا إعادة فيه.
- المحكوم عليهم بالإعدام لا يجوز ذبحهم بل ينفذُ فيهم الحكمُ رمياً بالرصاص.
- لا حقَ لكل محكمة عَسكَرِيَّة قد تتكون بصورة مخالفة للترتيبات والتوجيهات المنصوص عَلَيْهَا آنفاً في الانعقاد ولا في إصدار أي حكم.

7- الأحكام:

يُسَلَّمُ المحكومُ عليهم إلى مركز حراسة المساجين حالاً لتنفيذ الأحكام الَّتِي صدرت ضدهم. وإذا كَانَ في هؤلاء من حُكِمَ عَلَيْهِ بالإعدام فعلى الضابط المكلف بتنفيذ الحكم أن يقدم محضراً متعلقاً بتنفيذ حكم الإعدام.

المطلب الرابع: تسليح جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ

يمكن القول إن جيش التَّحرِير قد مرَّ بالعديد من المراحل خلال عمليات التسليح الَّتِي طرأت عَلَيْهِ:

1- المرحلة الأولى (تمتد من 1 نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956):

وقد تميزت بالحصولِ على الأسلحة من الخارج انطلاقاً من جهد مستقلٍ لقادة الولايات والزعماء السياسيين، سواءً عن طريق الشراء أو المساعدة من الدول العربية أو من الدول الصديقة. وكَانَ يَتُمُّ إرسال الأسلحة إلى الحدود الشرقية والغربية لِلجَزَائِرِ ثُمَّ تهريبها نحو الولايات.[1]

2- المرحلة الثانية (تمتد من 20 أوت 1956 إلى 19 سبتمبر 1958):

وفيها تولت مسؤولية الحصول على الأسلحة وإدخالها إلى الجَزَائِرِ لجنة التنسيق والتنفيذ، فكلفت جهازاً يختص بِذَلِكَ عرف "بدائرة التسليح والتموين العام"، وقد كَانَ هدف اللجنة الرئيسي هو الحصول على الأسلحة، بعد الأزمة الحادة الَّتِي عرفتها الثَّورَة أواخر سنة 1956، خصوصاً بعد اعتقال الزعماء الخمسة للبعثة الخارجية (بن بلة ورفاقه)، فأصبحت عملية تأمين الأسلحة والمواد التموينية من الخارج جامدةً، فكلفت لجنة التنسيق والتنفيذ (محمد الأمين دباغين) لعلاج المشكلة، فتوجه من القاهرة إلى تونس، بينما انتقل (أوعمران) من الداخل إلى تونس واستطاع هُنَاكَ أن يصلَ إلى نوع من الاتفاق لتنسيق التعاون مع تونس.

كما أن بن بلة كَانَ قد بعث برسالة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، ضمنها قائمة بشحنات الأسلحة الَّتِي تَمَّ التعاقدُ عَلَيْهَا قبل اعتقاله، وكَانَ هُنَاكَ نحو ثمانية آلاف قطعة سلاح لا تزال في ليبيا وفي تونس وفي وهران. ونجح أوعمران في مهمته خلفاً لبن بلة فانتقل من تونس إلى بعض بلدان الشرق الأوسط الأخرى وأوروبا وتعامل معها وتلقى العون منها.

وحصل الأمين دباغين على شحنة من يوغسلافيا تتكون من خمسة وعشرين ألف قطعة سلاح؛ منها ألفُ مدفع رشاش سُلمت إلى جيش التَّحرِير بالحدود التونسية. كما حصلت الثَّورَةُ خلال

[1] يخلف حاج عبد القادر، مصادر تسليح وتموين الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 180

الفصل الأول من سنة 1957 على خمس شحنات للأسلحة والذخيرة من مصر،[1] وتميزت هَذِهِ المرحلة أيضاً بتعامل الثَّورَة مع تجار الأسلحة أو بالأحرى مهربي الأسلحة لتغطية احتياجاتها.[2]

3- المرحلة الثالثة (تبدأ مع تأسيس الحكومة في 19 سبتمبر 1958 حَتَّى 1962):

اختفت في هَذِهِ المرحلة دائرة الأسلحة والتموين العام وتأسست وزارة التسليح والاتصالات العامة، وعلى رأسها بوصوف، وذَلِكَ عقب تأسيس الحكومة المؤقتة. وتميزت بالسرية التامة، فلم يكن يعلم بدخول الأسلحة إلا الوزير المخصص ورغم إجراءات تشديد الحراسة وتضييق الخناق على الحدود الشرقية والغربية، فإن الجبهة استطاعت بطرقها الخاصة إدخال العديد من الأسلحة مستعملة السيارات والحافلات.[3]

وتميّزت هَذِهِ المرحلة أيضاً بتعامل الثَّورَة مع تجار الأسلحة أو بالأحرى مهربي الأسلحة لتغطية احتياجاتها: ففي سنوات 1957- 1960، كَانَ السماسرة أو الوسطاء يشترون شهادات (End-user certificate)[4] من بعض الشخصيات السِّيَاسِيَّة في الدول الصغيرة (وزير الدفاع أو وزير الداخلية). وكَانَت جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ تحصل على هَذِهِ الشهادات من طرف الدول الصديقة أو المؤيدة لحركتها مثل يوغسلافيا- مصر- العراق- وبعض البلدان العربية الأخرى. وبالمقابل

---

[1] وجهت دفعتين منها إلى ولايات قسنطينة والأوراس والجَزَائِر العاصمة عبر الأراضي الليبية. بينما سُلِّمَت الثالثة بتاريخ 20 ماي، وكَانَت وجهتها نحو داخل الجَزَائِر مروراً بالتراب الليبي أيضاً. في حين كَانَت الرابعة على متن باخرة إسبانية انطلاقاً من الإسكندرية إلى ميناء سبعة، بتاريخ 4 جوان وقد حجزت هَذِهِ الشحنة من قبل السلطات الإسبانية. وكَانَت الشحنة الخامسة على متن شاحنة من مرسى مطروح في 1 جويلية؛ مروراً بليبيا ووصولاً إلى الحدود التونسية.

[2] يخلف حاج عبد القادر، مصادر تسليح وتموين الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 181 - 180

[3] المصدر نفسه، ص 183 - 182

[4] شهادة المستخدم النهائي، أو EUC، هي وثيقة تُستخدَم في عمليات النقل الدولية - بما في ذَلِكَ المبيعات والتسليح المقدم كمعونة- للأسلحة والذخيرة للتصديق على أن المشتري هو المُتلقي النهائي لِهَذِهِ المواد، ولا يخطط لنقلها إلى طرف آخر.

كَانَت المصالح السرّية الفَرَنسِيَّة تلاحق تجار الأسلحة المتعاملين مع الثَّورَة. ولم تتورع في استعمال أساليب الترهيب لتمنع وصول الأسلحة لجبهة التَّحرِير.[1]

وخلال هَذِهِ المراحل اعتمدَ جيشُ التَّحرِير على العديد من القواعد الخلفية لتموين الثَّورَة بالسلاح، لعل أهمها:

1- القاعدة المغربية:

الخريطة (28): أهم مراكز الدعم اللوجستي لجبهة التَّحرِير في المغرب الأقصى

كَانَ السيد بوداود منصور مكلفاً بجميع المصانع السرية والأسلحة الَّتِي كَانَت تُجَمَّعُ وتُرسَلُ إلى الولاية الخامسة "وهران"، يساعده في ذَلِكَ رجال المقاومة المغربية، فشكلوا مع الجزائريين خلايا هامة للتسليح من إسبانيا والمغرب، وأُنشأت عدة مراكز للتموين بالسلاح على التراب المغربي منها "مراكز الناظور- وجدة- فكيك- بركان- القنيطرة- الرباط- الدار البيضاء- طنجة- تطوان".

[1] كقتلها للضباط الإسبان المتعاونين مع الثَّورَة، الَّذِينَ منهم "سوى مارتي" وكَانَ مسؤولاً عن الاتصال بالضباط الإسبان، حَيْثُ تمكن المناضلون الجزائريون من نقله إلى طنجة وفي عام 1962 دخل الجَزَائِر وتزوّج من جزائرية، كما قامت فَرَنسَا بتفجير سفينتين وإغراقهما في ميناء طنجة، وهما سفينتان تابعتان للسيد جورج بوخرت المدعو النقيب فيليب موريس الَّذِي كَانَ يقيم بطنجة، وهو أحد تجار الأسلحة الألمان المتعاونين مع الثَّورَة.

وكَانَت السلطات المغربية في عهد السلطان محمد الخامس تغضُ الطرفَ عن عمليات إنزال الشحنات الَّتِي تقع على سواحلها. على عكس ما حدث بعد ذَلِكَ في عهد السلطان الحسن الَّذِي ضيقَ على المجاهدين الجزائريين؛ في محاولة منه لإجبار قيادة جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ على الاعتراف بتعديل الحدود الجغرافية قبيل الاستقلال، مستغلاً الظروف الصعبة الَّتِي كَانَ جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ يمرُّ بِهَا.[1]

2- قاعدة الإمداد في إسبانيا وأوروبا:

كَانَت مهمة هَذِهِ القاعدة بِشَكلٍ أساسي: تسليح العاملين في فَرَنسَا وتسليح العاصمة الجَزَائِرِيَّة ووهران، وقد كُلف بِهَا "السيد محمد يوسفي"، ولعبت هَذِهِ القاعدة دوراً كبيراً في تزويد الولاية الخامسة (وهران) بالأسلحة الَّتِي كَانَت تجلب من برشلونة وجنوب إسبانيا في شكل قطع غيار من المصانع ثُمَّ ترسل إلى الولاية براً وبحراً. وبقيت هَذِهِ الشبكة تعمل إلى أن اكتشفت من قبل الفرنسيين فغيرت الثَّورَة وجهتها بقرار من بوصوف، وذَلِكَ بإقامة قاعدة للإمداد والتموين بصفة عامة بألمانيا، وكلف السّيد يوسفي بتنظيم عملية التموين بمختلف أشكاله على مستوى أوروبا. كما كَانَ بسويسرا مركزان يمثلان منطقة عبور، وكَانَ الحصول على الأسلحة يَتِمُّ من برلين وبلجيكا (بروكسل) وبلغاريا وخاصة تشيكوسلوفاكيا، الَّتِي كَانَت من أكبر المموِنين للثورة.[2]

3- القاعدة الشرقية:

كَانَت تشملُ كُلّاً من تونس- ليبيا – مصر، حَيْثُ وصلت إلى مدينة زوارة الليبية عن طريق مرسى مطروح بالإسكندرية مئاتُ الأطنان من الأسلحة، وذَلِكَ بحكم العلاقات المصرية الجَزَائِرِيَّة منذ فجر الثَّورَة، حَيْثُ كَانَ أحمد بن بلَّة ضابط الاتصال الَّذِي تدعمه المخابرات المصرية بالتنسيق مع جمال عبد الناصر، والَّذِي كَانَ يسعى إلى إبراز دورِ مصر القيادي في المنطقة. وكَانَت بتونس لجنةٌ خاصةٌ من كُلِّ ولاية، وكَانَت هَذِهِ اللجان تجمعُ الأسلحةَ من كُلّ جهة من

[1] يخلف حاج عبد القادر، مصادر تسليح وتموين الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 173

[2] المصدر نفسه، ص 173 -174

تونس وليبيا والعراق ومن مصر وسوريا، وتأتي بِهَا إلى تونس ومن ثُمَّ توزعُ على بقية الولايات الثَّورِيَّة داخل الأراضي الجَزَائِرِيَّة.[1]

والجدير بالذكر أن تونس قامت بعدة إجراءات سِيَاسِيَّة وعَسكَرِيَّة، ضد جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ فصادرت في جوان 1958 كميات كبيرةً من الأسلحة كَانَت موجهةً لجيش التَّحرِير الوَطَنِيّ الجَزَائِرِيّ، الأمر الَّذِي دفع الثَّورَة لتوسيع قواعدها في ليبيا والَّتِي كَانَت عبارة عن ورشات لتصليح الشاحنات الثقيلة تستخدم لنقل الأسلحة، تحسباً من البوليس الليبي المدعوم من القوات الإنجليزية.

كما أُرسلت مساعدات سورية، إلى الجَزَائِر خلال عام 1957 وكَانَت تحتوي أسلحةً وذخيرةً، وبالمثل أيضاً فقد خصصت القيادةُ العراقيةُ بعد ثورة تموز/ جويلية 1958 ميزانيةً خاصةً للثورة الجَزَائِرِيَّة.[2]

4- الدعمُ الصيني:

عُقدت عدة اتفاقيات بين جبهة التَّحرِير والصين لتزويد جيش التَّحرِير بالأسلحة والمعدات الحربية اللازمة للثورة، وتحدثت الصحافة الأمريكية عن ذَلِكَ قائلة إن القيمة المالية للمعدات الَّتِي تَمَّ الاتفاق عَلَيْهَا قد "وصلت إلى خمسة وعشرين مليون دولار". وكَانَ من بين هَذِهِ المعدات آلات لتصنيع الأسلحة والذخائر.[3]

لكن الجدير بالذكر أن الثَّورَة سعت لتصنيع الأسلحة والذخيرة بِشَكلٍ محلي، حَيْثُ فكر قسم الإمداد والتسليح في الثَّورَة بقيادة عبد الحفيظ بوالصوف ومساعديه في تأسيس نواة تصنيع حربية ترفدُ جيش التَّحرِير بالمستلزمات المطلوبة خصوصاً على صعيد الذخيرة، وفي هَذَا السياق بدأ بوالصوف جهوده للحصول على آلات لصناعة الذخيرة وتعبئتها، وشرعت قيادة الثَّورَة في إنشاء شبكةٍ سريةٍ لصناعة الأسلحة لتموين الثَّورَة في مختلف جهات القتال، وقد ربط بوصوف صلات

---

[1] يخلف حاج عبد القادر، مصادر تسليح وتموين الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 174

[2] المصدر نفسه، ص 175

[3] المصدر نفسه، ص 179

وطيدة بالعرب المقيمين بإسبانيا على أمل الوصول إلى صناعة حربية جزائرية تغني الثَّورَة وتمكنها من مواجهة الاستعمار.[1]

ويذكر أن الولاية الخامسة كُلِّفَت في أواخر 1955 وأوائل 1956 بصناعة الألغام المضادة للدبابات، والألغام المفجرة للسكك الحديدية، فقامت بصناعة قنابل يدوية كَانَت تصنع بآلة أو آلتين جيء بِهَا من ألمانيا واستقرت في تطوان المغربية. والتحق الكثير من الجزائريين الاختصاصيين والتقنيين في تصنيع القطع الحديدية الَّذِينَ بعثت بهم فيدرالية فَرَنسَا نحو المغرب، بالإضافة إلى تعاون مهندسين من ألمانيا والأرجنتين وبريطانيا واليونان. وبعد شراء الآلات الضرورية والمواد الأولية بدأ إنجاز ورشات ومصانع لصناعة الذخيرة وبعض الأسلحة الخفيفة، فضلاً عن راجمات "البازوكا" و"المورقي"، وقد توزعت هَذِهِ المصانع فوق التراب المغربي بِشَكلٍ أساسي وكَانَت موجودة في الأماكن التالية: [2]

- تطوان (1958): صناعة القنابل من النوع الإنجليزي والمتفجرات.
- بوزنيقة (1959): القنابل من النوع الأمريكي والبنجالور والسلاح الأبيض.
- تمارة (1960): صناعة الرشاشات الخفيفة MAT 49 والسلاح الأبيض.
- الصخيرات (1960): صناعة مدافع الهاون - والمتفجرات.
- المحمدية (1960): صناعة مدافع الهاون عيار 60 - 80 والبنجالور[3] والألغام.
- الدار البيضاء (1960): صناعة البازوكا[4] والرشاشات MAT 49 والمتفجرات والألغام والسلاح الأبيض.

---

[1] يخلف حاج عبد القادر، مصادر تسليح وتموين الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 172

[2] د. الطاهر جبلي، تسليح جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ غبر الحدود الغربية خلال الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 81

[3] شحنة متفجرة توضع في نهاية أنبوب قابل للتمدد، واستخدم من قبل مهندسي المعارك، وحديثاً يمكن لهذا الطوربيد أن يزيل العقبات مثل الألغام والأسلاك الشائكة لمسافة خمسة عشر متراً طولاً و مترٍ واحدٍ عرضاً.

[4] البازوكا سلاح أمريكي قاذف للصواريخ يحمله الأفراد كمضاد للدبابات. لمقذوفاته الصاروخية قدرة اختراق الجدران الصلبة ومن ثُمَّ الانفجار الشديد لتدمير الدبابات أو إعطابها. دخل الخدمة أثناء الحرب العالمية الثانية عام 1942 وكَانَ فعالاً في الميدان. وقد أخذ اسمه من آلة موسيقية تشبهه في الشكل.

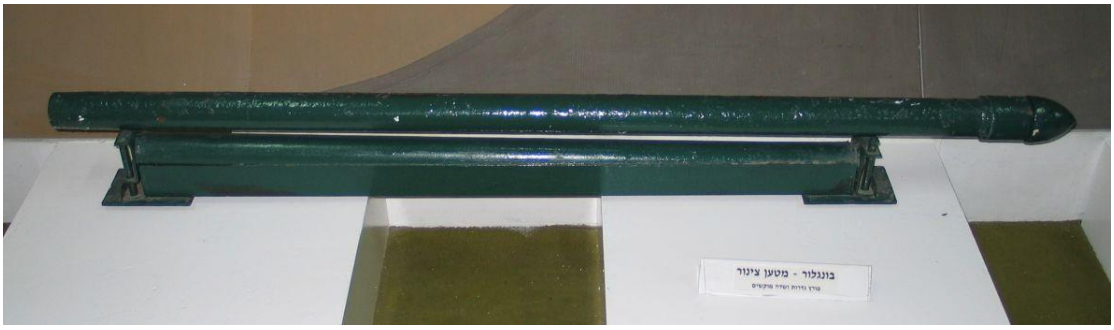
בונגלור - מטען צינור

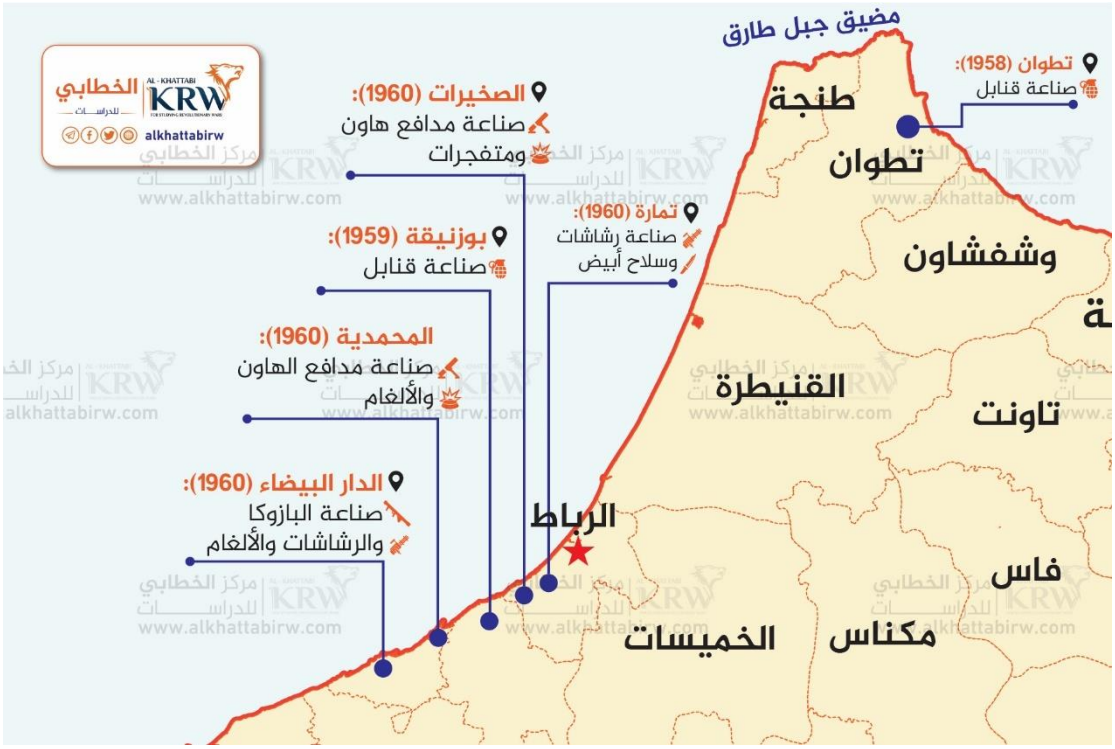

الخريطة (29): توزع مصانع الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في المغرب

وقد كَانَت أغلبية هَذِهِ القواعد عبارة عن مزارع معزولة ومهيأة بكيفية لا تسمح للسلطات المغربية بملاحظة ومعرفة نشاطها. وكَانَ بعضها تحت غطاء شركات خاصة مثل شركات صناعة الشوكات والملاعق.[1] ومع نهاية سنة 1961 تمكنت قيادة الثَّورَة الَّتِي كَانَت تُشرِفُ على هَذِهِ المصانع والورشات من صنع: خمسمئة ألف قنبلة يدوية أمريكية وألف مسدسٍ رشاش وخمسة آلاف وثلاثمئة مدفع هاون 50 مم وكمية ضخمة من العبوات.

وبالإضافة إلى هَذِهِ المصانع والورشات الَّتِي أنشأتها قيادة الثَّورَة في المغرب، شُرِعَ منذ 1960 في جلب الأسلحة النصف ثقيلة بمختلف أنواعها وذخيرتها الحربية من الخارج، خصوصاً المدافع (مدافع الهاون) والبازوكات والمدافع المضادة للطائرات. وكَانَت هَذِهِ الأسلحةُ تأتي من بعض الدول الشرقية وأوروبا عبر المغرب وباسم الحكومة المغربية، وحاولت مصانعُ الثَّورَة بالمغرب صنع قذائف المدفعية غير أن التوفيق لم يحالف القائمين عَلَيْهَا.[2]

[1] د. الطاهر جبلي، تسليح جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ غبر الحدود الغربية خلال الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 77

[2] المصدر نفسه، ص 82

وبعد الانتهاء من إقامة خط موريس، فُرِضَت رقابةٌ صارمةٌ من قبل الفرنسيين على الحدود الجَزَائِرِيَّة، مما أثَّرَ سلبًا على حركة جنود جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ من وإلى تونس والمغرب خصوصاً، الأمر الَّذِي دفع جيش التَّحرِير إلى البحث عن طرق ووسائل لتفعيل شبكة التسليح وتأمين عملية إمداد القوات في الداخل، وعلى هَذَا الأساس كُلِّفَت الشبكةُ السرية للتسليح بالبحث على طرق لتهريب السلاح بوسائل أكثر أمناً، ومن أهم هَذِهِ الوسائلِ نذكر: [1]

- **صناديق الخضار:** في مراكز خاصة بالمغرب، كَانَت تُعَدُّ صناديقُ خضارٍ ذاتَ قعر مزدوج لا يثيرُ الشبهة توضع داخلها المسدسات أو الذخيرة، ثُمَّ تعبأ بالخضار المطلوب شراؤها من التجارِ، ثُمَّ توجه إلى الجَزَائِر. واستخدمت هَذِهِ الوسيلة لمدة سنتين حَتَّى 1960.

- **البطيخ:** كَانَ البطيخ يستخدم لنقل الذخيرة الكبيرة الحجم كالقنابل اليدوية وطلقات الرشاشات الثقيلة. فكَانَ يُفتح من جوفه، وتتم تعبئته بالذخيرة ليعاد إغلاقه بطريقة فنية بِحَيْثُ لا يثير الشبهة مطلقاً، ودفعاً للالتباس كَانَ يوضعُ البطيخ العادي على وجه الشحنة.

- **قلل الفخار (الجرار):** اتصلت الشبكة بأحد عمال الفخار الَّذِي كَانَ يصنع القلل بفاس المغربية، وعرضت عَلَيْهِ فكرة تهريب الذخيرة ضمن القلل، فكَانَ يصنع القلل بِشَكلٍ عادي وبعدما تجف يضع في قعرها ذخيرة أو مسدساً صغيراً أو قنبلةً يدويةً ثُمَّ يغطي ذَلِكَ بطبقة أخرى ويتركها تجف مرة أخرى، وصارت القلل تشحنُ بكمياتٍ كبيرةً إلى وهران.

- **نقل الأثاث:** استغلت جبهة التَّحرِير الحركة الَّتِي دبت بين الفرنسيين من سكان المغرب في سعيهم إلى الانتقال إلى الجَزَائِر بعد إعلان استقلال المغرب، فكَانَ هؤلاء ينقلون معهم أثاثهم الكامل، وكَانَت معاملاتهم تنجز في القنصلية الفَرَنسِيَّة بسهولةٍ فائقةٍ، وهكذا وجدَ جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ أنه يمكن استغلال هَذِهِ الظاهرة في نقل كمياتٍ هائلةٍ من السلاح والذخائر إلى مختلف المناطق الجَزَائِرِيَّة عبر تهريبها مع العوائلِ الفَرَنسِيَّةِ الَّتِي تنتقلُ لِلجَزَائِر.

[1] د. الطاهر جبلي، تسليح جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ غبر الحدود الغربية خلال الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 83

- **خزانات وقود السيارات:** استخدمت لهذا الغرض الشاحنات والسيارات السياحية، فكَانَ يطلب من السائقين المتعاونين إيقاف سياراتهم عند وصولهم إلى المغرب ومن هُنَاكَ يتولى أفراد الشبكة نقلها إلى مشاغل سرية، حَيْثُ ينزع خزان الوقود من مكانه ثُمَّ يفتح ويوضع في جوفه بِشَكلٍ متناسقٍ خزانٌ مليء بالأسلحة والذخائر ويتركُ فراغٌ من حوله لتعبئة وقود يكفي لمسافةٍ معقولةٍ. بالإضافة إلى هَذَا كَانَت أرضيةُ السيارة الَّتِي جعلت من طبقتين توضع فيها المسدسات وعلب الذخيرة وبعض البنادق.

وفُتحت مشاغل أخرى للتهريب في إسبانيا، وكَانَت بعض المطاعم والمسابح والفنادق تخفي خلفها مشاغل سرية للشبكة، في ضاحية مدريد وفي برشلونة وغيرهما.[1]

[1] د. الطاهر جبلي، تسليح جيش التَّحرِير الوَطَنِيّ غبر الحدود الغربية خلال الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، ص 85

الفصل الثاني: الحوكمة والمأسسة خارج البلاد

سعت «جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ» إلى توسيع نطاق العَمَلِيَّات الحربية والسِّيَاسِيَّة خارج الجَزَائِر من أجل زيادة الضغط على فَرَنسَا، وتخفيفه عن الداخل؛ ولذلك فكَّر القيادي في «جبهة التَّحرِير»، محمد بوضياف، في إنشاء فيدرالية لـ«جبهة التَّحرِير» في فَرَنسَا، كما أقر مؤتمر الصومام بتشكيلِ واجهةٍ سِيَاسِيَّةٍ تمثلت في الحكومة الجَزَائِرِيَّة المؤقتة بالإضافة إلى عدد من الشبكات الجَزَائِرِيَّة في دول المشرق والمغربي العربي والبلدان الأوربية بهدف دعم وإرفاد الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة بالأموال والأسلحة اللازمة لاستكمال المسيرة نحو الاستقلال.

وليكونَ الحديثُ عن مسار تطور المؤسسات في الخارج واضحاً، كَانَ لابد أن نقسم هَذَا الفصل إلى المباحث التالية:

أولا: فدرالية جبهة التَّحرِير بِفَرَنسَا.

ثانياً: من جبهة التَّحرِير نحو الحكومة المؤقتة.

المبحث الأول: فيديرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا

استقبلت الجالية الجَزَائِرِيَّة خبر اندلاع الثَّورَة في أول نوفمبر 1954 بكثير من التفاؤل وعلقت عَلَيْهَا آمالاً كبيرة، واعتقد أغلب الجزائريين والمناضلين بِفَرَنسَا أن مصالي الحاج هو من كَانَ وراء العَمَلِيَّات ليلة الأول من نوفمبر. وحدهم المناضلون القدماء في حزب الشعب وحركة الانتصار كانوا يدركون أن الثَّورَة انطلقت بفعل حركة حديثة وليس بفعل الزعيم التاريخي مصالي الحاج، ولذلك التحقت أعدادٌ كبيرةٌ من المهجرين الجزائريين في فَرَنسَا وبلجيكا بالحركة الوَطَنِيَّة المصالية الَّتِي أطلقها مصالي الحاج في 5 - 12 – 1954 وبقيت السيطرة في الخارج لِهَذِهِ الحركة إلى غاية 1956 بفعل عدة عوامل:

- تأثير مصالي وحركته الَّتِي كَانَت تنشط لوحدها في الساحة الخارجية كحزب منظم فعلاً بِفَرَنسَا والدول الأوروبية.
- قوة شخصية مصالي وتاريخه النضالي المشرف وعلاقاته الواسعة.

- جهل غالبية المهاجرين الجزائريين بحقيقة الواقع في الجَزَائِر لغياب الأخبار.
- تمتع المصاليين بشعبية كبيرة بين العمال الجزائريين العاملين في فَرَنسَا.

وأمام هَذَا الإشكال، سعت جبهةُ التَّحرِير للوصول إلى العمال المهاجرين والجالية الجَزَائِرِيَّة بزيارة الأماكن الَّتِي يتواجدون فيها، لتنويرهم بالحركة الجديدة وقيادتها وأهدافها ثُمَّ حثهم على ترك الحركة المصالية والانخراط بجبهة التَّحرِير، وهَذَا ما جعل قادة الحركة الوَطَنِيَّة الجَزَائِرِيَّة (المصالية) يضعون نصب أعينهم الوقوف بوجه جبهة التَّحرِير حَتَّى لو اضطروا إلى استعمال العنف، فبدأ الصراع يأخذ أشكالاً عنيفةً تدريجياً.[1]

المطلب الأول: مراحل نشأة فيدرالية جبهة التَّحرِير

كَانَ حزب الشعب الجَزَائِرِيّ (أو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) يمثل الوجهة الأكبر للعديد من المهاجرين الجزائريين باعتباره كَانَ يكافح لاستعادة السيادة الوَطَنِيَّة والاستقلال، وقد بقي بلا منافسةٍ حقيقيةٍ في أوساط المهاجرين الجزائريين بالخارج وخاصةً بِفَرَنسَا. وبعد انقسام الحزب وظهور الصراع بين «المصاليين» و«المركزيين» في 1953، تمكن (مصالي) من كسب تعاطف وولاء غالبية أعضاء فيدرالية فَرَنسَا.

وكَانَت قيادة فيدرالية فَرَنسَا لحزب الشعب (حوالي ثمانية آلاف مناضل يقدمون مساهمات متنوعة لحساب الحركة) تضم عضوين من اللجنة الثَّورِيَّة (الَّتِي شكلت جبهة التَّحرِير لاحقاً) وهما (محمد بوضياف)، الَّذِي كَانَ يشغل منصب مسؤول التنظيم، و(ديدوش مراد) الَّذِي كَانَ نائبه، وذَلِكَ في الفترة الممتدة بين 1953- 1954.

ولأن قادة جبهة التَّحرِير الأوائل يدركون أهمية الجالية المهاجرة في فَرَنسَا والدور الَّذِي لعبته في دعم ومساندة الحركة الوَطَنِيَّة، حرصوا على استقطابها إلى جانبهم في الكفاح المسلح ضد الاحتلال الفَرَنسِيّ، من خلال تأسيس فيدرالية تابعة لجبهة التَّحرِير في فَرَنسَا.

[1] د.جيلالي تكران، فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا، دراسة في التنظيم والهيكلة 1954-1957، ص 183

كَانَت البداية بتشكيل لجنة تجمع كُلّ المناهضين لمصالي الحاج وأعضاءً سابقين في اللجنة المركزية اتخذوا موقف الحياد، إضافةً إلى بعض المناضلين المحبطين من الصراعات الداخلية، وكَانَ محمد بوضياف أول من دعا إلى إنشاء الفيدرالية التابعة لجبهة التَّحرِير، فكَانَت نواتها مُشَكَّلةً من هَذَا الطيف الواسع من المعارضين أو المحايدين لمصالي الحاج، فضمت كُلّاً من:

- مناضلي منطقة "Sochaux": محمد مرار، أحمد دوم.
- مناضلي ليون "Lyon": نوي عيسى، مسلي، سي العربي، محمد ساحلي، سي محمد، سي حامد.
- مناضلي مرسيليا "Marseille": أمحمد حداد، سي أرزقي، قتلهما المصاليون سنة 1956.
- مناضلي مدينة ليل "Lille": اوجدي جيلالي دمرجي.
- مناضلي باريس: بومدين محند آكلي، سلايمي سعيد ومراد.
- ولحق بهم آخرون مثل بن مهل، الطيب بولحروف، بولكروة موسى، ديدوش مراد، امحمد يزيد، بن فرحات بوسعيد، بلعلي عيسى، عمر بلوشراني، وعمرون سعيد.

وعلى إثر ذَلِكَ ركزت فيدرالية جبهة التَّحرِير على المناطق ذات الكثافة العمالية الجزَائِرِيَّة، وأوجدت لجان تختص بالدعاية والمالية والشؤون النقابية وفرق التدخل... وشمل بُعدُها الجغرافي كلاً من بلجيكا، إسبانيا وإيطاليا وسويسرا.[1]

وبهذا يمكن تقسيم مراحل تأسيس فيدرالية الجبهة بِفَرَنسَا إلى مرحلتين كبيرتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الملاحقة والاضطراب، وتمتد من 1954 إلى 1958، وتضم فترتين رئيسيتين:

1. **فترة الفيدرالية الأولى** برئاسة (مراد طربوش) انتهاءً بصالح الوانشي.[2]

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 76 - 77

[2] من مواليد 21 جوان 1923 بولاية تيزي وزو. ناضل في صفوف «الكشافة الإسلامية الجزَائِرِيَّة» منذ 1939 وأشرف على الجريدة الناطقة باسمها، دخل في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في خضم الأزمة الَّتِي كَانَت تمر بِهَا الحركة في 1953، وكَانَ من بين المسؤولين الَّذِينَ فُصلوا من الحركة المصالية. التحق بجبهة

2. **فترة الفيدرالية الثانية** برئاسة (محمد البجاوي)، وتميزت بعدم الاستقرار نظراً للاعتقالات الَّتِي كَانَت تطالُ الأعضاءَ من طرف الشرطة الفَرَنسِيَّة.

المرحلة الثانية: مرحلة التنظيم والتوسع، تمتد من 1958 إلى غاية الاستقلال في 1962، وتضم الفيدرالية الثالثة والرابعة برئاسة (عمر بوداود)، مع الإشارة إلى أن فترة الفيدرالية الرابعة بدأت عندما نُقل نشاط فيدرالية الجبهة من فَرَنسَا إلى مدينة «فرانكفورت» بجمهورية ألمانيا الفيدرالية، وتميزت هَذِهِ المرحلة بالاستقرار سواءً في المسؤولين والتنظيم والتنويع في النشاطات، ليس في فَرَنسَا وحدها، بل امتدت إلى معظم أوروبا الغربية.[1]

أولاً: مرحلة الملاحقة والاضطراب

التَّحرِير 1955حيث التقى بـ(عبان رمضان) الَّذِي عينه مسؤولًا على رأس فدرالية فَرَنسَا. ألقي عَلَيْهِ القبض في 27 فبراير 1957 مع (محمد لبجاوي) ثُمَّ أطلق سراحه في 1962.

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 76 - 77

الخريطة (30): مناطق عمليات فدرالية جبهة التَّحرِير في فَرَنسَا بِشَكلٍ تقريبي سنة 1956

كَانَت الخطوات الأولى لتأسيس فيدرالية الجبهة بِفَرَنسَا في جانفي 1955، قد بدأت في لوكسمبورغ، وكَانَت تهدف إلى:[1]

- تعريف المهاجرين الجزائريين بجبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ.
- اغتيال مصالي بالحاج وأداً للفتنة.
- دمج أنصاره في جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ.
- حث الجالية الجَزَائِرِيَّة على المشاركة في حرب التَّحرِير.
- التحضير لعمل عَسكَرِيّ بِفَرَنسَا.
- إشعار الرأي العام الفَرَنسِيّ بحرب الاستقلال.

[1] د.جيلالي تكران، فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا، دراسة في التنظيم والهيكلة 1954-1957، ص 185

- السيطرة على الأموال الَّتِي بات مصالي يهيمن على جمعها وسط العمال المهاجرين.

وتَمَّ تقسيم التراب الفَرَنسِيّ إلى أربع مناطق عمليات: [1]

وكَانَ (بوضياف) قد كلف (مراد طربوش) في اجتماع معه في جنيف بسويسرا، بتشكيل هيئة الأركان الأولى لفيدرالية الجبهة بِفَرَنسَا مع بعض القيادات الأخرى، لكن هَذِهِ الهيئة لم يكتب لَهَا الاستمرارُ لأن الشرطة السويسرية كَانَت قد فتشت مكان اللقاء بين بوضياف وطربوش في جنيف، ووجدوا في غرفة هَذَا الأخير قائمة تضمُّ أسماء بعض الشخصيات الوَطَنِيَّة الَّتِي تَمَّ اختيارها لتشكيل فيدرالية الجبهة بِفَرَنسَا، فطالت الاعتقالات أغلب القيادات الهيئة الأولى من قبل الشرطة السويسرية.

الشكل (31): هيكلية هيئة الأركان الأولى لفدرالية جبهة التَّحرِير بِفَرَنسَا

وهكذا فُكِكَت الهيئة الأولى للفدرالية بعد القبض على مراد طربوش، فأعاد قادة جبهة التَّحرِير في فَرَنسَا تشكيل هيئة ثانية في شهر ماي 1955 بواسطة فوضيل بن سالم.[2] وقد اكتنف تشكيل الفيدرالية الثانية صعوبات أثرت على مردودية نشاطها وسط الجالية الجَزَائِرِيَّة، وذَلِكَ بحكم انقطاع الاتصال مع القيادة في الجَزَائِر، ومع الوفد الخارجي في القاهرة، إضافة إلى ممارسة الحركة

[1] المصدر نفسه، ص 185

[2] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 80

الوَطَنِيَّة المصالية لسلطتها على شريحة كبيرة من العمال الجزائريين. وقد حصل خلاف بين عبان رمضان باعتباره في تِلْكَ المرحلة المسؤول الأول في الجَزَائِر وبين قادة الفيدرالية الثانية في فَرَنَسَا، إثر تعيين عبان لصالح الونشي قائداً للفيدرالية في فَرَنَسَا دون مشاورة بقية القادة والوفد الخارجي.

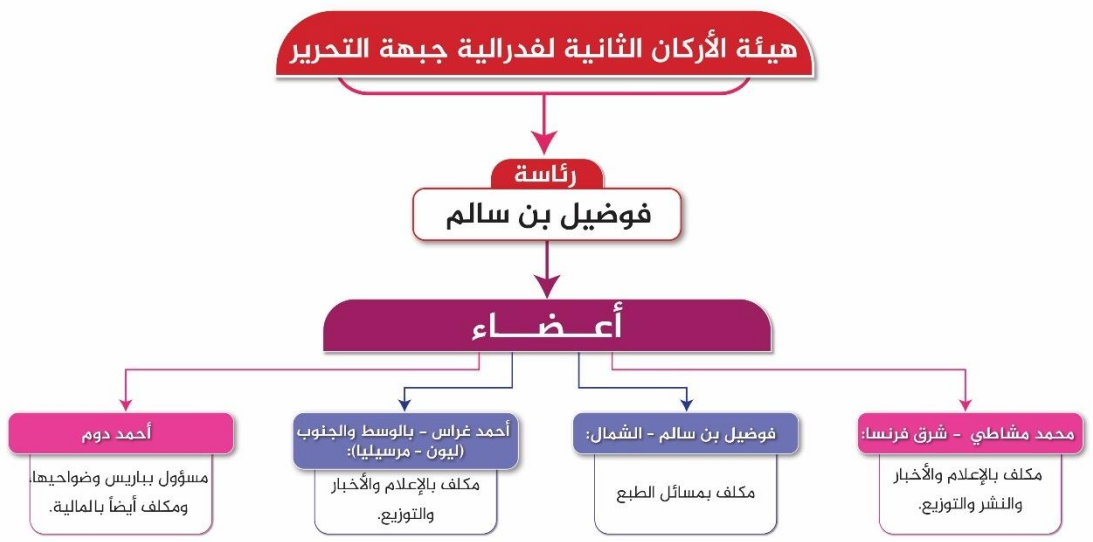

الشكل (32): هيكلية هيئة الأركان الثانية لفدرالية جبهة التَّحرِير بِفَرَنَسَا

ومع وصول صالح الونشي إلى فَرَنَسَا في 27 - 11 - 1955 مع فريقه[1] بدأ تنفيذ برنامج جديد للثورة التحريرية في المهجر، اتضحت معالمه من خلال التركيز على الدعاية والإعلام، وإقامة علاقة مع اليسار الفَرَنسِيّ، والتنسيق مع مدينة الجَزَائِر بقيادة عبان رمضان.

وأصبحت لجنة الفيدرالية الجديدة تتكون من صالح الونشي ومجموعة الأربعة القدماء (محمد مشاطي، فوضيل بن سالم، أحمد غراس، أحمد دوم)، بالإضافة لمجموعة من الأعضاء الجدد، مثل: (أحمد طالب الإبراهيمي الَّذِي كُلِّفَ بالعلاقات مع الخارج، والطيب بولحروف الإعلام بمساعدة محمد حربي وموسى بلكروة وعبد المالك بن حبيلس وحسين مونجي)، وبذلك تبلورت الصيغة النهائية للفيدرالية.[2]

[1] محمد الشريف ساحلي، شوقي مصطفاي، فرانز فانون – الطيب بولحروف، زين العابدين مونجي، الحاج شرشالي وشنتوف عبد الرزاق ومصطفى الأشرف كما تَمَّ تعيين الشيخ خير الدين على رأس فدرالية الجبهة بالمغرب الأقصى وآيت أحسن على رأس فدرالية الجبهة بتونس.

[2] د.جيلالي تكران، فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنَسَا، دراسة في التنظيم والهيكلة 1954–1957، ص 186

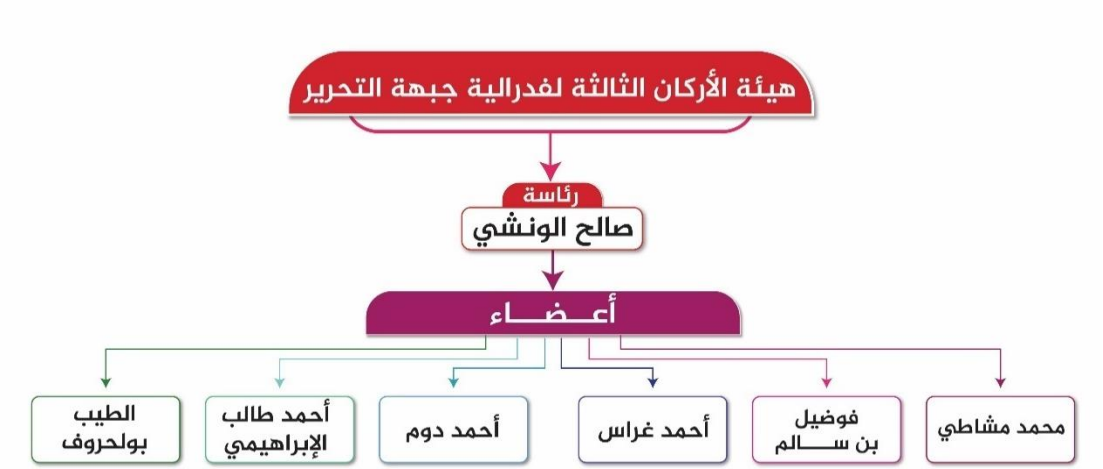

الشكل (33): هيكلية هيئة الأركان الثالثة لفدرالية جبهة التَّحرِير بِفَرَنسَا

وأخذت الفيدرالية في تنفيذ خطتها التنظيمية داخل فَرَنسَا بتشكيل فرق شبه عَسكَرِيَّة لتأطير أفواج العمل ضمن حيز جغرافي، انطلاقاً من نواة صغيرة وهي الخلية الَّتِي تضم أربعة أشخاص ومسؤول، ويمكن التعبير عن الشكل التنظيمي الَّذِي أصبحت عَلَيْهِ الفدرالية في هَذِهِ المرحلة بالرسم التالي:

الشكل (34): نموذج تقريبي للهيكل التنظيمي لفدرالية جبهة التَّحرِير في فَرَنسَا

ضمت الفيدراليةُ في البداية ستَ ولايات، ثُمَّ أصبحت سبعَ ولايات منذ صيف مايو 1961، وقد تخضع هَذِهِ التقسيمات الجغرافية لتغيرات مستمرة لتلافي ملاحقة الشرطة وتجنب القمع،

ويسمى المسؤول عن التنظيم الإداري والهيكلي بـ "الفدرالي" أو "الأخ الكبير" ويدعمه مسؤول المنظمة الخاصة وثلاثة مساعدين:

1- مساعد قضائي وشرطي.
2- مساعد عَسكَرِيّ.
3- مساعد الدعاية والصحافة.

أقامت فيدرالية الجبهة برنامجها الخاص لتنظيم الدعم العمالي بالمهجر، وحاولت استيعاب بعض العناصر المصالية المترددة أو الواعية بحقيقة الكفاح، ومحاربة المتعصبين لمصالي الحاج. كما استخدمت عمال الحانات والمقاهي كوسطاء لنشر دعايتها والمشاركة في الثَّورَة التحريرية ودعوات التظاهر ووقف العمل وغلق المحلات التجارية والمقاهي.[1]

وبلغ عدد أتباع فيدرالية الجبهة بِفَرَنسَا في جوان 1956 ما يزيد عن ثمانية آلاف شخصٍ، ثُمَّ وصل سنة 1957 إلى خمسة عشر ألف فردٍ، وبات موقع جبهة التَّحرِير وسط العمال والجالية الجَزَائِرِيَّة ملموساً منذ مارس 1956، مستفيدة من الدعم الَّذِي لقيته الجبهة من الحزب الشيوعي الفَرَنسِيّ. لكن مثل سابقتها، تعرض أعضاء هَذِهِ اللجنة للاعتقال في صيف 1956 ماعدا صالح الونشي.

ثُمَّ زادت الأوضاع تعقيداً سنة 1956 بسبب المواجهة مع الجماعات المصالية وملاحقات الشرطة وموجات الاعتقال الَّتِي لم تتوقف، واعتقالُ قادة الثَّورَة الخمسة في الخارج وهم: (أحمد بن بلة - محمد بوضياف - حسين آيت أحمد - خضير)، فقررت لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر

[1] د.جيلالي تكران، فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا، دراسة في التنظيم والهيكلة 1954-1957، ص 187

الصومام تعيين محمد لبجاوي[1] على رأس فيدرالية جبهة التَّحرِير في فَرَنسَا خلفاً للونشي، فانتقل لبجاوي في سبتمبر 1956 إلى فَرَنسَا ومعه نائبه حسين المهداوي.[2]

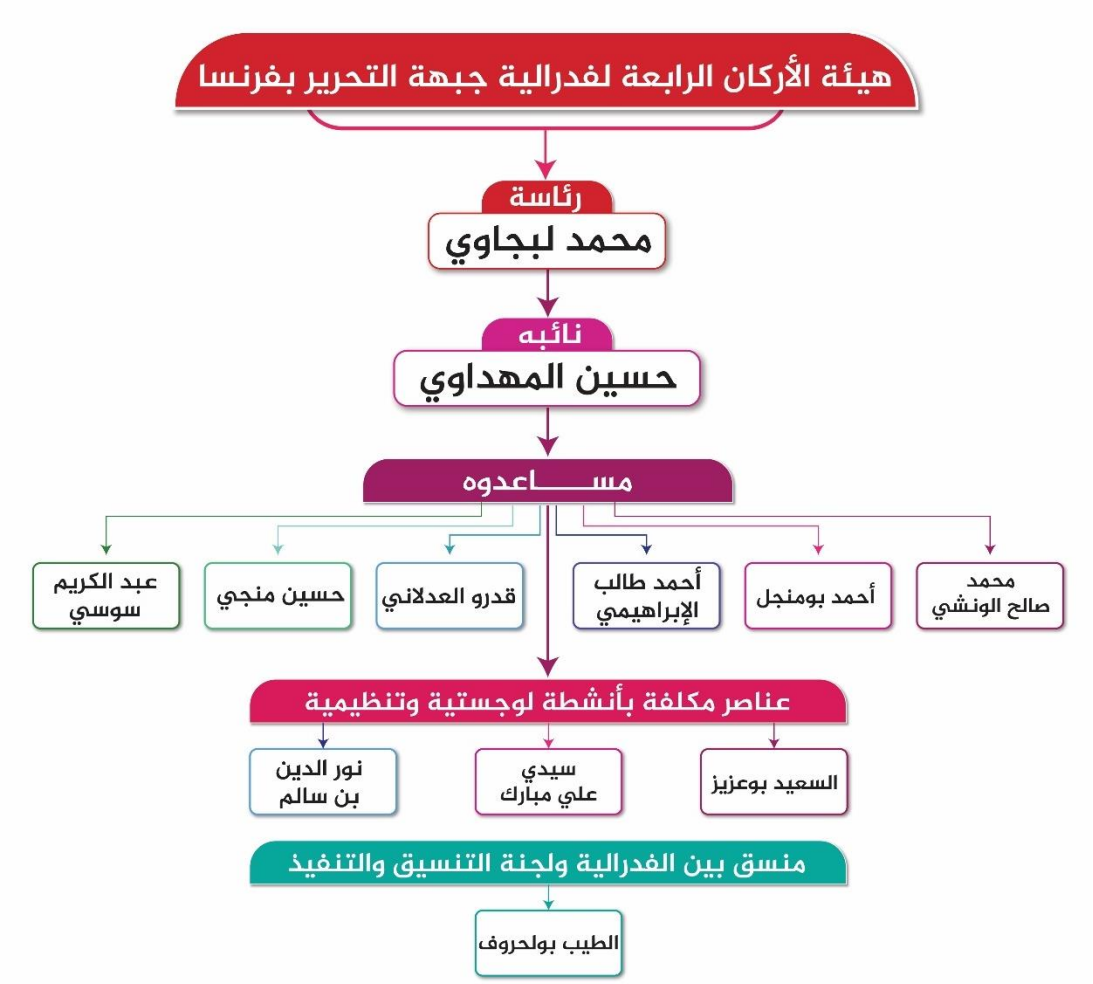

الشكل (35): هيكلية هيئة الأركان الرابعة لفدرالية جبهة التَّحرِير بِفَرَنسَا

[1] محمد لبجاوي: من مواليد 20 فيفري 1926 بمدينة الجَزَائِر. ينتمي إلى النخبة الجَزَائِرِيَّة الصغيرة في الخمسينيات. كَانَ قريباً من الأوساط الليبرالية الأوروبية والحزب الشيوعي الجَزَائِرِيّ، واهتم بالإضرابات العمالية الَّتِي كَانَت تهزُّ الجَزَائِر في هَذِهِ الفترة. وبهذه الكيفية اكتسب ثقافة ماركسية متينة ومعرفة بالحركة العمالية. بدأ أول اتصالاته بجبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ في 1955 مع (كريم بلقاسم) في منطقة القبائل: ثُمَّ مع (عبان رمضان) في الجَزَائِر. بسرعة أعطيت لَهُ مهام قيادية؛ ففي 1956 شارك في التحضير لمؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 وأُرسل إلى باريس لقيادة فدرالية الجبهة عام 1956.

[2] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 89-90

باشرت القيادة الجديدة مهامها في شهر ديسمبر 1956، وكَانَت مكلفةً بشن عمليات عَسكَرِيَّة في الريف والمدن الفَرَنسِيَّة كلما صَعَّدَت فَرَنسَا من عملياتها بالجَزَائِر، ولخَّصَ (لبجاوي) مهمته في فَرَنسَا قائلاً: "عند مغادرتي الجَزَائِر، التعليمات الَّتِي تبنتها جبهة التَّحرِير بالنسبة لمهمتي كَانَت واضحة: «نقل الحرب إلى فَرَنسَا»، كنت مكلفاً بعمليات ثأر في المدن والأرياف الفَرَنسِيَّة في كُلّ مرة تحدث فيها تجاوزات استعمارية واسعة في الجَزَائِر... والهدف هو تحسيس الرأي العام الفَرَنسِيّ بحقيقة الحرب، وإفهامه بأنه مسؤول عما يَتُمُّ فعله باسمه في الجَزَائِر وأنه بالاستمرار في التغاضي عنها، سوف ينتهي بِهِ الأمر إلى تحمل تبعات ذَلِكَ. هَذَا ما قاله لي (عبان) عند توديعي «يجب أن يتصدر الدم العناوين الرئيسية للصحف»".[1] لكن عملية القبض على (لبجاوي) وفريقه هو الَّذِي تصدر عناوين الصحف الفَرَنسِيَّة، حَيْثُ وقع رهن اعتقال الشرطة الفَرَنسِيَّة رفقة نائبه المهداوي سريعاً في فيفري 1957.

ثانياً: مرحلة التنظيم والتوسع

لم يمض وقت طويل على اعتقال البجاوي والمهداوي حَتَّى تشكلت لجنة مؤقتة تحت مسؤولية الطيب بولحروف بتزكية من كريم بلقاسم، فقامت هَذِهِ اللجنة المؤقتة في شهر يونيو/جوان 1957 بتعين عمر بوداود رئيساً لفيدرالية الجبهة بِفَرَنسَا، الَّذِي نزل إلى باريس، وكون ما يعرف بالفدرالية الثالثة، وكَانَ فيها أربعة أعضاء: (عمر بوداود)، (عمار العدلاني)، (منجي زين العابدين)، و(سعيد بوعزيز)، وتَمَّ تدعيم هَذِهِ اللجنة بعد ذَلِكَ بأعضاء جدد: (مسعود قدروج)، (محمد حربي)، وقد استمر عمل الفدرالية الثالثة إلى بداية 1958.

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 89-91

الشكل (36): هيكلية الفدرالية الثالثة لجبهة التَّحرِير بِفَرَنسَا

لكن خلال عام 1958 تعرضت تشكيلة اللجنة الفدرالية لتعديلات، بسبب الإفراج عن كُلّ من: (عبد الكريم سويسي) الَّذِي أصبح مشرفاً على المالية، والفرع الجامعي، والوداية العامة للعمال الجزائريين[1]، و(زين العابدين منجي) الَّذِي عُين في مدرسة تأهيل الإطارات[2]، كما نُقل (مسعود قدروج) إدارياً إلى المغرب، أما (محمد حربي) فقد تَمَّ إقصاءه من اللجنة الفدرالية.

وهكذا بقي في اللجنة الفدرالية أربعة أعضاء وهم: (عمر بوداود)، (عبد الكريم سويسي)، (عمار العدلاني)، و(سعيد بوعزيز). وفي ماي 1958 نقلت لجنة التنسيق والتنفيذ (علي هارون) إلى اللجنة الفدرالية، كما نُقل مركز الفيدرالية إلى ألمانيا الاتحادية، وبهذه التشكيلة المكونة من خمسة أعضاء هي الَّتِي باشرت تسيير الفيدرالية إلى غاية الاستقلال.[3]

[1] تعتبر فرع الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مهمتها تأطير العمال الجزائريين الموجودين في فَرَنسَا بما يتماشى مع مصلحة الثَّورَة.

[2] تأسست هذه المدرسة بداية 1959، وكَانَ مقرها في مدينة هاقن بألمانيا الغربية. وتتولى المدرسة تكوين إطارات للثورة قادرين على القيام بالمهام الثَّورِيَّة بكفاءة عالية.

[3] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 95 – 91.

الشكل (37): هيكلية الفدرالية منذ 1959 حَتَّى الاستقلال

من الوسائل الفعَّالة الَّتِي تبنتها الفدرالية للتعريف بالقضية الجَزَائِرِيَّة والوصول إلى الرأي العام: فتح مكاتب رسمية لدى الدول الغربية، سعياً للحصول على اعتراف سياسي، وقد أدى الطلبة الجزائريون دوراً فعالاً في هَذِهِ المكاتب. ومنذ 1958 أصبح للجبهة مكاتب في معظم أوروبا الغربية إضافة إلى المكتب المركزي في «فرانكفورت» بجمهورية ألمانيا الفيدرالية، والَّذِي كَانَ يُشرِفُ عَلَيْهِ (عمر بوداود)، فكَانَ لَهَا مكتب آخر في ألمانيا الغربية في العاصمة (بون) عينت عَلَيْهِ (حفيظ كرمان)؛ ومكتب في العاصمة البريطانية لندن عينت عَلَيْهِ (محمد كلو)، ومكتب في «مونترو» بسويسرا بقيادة (الطيب بولحروف) ثُمَّ (محمد عبد الوهاب)، ومكتب في روما عينت عَلَيْهِ (محمد أمزيان آيت أحسن)، وآخر في دول إسكندينافيا (الدنمارك، السويد، فنلندا والنرويج) بقيادة (محمد الشريف ساحلي) وكَانَ مقر المكتب الَّذِي يدير هَذِهِ المنطقة في السويد. أما بقية المناطق مثل بلجيكا ولوكسمبورغ فكَانَت تتبع لمكتب الفيدرالية في فَرَنسَا بِشَكلٍ مباشر.[1]

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 119

الشكل (38): توزع مكاتب الفدرالية في أوروبا منذ 1958

وكَانَت هَذِهِ الدول لا توافق على نشاط جبهة التَّحرِير بأراضيها إلا بِشَكلٍ محدودٍ خوفاً من تدهور العلاقات بينها وبين فَرَنسَا، وقد تنوعت نشاطات مكاتبِ الجبهة في أوروبا الغربية؛ فكَانَ منها النشاط الإعلامي والدعائي وربط الاتصالات بالسياسيين والمنظمات النقابية والطلابية والإنسانية بهدف التعريف أكثر بالجبهة والحرب الجزَائِرِيَّة الفَرَنسِيَّة، ومن أجل الحصول على المساعدات لصالح اللاجئين الجزائريين والجنود الفارين من الجيش الفَرَنسِيّ، والتكفل بالطلبة الجزائريين القادمين للدراسة في هَذِهِ البلدان.

وامتد اهتمام الفدرالية إلى حياة المهاجرين الخاصة والعامة، فشكلت لجان لدعم المساجين السياسيين داخل السجون ولتوفير هيئات للدفاع عنهم أمام المحَاكِم الفَرَنسِيَّة. وكذلك لجان العدالة الَّتِي كَانَت مكلفة بفض النزاعات بين الجزائريين في دعاوى المعاملات والخصومات والطلاق. وحَتَّى النساء فقد شملهم هَذَا التأطير وهَذِهِ اللجان، خاصة مع تزايد عددهن وبعضهن تقلدن

مسؤوليات سِيَاسِيَّة. ومن خلال هَذِهِ اللجان، تمكنت الجبهة من وضع حواجز بين الجزائريين والإدارة الفَرَنسِيَّة، ومن ثُمَّ تأسيس دولة داخل دولة.[1]

وهكذا فإن الفدرالية الَّتِي بدأت ببعض الأعضاء الَّذِينَ يعدون على أصابع اليد في 1955، وصل عدد أعضائها سنة 1957 إلى عشرين ألف عضو، ليصبح مئة وستة وثلاثون ألف عضوٍ سنة 1961، يمر خلالها المجند عموماً بمراحل متتابعة، أولاً متعاطف، فمنخرط، ثُمَّ مناضل... ويسمح هَذَا التصنيف للمجند الجديد عند انتقاله من صنف إلى آخر، بتقوية إرادته وترسيخ أفكاره أو الوقوف على حدود إمكانياته.

فالمتعاطف هو الَّذِي يطلب الانضمام بمحض إرادته، ويخضع لتدريب يؤهله للارتقاء إلى الأصناف الأخرى. وعَلَيْهِ يُطلب منه القبول بانضباط الفدرالية وسلطتها، ويحضر الاجتماعات الَّتِي تعقدها الخلية الَّتِي ينتمي إليها، فيقرأ ويوزع المناشير، ويدفع اشتراكاته المالية. وإذا ارتقى المتعاطف ليصبح منخرطاً، يصبح من حقه المشاركة في التكوين النظري والعملي الَّذِي يسمح فيما بعد بانتقاء أفضل العناصر وترقيتها إلى مناضلين. والمناضلون هم الَّذِينَ لعبوا الدور الرئيسي وكانوا يحتزون المهام المختلفة الأشد خطورة، مما جعلهم العنصر المحرك للجالية الجَزَائِرِيَّة.[2]

الجدير بالذكر أن المجلس الوَطَنِيّ للثورة قد قرر في دورته المنعقدة في ديسمبر 1959 ترقية فيدرالية فَرَنسَا إلى مرتبة ولاية من نفس المرتبة مع بقية الولايات الست في التراب الوَطَنِيّ، وهكذا نشأت ما عرف بعد ذَلِكَ بـ«الولاية السابعة» الَّتِي تعدُّ واحدةً من أعظم إنجازات الثَّورَة.[3]

ولا يفوتنا أن نذكر أن مكاتب جبهة التَّحرِير في أوروبا الغربية قد واجهت مشاكلَ وعراقيل كبيرة خلال نشاطاتها لعل أهمها:[4]

- تضييق حكومات أوروبا الغربية على نشاط مكاتب الجبهة ووضعها تحت المراقبة المشددة.

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص99.

[2] المصدر نفسه، ص 97-98

[3] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 95- 94 -93

[4] المصدر نفسه، ص 120

- الملاحقة من مصالح الاستخبارات الفَرَنسِيَّة تحت مظلة "اليد الحمراء"[1] الَّتِي كَانَت تنفذ عمليات تصفية بحق كوادر جبهة التَّحرِير.

المطلب الثاني: إنجازات فيدرالية جبهة التَّحرِير في الثَّورَة

كَانَت مهام الفدرالية تتمثل في دعوة الجالية الجَزَائِرِيَّة للمساهمة في الثَّورَة، وتوفير الدعم المادي والسِّيَاسِيّ، ونقل العمل المسلح إلى أراضي العدو، وتوعية الرأي العام الفَرَنسِيّ بالفظائع الَّتِي ترتكبها حكومتهم في الجَزَائِر، والاهتمام بأحوال الموقوفين والمساجين السياسيين في الخارج، وإقامة لجان العدالة الَّتِي كَانَت مكلفة بفض النزاعات بين الجزائريين أصحاب الفنادق وزبائنهم والشجارات وقضايا الطلاق...إلخ [2]

وفيما يتعلق بجمع المال؛ لقد كَانَت اشتراكات المهاجرين الجزائريين أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجبهة، حَيْثُ تَمَّ تحديد مبلغ الاشتراك بالنسبة للعمال بألف فرنك فرنسي، ثُمَّ ألفي فرنك ثُمَّ ثلاثة ألاف فرنك شهرياً،[3] أما التجار فكانوا يدفعون خمسة آلاف فرنك كمبلغ أولي، ثُمَّ يرتفع مبلغ الاشتراك حسب رأس مال كُلّ تاجر. وخلال سنتي 1954 – 1955، كَانَ المبلغ المحصل قليلاً جداً، لكن مع تزايد عدد المنخرطين تحسن المدخول المالي ليصل عام 1958 إلى مليارين وثمانمئة

---

[1] هي عصابة إرهابية قامت بتكوينها أجهزة الاستخبارات الفَرَنسِيَّة نشطت ببلاد المغرب العربي وبأوروبا، لا يُعرف بدقة من هم عناصرها كما لم يقدموا للمحاكمة. قام جهاز التوثيق الخارجي والاستخبارات المضادة تحت قيادة بيار بورسيكوت بإنشاء هَذِهِ الوحدة الخاصة بالاغتيالات أهدافها اغتيال رموز الحركات الوَطَنِيَّة في تونس والجَزَائِر والمغرب. أصبحت الوحدة نشطة فور إنشائها واستمرت في عمليات الاغتيال من سنة 1952 إلى فترة الستينات. قامت الوحدة باغتيال أكثر من مئتي شخص منهم مئة وخمس وثلاثون شخصاً في سنة 1960، وشملت أنشطة الوحدة أكثر من خمس دول أوروبية، بالإضافة لدول المغرب العربي، وتنوعت عملياتها بين التسميم، الرمي بالرصاص، السيارات المفخخة، القنابل الموقوتة، الرمي بالسهام...إلخ

[2] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 99 - 98

[3] كَانَ معدل أجرة العامل الشهرية وقتئذٍ تتراوح بين ستين ألف وسبعين ألف فرنك فرنسي قديم. وقد ظهر الفرنك الجديد في فَرَنسَا أواخر الخمسينات. وواحد فرنك فرنسي جديد كَانَت تساوي آنذاك مئة فرنك قديم.

وخمسة عشر مليون فرنك، فيما بلغ المدخول أكثر من خمسة مليارات وتسعمئة وثمانية وستين مليون فرنك سنة 1960.[1]

ويُعد تأسيس المنظمة الخاصة من أهم إنجازات الفدرالية؛ حَيْثُ تعود جذور المنظمة بِفَرَنسَا إلى عام 1956 حينما بذلت جبهة التَّحرِير جهوداً كبيرةً لتكوين تنظيم يقوم بتنفيذ العَمَلِيَّات العَسكَرِيَّة في فَرَنسَا ومواجهة المصاليين. ومع قدوم عمر بوداود إلى فَرَنسَا بناء على تعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ، أسس إدارة عَسكَرِيَّة قادرة على خوض المعركة في الأراضي الفَرَنسِيَّة، وأسند رئاستها إلى "سعد بوعزيز" وعُين "آيت مختار" نائباً لَهُ. وقد تَمَّ الاتفاقُ على جعل الهيكل الجديد للمنظمة خارج الهيكل التنظيمي للفدرالية الَّتِي تمثل الواجهة السِّيَاسِيَّة، من أجل تفادي الخلط في الصلاحيات بين تنظيم الفيدرالية والمنظمة الخاصة.[2]

ولضمان عدم اكتشافهم من قبل الشرطة الفَرَنسِيَّة، أوصت قيادة المنظمة الخاصة مناضليها بالحرص على ارتداء الملابس الأوروبية، كما وضعت لكل عنصر اسم مستعار لكيلا يتعرف كُلّ عنصر على الاسم الحقيقي لرفيقه في الخلية، وفي حالة التفتيش من قبل قيادة المنظمة يضع الجميع أقنعةً لكيلا يتعرفون على بعضهم البعض.[3]

---

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 100

[2] قبل إنشاء المنظمة الخاصة اعتمدت فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا لمواجهة قوات المصاليين على ما يعرف بفرق الصدام، وهي فرق صغيرة قليلة العدد لا يتجاوز العدد الأعلى من عناصرها خمسة عشر عنصراً في المنطقة الواحدة موزعين على أربعة خلايا تضم كُلّ خلية ثلاثة عناصر وقائد الخلية، وتشرف كُلّ خلية على ناحية بأسلحة خفيفة ورشاشات وقذائف، تتلخص مهمتها في حماية أمن الفيدرالية وسلامة مسؤوليها زيادة على متابعة الخونة وكُلّ الخارجين عن نظام الجبهة.

[3] فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية 1954 – 1962، ص 180

أصبح التنظيم الجغرافي للمنظمة الخاصة سنة 1958 على الشكل التالي:[1]

الخريطة (31): تقسيم جبهة عمليات المنظمة الخاصة في فَرَنسَا سنة 1958

[1] فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية 1954 – 1962، ص 180

ويشرف على كُلّ هَذِهِ المناطق آيت مختار نصر الدين بالتنسيق مع المسؤول الأول للمنظمة سعيد بوعزيز، لكن هَذِهِ القيادة لم تعرف الاستقرار بسبب كثرة الاعتقالات.

كَانَت المنظمةُ الخاصةُ مخولةً بالعديد من المهام مثل: القيام بالأعمال الحربية لضرب المصالح الاقتِصَادِيَّة للعدو واستهداف شخصيات فرنسية[1] وجزائرية مؤيدة للاحتلال، وذَلِكَ لنقل أجواء الخوف وانعدام الأمن إلى فَرَنسَا وإجبارها على الاحتفاظ بجزء من جيشها لتخفيف الضغط عن الثَّورَة، والمساهمة في جلب الأسلحة من أوروبا إلى داخل التراب الجَزَائِرِيّ.[2]

وفي 25 جويلية 1958، اجتمعت اللجنة الفيدرالية للجبهة بحضور (عمر بوداود) رئيس اللجنة و(سعيد بوعزيز) رئيس المنظمة الخاصة بقرية صغيرة ضواحي مدينة "كولوني" بألمانيا الغربية وبحضور جميع قادة الولايات، وكَانَ موضوع الاجتماع هو تطبيق أمر لجنة التنسيق والتنفيذ بتوسيع العَمَلِيَّات في فَرَنسَا، وحُدِدَ يوم 25 أوت 1958 الموافق لليلة الاحتفال بعيد سانت بارتليمي[3] كي تنفذ المنظمة عدة عمليات تهدف لضرب مئتي هدف عَسكَرِيّ واقتصادي وشخصيات عَسكَرِيَّة ومسؤولين في الشرطة وشخصيات جزائرية قريبة من السلطة الفَرَنسِيَّة كَانَ قد تَمَّ تحديدها مسبقاً.

---

[1] نفذت المنظمة الخاصة في إطار حملتها الانتقامية ضد رجال الجيش والدولة الفَرَنسِيَّة المتورطين في عمليات الإبادة والقمع الوحشي ضد الشعب الجَزَائِرِيّ الأعزل عدة محاولات لتصفيتهم جسدياً استهدفت كبار المسؤولين الرسميين وغلاة المستعمرين. ولعل أبرزها تِلْكَ الَّتِي استهدفت كُلٌّ من جاك سوستال والجنرال ماسو وعدد من رجال الأعمال المستوطنين، ففي 14 جويلية 1957 استهدف كوماندوس تابع للمنظمة الخاصة الجنرال ماسو الَّذِي كَانَ حاضراً لمشاهدة الاستعراض العَسكَرِيّ الَّذِي أقيم في حدائق الإيليزي إلا أن العملية باءت بالفشل ولم يستطيع الفريق اغتياله وتمكن من النجاة.

[2] فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية 1954 – 1962، ص 181

[3] عيد سانت بارتليمي هو عيد ديني يحتفل بِهِ سنويا في الغرب في 24 أو ت تخليداً واستذكاراً للمجزرة الَّتِي اقترفها الكاثوليك في حق البروتستانت في 24 أو ت 1572 في باريس وفي كُلّ فَرَنسَا ويعتبرُ اليوم الَّذِي حدثت فيه المجزرة من أكثر الأيام سواداً في تاريخ الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت وراح ضحيتها ثلاثون ألف شخص من بينهم النساء والأطفال والشيوخ.

ووفق تقارير الشرطة الفَرَنسِيَّة الَّتِي تحدثت عن طبيعة الأهداف، فقد كَانَت عمليات المنظمة الخاصة في ذَلِكَ اليوم متمثلة في: التخريب –الحرق – وضع المتفجرات، وكَانَت الأماكن المستهدفة: مخازن الوقود – السكك الحديدية - مرائب الشرطة - مستودعات الناقلات العَسكَرِيَّة - المحطات الكهربائية - ثكنات الأمن الجمهوري- الموانئ وغيرها، وكَانَت سلسلة عمليات 25 أوت 1958 تُمَثِّلُ نقلةً نوعيةً في مسار الثَّورَة إذ أنها مست كاملَ التراب الفَرَنسِيّ، وقد استمرت العَمَلِيَّات في الأيام والأسابيع التالية.[1]

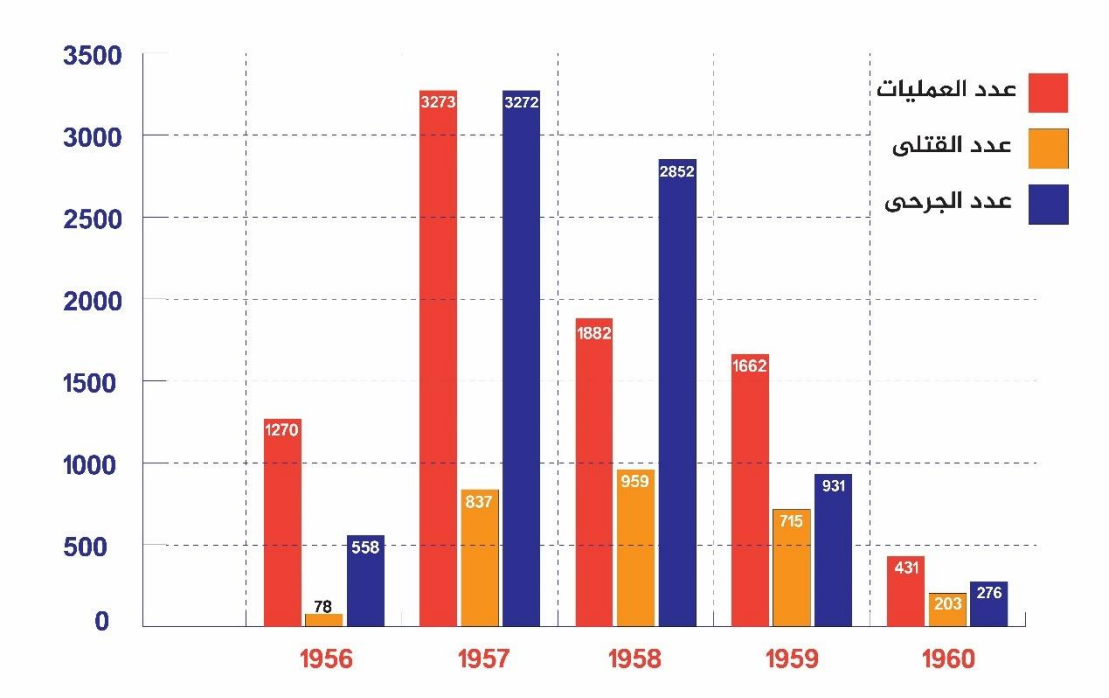

الشكل (39): عمليات فيدرالية جبهة التَّحرِير في فَرَنسَا منذ سنة 1956 إلى عام 1960[2]

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 151

[2] فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية 1954 – 1962، ص 188

ومن الإنجازات المهمة الأخرى الَّتِي حققتها الفدرالية: حسم الصراع مع الحركة المصالية، فكما ذكرنا، لقد كَانَ الخلاف على أشده بين الجبهة الوَطَنِيَّة للتحرير والحركة الوَطَنِيَّة الجَزَائِرِيَّة (المصالية)، حَيْثُ حاول كُلّ طرفٍ العمل على كسب الجالية الجَزَائِرِيَّة في فَرَنسَا وأوروبا، وأخذ الخلافُ يتطورُ شيئاً فشيئاً وصولاً إلى الصدامات العَسكَرِيَّة.

استمر الصراعُ بِفَرَنسَا إلى غاية مطلع عام 1958، ثُمَّ تراجعت وتيرته بسبب انتصار الجبهة وانهيار المصالية، وتقلصت الحركة الوَطَنِيَّة "المصالية" بِشَكلٍ كبيرٍ، واقتصرت في السنة الأخيرة من الثَّورَة في محاولة فرض نفسها كطرف على طاولة المفاوضات، غير أنها لم تنجح في ذَلِكَ، بينما فرضت جبهة التَّحرِير نفسها كطرف وحيد يُمَثّلُ الشعب الجَزَائِرِيّ.

ولا يفوتنا أن نذكر إنجازات الفدرالية على مستوى الضغط السلمي على السلطات الفَرَنسِيَّة من خلال الإضراباتِ والمظاهرات، فبعدما قررت لجنة التنفيذ والتنسيق إعلان إضرابٍ لمدةِ ثمانيةِ أيامٍ داخل الجَزَائِر وخارجها ابتداء من 28 جانفي 1957، أمرت فيدرالية الجبهة في فَرَنسَا بالإضراب العام أيضاً، وكَانَت نسبة الإضراب في اليوم الأول لم تتجاوز 40% لكن قدرت نسبة الإضراب في اليوم الثاني -وباعتراف أرقام وزارة الداخلية الفَرَنسِيَّة[1]- بـ 75% من المضربين و80% في بقية الأيام.[2] وكَانَ نجاح الإضراب في الجَزَائِر وباريس ومناطق كثيرة من التراب الفَرَنسِيّ قد أثر على مكانة التيار المصالي وزاد من التفاف الجالية الجَزَائِرِيَّة حول جبهة التَّحرِير[3].

وعندما قرر موريس بابون قائد شرطة محافظة باريس يوم 5 أكتوبر 1961 فرض حظر للتجول بحق الجزائريين المقيمين في باريس وضواحيها من الثامنة والنصف مساءً إلى الخامسةِ والنصف

---

[1] وتجدر الإشارة بأن هَذِهِ النسبة الكبيرة كَانَت في باريس وهي معقل الجبهة، أما في الشمال وبعض المناطق في الشرق والَّتِي يسيطرُ عَلَيْهَا التيارُ المصالي كَانَت أقل.

[2] فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية 1954 – 1962، ص 209

[3] اعتقدت الحركة الوَطَنِيَّة المصالية أن من البراعة أن تعلن إضراباً تتحدى بِهِ جبهة التَّحرِير وتظهر قوتها فيه، فقامت هي أيضاً بتحديده في نفس اليوم لإعلان إضراب مماثل غير أنها لم تجار الجبهة في المدة الزمنية بل اكتفت على حصره في يوم واحد ودعت مناضليها إلى التجمع والتظاهر عند مسجد باريس لدعم الإضراب غير أنه في الواقع فإن القلة القليلة هي من حضرت إلى التجمع عند مسجد باريس.

صباحًا، اتخذت قيادة فيدرالية الجبهة عدة إجراءات حيال هَذَا الحظر، وجعلت هَذِهِ الإجراءات على ثلاث مراحل:[1]

- **في المرحلة الأولى:** يقوم الجزائريون بمقاطعة حظر التجوال ابتداء من 17 أكتوبر 1961، وذَلِكَ بالخروج ككتلة برفقة نسائهم وأولادهم، والتجوال في الشوارع الكبرى لباريس. ويجب على التجار وأصحاب المقاهي والمطاعم الإغلاق لمدة أربع وعشرين ساعة تعبيراً عن رفضهم لقرار حظر التجوال العنصري، على أن يَتُمُّ ذَلِكَ بعد يوم من مسيرة المقاطعة لحظر التجوال أي يوم الأحد 18 أكتوبر 1961.
- **المرحلة الثانية:** تعميم الحراك على كامل فَرَنسَا، وفي هَذَا الصدد تَمَّ اقتراح تشكيل مظاهرات للنساء الجزائريات أمام محافظات المراكز الكبرى للمقاطعات تطالب بإطلاق سراح الأزواج والأولاد مع رفع التجوال، وتدعوا للتفاوض مع الحكومة المؤقتة وتهتف باستقلال الجَزَائِر. وبالتوازي تقوم الفيدرالية بحملةٍ دعائيةٍ في أوساط الأحزاب السِّيَاسِيَّة والنقابات والشخصيات اليسارية لطلب الدعم منهم.
- **المرحلة الثالثة:** القيام بإضراب شامل لمدة أربع وعشرين ساعة، ويقوم المعتقلون بالإضراب عن الطعام والطلاب بمقاطعة الدروس.

وفي 17 أكتوبر 1961 أصدرت فيدرالية الجبهة تعليمات تمنع فيها حمل أي سلاح مهما كَانَ نوعه، وعدم الرد على الاستفزازات مهما كَانَ مصدرها، ومقاطعة حظر التجوال بطريقة سلمية. وعلى هَذَا الأساس خرج قرابة ثلاثين ألف جزائري رجالاً ونساء وأطفالاً بالتدفق ومن كُلّ زوايا المنطقة الباريسية إلى وسط باريس، بأفواج صغيرة قبل الساعة الثامنة ونصف مساء وهو الوقت الَّذِي يبدأ فيه حظر التجول، لكن رد فعل الشرطة الفَرَنسِيَّة كَانَ عنيفاً جداً، فقد كَانَ يوم 17 أكتوبر 1961 يوماً قاسياً على الجزائريين، حَيْثُ تعرضوا للرمي بالرصاص وضرب العصي والاعتقال والسجن والترحيل إلى الجَزَائِر، ومن بين سبعة آلاف وخمسمئة شخص جزائري أوقفوا

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 159

مساء اليوم الأول، أُبعد منهم إلى الجَزَائِر ألف وخمسمئة شخص بواسطة أسطول جوي، ووُضع أغلبهم في معسكرات الاعتقال.[1]

شكلت هَذِهِ الأحداث هزةً قويةً لدى الرأي العام الفَرَنسِيّ من المواطنين البسطاء إلى الشخصيات في أعلى هرم السلطة، وكذلك سببت إحراجاً لِفَرَنسَا أمام الرأي العام الدولي، حَتَّى أن شخصيات داخل الحكومة الفَرَنسِيَّة اعتبرت وبصفة غير رسمية 17 أكتوبر انتصاراً سياسياً حققته جبهة التَّحرِير، وفشلاً ذريعاً لنظام القمع الَّذِي ظنَّ (بابون) بأنه سيجعل الجزائريين يسيرون خلف مشروع الجَزَائِر الفَرَنسِيَّة فإذا هم يصطفون خلف جبهة التَّحرِير ويساهمون إلى حدٍّ كبيرٍ في انتصارها.[2]

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 160-161

[2] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوَطَنِيّ الجَزَائِرِيَّة، ص 249

وفي ختام هَذَا المبحث، يظهر أن فيدرالية فَرَنسَا قد ساهمت مساهمةً سِيَاسِيَّةً كبيرةً في دعم الثَّورَة بِكُلِّ الوسائل الممكنة، واستطاعت تحقيق الأهداف المسطرة لَهَا من إثارة الرأي العام الفَرَنسِيّ، وتغيير مواقفه لصالح الكفاح الثَّورِيّ للشعب الجَزَائِرِيّ، وتجنيد القوى الوَطَنِيَّة لصالح الثَّورَة، ودفعها للإسهام مادياً ومعنوياً.

ولا ننسى أن نذكر الجهدَ المبذولَ من قبل الطلبة الجزائريين من خلال تنظيمهم الاتحاد العام للطلبة الجزائريين[1] الَّذِي لعب دوراً كبيراً، إلى جانب منظمات نقابية أخرى أسسها الجزائريون مثل اتحاد العمال الجزائريين،[2] حَيْثُ كَانَت هَذِهِ المؤسسات تقدم الاشتراكات المالية وتقود التظاهرات الطلابية والعمالية وتشارك في جميع نشاطات الفيدرالية.

لقد استطاعت جبهة التَّحرِير بِفَرَنسَا ضمانَ تدفق الأموال بِشَكلٍ منتظمٍ إلى خزينة الثَّورَة، حَيْثُ كَانَت جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ تعتمد وبنسبة بلغت 80% من ميزانية الحكومة المؤقتة على عائدات واشتراكات المهاجرين الشهرية رغم التضييق والملاحقة الأمنية للشرطة الفَرَنسِيَّة لمناضلي الجبهة خلال عمليات جمع الأموال.[3] وهكذا كَانَ إنشاء جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ لفيدرالية تابعة لَهَا في فَرَنسَا عملاً هاماً مكَّنَ قيادةَ الجبهة من أن تنقل الصراع داخل التراب الفَرَنسِيّ، مما شكل حرجاً كبير للحكومة الفَرَنسِيَّة وعاملاً أساسياً من عوامل انتصار الثَّورَة.

---

[1] الاتحاد الوَطَنِيّ للطلبة الجزائريين: هي منظمة طلابية جزائرية تأسست رسميا في 8 يوليو 1955 أثناء الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة على يد أحمد طالب الإبراهيمي. باشر الاتحاد نشاطه السِّيَاسِيّ والنضالي في شهر مارس 1956، بعقد مؤتمره الثاني في مدينة باريس، وطالبوا باستقلال الجَزَائِر غير المشروط، وطلبوا من الحكومة الفَرَنسِيَّة أن تفتحَ باب المفاوضات مع جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ. ورداً على الإجراءات الَّتِي باشرتها وزارة الداخلية الفَرَنسِيَّة على قيادات الاتحاد وجموع الطلبة الجزائريين المتواجدين على التراب الفَرَنسِيّ. قرر الطلبة الجزائريون رفع التحدي في وجه الآلة الاستعمارية، فكَانَ قرار الإضراب العام عن الدراسة. غير أن الإدارة الاستعمارية الفَرَنسِيَّة أصدرت قرار حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 1958/1/28.

[2] الاتحاد العام للعمال المسلمين الجزائريين: تأسس في 24 فيفري 1956، سعى إلى تجنيد العمال الجزائريين في الجَزَائِر وفَرَنسَا وبعض دول أوروبا الغربية لكسب الحركة العمالية العالمية في صف قضية الشعب الجَزَائِرِيّ.

[3] فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية 1954 – 1962، ص 277

المطلب الثالث: شبكات الدعم اللوجستي في الغرب

في الحقيقة كَانَت الثَّورَةُ التحريريةُ الجزَائِرِيَّةُ عبارةً عن حرب غير متكافئة تدور بين تنظيم ثوري ودولة عظمى، وهَذَا ما دفع جبهة التَّحرِير للنضال في ساحات عديدة، عَسكَرِيَّة وسِيَاسِيَّة ودبلوماسية وإعلامية وإنسانية. وتعتبر الشبكات المنظمة لدعم الثَّورَة الجزَائِرِيَّة وسيلةً من وسائل المواجهة مع المحتل الفَرَنسِيّ خلال الفترة ما بين 1957 و1962، علماً أن الدعم الفردي للثورة كَانَ موجوداً منذ انطلاق الثَّورَة في 1954، لكن بِشَكلٍ محدودٍ جداً يكادُ لا يلاحظُ، ونستعرض فيما يلي أبرز شبكات الدعم اللوجستي للثورة الجزَائِرِيَّة منذ 1957:

1. شبكة جانسون:[1]

أسس المفكر الفَرَنسِيّ فرانسيس جانسون[2] أهم شبكةٍ لدعم الثَّورَة التحريرية على الإطلاق، وقد كَانَ من المفكرين القلائل الَّذِينَ فهموا حقيقة الظاهرة الاستعمارية وممارستها المنافية للمبادئ والأخلاق والكرامة الإنسانية، وهو ما جعله يحارب هَذِهِ الظاهرة سياسياً وميدانياً.

اكتشف "جانسون" الجزَائِر خلال الحرب العالمية الثانية سنة 1943، حَيْثُ مكث فيها إلى غاية ديسمبر 1944، ثُمَّ أقام فيها هو وزوجته من سبتمبر 1948 إلى ماي 1949، وقد مكنته هَذِهِ الإقامة من الاحتكاك المباشر مع الجزائريين والتعرف على حقيقة أوضاعهم البائسة تحت مظلة الاحتلال الفَرَنسِيّ.

---

[1] مقتبس من: شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 193

[2] فيلسوف فرنسي كَانَ مديراً لمجلة الأزمنة الحديثة (Les temps modernes). كَانَ أول فرنسي عارض سياسة بلاده العدوانية في الجزَائِر مما دفعه إلى تنظيم شبكة دعم قوية في فَرَنسَا وأوروبا خدمةً للقضية الجزَائِرِيَّة وهي الشبكة الَّتِي عرفت باسم حملة الحقائب (Les porteurs de valises) عام 1957، ونظراً لخطورة هَذِهِ الشبكة الَّتِي كَانَ يقودها على المصالح الفَرَنسِيَّة كَانَ عرضةً لمضايقات الشرطة وملاحقتها لَهُ خاصة عام 1960. كما قام بتأسيس جبهة أطلق عَلَيْهَا اسم جبهة دعم الثَّورَة الجزَائِرِيَّة وكَانَ ذَلِكَ عام 1961. أصدرت إحدى المحَاكِم الفَرَنسِيَّة في حقه حكماً بعشر سنوات سجناً نافذةً غيابياً وذَلِكَ في أكتوبر 1960.
توفي فرنسيس جونسون سنة 2009 عن سبعة وثمانين عاماً في بوردو بِفَرَنسَا، تاركاً وراءه أكثر من عشرين كتاباً منها: "حربنا" و"الجزَائِر الخارجة على القانون"، الَّذِي ألفه رفقة زوجته كوليت.

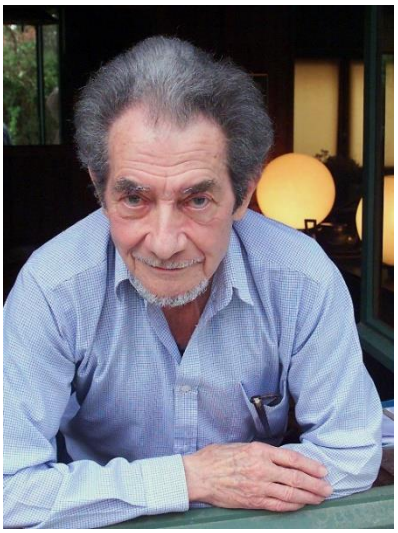

والتقى في الجَزَائِر بعض الشخصيات الوَطَنِيَّة، من أمثال (فرحات عباس)، (أحمد فرانسيس) و(أحمد بومنجل)، وناقش معهم دوافعهم المعارضة للتمييز العنصري. وفي المقابل احتك أيضاً بالمستوطنين فوجدهم غارقين في الترف والاستكبار والعنصرية إلى درجة افتخارهم بالجرائم الَّتِي ارتكبوها في حق الجزائريين، وهَذَا ما أثار مشاعر الاشمئزاز في نفس جانسون.

تحولت شقة "جانسون" في باريس إلى ملجأ للمناضلين الجزائريين، وسخر سيارته لنقلهم عبر أحياء وضواحي العاصمة الفَرَنسِيَّة، وفي وقت لاحق بدا لَهُ من الضروري تجنيد أشخاص آخرين لتوسيع الخدمات المقدمة للجزائريين. إضافة إلى زوجته (كوليت)، جند بعض زملائه في دار النشر "لوساي" منهم: إتيان بولو (أستاذ الفلسفة في ثانوية شابطال) وزوجته، ومن هؤلاء الأشخاص تكونت النواة لما سيعرف فيما بعد بشبكة جانسون أو "حملة الحقائب" رسمياً في 2 أكتوبر 1957.[1]

لقد قدَّمَ جانسون وشبكته العديد من الخدمات اللوجستية، كالإيواء، وسائل النقل، أماكن اللقاء والاجتماع، وثائق الهوية، ونقل الأموال، الَّتِي جُمعت من اشتراكات الجالية الجَزَائِرِيَّة في فَرَنسَا، إلى خارج فَرَنسَا. كما أن نشاط هَذِهِ الشبكة لم يقتصر على الأراضي الفَرَنسِيَّة بل امتد ليشمل كُلّ من فَرَنسَا، إسبانيا، سويسرا، بلجيكا وألمانيا، وضمت العديد من الرجال والنساء المنخرطين في الشبكة، من أدباء، وكتّاب، وفنانين، وصحفيين، ومحامين، والَّذِينَ تحملوا مهام صعبة وخطيرة، كَانَ ثمنها أحياناً سنوات عديدة من السجن.

[1] توسعت الشبكة بعد ذَلِكَ وأصبح من أهم أعضائها: جاك بارتيلات المكلف باستقبال الفارين من الجيش الفَرَنسِيّ، وجون ماري جوق، الصحافي الَّذِي كَانَ يؤمّن الحماية والتموين للجنود الفرنسيين المعارضين للحرب، وغوبار بانيو أستاذ في التاريخ، الَّذِي شارك في انتفاضة الجنود الفرنسيين ضد الإدارة الاستعمارية في الجَزَائِر، وسيمون بلومان الَّذِي اختلف مع قيادة الحزب الشيوعي الفَرَنسِيّ وانضم إلى الحكومة الجَزَائِرِيَّة المؤقتة في تونس، وميشيل رابتيس، المكلف بنقل الأسلحة إلى المغرب.

في سنة 1960 اكتشفت المخابرات الفَرَنسِيَّة أمر جونسون وشبكته، ووجهت لهم تهمة الخيانة، وحُكم على أغلبهم بعشر سنوات سجناً، بمن فيهم جونسون، الَّذِينَ كَانَ فاراً، ثُمَّ أعفي عنه سنة 1966.

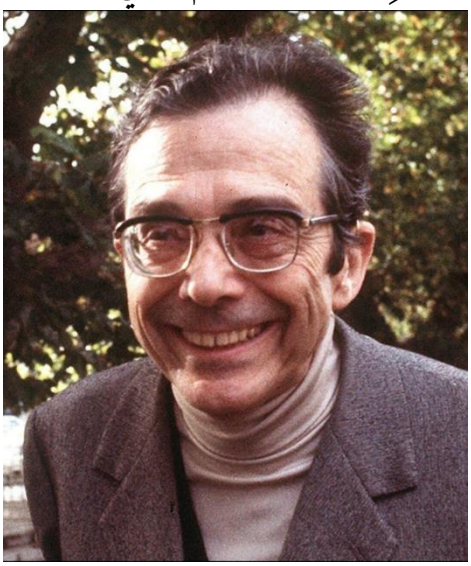

2. شبكة كوريل:[1]

هنري كوريل أو يونس كما يلقبه المصريون، ولد في 13 سبتمبر 1914 بالقاهرة، من أسرة يهودية ذات أصول إسبانية، اضطرت إلى الهجرة هرباً من محاكم التفتيش الَّتِي نصبها الإسبان ضد المسلمين واليهود بعد سقوط غرناطة في 1492م. انخرط في الحزب الشيوعي المصري وتأثر بالأفكار الماركسية. وفي سنة 1952؛ وبعد الانقلاب العَسكَرِيّ الَّذِي أعلنه الضباط الأحرار ضد حكم الملك فاروق في مصر؛ نفي "هنري كوريل" والكثير من الأجانب من مصر نحو فَرَنسَا، فأصبحت الأخيرة محطته الأولى لممارسة العديد من مهامه الداعمة للحركات التحررية.

وفي الوقت الَّذِي كَانَت فَرَنسَا غارقة في حرب الجَزَائِر، وجد هنري كوريل لنفسه دوراً نضالياً في دعم "جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ" الجَزَائِرِيَّة عبر الانضمام إلى "شبكة جانسون". عُرف كوريل في أوساط الشبكة بالشجاعة والحس التنظيمي العالي الَّذِي جعله عضواً فعالاً للغاية، وأوكلت إليه مهام كثيرة مثل نقل أموال التبرعات والاشتراكات، وذَلِكَ لما كَانَ يحظى بِهِ من علاقات كثيرة مع البنوك والمصارف العالمية والأوربية، الأمر الَّذِي ساهم في تسهيل وتسريع عمليات تحويل الأموال الموجهة للثورة الجَزَائِرِيَّة، والَّتِي كَانَت في أغلب مراحلها تتم على مرحلتين أساسيتين، هما:

- المرحلة الأولى: يَتِمُّ فيها تحويل الأموال المحصلة من قبل المتبرعين والمشتركين في حقائب فاخرة "حملة الحقائب" من مراكز التبرع إلى مقار الجمع.

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 193

- المرحلة الثانية: وهي الَّتِي يكون فيها تسليم الحقائب المعبأة بالأموال لزوجة "هنري كورييل" السيدة "روزيت كورييل"، الَّتِي تقوم بدورها بإيداع هَذِهِ الأموال في المكتب الباريسي الخاص بالبنوك السويسرية بمساعدة من القس الدومينيكي "كايلين" صديق هنري كورييل، لتنتقل الزوجة بعد ذَلِكَ مباشرةً إلى العاصمة السويسرية جنيف، وتقوم هُنَاكَ بسحب هَذِهِ الأموال وتسليمها لأعضاء جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بذات المكان.

وهكذا كَانَ "هنري كورييل"؛ كغيره من باقي الأحرار الفرنسيين والأوربيين ينشط سراً لدعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة ضمن شبكة فرانسيس جانسون، لكن اكتشاف الشبكة من طرف السلطات الاستعمارية الفَرَنسِيَّة في منطقة باريس في أبريل سنة 1960، جعل قادة جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ بفيدرالية فَرَنسَا يسندون مهمة نقل أموال التبرعات إلى "هنري كورييل"، الَّذِي أضحى منذ هَذَا التاريخ ناشطاً ضمن شبكة دعم ومؤازرة للثورة تسمى بشبكة "هنري كورييل" الإنسانية.

نهض هنري كورييل بنفس المهام الَّتِي كَانَت ملقاة على شبكة جانسون، مثل نقل أموال المساعدات والاشتراكات الموجهة للثورة التحريرية وتحويلها نحو البلدان الأوربية، ثُمَّ إيصالها في مرحلة ثانية إلى المناضلين الجزائريين في كُلّ من تونس أو بلدان أخرى صديقة، كما كُلفت شبكة كورييل كذلك بتأمين عمليات عبور الأسلحة، والسهر على تمريرها بأمان من فَرَنسَا إلى باقي الدول الأوربية مثل: ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، لكسمبورغ، وغيرها، بالإضافة لمهام أخرى كإيواء المناضلين الجزائريين فوق الأراضي الفَرَنسِيَّة والأوروبية، وغير ذَلِكَ من مهام الدعم والمساندة والجهود الإنسانية.

اعتُقل كورييل في العام 1960، وسُجِنَ ثمانية عشر شهراً. انتقل بعدها إلى تأسيس "الحركة الفَرَنسِيَّة المضادة للاستعمار" ومنظمة "التضامن" الَّتِي ساهمت الجَزَائِر في تمويلها بعد الاستقلال ودعمت حركات المعارضة الديمقراطية في العالم الثالث وخاصةً في إفريقيا وحركات اليسار الراديكالية في دول أوروبية.

3. شبكة المقاومة الشابة:[1]

هي حركة تأسست بسويسرا في خريف 1958، لكن لم تبدأ نشاطها الفعلي إلا في شهر ماي 1959، وأعضاء هَذِهِ الحركة هم جنود فرنسيون مناهضون للحرب في الجَزَائِر ورافضون للتجنيد في الجيش، أولم يستجيبوا لاستدعاء التجنيد أو فارين من الجيش. في البداية كَانَت مواقف هؤلاء الجنود فردية، لكن فيما بعد أخذت المسألة بعداً تضامنياً عندما التقى حوالي عشرة جنود من الفارين والرافضين للتجنيد[2] وكانوا ينتمون إلى اتجاهات مختلفة في التيار اليساري، وأخذوا يبحثون عن طريقة لجعل تحركهم مفيداً، وأطلقوا على حركتهم اسم حركة المقاومة الشابة.

عملت الحركة على تشجيع الجنود الفرنسيين على الفرار تعبيراً عن رفضهم لحرب الجَزَائِر، وطمأنت الراغبين في الالتحاق بحركتهم بأنهم سيجدون ملاذاً في الخارج من حَيْثُ عبور الحدود، وتوفير المأوى والعمل. وتكمن أهمية حركة المقاومة الشابة في أنها نجحت في استقطاب الكثير من الشباب المعارضين للحرب في الجَزَائِر وتنظيمهم في شبكة تضم فروع في بلدان عديدة، في فَرَنسَا، الجَزَائِر، سويسرا وألمانيا، وتتلقى الدعم من منظمات يسارية مختلفة في أوروبا.

4. شبكة الطريق الشيوعي:[3]

هي واحدة من الحركات الَّتِي أسسها منشقون عن حركة الحزب الشيوعي الفَرَنسِيّ، الَّذِي لم يعد، في رأي هؤلاء، وفياً للمبادئ الشيوعية إضافةً إلى غياب الديمقراطية داخل مؤسسات الحزب، مما جعل الحزب يعيشُ حالةً من الجمود وعدم وضوح الرؤية في التعاطي مع المستجدات ومنها الحرب في الجَزَائِر. وعملت الشبكةُ على إيواء الإطارات القيادية لفدرالية الجبهة بِفَرَنسَا والمنظمة الخاصة ونقل الحقائب، سواءً كَانَت معبأة بالأموال أو بالأسلحة.

---

[1] مقتبس من: شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 218

[2] من بينهم: جان لويس هورست - لويس أورهان – جيرار ميير - جاك بارتلي - والقس روبار دافزي وكُلّ هؤلاء كانوا ينشطون ضمن شبكة جانسون.

[3] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 230

5. الشبكة المسيحية:[1]

لم يشكل المسيحيون شبكة بالمعنى الدقيق للكلمة، غير أن ذَلِكَ لم يمنع بعضهم من التعبير علنياً عن تضامنهم مع كفاح الجزائريين من أجل التحرر، وكَانَت مواقف العديد من المسيحيين متعارضةً مع الموقف الرسمي للكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية، وتنوعت مواقف المسيحيين من الثَّورَة التحريرية بين الفردية والجماعية والمنطلقة من مبادئ أخلاقية مسيحية تدعو إلى "احترام الإنسان وكرامته". ومن هَذِهِ الشبكات ذات الطابع الجماعي نذكر:

أولاً: إرسالية فَرَنسَا، تأسست إرسالية فَرَنسَا في ظل الاحتلال الألماني النازي لِفَرَنسَا، خلال الجمعية السادسة والعشرين لكاردينالات ومطارنة فَرَنسَا المنعقدة في 24 جويلية 1941 بباريس، لتكوين قساوسة متفرغين للعمل التبشيري. وظهرت الخطوات الأولى لإرسالية فَرَنسَا بدعم فيدرالية جبهة التَّحرِير على مستوى فردي سري، حَيْثُ كَانَ العديد من أعضائها يقومون بأعمال صغيرة متنوعة لصالح جبهة التَّحرِير، بالإضافة إلى المنشورات المختلفة الَّتِي تدعو إلى وقف الحرب في الجَزَائِر وتندد بالتعذيب، كما سخَّر العديد من الرهبان أنفسهم للدعم العملي للجزائريين من خلال تقديم خدمات الإيواء، وثائق الهوية، وعبور الحدود إلى بلدان الجوار. ووظفوا من أجل ذَلِكَ مساكنهم الخاصة وسياراتهم.

ثانياً: جريدة "تموانياج كريتيان"،[2] تأسست هَذِهِ الجريدة بهدف تغذية الفكر النضالي الَّذِي يشيد بمناهضة الاستعمار. ومع اندلاع الكفاح المسلح في الجَزَائِر في نوفمبر 1954، والقمع الوحشي الَّذِي واجهت بِهِ الحكومات الشعب الجَزَائِرِيّ، خاصة المدنيين، أعلنَ طاقمُ الجريدةِ الحربَ على الاحتلال الفَرَنسِيّ في الجَزَائِر. وبدأت الجريدة في التشهير بالحرب وتحسيس الرأي العام الفَرَنسِيّ

[1] شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوروبا الغربية 1957 – 1962، ص 222

[2] جريدة أسبوعية، تأسست في 16 نوفمبر في أجواء الاحتلال الألماني من طرف القس (بيار شابي) بمدينة ليون عام 1941، ونذرت نفسها لمقاومة الاحتلال النازي لِفَرَنسَا والحكومة الموالية لَهُ «نظام فيشي» خلال الحرب العالمية الثانية.

بفظاعة الحرب وتجاوزاتها، خصوصاً في مواضيع التعذيب الَّتِي أثارت النقاشاتِ الحادةَ وفتحت الطريقَ لفضح انتهاكاتِ الحكومةِ الفَرَنسِيَّةِ.

بالإضافة لِهَذِهِ الشبكات الفَرَنسِيَّة نشطت العديدُ من الشبكات الأخرى في تقديم الدعم للثورة الجَزَائِرِيَّة، كما هو الحال في العديد من الدول العربية (مصر -سوريا – ليبيا – تونس – المغرب..)، والدول الأوروبية (جمهورية ألمانيا الفدرالية، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وسويسرا، وإيطاليا، وهولندا، وإنجلترا، والدنمارك، والسويد، والنروج، وفنلندا، وإسبانيا "الَّتِي كَانَت منطقة عبور أساسية للمناضلين الجزائريين الملاحقين من الأجهزة الفَرَنسِيَّة باتجاه المغرب").

ونشط في هَذِهِ الدول أفراد وتنظيمات عديدة ساهمت في دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة وتقديم خدمات جليلة خاصة لأعضاء فيدرالية جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ وللعمال والطلبة الجزائريين، كتوفير المأوى والوجبات الغذائية، والألبسة، والمنح للطلبة لمواصلة دراستهم، والمشاركة في التجمعات والمعارض الَّتِي نُظمت في العديد من المدن والبلدان لصالح فيدرالية جبهة التَّحرِير والثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، بهدف التأثير على الرأي العام تجاه قضية الشعب الجَزَائِرِيّ، وإيواء الجنود الفرنسيين الفارين من الخدمة العَسكَرِيَّة، بالإضافة لخدمات أخرى كالطبع والنشر والإعلام، ونقل الأسلحة، وتقديم المساعدة التقنية العَسكَرِيَّة لمصانع الأسلحة التابعة لجبهة التَّحرِير في المغرب.

المبحث الثاني: من جبهة التَّحرِير نحو الحكومة المؤقتة

سبق وتحدثنا سابقاً أنه لا فرق جوهري بين جيش التَّحرِير وجبهة التَّحرِير قبل مؤتمر الصومام، لكن بعده اتضح أن جيش التَّحرِير قد أصبح كياناً متميزاً لَهُ خصوصيته وهيكليته الخاصة. وكذلك الأمر بالنسبة لجبهة التَّحرِير بعد أن قررت لجنة التنسيق المكلفة من قبل المجلس الوَطَنِيّ أن تنقل كيان جبهة التَّحرِير نحو خطوة جديدة في مجال الحوكمة والمأسسة، تمثلت بعد ذَلِكَ في تشكيل كيان سياسي حكومي (الحكومة المؤقتة) يمثل الثَّورَة بِشَكلٍ مواز لحكومة الاستعمار.

كَانَت قد طُرحت في أوت/أغسطس 1957م فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة خلال مؤتمر الصومام، وفي أبريل 1958 في مؤتمر طنجة الَّذِي انعقد بين الأحزاب المغربية،[1] تَمَّ الاتفاق على ضرورة إنشاء حكومة جزائرية والاعتراف بِهَا رسمياً من قبل المجتمع الدولي، وقد أُجريت الاتصالات بالحكومات العربية حول الموضوع بِشَكلٍ مسبق، فوعدت هَذِهِ الأخيرة بالاعتراف بالحكومة عند إنشائها، كما أن بعض الحكومات الأجنبية الأخرى قد أبدت اهتمامها بِهَذَا الأمر. أي أن الظروف أصبحت ملائمة من وجهة نظر قادة الثَّورَة لإعلان حكومة معترف بِهَا لتفرض نفسها نوعاً ما على الحكومة الفَرَنسِيَّة كجهة يجب أن تتفاوض معها.[2] وفي 19 أيلول 1958، أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة عن تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجَزَائِرِيَّة.

وبمجرد إعلان لجنت التنسيق عن تأسيس الحكومة المؤقتة اعترفت جميع الدول العربية بِهَا، وكَانَت أول دولة بادرت إلى الاعتراف هي العراق، وكَانَ ذَلِكَ بعد خطاب إعلان الحكومة المؤقتة مباشرة، ثُمَّ تلتها بقية الدول العربية، كما اعترفت بِهَا كذلك الصين، كوبا، أندونيسيا، والاتحاد السوفيتي.[3] ثُمَّ توالت الاعترافاتُ حَتَّى وصل عدد الدول الَّتِي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجَزَائِرِيَّة قبيل الاستقلال ستاً وثلاثين دولة، وعينت الحكومة الجَزَائِرِيَّة ممثلين لَهَا عند هَذِهِ الدول، وأصبحت بِذَلِكَ الدولة الجَزَائِرِيَّة الثَّورِيَّة قائمة ومعترفٌ بِهَا رغم معارضة فَرَنسَا.[4] كما أعلنت

---

[1] الأحزاب عي: الدستور التونسي والاستقلال المغربي والجبهة الجَزَائِرِيَّة.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص57

[3] بسام عسلي، جهاد شعب الجَزَائِر – جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ، ص 167

[4] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص58

الحكومة المؤقتة أن مقرها النهائي سيكون في الداخل الجَزَائِرِيّ، ولكن حَتَّى يتسنى لَهَا ذَلِكَ فإنها ستقيم في بعض العواصم الخارجية الصديقة لتيسير شؤونها.

وبعد أن تعهدت بأن تبقى وفيةً للمبادئ السامية للثورة الَّتِي سطرها بيان أول نوفمبر، ونددت بالسياسة الفَرَنسِيَّة، الرامية إلى إدماج الشعب الجَزَائِرِيّ بِفَرَنسَا، جاء في البيان الأول للحكومة المؤقتة:

> **"إن الشعب الجَزَائِرِيّ ليس فرنسياً، وإن محاولة فرنسة الجَزَائِر عمليةٌ عقيمةٌ وجريمةٌ حَكَمَ عَلَيْهَا ميثاق الأمم المتحدة، وإن إرغام الجزائريين على الاشتراك في الاستفتاء حول المؤسسات الفَرَنسِيَّة البحتة، هو استفزازٌ لا يحتملُ ضدَّ شعبٍ يكافحُ منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله الوَطَنِيّ."**[1]

وقد ترأس هَذِهِ الحكومة فرحات عباس، وتكونت من تسعة عشر عضواً، بما فيهم الرئيس والأعضاء الخمسة المسجونون " أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمد بوالضياف وحسين آيت أحمد ورابح بيطاط".[2]

[1] أزغيدي محمد لحسن، كتاب مؤتمر الصومام وتطور ثورة التَّحرِير الوَطَنِيّ الجَزَائِرِيَّة، ص 191

[2] بسام عسلي، جهاد شعب الجَزَائِر – جبهة التَّحرِير الوَطَنِيّ، ص 153

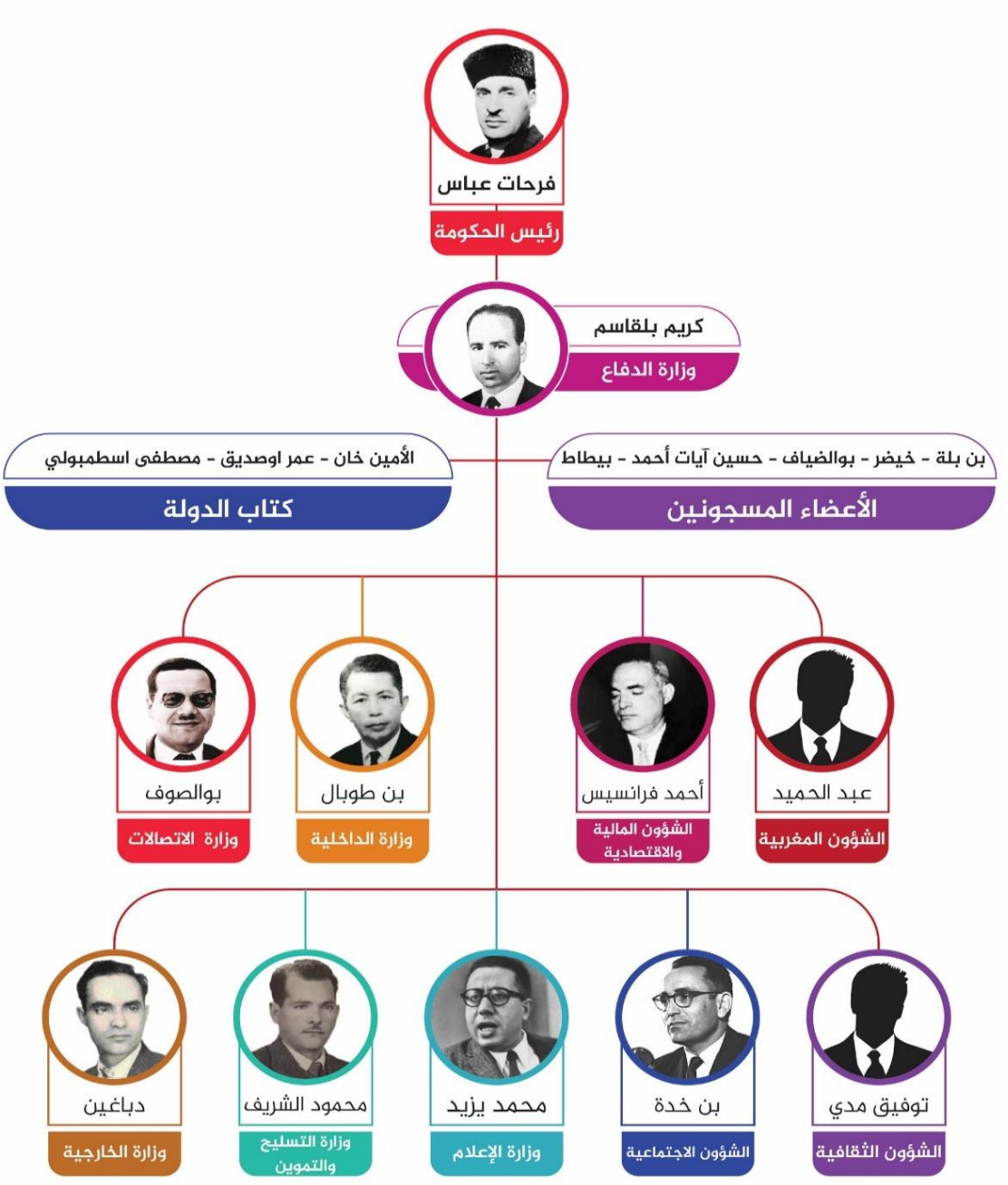

الشكل (40): الشكل التنظيمي للحكومة المؤقتة أول تأسيسها سنة 1958

المطلب الأول: إعادة تشكيل الحكومة بعد الخلاف الداخلي أواخر 1959

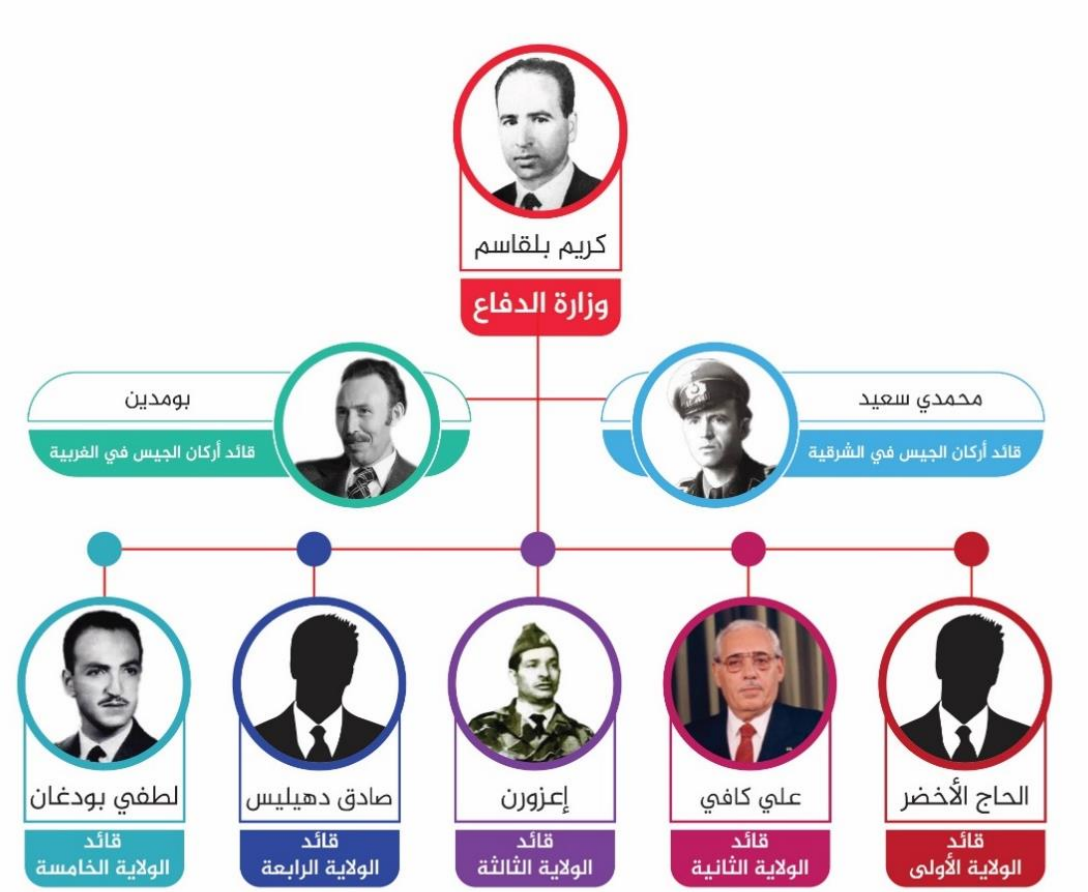

الشكل (41): هيكلية وزارة الدفاع أواخر 1959

ساءت علاقة أركان الجيش الوَطَنِيّ بالضباط المتمركزين على الحدود الجَزَائِرِيَّة الشرقية والغربية، وذَلِكَ على إثر الأوضاع الصعبة الَّتِي نتجت عن خط موريس، وتعذر نقل الذخائر والأسلحة داخل البلاد. وعندما اشتدَّت هَذِهِ الأزمة دعا "فرحات عبّاس" رئيس الحكومة إلى اجتماع عقداء الجيش، فطلبوا من علي كافي "قائد الولاية الثانية" أن يأتي إلى تونس، وكذلك من الحاج الأخضر "قائد الولاية الأولى"، وطلبوا من العقيد لطفي (بودغان) "قائد الولاية الخامسة" أن يغادر المغرب إلى تونس بصحبة الأمين خان، وكَانَت الولاية الثالثة ممثلة من طرف العقيد إعزورن الَّذِي كَانَ موجوداً بتونس، كما أن العقيد صادق (دهيليس) ممثل الولاية الرابعة كَانَ موجوداً بتونس أيضاً، وبما أن الولاية السادسة كَانَت قد ألغيت فلم تكن ممثلة.

وإضافة إلى هؤلاء الخمسة حضر الاجتماع العقيد بومدين قائد أركان الجيش في الغربية ومحمدي سعيد قائد أركان الجيش في الشرقية ومعهم كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوالصوف والأخضر بن طوبال، وهم عقداء سابقون وأعضاء في الحكومة، وبهذا صار عدد الحضور عشرة أعضاء، وكُلِّف كريم بعقد الاجتماع.

بدأ الاجتماع في 11 أوت / أغسطس 1959 وانتهى في 16 ديسمبر 1959، أي أنه دام حوالي أربعة أشهر، وقد كَانَ هدفه متمثلاً في تعيين مجلس وطني جديد، ليعيّن بدوره حكومة جديدة، إضافةً إلى وضع استراتيجية عَسكَرِيَّة وسِيَاسِيَّة وديبلوماسية جديدة للثورة.

توصل العشرة إلى تعيين مجلس وطني جديد متكوَّن من:[1]

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص66

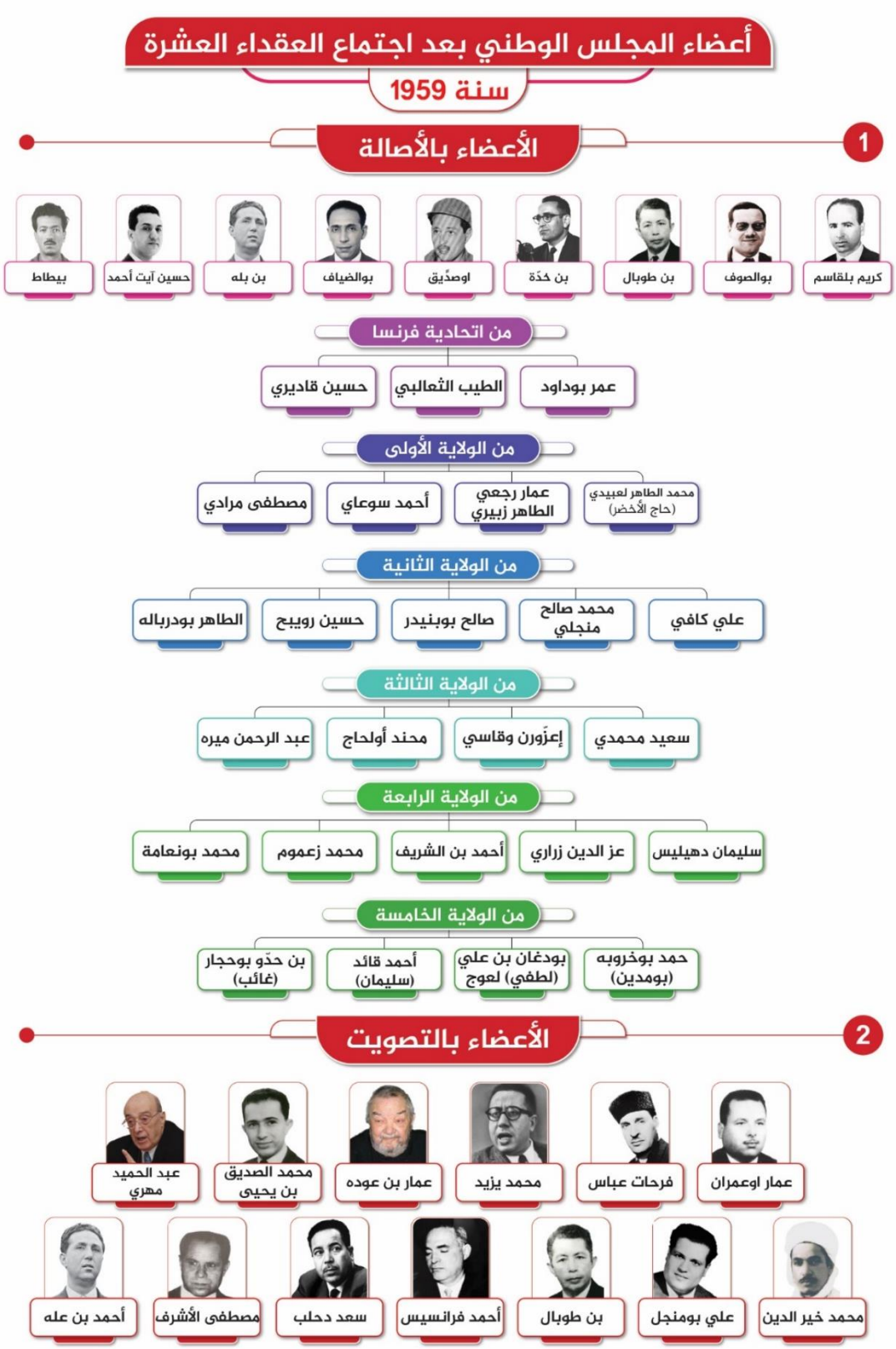

الشكل (42): أعضاء المجلس الوَطَنِيّ بعد اجتماع ديسمبر 1959[1]

[1] الأعضاء بالأصالة هم الأعضاء ثابتو العضوية، أما الأعضاء بالتصويت فإنهم يَتِمُّ اختيارهم عن طريق التصويت.

اجتمع المجلس الجديد الَّذِي عينه العقداء العشرة في طرابلس (ليبيا)، من 16 ديسمبر 1959 إلى غاية 18 يناير 1960، ودار النقاش حول نقطتين أساسيَّتين: تغيير الحكومة، وتوحيد أركان الجيش. وكَانَ النقاش حاداً بين الأعضاء نظراً للانتقادات الَّتِي كَانَت موجهة لكريم وبوالصوف وبن طوبال، فكَانَ الخلافُ شديداً، ولم تستطع كافة الأطراف التوصل إلى حل، حَتَّى عيَّنَ المجلسُ لجنةً مكونةً من سعد دحلب وبومدين ومحمدي، لتقديم اقتراحات للخروج من الخلاف، فتمكن دحلب من التوفيق بين المجتمعين، فأقنع محمدي سعيد بالتخلي عن قيادة الأركان وأن يكون عضواً في الحكومة، وأقنع كريم بلقاسم بتولي الشؤون الخارجية،[1] وكَانَت خطوةً مهمةً لإنهاء الخلافات، وبذلك تشكلت الحكومة الجديدة كما يلي:

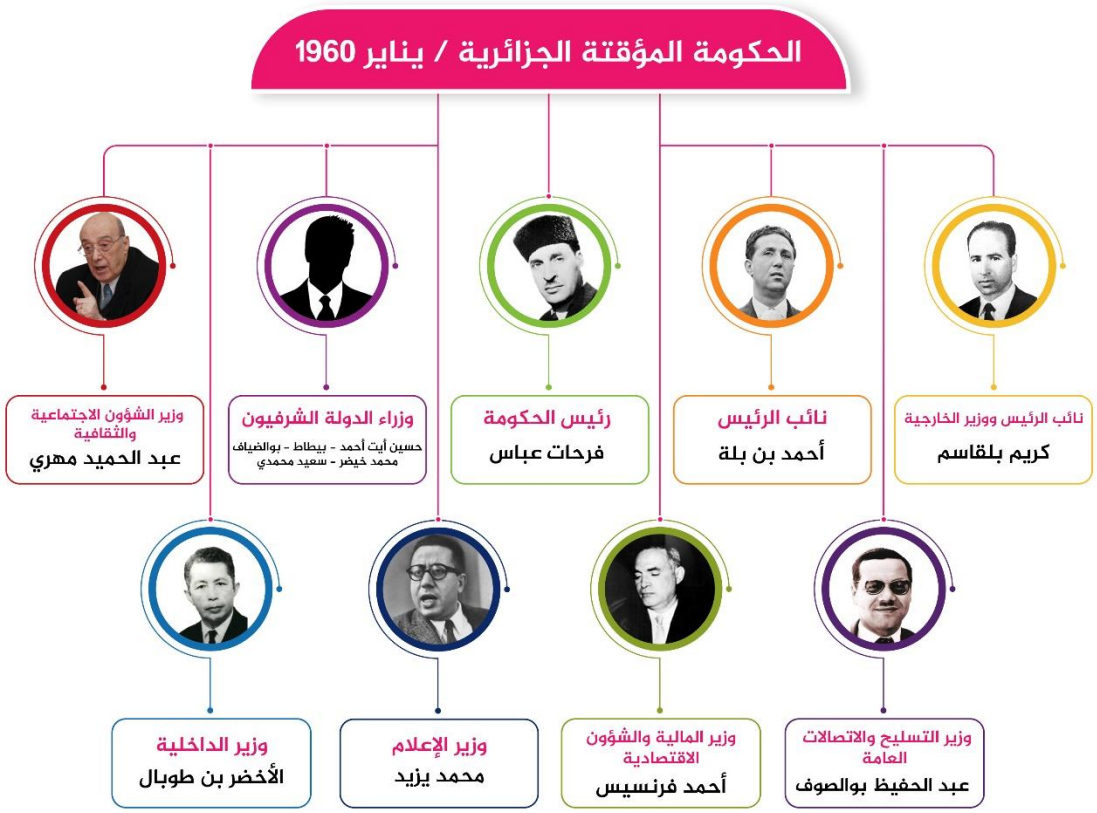

الشكل (43): تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة في يناير 1960

[1] سعد دحلب أقنع كريم بِهَذَا التغيير وأقنعه بتولّي وزارة الشؤون الخارجية وقبل كريم على أن يكون دحلب معه في الوزارة وبالفعل أصبح دحلب كاتباً عاماً لوزارة الخارجية قبل أن يتولاها في تشكيلة 1961.

وأخذ المجلس الوَطَنِيّ قراراً بإنشاء لجنة مشتركة للحرب متكونة من: كريم وبوالصوف وبن طوبال، بِحَيْثُ تشرف هَذِهِ اللجنة الوزارة على هيئة الأركان، كما تقرر توحيد قيادة أركان الجيش، وعين على رأسها بومدين ويساعده كُلّ من أحمد قائد وعلي منجلي ورابح زراري (عزالدين).

ويلاحظ في هَذِهِ التشكيلة أنه قد أُعيد تنظيم الوزارات المكلفة[1] بالحرب فحذفت وزارة القوات المسلحة ووزارة التموين وبقيت وزارة التسليح والاتصالات العامة الَّتِي يتولى شؤونها بوالصوف، ولكن أنشئت لجنة لتسيير الحرب، وفيها كريم وبوالصوف وبن طوبال، ولعل هَذَا يشير إلى التوجه نحو تقوية القيادة الجماعية، لأن الفترة الَّتِي مرَّت بين استشهاد عبان وهَذَا الاجتماع للمجلس الوَطَنِيّ أبرزت نوعاً ما ظُهور غلبة كريم بلقاسم، ولكن ابتداءً من جانفي 1960 أصبحت السلطة بيد ثلاثة هم كريم وبوالصوف وبن طوبال في قيادةٍ جماعيةٍ.[2]

[1] تمت إزالة وزارة شؤون شمال إفريقية وكذلك إلغاء كُتّاب الدولة، ولم يعط منصب وزاري لكل من بن خدَّة وتوفيق المدني والأمين دباغين بعد استقالته ومحمود شريف، مما جعل التشكيلة الجديدة مختصرة ومركزة على الوزارات الضرورية فقط.

[2] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص67-68

المطلب الثاني: إعادة تشكيل الحكومة بعد الخلاف حول شروط المفاوضات سنة 1961

بعد تعليق المفاوضات في 26 يوليو 1961 بسبب إصرار الاحتلال الفَرَنسِيّ على إبقاء الصحراء الجَزَائِرِيَّة تحت سيطرته، كَانَ من الضروري عقد اجتماع للمجلس الوَطَنِيّ للثورة، وذَلِكَ لتقييم مسار المفاوضات، خاصةً وأن موقف الحكومة وهيئة أركان الجيش قد كَانَت متباينة تجاه الشروط الفَرَنسِيَّة، وخاصةً مسألة إبقاء الصحراء تحت الاستعمار.

وبالفعل اجتمع المجلس في 9 أوت / أغسطس 1961، واستمر في اجتماعه حَتَّى 27 أوت / أغسطس، وتوصل إلى إبقاء هيئة أركان الجيش كما هي، وعدم التنازل في قضية الصحراء، وتشكيل حكومة جديدة كما يلي: [1]

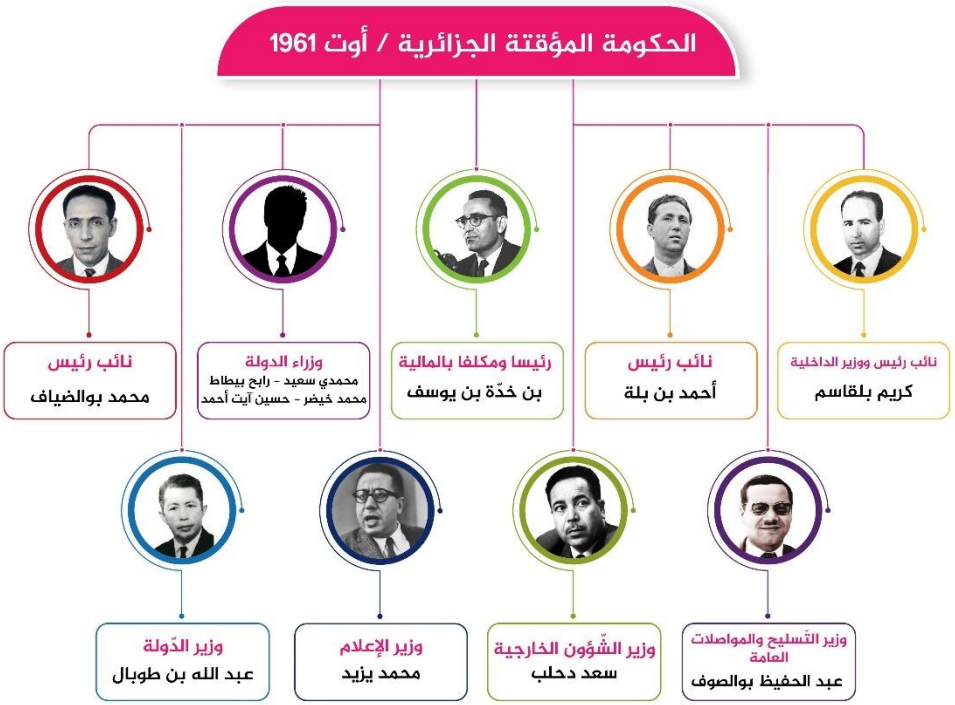

الشكل (44): تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة في أوت 1961

[1] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة (1954 - 1962)، ص86

جاءت اتفاقية إيفان بعد ذَلِكَ سنة 1962، وتسببت في تعاظم الخلاف الداخلي كما سبق وتحدثنا في الباب الثاني من الكتاب (السياق التاريخي للثورة)، وكَانَ هَذَا الخلاف سبباً بعد ذَلِكَ في صراعٍ داخلي على السلطة، أنتج ما يشبه الحكم العَسكَرِيّ الدكتاتوري في البلاد.

البـاب الرابع: تحليلُ عواملِ القوةِ والضعفِ

"إذا حكمنا بحسب التجارب الحديثة، فإن نصراً عسكرياً على حرب عصابات حقيقية يبقى مشكوكاً فِيْهِ، إلا إذا لجأنا إلى طرقٍ متقاربةٍ من الإبادة الجماعية، كما فعل الألمان في بعض المناطق خلال الحرب العالمية الثانية." (روبرت تابر)

يعدُّ تحليلُ مسارِ الثوراتِ المسلحةِ من الأمور الشائكة والصعبة، حَيْثُ لا تكادُ تجدُ في المكاتب العلمية معاييراً ونماذجَ مُحكمةٍ ودقيقةٍ لينطلق مِنْهَا الباحث في تحليل وتقييم الثورات، بل إن مراجعَ علوم الثورات متفاوتةٌ ومتنوعةٌ ولا تكاد تتفق حَتَّى على تعريف الحرب الثَّورِيَّة وحرب العصابات، فكيف تتفقُ على نماذجَ علمية لتقييمِ نجاحها أو فشلها.

لِهَذَا السبب، ستنطلق العملية التحليلية في هَذَا البحث بِشَكلٍ أساسي من نماذج التقييم الَّتِي اعتمدها مركز الخطابي للدراسات خلال تناوله لِلثَورَةِ الريفية شمال المغرب (1921-1926) في كتاب "**الخطابي ملهم الثورات المسلحة**"، والثَّورَة الليبية (1911-1931) في كتاب "**انتفاضة الصحراء**"، والَّتِي تقوم أولاً على تحديد عوامل قوة وضعف كُلِّ طرف من أطرافِ الصراع، سواءً الاحتلال أو الثُّوَار، ثُمَّ المقارنة بينها، وذَلِكَ للتوصل لنتيجةٍ تقريبيةٍ تجيب على التساؤلات الَّتِي تحومُ حول سبب انتهاء الحرب لصالح الطرف المنتصر وسبب فشل الطرف المنهزم.

هَذَا ما يجعلنا نقسم الباب الأخير من البحث إلى الفصول التالية:

1. الفصل الأول: الاحتلال الفَرَنسِيّ؛ عوامل القوة والضعف.
2. الفصل الثاني: جبهة التحرير الوطني؛ عوامل القوة والضعف.

الفصل الأول: الاحتلالُ الفَرَنسِيّ؛ عواملُ القوةِ والضعفِ

لو أمعنا النظرَ في مراجع مكافحة التمرد الَّتِي اعتمدتها القوى العظمى في عصرنا الحديث، فإننا سنجدُ معظم الباحثين الَّذِينَ كتبوا في هَذَا المجال قد اتفقوا على ضرورةِ توفرِ مجموعةٍ من الشروط لدى السلطات المحلية أو الأجنبية لتستطيع أن تحققَ النصرَ على التمردات الَّتِي تواجهها، ولعل أهم هَذِهِ العوامل هي:[1]

1. الحجج السياسية المقنعة لتبرير ممارسات الاحتلال.
2. الجهد الخدمي والإنساني لمعالجة دوافع التمرد.
3. الجهد الدبلوماسي لاحتواء المعارضة وتفكيك صف الثُّوَار من الداخل.
4. وحدة الجهد الدولي: التحالفات الإقليمية والدولية للتضييق على الثُّوَار.
5. تفعيل الأجهزة الحكومية والعنصر المحلي.
6. الجهد الاستخباري الفعَّالُ لكشف وتحييد المتمردين عَنْ المدنيين.
7. التكتيكات العَسكَرِيَّة غير النظامية الَّتِي تواكب أسلوب العصابات.

[1] إذا أردت الاطلاع على عوامل القوة في عَمَلِيَّات مكافحة التمرد يمكنك مراجعة كتاب الاحتلال بين النظرية والتطبيق، مركز الخطابي للدراسات، 2021

العامل الأول: الحججُ السياسيَّةُ المقنعةِ لتبريرِ ممارساتِ الاحتلال.

"بدون قضية جذابة، قد لا يتمكن أي تمرد من الحفاظِ على نفسه، فاختيار القضية بِكُلِّ عنايةٍ وحرصٍ أمرٌ بالغُ الأهميةِ، ويساعدُ على تهيئة الأجواء لظهور حركة ناشئة تستندُ إلى قاعدة دعم صلبةٍ لأجَلٍ طويلٍ، علماً بأن القضايا المثالية تجذبُ معظمَ الناس بينما ينفرُ مِنْهَا القلةُ القليلة، وبطبيعتها لا تستطيع قوات مكافحة التمرد تجاوزها وتلطيفها". (دليل الميدان للجيش الأمريكي)

يعتقدُ الكثير من الخبراء في مكافحة التمرد، بضرورة أن يقدِّمَ الاحتلالُ تبريرات سِيَاسِيَّة مقنعة أو مقبولة على الأقل بين السكان المحليين، بِحَيْثُ تفضي هَذِهِ التبريرات والتفسيرات الشرعيةَ على الممارسات الَّتِي تقوم بِهَا السلطات الأجنبية، وتسلبُ الثُّوَارَ القضية الَّتِي يستخدمونها للحشد.

فكلما كَانَت التفسيرات السياسية قريبة من مصالح الشعب وحاجياته الأساسية وأمنه الوطني كلما كَانَ التمرد أقلُ عنفاً، وكلما وجدَ الثُّوَار صعوبةً في الحشد والتجنيد والدعاية. والعكس بالعكس، فكلما كَانَت التبريرات الَّتِي تتبناها السلطات المحلية أو الاستعمارية واهيةً أو غير مبررةٍ أو واضحةَ العدوانية، كلما ازدادت قدرةُ المتمردين على إسقاط مشروعية الحكومة وحلفائها، وحشد السكان إلى صفوفهم، مِمَّا يعني بالنسبة لهم حصولاً على مزيدٍ من المجندين والدعم المادي والمعنوي. هَذِهِ قاعدةٌ وجودية في الحروب الثَّورِيَّة ولا تكاد تجد لَهَا شذوذاً في الواقع، فأين الاحتلال الفَرَنسِيّ مِنْهَا؟

بعد الحربِ العالمية الأولى والثانية، وما تلاها من صعود حركات التحرير خلال الحرب الباردة، أصبح الرأي العالمي الآن ينبذُ هيمنة الدول القوية على الضعيفة، ولَمْ تعد العقلية الاستعمارية الكلاسيكية القديمة قابلةً للاستهلاك. وعلى الرغم من استمرار ظاهرة الاحتلال في التاريخ المعاصر إلا أنها الآن أصبحت تبحث عَنْ تبريرات ألطف من قبيلِ مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل...إلخ

كَانَ احتلال فَرَنسَا لِلجَزَائِرِ سنة 1830 كلاسيكياً بكل ماتحويه الكلمةُ من معنىً، وكَانَت مبررات الملك شارل العاشر ملك فَرَنسَا في ذَلِكَ الوقت هزيلةً جداً، فبسبب ضربةِ مروحة وجهها داي الجَزَائِرِ للقنصل الفَرَنسِيّ؛ قررت فَرَنسَا الثأر لَهُ باحتلال الجَزَائِرِ!! طبعاً ليس من أجلِ موارد الجَزَائِرِ وموانئها وموقعها الإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، وإنما من أجل شرف القنصلِ الفَرَنسِيّ المسكين!!

مئة واثنان وثلاثون عاماً من الاحتلال، وملايين القتلى بين السكان، ومليارات الفرنكات الذهبية، وأعداد لا تحصى من الجنود والمعدات، كُلّ ذَلِكَ من أجل ضربة مروحة!! فهل سَيُقنعُ هَذَا التبرير سكان الجَزَائِرِ، وهل سَيُضْعِفُ حشدَ المقاومةِ؟

الحقيقة لَمْ يكن الغزو الفَرَنسِيّ في ذَلِكَ الوقت يسعى أصلاً لتحييد السكان، إذ تعتبر العقلية الأوروبية الكلاسيكية نفسها وصِيَّةً على الشعوب المتخلفة، وبهذا المنظور كَانَت الحملات البرتغالية والإسبانية -ثُمَّ الفَرَنسِيَّة والبريطانية- تغزو بلدان القارة الأمريكية والإفريقية والآسيوية وتستعبد سكانها وتنهب ثوراتها باعتبار ذَلِكَ حقاً مشروعاً لَهَا، ولَمْ تكن تبحث الدول الاستعمارية في القرن الثامن والتاسع عشر عَنْ تبريرات سِيَاسِيَّة أصلاً، لأنها بطبيعة الحال لَمْ تكن تنظر للسكان الأصليين كأناس يستحقون الحياة فضلاً أن تبرر لهم سياستها الاستعمارية.

ونتيجة لِهَذِهِ العقلية الاستعمارية العنصرية، كَانَ احتلال الجَزَائِرِ في أعين الجزائريين غزواً صليبياً يستهدف شعباً ووطناً مسلماً، غزواً يهدف إلى مسخ الهوية الإسلامية وضم البلاد الجَزَائِرِيَّة إلى فَرَنسَا، وهَذَا ما جعل الثورات تنفجر مباشرةً مع نزول القوات الفَرَنسِيَّة في السواحل الجَزَائِرِيَّة، بداية من انتفاضة الإمام عبد القادر الجَزَائِرِيّ وأحمد باي 1835، مروراً بانتفاضة المقراني 1871، وصولاً إلى تمردات الأوراس والطوارق جنوب البلاد 1916.

وفي العقود الأولى من الاحتلال، لَمْ تكن تكاد السلطات الفَرَنسِيَّة تقمع انتفاضة مسلحة حَتَّى تقوم ضدها أخرى، وبقي الأمر على هَذَا المنوال إلى بداية القرن العشرين حَيْثُ توجهت الحركات الوطنية -بمحض إرادتها- نحو العمل السلمي والسِيَاسِيّ بعد عُقم الحراك المسلح.

لقد كَانَت السياسة الفَرَنسِيَّة -المعلنة والصريحة- تهدف إلى مسخ هوية الشعب الجَزَائِرِيّ، وتحويله من شعب مسلم إلى فرنسي، ومن شعب يملك ثقافته العربية والإسلامية الخاصة، إلى شعب فاقد للشخصية الثقافية منطوٍ تحت الهوية الفَرَنسِيَّة، ويدل على ذَلِكَ تصريح رئيس الحكومة الفَرَنسِيَّة "بيير منديس فرنس" سنة 1954:

"إنَّ الجَزَائِر هي فَرَنسَا، ليس هُنَاكَ إلا قانون واحد وأمة واحدة وبرلمان واحد، هَذَا هو الدستور وهَذِهِ إدارتنا، ولا حق لأي أحد أن يشكَّ فِيهَا".[1]

وليتهم كانوا يريدونه فرنسياً بنفس الحقوق الَّتِي يحظى بِهَا الفرنسيون الأصليون، ولكنهم يرودونه فرنسياً من الدرجة الثانية، ولهذا أطلقوا على الجزائريين لقب "الأهالي"، وذَلِكَ من خلال قانون 1871 الَّذِي أتاح للمستعمرين مصادرة الأراضي الخصبة من أصحابها،[2] وتسبب في طرد وتهجير السكان الأصليين إلى الأراضي القاحلة والجبلية، وما لبث الأمر أن أصبحت تنقلات الجزائريين الَّذِينَ صار يطلق عليهم تسمية "الأهالي" مقننةً بالتراخيص الجائرة من السلطات الاستعمارية.

لقد مارس الفرنسيون أبشعَ أنواع التنكيل والقتل ضِدّ الجزائريين، وكَانَت حصيلة مجازرها حسب الرئيس الجَزَائِرِيّ عبد المجيد تبون، أكثر من خمسة ملايين قتيل طيلةَ قرن وربع القرن. أما الرابطة الجَزَائِرِيَّة للدفاع عَنْ حقوق الإنسان (خاصة)، فكشفت في تقرير عام 2017، أن عدد ضحايا الاستعمار الفَرَنسِيّ فاق عشرة ملايين شخص.[3]

وتحتفظ فَرَنسَا حَتَّى اليوم بثماني عشرة ألف جمجمة محفوظة في متحف "الإنسان" بباريس، مِنْهَا خمسمئة فقط تَمَّ التعرف على هويات أصحابها، كما ذكر باحثون ومؤرخون في مؤتمر عقد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (حكومية/ شرق) في 21 فبراير/ شباط 2021، أن ما يزيد

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلياً وخارجياً على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار البعث، قسنطينة-الجَزَائِر، الطبعة 1، 1984، ص 106.

[2] انظر فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص 56.

[3] الأناضول، نووي وتعذيب وإبادة.. أبرز جرائم الاستعمار الفَرَنسِيّ في الجَزَائِر، 14 / 4 / 2021
https://bit.ly/3kl4eT8

عَنْ مئة وعشرة أطنان من الكنوز الجَزَائِرِيَّة من ذهب وفضة ومايزيد عن مئة وثمانين مليار دولار تتواجد في فَرَنسَا.[1]

العامل الثاني: الجهد الخدمي والإنساني

> **"تشمل الوظيفة الاقتصادية والإنمائية في مكافحة التمرد: الإغاثة الإنسانية الفورية وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه الصحية، والصرف الصحي، والرعاية الصحية الأساسية، والمساعدة في سبل كسب العيش، والتعليم الابتدائي، فضلاً عَنْ البرامج طويلة الأجل لتطوير الهياكل الأساسية لدعم الزراعة والصناعة، والأنشطة التعليمية والطبية والتجارية. قد تكون المساعدة في إدارة الموارد والهياكل الأساسية الفعالة بما في ذَلِكَ تشييد البنية التحتية الرئيسية ذات أهمية حاسمة لجهود مكافحة التمرد."**
>
> **(دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد)**

"غالباً ما تكون القدرات المطلوبة لمكافحة التمرد مشابهة جداً لِتِلْكَ المطلوبة لِعَمَلِيَّات حفظ السلام، من حَيْثُ توفير المساعدة الإنسانية، وتثبيت الاستقرار، وإرسال بعثات المساعدة الإنمائية."[2] ومتى أهملت السلطات المحلية أو الاستعمارية هَذِهِ الجوانب، واقتصرت فقط على المجهود العَسكَرِيّ أو الأمني التنفيذي، دون مراعاة الوظائف الاقتصادية والإنمائية والإغاثية، فإنها ستزيد من حدة التمرد، وستدفعُ السكانَ نحوَ الثَّورَةِ أكثر فأكثر.

ويذهبُ الخبراء المعاصرون في مكافحة التمرد إلى أن فقدان الشعب للحاجيات الأساسية، سيكون سبباً في سخط السكان من الحكومة القائمة وانخراطهم أكثر فأكثر في التمرد، خاصة إذا كَانَ قادة

---

[1] الأناضول، 132 سنة استعمار.. هَكَذَا نهبت فَرَنسَا خيرات الجَزَائِر.

https://bit.ly/3nKtJPT

[2] دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، المعهد المصري للدراسات. ص 18

التمرد مبدعين في صياغة دعايتهم انطلاقاً من هَذِهِ الحاجيات وكانوا يظهرون أنفسهم في موقف المطالب بِهَا.[1] فهل عملت السلطات الفَرَنسِيَّة على تحقيق هَذَا العامل في الجَزَائِر؟

تقول الإحصائيات قبل اندلاع ثورة نوفمبر/تشرين الثاني إن حوالي 19% فقط من الجزائريين متعلمون، والبقية -وهم أغلبية الشعب- أُمّيون لا يحسنون القراءة والكتابة، بينما تفيد شهادة المؤرخين الَّذِينَ زاروا الجَزَائِر قبل الاحتلال أن سكانها كانوا جميعاً يتقنون القراءة والكتابة، أي أن مئةً واثنتين وثلاثين سنة من الوجود الفَرَنسِيّ لَمْ تجعل الشعب متقدماً في سلم الحضارة والعلم بل على العكس تماماً.

في مجال التعليم الابتدائي مثلاً، فإن طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كَانَ يمكن لهما أن يدخلا المدرسة في سنة 1954. وتؤكد الإحصاءات بأن حوالي 7% فقط من أبناء الجَزَائِر كَانَت تتوفر لهم فرصة التعليم، أضف إلى ذَلِكَ نسب الفشل والعجز عَنْ مواصلة الدراسة نتيجة الفقر.[2] وفي التعليم الثانوي، فإن عدد التلاميذ الجزائريين سنة 1951 لَمْ يكن يمثل سوى 11,6% من مجموع المسجلين في الثانويات. وفي سنة 1954 بلغ عدد الثانويين الجزائريين ستة آلاف ومئتين وستين من جملة خمسة وثلاثين ألف طالب.[3]

وفي التعليم العالي، كَانَ عدد الطلبة الجزائريين سنة 1948 لا يزيد عَنْ ستة من بين حوالي ستمئة أوروبي. ومع اندلاع الثَّورَة ارتفع ذَلِكَ العدد ليصل إلى خمسمئة وتسعة وثمانين طالباً جزائري من أصل سبعة آلاف وثمانمئة طالب في التعليم العالي (من بينهم إحدى وخمسين طالبة) أي ما يعادل 7،5% من مجموع الطلاب.[4] علماً بأن عدد السكان الأوروبيين كَانَ في ذَلِكَ الوقت أقل من عُشر العدد الإجمالي للسكان.

---

[1] انظر كتاب الاحتلال بين النظرية والتطبيق، مركز الخطابي للدراسات، الباب الثاني، الفصل الأول، ص 28.

[2] تاريخ الجَزَائِر المعاصر – الجزء الأول – الدكتور العربي الزبيري ص 21

[3] المصدر نفسه، ص 22

[4] المصدر نفسه، ص 22

وبالمحصلة نجد أن فَرَنسَا قد صنعت فعلاً في البلاد الجَزَائِرِيَّة بنية تحتية لا يستهان بِهَا من المستوطنات والمشافي والسكك الحديدية والجامعات والمدارس...إلخ لكن ذَلِكَ لَمْ يكن أبداً من أجل الجزائريين الَّذِينَ اعتبرتهم السلطات الفَرَنسِيَّة طبقة متخلفة. ورغم أن الثَّورَة الفَرَنسِيَّة قد أسقطت الإقطاع في فَرَنسَا، إلا أن العقلية الإقطاعية بقيت راسخةً في الوجدان الفَرَنسِيّ، حَيْثُ احتكر المستعمرون حقوق الإنسان مثل الملكية والتعلم والتعبير، وحرموا الجزائريين مِنْهَا، في مشهد مشابه لما فعله النبلاء والرهبان بالفلاحين (عبيد الأرض) في فَرَنسَا خلال العصور الوسطى.

العامل الثالث: الجهد الدبلوماسي

> **"من الأمور الأساسية لاكتساب ثقة السكان ودعمهم: تحسين نوعية الحكم من خلال الإصلاح السِيَاسِيّ وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة. وفي الوقت نفسه يَنبَغِي استخدامُ مزيجٍ من الدبلوماسية والتفاوض.."**
>
> **(دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد)**

لا يمكن القضاء على التمرد في حرب طويلة الأمد، وغالباً ما يحصل في الحروب الثَّورِيَّة أن تنتصر السلطات عسكرياً مؤقتاً ثُمَّ يعود التمردُ فينشط من جديد مع الوقت. فإذا لَمْ تضع السلطات المحلية أو الاستعمارية خيار الحل السِيَاسِيّ والمفاوضات تزامناً مع العَمَلِيَّات العَسكَرِيَّة فإن عَمَلِيَّات التمرد لن تتوقف أبداً. نعم قد تضعف في مرحلة ما، وقد تحقق العَمَلِيَّات العَسكَرِيَّة والأمنية نصراً، لكنه سيعدُّ نصراً تكتيكياً مؤقتاً لن يدوم لمدة طويلة.

إن لَمْ تضع هَذِهِ السلطات في حسبانها تنفيذ إصلاحات حقيقية؛ فإن دوافع التمرد ستبقى مستعرة. فوجود الإصلاحات الجِدية في نمط الحكم ونظام الاقتصاد والمعاملات الاجتماعية مع وجود مشروع عفو شامل ومصالحة حقيقية مع المعارضة المتفهمة؛ يُدخل المتمردين الراديكاليين والأصوليين في عزلة سِيَاسِيَّة ويفككهم من الداخل. **فهل كَانَت السلطات الفَرَنسِيَّة حريصة على تحقيق هَذَا العامل؟**

بقي النضال المسلح هو الوسيلة الشائعة للتغيير في الجَزَائِر حَتَّى بداية القرن العشرين، لكن الخسائر الفادحة الَّتِي ترتبت عَنْهُ جعلت النخب الجَزَائِرِيَّة تتوجه إلى النضال السلمي علها تحصل عَنْ طريقه على بعض حقوقها الوطنية. لكن بعد خمسين سنة من المحاولات السلمية المتعددة فشلت الأحزاب السياسية الوطنية في تحقيق أي من مطالبها، وكَانَ أفضل ما حصلت عَلَيْهِ هو تشكيل الإدارة الاستعمارية سنة 1947 لمجلس نيابي يتكون من ستين نائباً يمثلون خمسمائة ألف أوروبي، وعدد مماثل من أبناء الجَزَائِر لتمثيل 10 ملايين من المسلمين!! وتقرر فوق ذَلِكَ أن تكون السلطة التنفيذية بيد الحاكم العام.

وفي شهر نيسان من نفس السنة، جرت أولى الانتخابات التشريعية الَّتِي عرفتها الجَزَائِر، لكنها بينت مراوغة الاحتلال، إذ زُورت الانتخابات، ولَمْ تحصل الأحزاب الوطنية إلا على سبعة عشر مقعداً، بينما ذهبت بقية المقاعد -أي الثلاثة والأربعون- إلى الموالين للإدارة الفَرَنسِيَّة الَّتِي أشرفت على تعيينهم بنفسها. **وهَذَا يعني أن السلطات الفَرَنسِيَّة طيلة فترة حكمها لِلجَزَائِر لَمْ تقدم أي إصلاحات حقيقية لاحتواء المعارضة، بل بقي نمط الحكم طيلة 132 سنة عنصرياً بما تحمل الكلمة من معنى.**

لكن بعد ثورة 1954 جاء "جاك سوستال" الحاكم الجديد لِلجَزَائِر بإصلاحات جديدة، فوزَّع كميات كبيرة من القمح والحبوب على سكان المناطق المعدومة، وخاصة الَّتِي لَمْ تصلها الثَّورَة بعد، ووعد سكانها بجعلهم يعيشون في مستوى سكان القرى الفَرَنسِيَّة، وطمأنهم بأنه بإمكانه أن يجعل من الجَزَائِر قطعة حقيقية من فَرَنسَا. وفي يونيو/جوان 1955 وافق مجلس الوزراء الفَرَنسِيّ على برنامج سوستال الإصلاحي الَّذِي أقر مبدأ المساواة بين الهيئتين المسلمة والأوروبية في البلديات، وأنشأ صندوق تنموي لدعم الفلاحين، وتطوير وتوسيع النشاط الصناعي، وتقديم فرص عمل جديدة للمسلمين الجزائريين، وتخفيض الضرائب عنهم، إضافة إلى إتاحة مزيد من الحريات الدينية والسماح بتعليم اللغة العربية في المدارس.

لكن هَذِهِ الإصلاحات لَمْ تضعف من وتيرة التحاق الشعب الجَزَائِرِيّ بِالثَّورَةِ، فجاء مشروع ديغول لاحتواء المتمردين (سلم الشجعان) في 23 أكتوبر/تشرين الأول 1958، ويقدم هَذَا

المشروعُ العفوَ لقادة جبهة التحرير وجنودها المنشقين، ويشجعهم على ترك القتال مقابل إسقاط التهم الموجهة إليهم. وتزامناً مع مشروع سلم الشجعان، أعلن ديغول أيضاً ما سمي فيما بعد بمشروع قسنطينة، وهو عبارة عَنْ تقديم العديد من الخدمات العامة، والتوسع في إنشاء المدارس، وحجز 10% من الوظائف العليا في الجَزَائِر لأبناء البلاد، إضافةً إلى شراء الأراضي من كبار المستوطنين، وبيعها للجزائريين على أقساط.

ثُمَّ في سنة 1959، أعلنت حكومةُ ديغول عدةَ مشاريع أخرى تتعلق بالدمج المالي والاقتصادي لِلجَزَائِرِ مع فَرَنسَا، لتصبحَ محافظةً فرنسيةً، علَّ هَذَا الاندماج يحقق نوعاً من المساوات بين الجَزَائِرِيّ والفَرَنسِيّ، ويقضي على دوافع التمرد، ولكن شيئاً من ذَلِكَ لَمْ يحصل.

هَذَا ما دفع ديغول إلى إعلان مشروع جديد في 16 أيلول/سبتمبر 1959، اعترف فِيْهِ لأول مرة بحق الشعب الجَزَائِرِيّ في تقرير مصيره بنفسه، لكنه أحاط ذَلِكَ بقيود وشروط لَمْ يكن لِلثَورَةِ أن تقبلها، مثل إيقاف القتال لمدة أربع سنوات، ثُمَّ تنظيم استفتاء شعبي حول مصير البلاد بين: "الانفصال" أو "الاندماج والفرنسة الكاملة" أو "الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفَرَنسِيّ". وكَانَ هَذَا المشروع شاملاً لشمال الجَزَائِر فقط، لأن فَرَنسَا لن تقبلَ التنازلَ عَنْ الجنوب. ثُمَّ تلى ذَلِكَ بداية مسار المفاوضات بين السلطات الفَرَنسِيَّة وجبهة التحرير الوطني، والَّتِي أثمرت عَنْ اتفاقية إيفيان الَّتِي أعطت لِلجَزَائِرِ استقلالها الكامل.

يظهر من خلال إصلاحات سوستال سنة 1955 ثُمَّ ديغول سنة 1958 و1959 أن فَرَنسَا حاولت إخماد الثَّورَة باستخدام الوسائل السياسية والجهود الدبلوماسية، وقد بدأت أولاً هَذِهِ الجهودَ بتقديم التنازلات القانونية الَّتِي أعطت الجزائريين مزيداً من الحقوق الإنسانية، وتمكين المنشقين من استعادة حياتهم الطبيعية وإعطائهم عفواً شاملاً، وتحسين الأوضاع المعيشية. لكن ذَلِكَ لَمْ يحقق إخماد التمرد أو حَتَّى يُخَفِّفَ من وتيرته.

وانطلاقاً من تحليلنا لمسار الدبلوماسية الفَرَنسِيَّة خلال الثَّورَة، فقد كَانَ الاحتلال في البداية لا يعترف بجبهة التحرير ولا يقبلُ بالدخولِ معها في أي نوع من الاتصال التفاوضي، لكنه بعد ذَلِكَ سنة 1960 قررَ التفاوضَ معها بِشَكلٍ فعلي من باب الخروج من الأزمة بأقل الأضرار،

ولعل ما حققته فَرَنسَا في اتفاقية إيفيان سنة 1961 كَانَ مكسباً حقيقياً بالنظر للخسائر الَّتِي كَانَت ستحلُ بِهَا في حال استمرَّ الاحتلالُ أكثرَ من ذَلِكَ. وهو ما جعل بعد ذَلِكَ العديد من قادة الجبهة ينظرون إلى هَذِهِ الاتفاقية بعين الارتياب إن لَمْ تكن التخوين، حَيْثُ اعتبروها حائلاً أمام الحصول على استقلالٍ كاملٍ لِلجَزَائِرِ.

العامل الرابع: التحالفات الإقليمية والدولية

"تستفيد جهود مكافحة التمرد إذا تمكنت من حشد الدعم من الدول المجاورة والمجتمع الدولي لوقف تدفق الأموال والمقاتلين أو الإمدادات للمتمردين، مِمَّا يحرمهم من المأوى.. وقد تحصل الحكومة أيضاً على دعم من أحد حلفائها في شكل أسلحة وعتاد، وتدريب، ومعلومات استخبارية، ومستشارين، أو قوات مقاتلة."

(دليل وكالة الاستخبارات الأمريكية لتحليل التمرد)

عادة ما تتطلب عمليةُ قمع الثَّورَة بذلَ جهودٍ مشتركةٍ من قبل أطراف دوليةٍ متعددةٍ، فتنسيق الجهود مع الدول الإقليمية والعالمية يُعدُّ من أهم عوامل القوة بالنسبة لسلطات الاحتلال، وفي هَذَا الصدد جاء في الدليل الأمريكي لمكافحة التمرد: "من المستحسن جداً توحيدُ الجهود على الصعيد الدولي (بين الدولة المتضررة وجميع الدول الداعمة). يوفر هَذَا أربع مزايا رئيسة:[1]

- **الشرعية:** لأنه عندما تتسق الإجراءات المتخذة لدعم حملة مكافحة التمرد مع القانون الدولي المعمول بِهِ، وتحظى بدعم من الكيانات الدولية الَّتِي تدين المتمردين في آن واحد، فإن هَذَا سيساعدُ على توفير التأييد في كُلٍّ من الدولة المتضررة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً للتدخل ومواجهة التمرد.

- **القدرة:** سوف يتمكنُ التحالفُ متعددُ الجنسيات من استدعاء عدد أكبر من القوات وموارد مالية أكثر مِمَّا تستطيع (الدولة الواحدة) حشده بمفردها.

- **الكفاءات المتخصصة:** لدى العديد من الحلفاء مزايا نسبية في استعمال الإمكانات المتعلقة بمكافحة التمرد، من قبيل كفاءة نشر القوات، وتطوير قوات الشرطة الوطنية، أو تعزيز النمو الاقتصادي، أو تطوير القدرة الإدارية للمسؤولين المحليين في المناطق عاليةِ المخاطر أو البيئات النائية.

[1] دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، ص 42

• **التأثيرات الإقليمية:** يمكن للشركاء الإقليميين أن يساعدوا في منع إنشاء ملاذاتٍ خارجيةٍ، ومنع أو إبطاء انتشار النزاع إلى مناطق أخرى، وتوفير الخبرة المحلية، والإسناد وربما حَتَّى المساعدة الأمنية."

يكون الاحتلالُ في أسوء حالاته عندما تعمل الدولة الاستعمارية أو السلطة المحلية في **انعزال عَنْ الدول الإقليمية والمجتمع الدولي** ككل دون أي اتفاقات سِيَاسِيَّة أقلها لتحييد الخصوم الدوليين، وقد تصبحُ هَذِهِ العزلة سبباً في استعداء الدول المجاورة خاصة القوى العظمى والمنظمات الدولية الَّتِي تعتبرُ نفسها مسؤولةً عَنْ قرارات الحرب والسلم وعَنْ حماية حقوق الإنسان في العالم، وهو ما سيوفرُ فرصةً للثوار من أجل الحصول على الدعم الدولي السِيَاسِيّ والمادي.

فهل كَانَت السلطات الفَرَنسِيَّة حريصة على تحقيق عامل وحدة الجهد؟

حرصت فَرَنسَا حَتَّى قبل ثورة 1954 أن تقنعَ الرأي الدولي بمشروعية احتلالها لِلجَزَائِرِ، وكَانَت معظم رسائلها السياسية في المحافل الدولية تدور حول انتماء الجَزَائِرِ إلى الوطن الفَرَنسِيّ، وأيُّ رأي غير هَذَا يُعَدُّ "تهديداً لوحدة فَرَنسَا" و"تدخلاً في شأنها الداخلي". وهَذَا ما صنعَ نوعاً من الإرهاب الفكري لدى الرأي العام الدولي، إذ اعتبروا مسألةَ الجَزَائِرِ مسألةً شائكةً يُستحسَنُ عدمُ الخوض فِيهَا أمامَ هَذَا الإصرار الفَرَنسِيّ الكبير.

ومع اندلاع الثَّورَة، حاولت الحكومة الفَرَنسِيَّة بقيادة منديس فرانس تسويق الأمر على أنه دفاع عَنْ مصالح حلف شمال الأطلسي من الخطر الشيوعي، والجَزَائِرُ جزءٌ لا يتجزأ من فَرَنسَا، وبالتالي فإنه يشملها ميثاق الدفاع المشترك في الحلف، وعلى دول الحلفاء -على رأسها بريطانيا وأمريكا- نصرة فَرَنسَا خلال حربها في الجَزَائِرِ. وفعلاً حصل الاحتلال الفَرَنسِيّ على دعم أمريكي وبريطاني تمثل في إرسال خبراء عسكريين وطائرات حربية، إضافةً إلى التأييد الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

"إن السياسية الفَرَنسِيَّة في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية.. إننا نساعد فَرَنسَا في الجَزَائِر.. ففي المجال الدبلوماسي مثلاً: بمعارضتنا تسجيل قضية الجَزَائِر في الأمم المتحدة، وفي المجال العَسكَرِيّ: بإمدادها بالطائرات العمودية العَسكَرِيَّة وغيرها من التجهيزات العَسكَرِيَّة".[1] (السفير الأمريكي دوغلاس ديلون)

إضافة إلى التأييد الأمريكي والبريطاني فقد حصلت فَرَنسَا على تأييد من الاتحاد السوفيتي أيضاً، حَيْثُ صرَّحَ "مولوتوف" وزير الخارجية السوفياتي: **"إن رغبة الحكومة السوفييتية هي أن تبقى فَرَنسَا في الجَزَائِر".**[2] لكنها لَمْ تحظ بدعم عربي يذكر، إذ كَانَت سِيَاسَة الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس وليبيا مؤيدة لِلثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة بالعموم كما سبق وتحدثنا في الفصول السابقة.

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلياً وخارجياً على غرة نوفمبر، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار البعث، قسنطينة-الجَزَائِر، الطبعة 1، 1984، ص 177

[2] المصدر نفسه، ص 179

العامل الخامس: تفعيلُ الأجهزةِ الحكوميةِ والعنصرِ المحلي.

"يمكن أن يستخدمَ المتمردون وجودَ القوات الأجنبية كسبب للتشكيك في شرعية حكومة الدولة المضيفة. كما أن أي حكومةٍ تعتمدُ على القوات الأجنبية في أمنها الداخلي تخاطرُ بعدم الاعتراف بِهَا كحكومة شرعية." (دليل الميدان للجيش الأمريكي)

اتفقت جميع المراجع الَّتِي تحدثت عَنْ فنون مكافحة التمرد أنَّ تقوية السلطات المحلية وتأهيلها وتدريبها وتنظيمها والعمل من خلالها ومعالجة الفساد فِيهَا؛ عاملٌ حاسمٌ ومؤثرٌ جداً في تحقيق النصر ضِدّ الثُّوَار. وذَلِكَ لعدة أسباب، أهمها:

1. وجود القوات الأجنبية بِشَكلٍ ملحوظ وكثيف يستفزُّ السكان المحليين ويعطي للثوار قوةً لحشدِ الشعب نحو الثوَرانِ ضِدّ النفوذ الأجنبي، فكلما كَانَ الوجود الأجنبي قليلاً وخفياً كلما ضعفت العواملُ الَّتِي تساهم في تنشيط التمرد. وكلما كَانَت عَمَلِيَّات مكافحة التمرد تحصل تحت إطار قانوني في مؤسسات الدولة المحلية كلما كَانَت مشروعةً أكثر بنظر السكان. والحالة المثالية في مكافحة التمرد أن يقتصر الوجود الأجنبي على بعض المستشارين الَّذِينَ يقدمون التوجيهات والتقنيات، بينما تقوم القوات المحلية في الشرطة والجيش والأمن بِكُلِّ الأعمال.

2. عادةً ما تكون العناصر المحلية في الشُّرط والجيش والأمن أقدرُ على الحركة وتنفيذ العَمَلِيَّات من العناصر الأجنبية، وأقربُ إلى اتخاذ القرار التكتيكي الصحيح أيضاً، وذَلِكَ بحكم انتمائها إلى البيئة المحلية الَّذِي يورِّثها فهماً وعلماً أعمقَ بالثقافات السكانية والطبيعة الجغرافية للمنطقة. وتوكيل هَذِهِ القوات بتنفيذِ عَمَلِيَّات مكافحة التمرد سيكون لَهُ دور إيجابي في تقليل الأخطاء والمظالم، وإضعاف عملية الحشد لدى الثُّوَار.[1]

3. إنَّ تكثيف العناصر المحلية في أجهزة مكافحة التمرد يخفّفُ من الخسائر في صفوف القوات الأجنبية، وأيضاً يجعلُ شريحةً كبيرةً من الشعب لا تريد المشاركة في التمرد، وذَلِكَ لأنهم لن

[1] نحن نتحدث عَنْ القوات المحلية هنا وهي في حالتها المثالية، أما إن كَانَت فوضوية وغير منضبطة وينتشر بينها الفساد الأخلاقي والمالي، فإن استعمالها دون تأهيل وهي على هَذِهِ الحالة سيعود على مكافحة التمرد بنتائج سلبية.

يقبلوا باستهداف أبنائهم وأقربائهم. بل حَتَّى إن لَمْ يكن لهم قرابة مع العناصر المحلية، فإن الخوف من الثأر العشائري والانتقامات يلعب دوره في تثبيط الشعب عَنْ الالتحاق بالثُّوَارِ.

وخلاصة الأمر أن تفعيل العنصر المحلي يضعف من دوافع الثَّورَة ويغذي شعور السكان بشرعية الحكومة الجديدة، مِمَّا يضاعفُ فرص الاحتلال في تحقيق النصر، فهل سعت فَرَنسَا لتحقيق هَذَا العامل؟

لا نحتاج إلى حديث طويل حول مدى تطبيق السلطات الفَرَنسِيَّة لِهَذَا العامل، فسياسة الاحتلال الفَرَنسِيّ منذ البداية تقوم على الاستيطان الأجنبي، والتغيير الديمغرافي في البلاد، وتسليم المؤسسات الحكومية للأوروبيين. لَمْ يكن هُنَاكَ أي شيء يدلُّ على حكومة محلية في الجَزَائِر، بل إن وجود السكان المحليين في مؤسسات الدولة الخدمية والعَسكَرِيَّة والأمينة كَانَ نادراً مقارنة بالعناصر الفَرَنسِيَّة، وكَانَت المناصب القيادية في السلطة حكراً على الفرنسيين.

العامل السادس: الجهد الاستخباري الفعَّال لكشف وتحييد المتمردين

"المعلومات (الَّتِي توفرها الاستخبارات) هي الأساس لجميع الأنشطة الأخرى، وهي الَّتِي توفرُ الروابطَ الَّتِي تسمحُ للعناصر الوظيفية المنفصلة أن تتعاون كوحدة متكاملةٍ. ويُعَدُّ جمعُ المعلومات وصياغتها وتخزينها ونشرها أمراً حاسماً في مكافحة التمرد، لمساهمته في تشكيل الوعي والفهم بطبيعة الصراع." (دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد)

يتفق الباحثون في علوم مكافحة التمرد أن القرارات في جميع مستويات مكافحة التمرد، يَجِبُ أن تستند على "فهمٍ مفصلٍ وواعٍ ببيئة التمرد. وتشمَلُ المعلوماتُ المطلوبةُ لتوليد هَذَا الفهم نطاقاً أوسعَ بكثيرٍ من المواضيع الَّتِي تقعُ عادةً تحت كنف الاستخبارات العَسكَرِيَّة، ففي الحرب التقليدية يحتاجُ صنّاعُ القرارِ غالباً لمعلومات استخبارية عَنْ العدو، ولكنهم يحتاجون بالمقام الأول في حملة مكافحة التمرد إلى معلومات استخبارية عَنْ السكان. ولذلك يَجِبُ أن تتضمن معلومات الاستخبارات الخاصة بمكافحة التمرد الخصائص المميزة للنظم المختلفة في الدولة، بما في ذَلِكَ المعارف السياسية والعَسكَرِيَّة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنية الأساسية والمعلوماتية والبيئية.

على المستوى الإستراتيجي: (يَجِبُ على سلطات الاحتلال) فهمُ العوامل السكانية الكامنة خلف التمرد، ومراحل تطوره، والإصلاحات اللازمة لمعالجة أسبابه، ومدى استعداد الحكومة المتضررة وقدرتها على إجراء تِلْكَ الإصلاحات وتداعيات التدخل الأجنبي.

على المستوى العملياتي: يَنبَغِي فهم نقاط القوة ومواطن الضعف في إستراتيجية المتمردين، ونقاط القوة والضعف لدى الحكومة المستهدفة بِالثَّورَةِ، واحتياجات السكان، وردود الفعل المتواصلة على درجة نجاح الجهود الجارية لمكافحة التمرد.

على المستوى التكتيكي: يَجِبُ فهمُ هوية المتمردين الناشطين وشبكاتهم وخدماتهم اللوجستية وقدراتهم ونواياهم. كما أنه من المفيد جداً فهم آراء واهتمامات المدنيين غير المقاتلين والأمور

الَّتِي تثير تعاطفهم من أجل التأثير عليهم، واكتساب المزيد من المعلومات الاستخباراتية، وعزل المتمردين."[1]

فكيف كَانَ تركيز فَرَنسَا على الجهد الاستخباري خلال احتلال البلاد الجَزَائِرِيَّة؟

كَانَت السلطات الفَرَنسِيَّة في أول أمرها عاجزةً عَنْ تحديد الهوية الحقيقية لمن يقف وراء الثَّورَة، فبادرت يوم 5 نوفمبر/تشرين الثاني 1954 إلى إصدار مرسوم نصَّ على حلِّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما قامت بسلسلة من الاعتقالات طالت أكثر من ألفي مناضلٍ ومسؤولٍ في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. إضافةً إلى إعلان قانون الطوارئ، وفرض الرقابة الكاملة على الصحافة والنشر والراديو، ومنع بث الأفلام السينمائية الثَّورِيَّة. وأمرت الحكومة الفَرَنسِيَّة بإغلاق الأماكن العامة وجمع الأسلحة من السكان وتسليمها إلى السلطات، وبدأت بحملات مداهمة وتفتيش للمنازل، وإحلال القضاء العَسكَرِيّ مكان القضاء المدني.

ثُمَّ أنشأ جاك سوستال سنة 1955 "المصالح الإدارية المتخصصة" (تعارف الناس على ذكرها بـ SAS)، وهي عبارة عَنْ هيئة عسكرية مدنية بنفس الوقت، يقوم عَلَيْهَا مجموعة من الضباط المختصين، تخرجوا من معاهد متخصصة في الدعاية وعلم النفس وعلم الاجتماع والشؤون الجَزَائِرِيَّة، يُحسِنون التكلمَ بالعربية والبربرية، وقد أسندت إليهم مهام مختلفة متمثلة في ربط العلاقات مع الأهالي واستمالتهم من خلال:

1. القيام بمهام الحالة المدنية من حَيْثُ إحصاء السكان ومراقبة تنقلاتهم.
2. إنشاء المراكز الريفية لتدريب الشباب على الأعمال الفلاحية والرعوية.
3. إنشاء مصالح طبية وتعليمية مجانية.
4. إنشاء مراكز التكوين المهني للفتيات الجزائريات.
5. الاهتمام بمسائل المجندين سابقاً في الجيش الفَرَنسِيّ وتسوية مشاكلهم، والعمل على تسليحهم ثُمَّ تكليفهم بمهام أمنية وعسكرية.
6. إحصاء الشبان الجزائريين وإعدادهم للخدمة العَسكَرِيَّة الإجبارية في الجيش الفَرَنسِيّ.

[1] دليل الحكومة الأمريكية لمكافحة التمرد، تعريب خالد أحمد وأحمد مولانا، ص27

وكَانَت هَذِهِ المصالح وسيلةً فعالة لمراقبة الشعب بِشَكلٍ شاملٍ، وهي أعينُ الفرنسيين لمراقبة مدى تأثرِ السكان بِالثَّورَةِ. كما قامت تِلْكَ المصالحُ بإنشاء شبكات منظمة سرية تسمى "البطاقات البيضاء"، يتمتعُ حاملُ هَذِهِ البطاقات بامتيازات كثيرة ويتلقى أجوراً مقابلَ الإدلاء بالمعلومات حول تحركات المجاهدين. ولقد ارتفع عدد المراكز الإدارية الخاصة في المصالح الفَرَنسِيَّة من ثلاثين مركزاً عند إحداثها في أيلول/سبتمبر 1955م إلى خمسمئة وسبعة وثمانين مركزاً في أيلول/سبتمبر 1957م.[1]

الشكل (45): هيكلية المصالح الإدارية الفَرَنسِيَّة

ويظهر من خلال الأرشيف الاستخباري الضخم الَّذِي نُشر بعد الثَّورَة أن السلطات الفَرَنسِيَّة كَانَت نشطة جداً في مراقبة تحركات الثُّوَار ورموز الجهاد خاصةً خلال تنقلاتهم الحدودية ونشاطاتهم في الخارج، وكَانَت تنجح أحياناً في توجيه ضربات قاسية للثوار بفضل المعلومات الاستخبارية الفعَّالة الَّتِي كَانَت تحصلُ عَلَيْهَا، على رأس هَذِهِ النجاحات الأمنية الاستخبارية اغتيالُ العديد من قادة جبهة تحرير من بينهم "سويداني بوجمعة" يوم 16 أبريل/أفريل 1956، و"بن بولعيد" في شهر مارس 1956، و"العربي بن مهيدي" في شهر مارس 1957، إضافةً إلى علمية

[1] رسالة ماجستير- المصالـــح الإدارية المتخصصة 1955-1962م - جامعة جيلالي بونعامة 2016-2017، وداعي شهرزاد - كحلي شريفة، ص 24

"لابلويت" الَّتِي جرت خلالها عَمَلِيَّاتُ تصفيةٍ كبيرةٍ بين المجاهدين في شهر يوليو/جويلية عام 1958 في الولاية الثالثة.

إلا أن الاستخبارات الفَرَنسِيَّة فشلت أيضاً كثيراً من الأحيان في اختراق الثَّورَة من الداخل، يظهرُ ذَلِكَ جلياً مع فضيحة "عملية الطير الأزرق"، ففي شهر فبراير 1956 عمد الجنرال إيلي "Ely" وهو قائد الاحتلال على منطقة القبائل، بمساعدة المخابرات العَسكَرِيَّة الفَرَنسِيَّة إلى استمالة بعض المواطنين وتسليحهم في الخفاء ليقاوموا المجاهدين، غير أنهم انقلبوا ضِدّ الجيش الفَرَنسِيّ ونفذوا كميناً ضده ثُمَّ التحقوا مع أسلحتهم بالمجاهدين، وكَانَ ذَلِكَ في شهر أكتوبر/تشرين الأول 1956.

العامل السابع: التكتيكات العَسكَرِيَّة غير النظامية الَّتِي تواكب أسلوب العصابات.

غالباً ما يطبق المتمردون تكتيكاتٍ غير نظامية تعتمد على الكمائن والإغارات والمناوشات...الخ. ولأن حركتهم سريعةٌ مقارنةً بالقوات النظامية بسبب تسليحهم الخفيف ومعرفتهم الواسعة بالأرض وعددهم القليل ومجموعاتهم الصغيرة، فإن الجيوش النظامية تعجز غالباً عَنْ مجاراتهم في الحرب.

تستطيعُ المجموعاتُ الثَّورِيَّةُ الصغيرةُ أن تختفي بين التضاريس الوعرة دون أن تلاحظها القوات المعادية، وتستطيع التحرك والإغارة والمناوشة لمدة طويلة ومتواصلة دون أن تحتاج لأي طرق إمداد، بعكس القوات النظامية الَّتِي تتحرك بِشَكلٍ بطيء وأعداد ضخمة وإسناد جوي ومدفعي، وتتمركز في نقاط معلومة، كما لا يمكن أن تتخلى أبداً عَنْ طرق إمدادها. لذا، يكادُ يتفق جميع محللي مكافحة التمرد أن القوات الحكومية أو الاستعمارية لا يمكن أن تحقق النصر في مواجهة قوات العصابات غير النظامية باستخدام القوات والتكتيكات النظامية فقط، إذ **عَلَيْهَا أن تواكب خفة حركة الثُّوَار وقدرتهم على المراوغة من خلال تطوير قواتها لتصبح مثيلة للثوار.**

ومن هَذَا المنطلق بدأت بعض الجيوش تعتمدُ تشكيل القوات الخاصة، وهي مجموعات صغيرة من الجنود المدربين تدريباً جيداً على فنون الحرب غير النظامية (الإغارة، الكمائن، التسلل، الاغتيالات، الإنزالات...). وتتمثَّلُ مهامهم في مؤازرة القوات النظامية وقت الحاجة، وتنفيذ العَمَلِيَّات الخاصة. غير أن القوات الخاصة لا يمكن أن تكون لوحدها حلاً كاملاً، فقوات الجيش النظامي هي الَّتِي تتعرض غالباً إلى الكمائن وهي الَّتِي تكونُ معرضةً لهجوم الأعداءِ بِشَكلٍ كبيرٍ في خطوط الدفاع، والأفضل من أجل تدعيم عَمَلِيَّات مكافحة التمرد، أن يَتَمَّ أيضاً تقسيم القوات النظامية إلى مجموعات صغيرة، قادرة على مواجهة الكمائن بالالتفاف عَلَيْهَا وتطويقها، وقادرة على صدِّ هجومات الثُّوَار عبر تكتيكات الدفاع المتحرك، كما يَجِبُ أن تتمتع بقدرة عالية على تطبيق مبدأ حشد وتوزيع القوات لتتجنب التطويق وقت انتشارها وتحقق السيطرة والزخم وقت تمركزها، وإنها كلما اقتربت من تحقيق هَذِهِ الأساليب كلما زادت فرصها في النصر أمام الثُّوَار.

وفي المحصلة، حرب مكافحة التمرد ليست كالحرب النظامية بين دولة ودولة، والتكتيكات المستخدمةُ فِيهَا ليست كالتي تستخدم في مواجهة الجيوش، **فهل استطاعت السلطات الفَرَنسِيَّة التعامل مع أسلوب العصابات الَّذِي كَانَ يعتمده الثُّوَار؟**

كَانَت السياسة العَسكَرِيَّة الفَرَنسِيَّة منذ بداية الاحتلال تركز على أساليب الإبادة الجماعية والتغيير الديمغرافي، وتنظر هَذِهِ السياسة إلى الشعب على أنه مصدر التمرد، وبالتالي فإن تخريب الأراضي الزراعية وتدمير المساكن وتهجير السكان يعدُّ الحلّ الأمثل للتخلص من التمرد. لذا فإن أبعاد "التخريب" و"التهجير" كَانَت ملازمةً لحملات مكافحة التمرد الفَرَنسِيَّة.

في بداية الثَّورَة ارتفعت عدد القوات الفَرَنسِيَّة من حوالي أربعين ألفاً، قبل الفاتح من نوفمبر/تشرين الثاني، إلى ما يزيد عَنْ مئة ألف. وزُوِدَ الجيشُ الفَرَنسِيّ بقوات قادرة على مواكبة العصابات مثل الطائرات المطاردة والطائرات العمودية (هيلوكوبتر) والطائرات المقنبلة، والمدرعات والمصفحات مختلفة الأنواع، إضافة إلى إرسال ثلاث كتائب من قوات المظليين الَّتِي نزلت في ميناء عنابة في طريقها إلى منطقة الأوراس مركز الثَّورَة.

ولأهمية الشرطة والحرس الحدودي في قمع التمرد، استطاع سوستال إقناع حكومة "إدغارفور"، بإعطاء موافقتها على دعم قوات الجندرمة بـمئة واثنتين وثلاثين ثكنةً جديدةً وثمانمئة مجندٍ إضافي، أُرسِلوا من فَرَنسَا إلى الجَزَائِر في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1955، ليصل العدد الإجمالي للدرك في الجَزَائِر إلى ألف وسبعمئة دركي وثمانية وعشرين ضابطاً. كما تأسست قوات الشرطة الريفية المكونة من قدماء العسكريين الفرنسيين والجزائريين العملاء.

ولأن الحدود كَانَت بمثابة شريان الحياة لِلثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة كَانَ كُلٌّ من خط موريس وخط شال من أعظم إنجازات الاحتلال في مكافحة التمرد، حَيْثُ شُيِّد "**خط موريس**" في أيلول/سبتمبر 1957 من عدة خطوط سلكية شائكة ومكهربة تتخللها مراكز للجنود مجهزة بالرادارات وأحدث الأجهزة الإلكترونية، وبالسلاح الثقيل والخفيف والأنوار الكاشفة، ثُمَّ دُعِّم بخط شال سنة 1959، وكَانَ يمتدُ خلفه من الناحية الشرقية، وهو أيضاً مجموعة من الأسلاك الشائكة المكهربة

قوتها ثلاثين ألف فولت، يحتوي خطاً ملغماً بالمفرقعات المضيئة والألغام المضادة للأفراد والآليات.

ومن التكتيكات غير النظامية الأخرى الَّتِي طبقتها فَرَنسَا في الجَزَائِر: مخطط الجنرال موريس شال، وهو عبارة عَنْ مجموعة من الحملات العَسكَرِيَّة المنظمة على ولايات جبهة التحرير كُلّ واحدة على حدة، فقسم الجَزَائِر إلى مناطق تتطابق مع تقسيم جبهة التحرير للولايات الستة، بِحَيْثُ تجري عَمَلِيَّات تمشيط واسعة في منطقة واحدة فقط، ويَتُمُّ حشد قرابة الثلاثين ألف مقاتلٍ فِيهَا بالاعتماد على الطائرات، وخصوصاً الهليكوبتر الَّتِي يَتُمُّ بواسطتها نقل الجنود بسرعة من مكانهم إلى مكان العملية، ويوزَّع الجنود الفرنسيون إلى مجموعات صغيرة تتمركز في الجبال والأودية والغابات، وتنتقل بحثاً عَنْ الاشتباك بالمجاهدين. وإذا وقع الاشتباك يَتُمُّ الاتصال بالفرق الأخرى الَّتِي تأتي لتحاصر المجاهدين وتتدخل الطائرات، وتستمر العملية في المنطقة المعينة شهرين أو أكثر قبل الانتقال إلى ولاية أخرى.

وقامت القوات الفَرَنسِيَّة إضافة إلى عملياتها العَسكَرِيَّة ضمن مخطط شال بتهجير سكان الريف وتجميعهم في معسكرات جماعية قريبة من مراكزها العَسكَرِيَّة، وعزل جيش التحرير عَنْ الشعب الجَزَائِرِيّ، فوصل عدد المُرَحَلِين إلى أكثر من مليون وستمئة ألف في كانون الأول/ديسمبر 1960.

وفي المحصلة يمكن القول إن الاحتلال الفَرَنسِيّ قد استخدم العديد من وسائل مكافحة التمرد الَّتِي كَانَت مجدية ومؤثرة في جبهة التحرير الوطني، وكَانَت السلطات على دراية واسعة بتحركات الثُّوَار ورموزهم وتقسيماتهم الإدارية وهو ما مكنها في العديد من الأحيان من اغتيال قادة الثَّورَة ومحاصرتهم، وأحياناً تفكيكهم من الداخل. لكن تأقلم جبهة التحرير مع خطط الاحتلال مكنها في معظم الأحيان من تجاوز الأزمات وإحباط هدف الحملات.

خلاصة الفصل:

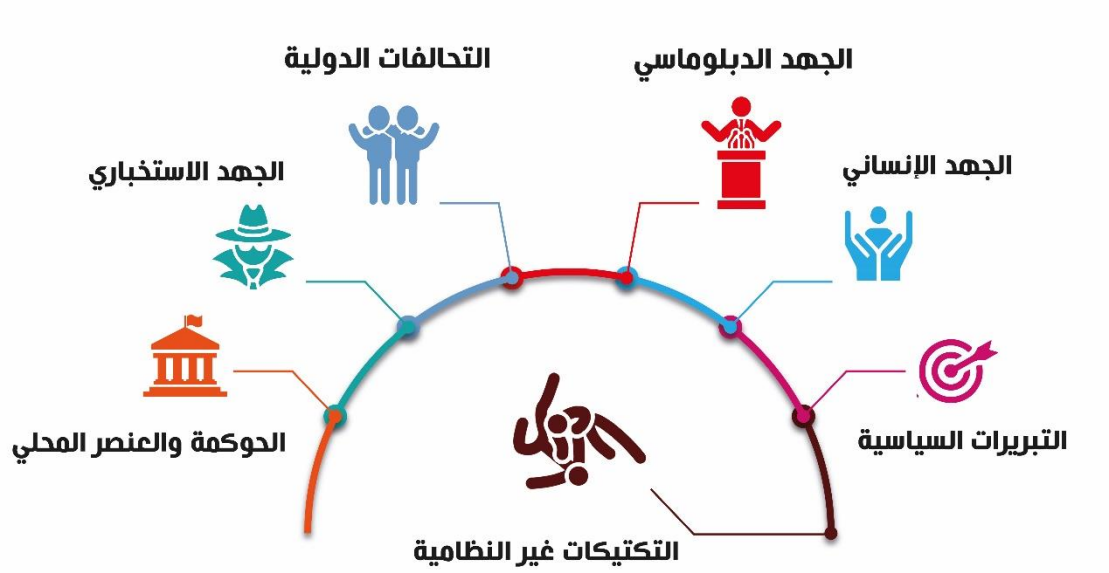

الشكل (46): عوامل قوة الاحتلال في عَمَلِيَّات مكافحة التمرد

إذا ابتدأنا بعامل "**التبريرات السياسية**"، فمن الملاحظ أن السلطات الفَرَنسِيَّة لَمْ تكن تعيرهُ اهتماماً أصلاً ولا تعُدُّهُ عاملاً يستحق الأخذ بِهِ، فقد كَانَ الاحتلال الفَرَنسِيّ يعلن صراحة أن الجَزَائِر وشعبها يَنبَغِي أن يخضعا للعنصر الفَرَنسِيّ، لا لشيء، فقط لأن هَذَا العنصر يعتقد في نفسه الأفضلية على المسلمين الجزائريين، وكَانَ هَذَا نقطة ضعف كبيرة للاحتلال، لأن هَذِهِ العقلية العنصرية ساهمت بِشَكلٍ كبيرٍ في حشد الشعب الجَزَائِرِيّ بمختلف مكوناته خلف جبهة التحرير الوطني.

أما عامل "**الجهد الإنساني**"، فَلَمْ يكن أبداً من أجل السكان المحليين، بل معظم الخدمات والمرافق الأساسية الَّتِي بنتها فَرَنسَا في الجَزَائِر -إن لَمْ يكن كلها- كَانَت من أجل الأوروبيين لا الجزائريين ويدلُّ على ذَلِكَ نسبة البطالة والفقر والأمية الَّتِي كَانَت منتشرة بين سكان الجَزَائِر رغم مئة واثنتين وثلاثين سنةٍ من الاستعمار.

ولأن الاحتلال كَانَ معتمداً بِشَكلٍ أساسي على الجهد العَسكَرِيّ التدميري، فَلَمْ يكن للفرنسيين اهتمام بـ"**الجهد الدبلوماسي**"، فقد كَانَ الاحتلال في البداية لا يعترف بجبهة التحرير ولا يقبل بالدخول معها في أي نوع من الاتصال التفاوضي، وهو ما ساهم في استعارِ التمرد خلال السنوات

الأولى من الثَّورَة. لكن الاحتلال بعد ذَلِكَ قرر التفاوض معها سنة 1960 بِشَكلٍ فعلي، ولكن كَانَ ذَلِكَ من باب الخروج من الأزمة بأقل الأضرار، وليس من باب مكافحة التمرد.

وفي المقابل كَانَ "**الجهد الدبلوماسي**" الفَرَنسِيّ الموجه للخارج مكثفاً، وهو ما حقق للاحتلال شرعيةً دوليةً، ومكنه من الحصول على "**تحالفات دولية**"، أكسبته دعماً مادياً وسياسياً من أكبر القوى العظمى في العالم في ذَلِكَ الوقت (بريطانيا والولايات المتحدة) أو على الأقل مكَّنته من تحييدها (الاتحاد السوفييتي).

أما عامل "**الحوكمة والعنصر المحلي**" فسياسة الاحتلال الفَرَنسِيّ كَانَت منذ البداية تقوم على الاستيطان الأجنبي، والتغيير الديمغرافي في البلاد، وتسليم المؤسسات الحكومية للأوروبيين، وقد ساهمَ ذَلِكَ بِشَكلٍ كبيرٍ في حشدِ السكان مع الثَّورَة.

وبالنسبة "**للجهد الاستخباري**" فقد كَانَت السلطاتُ الفَرَنسِيَّة متميزةً بقدرتها على جمع المعلومات الدقيقة وتنفيذ العَمَلِيَّات الأمنية الصعبة الَّتِي أضرت كثيراً بالثُّوَارِ، لكن هَذَا الجهد لَمْ يكن كافياً لوحده للقضاء على جبهة التحرير الَّتِي وسعت جبهة عملياتها خارج البلاد الجَزَائِرِيَّة وصولاً إلى فَرَنسَا نفسها.

وأخيراً كَانَت "**التكتيكات العَسكَرِيَّة غير النظامية**" الَّتِي طبقتها القوات الفَرَنسِيَّة فعَّالةً جداً في قطع إمدادات الثَّورَة من الحدود التونسية والمغربية، لكنها لَمْ تستطع القضاء على قوات الثُّوَار الَّتِي أبدعت في تطبيق أساليب حرب العصابات.

خلاصة نقاط القوة والضعف الَّتِي حظيت بِهَا فَرَنسَا خلال الثَّورَة الجزَائِرِيَّة (1954-1962)

نقاط القوة	قوة مادية وبشرية ونارية (جوية وبرية وبحرية) ضخمة ومتفوقة بِشَكلٍ حاسم، وتقنيات متطورة مقارنة بالثُّوَارِ.
	تحالف دولي مع القوى الكبرى في ذَلِكَ الوقت (بريطانيا، أمريكا).
	جهد استخباري مركز تسبب في مقتل العديد من قادة الثَّورَة.
	تكتيكات غير نظامية متنوعة أدت إلى حصار الثَّورَة واستنزافها.
نقاط الضعف	لا وجود لأي تبريرات سِيَاسِيَّة مقنعة للسكان.
	سِيَاسَة عنصرية تفضل العنصر الأوروبي وإجراءات تغيير ديمغرافي في حق السكان.
	الإستراتيجية قاصرة على الجهد التدميري وتفتقد الأبعاد التنموية والإنسانية.
	الرؤية المستقبلية لاحتواء المعارضة مفقودة تقريباً.
	فقدان الحلفاء الإقليمين على حدود الجزَائِر.
	الاعتماد بِشَكلٍ أساسي على القوات الأجنبية وبِشَكلٍ أقل على العناصر المحلية.

لَمْ يكن للحرب الثَّورِيَّة في الماضي القريب ما يكفي من المراجع العلمية المختصة الَّتِي تتناولها بالشرح والتفسير والتحليل، وتفتقد المكاتب العلمية -خاصة العربية مِنْهَا- للنماذج التقييمية المعتبرة الَّتِي تصلحُ لتحليل أسباب نجاح أو فشل ثورة ما من منطلق علمي واضح المعايير.

ولكننا في مركز الخطابي انطلاقاً من دراساتنا السابقة حاولنا أن نحصر أهم العوامل الَّتِي تساهم في مضاعفة فرص الثُّوَار في تحقيق النصر، وقسمناها إلى نوعين أساسيين: عوامل خارجية وعوامل داخلية، جاء تحديد هَذِهِ العوامل بعد أبحاث كثيرة حول الحروب الثَّورِيَّة ودراسة واسعة في تجارب الثُّوَار على مر العصور لتكون وفق الشكال التالي:

الشكل (47): عواملُ القوةِ الداخليةِ والخارجيةِ للثوارِ

المبحث الأول: عوامل القوة الخارجية

(1) القضية السياسية:

يعتمد انخراط الشعب في الثَّورَة المسلحة ودعم المجتمع الدولي للحركة الثَّورِيَّة على وجود قضية سِيَاسِيَّة تستحقُ أن تتعاطف معها الجماهير. يقول تشي جيفارا متحدثاً عَنْ القضية الثَّورِيَّة: "يَجِبُ أن نتذكر دائماً بأن هُنَالِكَ حداً أدنى وضرورياً لا يمكن بدونه ولادة المركز الأول (للتمرد) وتعزيزه. لا بد للناس أن يلاحظوا بوضوح عبثيةَ متابعةِ الصراع من أجل الحصول على أهداف اجتماعية في إطار الحوارات الشرعية. وعندما تمسك قوى القمع بالسلطة ضِدّ القانون القائم، يمكن اعتبار السلام محطماً. وفي هَذِهِ الظروف، يظهر الاستياء الشعبي بأشكال أكثر فعالية...

عندما تتوصل حكومةٌ إلى السلطة عَنْ طريق الاقتراع الشعبي، سواء كَانَ هَذَا الاقتراع مزوراً أم لا، وتتمسك بالسلطة مع مظهر الشرعية الدستورية على الأقل، فإنه لا يمكن لحرب العصابات أن تندلع، لأن إمكانات النضال السلمي كلها لَمْ تستنفد بعد. إن حرب العصابات هي امتداد للسياسة بوسائل مسلحة. ومنطقياً لا يمكن لِهَذَا الامتداد أن يحدث بغتة، إلا عندما تنكشف وتصبح كُلُّ الحلول السلمية بلا قيمة. وفيما عدا هَذِهِ الحالة، لا يوجد أي أمل بالحصول على الدعم الشعبي اللازم للنشاط الثَّورِيّ.

وحَتَّى يقبلَ الناسُ مسؤوليات ومخاطر العنف المنظم، يَجِبُ أن يؤمنوا بعدم وجود خيار آخر، وأن تكون القضيةُ ملزمةً، وفرص نجاحها معقولة. وربما كَانَ الدافع الأخير هو الأكثر قوة. وعندما تبدو القضية عادلة، ويصبح الموقف لا يطاق، ولَمْ يعد يوجد أي سبيل آخر للخروج ضِدّ الطغيان، لا يبقى إلا طريق العمل المسلح".[1]

[1] روبرت تابر: حرب المستضعفين، ص 21.

(2) الدعم الشعبي:

يُعَدُّ الدعمُ الشعبي لأغلبية السكان شرطاً أساسياً لنجاح الثَّورَة، وذَلِكَ لأن الثائر في المراحل الأولى من الثَّورَة يعتمد بِشَكلٍ كاملٍ على السكان المحليين من أجل توفير: القوة البشرية الفاعلة، والموارد المالية، والمعلومات الاستخبارية، والمخابئ والتغطية المناسبة للحركة والتنقل. فكما قال روبرت تابر:

> **"إنّ الشعب يشكل مفتاح الصراع كله. وفي الواقع، إنّ الشعب هو الَّذِي يقود الصراع. فرجل العصابات ينتمي إلى الشعب، بنفس المقدار الَّذِي لا يستطيع فِيْهِ جندي الحكومة أن ينتسب إليه (إذ لو لَمْ يكن النظام قد فقد محبة الشعب لما اندلعت الثَّورَةُ أصلاً). إن رجل العصابات يقاتل بمعونة الجماهير الشعبية المدنية، الَّتِي تشكل تمويهه، ومنابع إمداده، ومصدر تطوعه، وشبكة اتصالاته، ومصلحة استخباراته، الموجودة في كُلّ مكان وشديدة الفعالية."** [1]

وفي المقابل، إن فقدان الدعم الشعبي بالنسبة للثوار، يعني تجفيف منابع دعمهم المالي والبشري، وتوقف حركتهم، وسهولة كشفهم من قبل قوات مكافحة التمرد الَّتِي ستستغلُ كرهَ السكان للثوار من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لحسم الحرب.

(3) وعورة التضاريس:

إضافةً إلى عامل الدعم الشعبي، تمثل التضاريسُ الوعرةُ فرصةً كبيرةً للثوار تقربهم من تحقيق النصر، حَيْثُ "توفّر الأرض ملاجئ طبيعية، وعوائق تحدّ من التحركات العَسكَرِيَّة المعادية، كالجبال أو المستنقعات العصيّة على الدبابات والشاحنات. وتسمح الأحراش والأدغال بالتخلص من الرصد الجوي، كما تشكل الغابات منطلقاً للهجوم السريع والمضمون على السكك الحديدية والطرق، ونصب الكمائن للوحدات الصغيرة."[2]

---

[1] روبرت تابر: حرب المستضعفين، ص 11.

[2] المصدر نفسه، ص 122.

وكلما كَانَت هَذِهِ الأرضُ عميقةً ومتسعةَ المجال كلما كَانَ ذَلِكَ إيجابياً بالنسبة لِلثَورَةِ، إذ يوفر العمقُ مجالاً دفاعياً للثوار يمكّنهم من امتصاص الحملات الهجومية بتكتيكات الدفاع المتحرك، وإيقافها في وقتٍ مبكرٍ بالقتال التقهقري، ثُمَّ العودة إلى قطع طرق إمداد العدو الَّتِي أصبحت طويلة وممتدةً، مِمَّا يفقد هَذِهِ الحملات فاعليتها وجدواها، كما يسمحُ لهم بالمناورة الحرة دون الخشية من خطر الوقوع في حصار، فكلما ازدادَ قطاع العَمَلِيَّات اتساعاً، كلما صعُبَ الاستدلالُ على الثُّوَار من قبل العدو.

(4) الحليف السِيَاسِيّ:

أما العامل الخامس الَّذِي يساهم في زيادة فرص تحقيق النصر بالنسبة للثوار فهو الحليف، ففي الحالات الثَّورِيَّة الَّتِي نشأت منذ الحرب العالمية الثانية، قرابة الـ 70 % من الحركات الثَّورِيَّة الَّتِي وصلت إلى مرحلة من القوة مكَّنتها من الحسم؛ كَانَ تلقيها الدعم من الجهات الخارجية. ومن بين مئة وإحدى وثمانين حالةً ثوريةً منذ عام 1946، تضمنت مئة وثمانٍ وأربعين حالةً مِنْهَا (82 %) تلقت شكلاً من أشكال الدّعم الخارجي.[1]

وللدعم الدولي الَّذِي يحصلُ عَلَيْهِ الثُّوَار دورٌ كبيرٌ في تقليل فارق القوى بينهم وبين الحكومة أو السلطات الاستعمارية، كما أن حصول الثُّوَار على مظلة سِيَاسِيَّة لحراكهم من قبل دولةٍ معترفٍ بِهَا في المجتمع الدولي يضاعف من شرعيتهم السياسية، تماماً كما يضاعف حصولهم على الدعم المالي أو العَسكَرِيّ من قدرتهم الحربية. وأحياناً قد تساعدهم الدولة الداعمة بقوتها العَسكَرِيَّة بِشَكلٍ مباشرٍ.

(5) الموارد المالية:

تأتي الموارد في الدرجة الثالثة من حَيْثُ الأهمية بالنسبة للثوار بعد الدعم الشعبي والتضاريس، إذ لا يمكن للثوار أن يمارسوا نشاطاتهم العَسكَرِيَّة والأمنية والسياسية دون توفر دعم مادي، والجماعات الثَّورِيَّة في حاجة دائمة إلى المال لشراء الأسلحة والذخائر والإمدادات اللوجستية

[1] سيث جونز: نشوب الثَّورَة المسلحة، تعريب مركز الخطابي. ص 244

والطبية، وتمويل أنشطة الدعاية والإعلام والتجنيد والقضاء ومشاريع الإسكان، والَّتِي قد يكون مصدرها: التبرعات ودعم الحلفاء الدوليين والموارد الباطنية والموارد الزراعية والضرائب الدينية أو المدنية والغرامات والمنشآت الصناعية ومفاداة أسرى الحرب...الخ

الخلاصة:

الشكل (48): عوامل القوة الخارجية للثوار

إذا أردنا الخروج بخلاصة حول مدى تحقيق جبهة التحرير لعوامل القوة الَّتِي سبق ذكرها، فإنها قد حظيت بـ **(1) قضية سِيَاسِيَّة** ندر أن تحظى بِهَا جماعة ثورية، وذاك أن الأفق السِيَاسِيّ في ظلِّ الاحتلال الفَرَنسِيّ كَانَ مسدوداً بالكامل، بعد أن عجزت جميع الحركات الوطنية أن تحقق شيئاً للشعب الجَزَائِرِيّ من خلال الطرق السلمية، فحَتَّى الحركات الَّتِي كَانَت تريد الاندماج الكامل مع الهوية الفَرَنسِيَّة لَمْ تستطع أن تحصل على المساواة في الحقوق مع الأوروبيين. هَذَا ما جعل النخب يائسةً من تحقيق مطالبها عبر النشاطات السلمية ومهيأةً للتوجه نحو النضال المسلح، وهو ما أفرز "المنظمة الخاصة" سنة 1947 ثُمَّ "اللجنة الثَّورِيَّة للوحدة والعمل" سنة 1954.

كما كَانَ التميز العنصري في حق الجزائريين عاملاً حاسماً في صناعة القضية الثَّورِيَّة، حَيْثُ قدَّمَ لجبهة التحرير عامل قوة في الحشد ضِدّ الاحتلال من أجل نيل الكرامة الإنسانية، إضافة إلى

الواقع المعيشي المتردي وانتشار الفقر والبطالة والأمية بين السكان، وزيادةً على ذَلِكَ ساهمت جرائمُ الاحتلال والمجازر الجماعية في تغذية القضية السياسية لِلثورَةِ.

الشكل (49): عوامل ساهمت في صناعة القضية السياسية لِلثورَةِ الجزَائِرِيَّة

وبالنظر إلى **(2) الدعم الشعبي** الَّذِي حصلت عَلَيْهِ ثورة التحرير 1954 فقد كَانَ غير مسبوق، وكَانَ انخراطُ الشعبِ في الثَّورَة شاملاً، وظهر ذَلِكَ جلياً خلال المظاهرات الحاشدة الَّتِي كَانَت تخرجُ استجابةً لدعوةِ جبهة التحرير، مثل مظاهرات أكتوبر/تشرين الأول 1961. كما أظهر استفتاءُ تموز 1962 حول استقلال الجزَائِر أن 99% من الشعب الجزَائِرِيّ يؤيد جبهة التحرير في قضيتها السياسية.

أما بالنسبة لعامل **(3) التضاريس الوعرة** فإن البلادَ الجزَائِرِيَّة مناسبةٌ جيداً في هَذَا الصدد، فهي أكبرُ الدولِ العربية والإفريقية مساحة (2،381،741 كلم مربع)، وتتضمن عمقاً جغرافياً مناسباً جداً لتطبيق تكتيكات الحرب الثَّورِيَّة، ويحتوي هَذَا العمقُ تضاريسَ وعرةً جداً وفرت ملاذات آمنة لجيش التحرير، مثل سلسلةِ جبال أطلس التلّي وأطلس الصحراوي.

وبالعودة إلى عامل **(4) الحليف السِيَاسِيّ**؛ تميزت الثَّورَةُ الجزَائِرِيَّةُ بعلاقاتها الدولية الواسعة مع جهات إقليمية وعالمية، إذ سبق وتحدثنا أنه حين الإعلان عَنْ تشكيل الحكومة الجزَائِرِيَّة المؤقتة في 19 أيلول 1958، اعترفت جميعُ الدولِ العربية بِهَا، وكَانَت أولُ دولةٍ بادرت إلى الاعتراف هي العراق. كما اعترفت بِهَا كذلك الصين وهي من الدولِ المؤثرة في الساحة العالمية في ذَلِكَ

الوقت. ثُمَّ توالت الاعترافاتُ حَتَّى وصلَ عدد الدول الَّتِي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجَزَائِرِيَّة قبيل الاستقلال إلى ست وثلاثين دولةً.

وإن دل هَذَا على شيء، فإنه يدلُّ على كثرةِ الحلفاء السياسيين لِلثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة، وقد كَانَت مصر في عهد عبد الناصر الداعمُ الأكبرُ للجهادِ في الجَزَائِر، حَيْثُ كَانَ جلُّ قادةِ الثَّورَةِ يقودونَ العملَ السِيَاسِيّ من القاهرة، وحصلت جبهة التحرير من مصر على دعم مادي وسياسي وإعلامي مكثف.

وإضافةً إلى ذَلِكَ تأتي دول المغرب العربي على رأس قائمة الداعمين لِلثَورَةِ الجَزَائِرِيَّة. وعلى الرغم من أنها لَمْ تقدم دعماً مادياً كبيراً إلا أنها سخرت بلدانها وحدودها لصالح جبهة التحرير، وخاصةً تونس الَّتِي احتوت معظم قوات جيش التحرير.

أما بالنسبة لعامل **(5) الموارد المالية** فإن أعظمَ عقبةٍ واجهتها الثَّورَةُ الجَزَائِرِيَّةُ هي ضعف الإمدادات من الأسلحة والذخائر، **وعلى الرغم من أنها حصلت على دعمٍ كبيرٍ من حلفائها مثل مصر والصين إلا أن هَذَا الدعمَ لَمْ يكن كافياً أبداً**، ومعظمه لَمْ يصلْ إلى الجبهات الحربية في الداخل بسبب الرقابة الفَرَنسِيَّة الشديدة على الحدود.

واعتمدت جبهة التحرير في تموينها على مصادر الدعم التالية:

1. الزكاة والهبات النقدية والعينية الَّتِي يقدمها السكان.
2. الاشتراكات: وتدفع طواعيةً كما هو الحال بالنسبة للمحبين والمناضلين والفدائيين والمسبلين وبقية أفراد الشعب.
3. الضرائب والعقوبات على المخالفين للنظام والمجرمين.
4. الغنائم الَّتِي تُحصَّل من المعارك.
5. المساعدات من الدول الحليفة.

المبحث الثاني: عوامل القوة الداخلية

(1) القيادة:

وجود القيادة القادرة على التخطيط واتخاذ القرار السليم في ضوء المتغيرات يعدُّ من أهم عوامل القوة في الجماعات الثَّورِيَّة. وكلما كَانَت هَذِهِ القيادةُ قادرةً على احتواءِ الصف الداخلي والسيطرة عَلَيْهِ في نفسِ الوقتِ، كلما كَانَت الجماعةُ متماسكةً وثابتةً وموحدةً.

الهيئة الأضعف الَّتِي يمكن أن تكون عَلَيْهَا القيادة في الجماعة الثَّورِيَّة، هي أن يكون القرارُ متنازعاً عَلَيْهِ بين رجال الحرب، دون وجود رأس واحد جامع أو آلية واضحة لاتخاذ القرار. والهيئة الأقل ضعفاً، أن يكون القرارُ بيد رجل واحد ينبني عَلَيْهِ كُلّ شيء، وبفقده تخسرُ الثَّورَةُ كُلّ شيء أيضاً. أما الشكلُ الأقوى والأمثلُ للقيادة الثَّورِيَّة، فهي أن يكون القرارُ بيد رجلٍ واحدٍ يلتزمُ بأمره الجميع، لكن مع وجود آلية واضحةٍ لاختيار القيادة واتخاذ القرار، وخطة محكمة للمضي قدماً، ومؤسسات إدارية توزِّعُ المهامُ، ولجنات استشارية تشارك في بلورة القرارات، ونظم داخلية توجِّهُ حراك التنظيم وتبين صلاحيات المسؤولين وتضعُ حداً للتجاوزات الفردية.

(2) الرؤية السياسية:

إضافةً إلى حسن القيادة، يَنبَغِي أن تحملَ الحركة الثَّورِيَّة رؤيةً واضحةً وشاملةً، فجوهرُ الثَّورَة المسلحةِ وهدفها النهائي سِيَاسِيّ بامتياز، كما أنَّ معظمَ أساليبها لا تخرجُ عَنْ السياسة وفنونها، وقد اتفقَ منظرو الحروب الثَّورِيَّة أن وجودَ الرؤية السياسية بالنسبة للثوار ضروري جداً للحصول على الدعم الشعبي، فمن خلالها يُقَدِّمُ الثُّوَارُ مشروعاً بديلاً عَنْ النظام القائم، بِحَيْثُ يشملُ هَذَا المشروعُ المطالبَ الشعبيةَ الداخليةَ ويخاطبُ المجتمع الدولي. ومن دون الرؤية السياسية تصبح الحربُ الثَّورِيَّةُ اعتباطيةً وعقيمةً، وستستمر إلى ما لا نهاية، لأن هدف الثُّوَار وقتها سيكون هو الحرب لمجرد الحرب، وستصبح الثَّورَة مجرد عملية هدم وثأر وتشفّي في دائرة مفرغة لا بناء فِيهَا.

يشترط في الرؤية الثَّورِيَّة أن تكون شاملةً لِكُلِّ الجوانب الدينية والسياسية والاقتصادية والأمنية والخدمية، بِحَيْثُ يجدُ كُلُّ صنفٍ من الشعبِ حاجتهُ فِيهَا، وبحيثُ تتطرق هَذِهِ الرؤية إلى طريقة انتقال السلطة في الدولة الجديدة، وكيف سيتم في النظامِ المقبلِ ضمانُ الحريات الإنسانية للأقليات

والمرأة والصحافة والمعارضة السياسية، وبناء العلاقات الدولية، وتطويرُ الحركة العلمية والصناعية، وتوفير التنميةِ الاقتصاديةِ وفرصِ التعليم والمرافق الصحية والخدمية، ورفع المظالم، ومكافحة الفساد الأخلاقي والمالي، وتحسين النظام القضائي، وتبييض السجون، واستثمار الثروات الطبيعية في مصالح الشعب لتحقيق الاكتفاء الذاتي...الخ. وكلما كَانَت الرؤية السياسية الثَّورِيَّة مفقودة أو ضيّقة كلما تضاءل الدعم الشعبي للثوار.

(3) الدعاية الإعلامية:

يعتمد وصول الرؤية السياسية الثَّورِيَّة إلى الجماهير الداخلية والخارجية على وجود حملات دعائية منظمة، فالإعلام والرؤية السياسية بالنسبة للثوار، كاللسان والعقل بالنسبة للإنسان. ولن يحقق الثُّوَارُ الفائدةَ المرجوةَ من رؤيتهم السياسية ما لَمْ يجدوا طرقاً فعَّالة لإيصال هَذِهِ الرؤيا إلى جماهيرهم بمختلفِ تخصصاتهم وأجناسهم وأديانهم.

ويشترطُ في الدعاية الثَّورِيَّة لتكون فعَّالة أن تراعي الأمور التالي:

1) أن تكون شاملة لأولويات الصراع، بِحَيْثُ يكون جُلُّ تركيزها على إسقاط مشروعية الحكومة أو الاحتلال بإظهار عيوبه ومثالبه وفساده ومظالمه، وإثبات مشروعية الثُّوَار في المقابل عَنْ طريق نشر محاسنهم وفضائلهم وإنجازاتهم، فلا يَنبَغِي لَهَا أن تلتهي بالمسائل الفرعية على حساب الأولويات، ولا يَنبَغِي أن تنقل الخبر فقط لمجردِ الإخْبَارِ.

2) أن تكون مستهدفةً لكافة مكونات الجماهير في الداخل والخارج، بِحَيْثُ تشمل جميع أصناف الجماهير بمختلف أوطانهم وتخصصاتهم وأديانهم وأعراقهم وقبائلهم وأعمارهم وأجناسهم...الخ. وكلما كَانَ الخطابُ بعيداً عَنْ التضييق العرقي أو الأيديولوجي كلما كَانَت الثَّورَةُ أكثرَ قوةً.

3) أن تكون طريقة صياغة الخطاب قريبة من أفهام الشعب، بِحَيْثُ تنطلق من اهتماماتهم المختلفة، والَّتِي تدورُ عادةً حول: الدين والفقر والتعليم والبطالة والحرية والحقوق والتنمية الاقتصادية والشرف...الخ.

4) أن تكونَ وسائلُ نشرِ الدعاية قريبةً من معظم مكونات الجمهور المستهدف، فعادةً ما تختلف وسائل الدعاية الفعَّالة من شعبٍ إلى آخر.

(5) نوعية المقاتل:

يلعبُ هَذَا العاملُ دوراً كبيراً في مضاعفة قوة الحركة الثَّورِيَّة، فكلما كَانَ المقاتلُ مدرّباً وقادراً على تحملِ الأعباءِ الثقيلةِ كلما كَانَت العَمَلِيَّاتُ الهجوميةُ أكثرَ نوعيةً وفعَّالِيَّةً وإتقاناً. أفضل النوعيات المقاتلة هو المقاتل العقدي المتدرب،[1] حَيْثُ أنَّ إيمانه وكفاءته العَسكَرِيَّة تمكّنه من تحملَ مشاق ومخاطر تكتيكات حرب العصابات وأداء العَمَلِيَّات النوعية بِشَكلٍ فعَّالٍ، كما أنه أكثرُ استجابةً لأوامر القيادة (لأن الطاعة عادة ما تكون جزءاً من عقيدته وتدريبه)، وهو أقل استنزافاً لمواردِ الجماعةِ (لأنه بحكم خوفه من إتيان المحرمات العقدية نادراً ما تطرأ عَلَيْهِ جرائم السرقة والاختلاس والإسراف، وبحكم تدريبه عادةً ما يكون قادراً على تحديد أكثر طرق الصرف اقتصاداً). إنَّ دافعه العقدي يجعله يعمل من أجل قضيته، لا من أجل المكاسب الشخصية، كما أن تدريبه على فنون القتال والحرب تكسبهُ الثقةَ بنفسه والقدرةَ العاليةَ على أداء مهمته، وهنا تكمن فرادته.

أما أسوء المقاتلين على الإطلاق فهو من يقاتل فقط من أجل المال، بدون أي قضية أو هدف أو عقيدة أو حَتَّى كفاءة حربية. وتكمن خطورته في فوضوية حركته وتردّده وقت المخاطر وامتناعه عَنْ التضحية، كما أنه معرّض للانقلاب في أية لحظة لصالح من يدفع لَهُ أكثر، وقد يكون أيضاً مصدرَ استنزافٍ اقتصادي بسبب جهله وضعف وازعه العقدي في حال غيابِ الرقابة الصارمة.

[1] نقصد بالمقاتل العقدي: المقاتل الَّذِي التحق بِالثَّورَةِ لدوافع عقدية سواءً كَانَت دينية أو مادية، وسواءً كَانَ يتقاضى راتباً أم لا، حَيْثُ أن حصول المقاتل العقدي على الرواتب أو المكافآت المادية لا تجعله بالضرورة أقلّ فعَّالية أو أضعفَ قوةً. المهم أن تبقى هَذِهِ الدوافع غالبةً عَلَيْهِ، ولا تطغى عَلَيْهِ المصلحة المادية.

(6) التكتيكات غير النظامية:

إضافة إلى عوامل القوة السابق ذكرها، لا يمكن أن نتجاهل أهمها وأكثرها حسماً على الإطلاق، إذ يعتمد النجاح في حرب العصابات على فهم طبيعتها فهماً عميقاً، واختيار التكتيكات المناسبة لَهَا مع كُلِّ مرحلةٍ. إن الثَّورَةَ المسلحةَ في حقيقتها وسيلةٌ يستعملها الضعيفُ في مواجهة من يفوقه قوةً وبأساً، ولهذا السبب شُبهت بحرب البرغوث والكلب، ولك أن تتخيلَ الفارقَ بين البرغوث والكلب على مستوى القوة. إنَّ هَذِهِ الحقيقة تفرض على الثُّوَار استعمال تكتيكاتٍ معينةٍ تحافظ على حياتهم خلال سير الحرب وفي نفس الوقت تستنزف عدوهم ليصل إلى مناخ الانهيار. والمبدأ العام الَّذِي يَجِبُ على الثُّوَار أن يلتزموا بِهِ خلال عملياتهم الهجومية والدفاعية حَتَّى آخر الحرب هو: "أقلُّ خسارة للثوار، وأكبرُ خسارة للعدو".

لِهَذَا السبب قام "ماو سي تونغ" بتقسيم الحرب الثَّورِيَّة إلى عدة مراحل، ففي المراحل الأولى يكون الثُّوَارُ أقلَ قوةً بكثير، لذا سيكون عملهم يعتمد بِشَكلٍ كاملٍ على الاختفاء والحركة والانتشار دون أي سيطرة على الأرض أو تنفيذ معارك جبهوية. أما في المراحل التالية، فتكون قوتهم قد نمت قليلاً مقارنة بقوة عدوهم الَّتِي ضؤُلت، لكنهم أيضاً رغم ظهورهم في المناطق المحررة ومحاولة سيطرتهم على الأرض، تبقى عملياتهم بعيدة عَنْ العَمَلِيَّات العَسكَرِيَّة النظامية الشاملة، بل يهاجمون بأساليب نوعية ويدافعون بأساليب نوعية، وذَلِكَ كما قلنا ليتجنبوا أكبرَ قدرٍ ممكن من الخسائر في صفوفهم، ويوقعوا أعظمَ قدرٍ ممكن من الخسائر في صفوف الأعداد. والحقيقة أن الثُّوَار لا يقاتلون بأساليب الاجتياح النظامية، إلا في المرحلة الَّتِي تصبحُ فِيهَا قوةُ عدوهم قريبةً من قوتهم، ولَمْ يبقَ لَهُ إلا بعض الحاميات الضعيفة في العواصم المهمة.[1] هَذَا في

[1] جاء في كتاب "نشوب الثَّورَة المسلحة": تتضمّن الإستراتيجية التّقليدية استخدام قوات الثُّوَار لتدمير القوات المسلحة الحكومية أو أسرها، ومن ثُمَّ السّيطرة على مقدّرات الحكومة؛ من السّكان أو الأراضي أو المدن أو المراكز الصناعية وعُقد الموصلات الحيوية. الهدف هو كسب الحرب في مواجهةٍ حاسمةٍ أو سلسلةٍ من المعارك تُدمّر القدرات المادية للخصم الَّتِي تمكنه من المقاومة. على سبيل المثال، قد تتقدم قوات المهاجم للاستيلاء على المقدرات الإستراتيجية للمُدافع -مثل مدينة أو قاعدة عسكرية- ويتحرك المدافع لمواجهة هَذَا الجهد. ومن ثُمَّ تقع معركةٌ أو سلسلةٌ من المعارك، تتخللها فترات هدوء في القتال، إلى أنْ يُهزَم أحد الطرفين.

حال كَانَ عدوهم حكومةً محليةً، أما إن كَانَ سلطةً استعماريةً، فإنهم غالباً لا ينتقلون إلى الأساليب النظامية إلا عندما تقرر -أو توشك أن تقرر- الدولة الأجنبية الانسحاب بسبب ضخامة الخسائر الاقتصادية والسياسية مقارنةً بالمكاسب الَّتِي يمكن تحقيقها.

أهم ما يَنبَغِي على القيادة الثَّورِيَّة فهمه أن الانتقال من تكتيكات العصابات الَّتِي تعتمد على العَمَلِيَّات النوعية والتملص إلى التكتيكات النظامية الَّتِي تعتمد بِشَكلٍ كبيرٍ على المواجهة المباشرة بالقوة البشرية والنارية، يُعَدُّ انتحاراً محققاً. لأنه حَتَّى لو كَانَ الثُّوَار يملكون بعض الأسلحة والأعداد البشرية الَّتِي تمكنهم من شنّ هَذِهِ الأنواع من المعارك أحياناً، إلا أنهم في الحقيقة لا يملكون القدرة على تعويض الخسائر بالقدر الَّذِي تملكه السلطة الاستعمارية، وحَتَّى لو كَانَ الثائرُ يقتلُ عشرين من العدو خلال المعارك النظامية، وكَانَت قذيفته المدفعية تدمّرُ عشرة مدافع للأعداء، فإنه ستنتهي قواته وذخائره سريعاً مقارنة بالعدو الَّذِي يستطيع تعويض ضباطه ومُشاته وأسلحته سريعاً من مستودعاته ومصانعه ومعسكراته الضخمة. يَجِبُ على الثائر أن يحافظ على نفسه وعلى طاقته، وأن يبتدعَ الوسائلَ الحربيةَ غير النظامية لتحقيقِ أكبرِ خسارةٍ في العدو مع أقلِّ خسارةٍ في صفه، لأنه ببساطة إذا قُتِلَ القائدُ أو الجندي الثَّورِيّ، أو نفذت الذخيرةُ أو تعطلت الأسلحةُ الثَّورِيَّةُ، فإنه لا يمكن تعويضهم إلا بمشقةٍ كبيرةٍ وفي وقتٍ طويلٍ، وأحياناً لا يمكن تعويضهم أبداً. إلا في حال حظيت الثَّورَة بداعم دولي كريم وسخي.[1]

خلافاً لإستراتيجية حرب العصابات، تُركّزُ الاستراتيجية التقليدية على هزيمة قوات الأمن الحكومية، بدلاً من محاولة كسب السّكان المحليين. والهدف العَسكَرِيّ الرئيسي مِنْهَا هو تدمير القوات الرئيسية للحكومة، بينما الهدف السِيَاسِيّ الرئيسي هو إسقاط السّلطات الحاكمة. في الحروب التّقليدية تكون المواجهةُ العَسكَرِيَّةُ مباشرةً، إما عبر خطوط الجبهات واضحة المعالم أو على نحو أرتالٍ مسلحةٍ تشتبك فيما بينها. غالباً ما تتخذ الاشتباكاتُ شكلَ سلسلةٍ من المعارك، وحروب الخنادق، وحصار البلدات والمدن.

كَانَ الكثير من الثُّوَار سيسعدون باعتماد إستراتيجية تقليدية، إلا أنَّ ضعفهم وعجزهم عَنْهَا منعهم من اعتمادها، على الأقل في المراحل الأولى من الثَّورَة. ويُعتبَر هَذَا سبباً جزئياً لدعوة ماو إلى تأخير اعتماد هَذِهِ الإستراتيجية حَتَّى المرحلة الثالثة."

[1] من الحالات التسع والثمانين منذ الحرب العالمية الثانية الَّتِي استخدمت فِيهَا المجموعات الثَّورِيَّة إستراتيجية تقليدية في وقت ما خلال الحرب، 70 % مِنْهَا تلقّى دعماً من عند دولةٍ معيّنة.

الخلاصة:

الشكل (50): عوامل القوة الداخلية للثوار

تقدم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة نموذجاً مثالياً في حسن **(1) القيادة**، فقد استطاعت جبهة التحرير أن تحافظ على قيادتها لِلثَورَةِ ولَمْ تسمح بوجود فصائل وحركاتٍ أخرى تعيقها، ولكنها في المقابل لَمْ تشترط شروطاً قاسيةً للانضمام إليها، بل كَانَ الشرطُ الوحيدُ هو الموافقة على ميثاق الثَّورَة الَّذِي كَانَ يركز على هدف الاستقلال. ولهذا السبب انخرطت معظمُ الحركاتِ الوطنية القديمة وانصهرت في جبهة التحرير بإرادتها، إلا أتباع مصالي الَّذِي أصرَّ على الصدام والمواجهة.

وفي المقابل لَمْ تكن القيادة في جبهة التحرير مركزيةً إلى درجة سيطرة رجل واحد عَلَيْهَا، ولَمْ تكن لا مركزية إلى درجة وجود فصائل ولوبيات مختلفةً داخلَ الجبهة، بل كَانَت المؤسسات الداخلية مثل لجنة التنسيق والمجلس الوطني هي الأساس لتنظيم القرار وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات واختيار القيادة عبر التشاور والانتخاب الرضائي.

لقد كَانَت القيادة في الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة مثيرةً للإعجاب، فهي جماعية وفي نفس الوقت غير فوضوية، مركزية وفي نفس الوقت غير دكتاتورية، إلا ما سُجل من بعض الخلافات الداخلية مثل اغتيال عبان رمضان، أو انشقاق بعض قادة الولايات، واختلاف لجنة التنسيق ما بعد الصومام مع السياسيين في الخارج...إلخ فهَذِهِ الخلافاتُ حالاتٌ شاذةٌ مقارنةً بالاستقرار العام في سياق

الثَّورَة، وهي حالة طبيعية في كُلّ التجارب الثَّورِيَّة، رغم أن الخلاف الداخلي قد أصبح شائعاً ومرَضياً بعد الاستقلال، وطفى على السطح كما سبق وتحدثنا في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ولأن الحركةَ المسلحةَ في الجزَائِر هي في الحقيقة منبثقةٌ من الحركات السياسية الوطنية **فقد تميزت منذ انطلاقها بـ (2) رؤيةٍ سِيَاسِيَّةٍ واضحةٍ وحكيمةٍ**، تجلت في ميثاق الثَّورَة الَّذِي أُعلِنَ عَنْهُ أول أيام النضال، وقدَّمَ خارطةَ طريقٍ للجهاد، ووضَّحَ أهداف جبهة التحرير، وموقفها من الاستعمار والمفاوضات والأمم المتحدة والمصالح الفَرَنسِيَّة ومستقبل البلاد...إلخ

ثُمَّ جاء مؤتمر الصومام في 20 أوت/ أغسطس 1956، وطوَّرَ ميثاق الثَّورَة الَّذِي أُعلِنَ عَنْهُ في الفاتح من نوفمبر/تشرين الثاني، ليصبحَ أكثرَ شمولاً وتفصيلاً، وجعل المشروع السِيَاسِيّ لِلثَورَةِ أكثر تنظيماً وترتيباً، ومهد لتأسيس المجلس الوطني لِلثَورَةِ ثُمَّ الحكومة المؤقتة.

أما بالنسبة لعامل **(3) الدعاية الإعلامية** فإن ثورة التحرير 1954 كَانَت بارعةً جداً في استخدام وسائل الإعلام المتاحة مثل "البيانات والمواثيق والنشرات كبيان أول نوفمبر/تشرين الثاني، ومواثيق الثَّورَة الأخرى كميثاق الصومام، الَّتِي ركزت على هَذَا الجانب في الحرب. والصحافة وهي الوسيلة الَّتِي استعملها الجزائريون في فترة المقاومة السياسية بالخصوص على نطاقٍ واسع رغم محاربة الجهاز الاستعماري لَهَا في كُلّ الفترات. والإذاعة وهي الوسيلة الَّتِي تعتمد على الصوت ومخاطبة الناس بطريقة مباشرة، مِمَّا يكون لَهَا كبير الأثر في نفوس جموع المخاطبين المعنيين من الجزائريين. وذَلِكَ عبر المحطات الَّتِي كَانَت في البلاد العربية، إلى جانب الإذاعة السرية بِالجزَائِر. وعندما تشكلت الحكومة المؤقتة سنة 1958م، تشكلت لديها وزارة الأخبار الَّتِي كَانَت تتولى نشر أخبار مختلف نشاطات الثَّورَة. وفي سنة 1961م تشكلت وكالة الأنباء الجزَائِرِيَّة، على نمط وكالات الأنباء في الدول المستقلة، إلى ذَلِكَ ساهم المسرحُ والسينما في تمثيل بعض المعارك، وممارسة الجنود الفرنسيين ضِدَّ السكانِ وتدمير ممتلكاتهم".[1]

[1] د. عبد القادر فكاير، وسائل الإعلام خلال الثَّورَة التحريرية (1954-1962)، عصور الجديدة، العدد 9.

وكَانَت دعاية جبهة التحرير شاملةً لِكُلِّ المواضيع الَّتِي تشدُّ اهتمام الجماهير بدايةً من الحرب وصولاً إلى السياسة والاقتصاد، كما كَانَت موجهةً إلى الجماهير في الداخل والخارج بمختلف توجهاتها وخلفياتها الثقافية والفكرية، ومخاطبةً للرأي العام الأجنبي والمحلي.

وعودةً إلى عامل **(4) نوعية المقاتل**، فقد كَانَت جبهة التحرير تشترطُ على مقاتليها مجموعةً من القيم مثل قابلية الاستشهاد في سبيل الله في أي لحظة، والتضحية بِكُلِّ شيء في سبيل الاستقلال، والالتزام بالصلاة في وقتها واجتناب المحرمات، وهَذَا ما جعل مقاتلي الجبهة عقدِيِّين نوعاً ما، خاصةً مع تدني الأجور والرواتب، هَذَا إن وجدت أصلاً.

ولكن من حَيْثُ التدريب، فإن هَذَا كَانَ عقبةً في الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، فَلَمْ يكن للشعب الجَزَائِرِيّ خبرةٌ حربيةٌ فيما سبق، خاصةً بعد عقود الاستعمار الطويلة الَّتِي تَمَّ فِيهَا تجريد السكان من أسلحتهم، كما كَانَ توفير الأسلحة للمتدربين عقبةً أخرى في ظلِّ ضعف التموين، ولذلك فإن المقاتل الجَزَائِرِيّ كَانَ في كثيرٍ من الأحيان مفتقراً للتدريب والقدرة القتالية العالية.

أما عامل **(5) التكتيكات غير النظامية**، فجيش التحرير اقتصرت أعماله على تصفية غلاة المستعمرين وكبار العملاء والخونة وضباط الجيش والبوليس وغيرهم من أعوان الاستعمار، إضافة إلى أعمال التخريب الممنهجة مثل تدمير الطرق والسكك الحديدية والجسور وخطوط الاتصال والهاتف والكهرباء، وكُلّ ما يتعلق بالبنية التحتية للاحتلال.

كما اتخذت قوات جيش التحرير من أسلوب حرب العصابات منهجاً متبعاً استمرَّ حَتَّى الاستقلال، وذَلِكَ بالابتعاد عَنْ المواجهة الكلاسيكية مع الجيش الفَرَنسِيّ، والاعتماد على الكمائن والهجمات الفدائية والإغارات الخاطفة معتمدةً على مبدأ (اضرب واهرب)، باستخدام أعداد قليلة من المجاهدين.

لكن يمكن القول إن أسلوب عَمَلِيَّات الثُّوَار كَانَ يختلف قليلاً من منطقة لأخرى بحسب الطبيعة الجغرافية، ففي المدن والقرى الكبرى كثرت العَمَلِيَّاتُ الفدائيةُ والتخريبيةُ بِشَكلٍ ملحوظٍ،

وكَانَ الهدف الأساسي مِنْهَا الدعايةُ لِلثورَةِ، وتهديدُ أمن عواصم الاحتلال، أما في الريف الَّذِي يتميز بطبيعته الوعرة، فقد اتخذت الثَّورَة طابعاً مختلفاً، تكثرُ فِيْهِ الأعمال العَسكَرِيَّة مثل الكمائن والإغارات، وكَانَ الهدف مِنْهُ استنزافُ القوات الفَرَنسِيَّة بقدر المستطاع. وبصفةٍ عامةٍ ابتعد جيش التحرير في أغلب عملياته عَنْ حرب الجبهات المفتوحة مع الجيش الفَرَنسِيّ أو السعي نحو السيطرة أو التمسك بالأرض.[1] وكَانَ يسعى أن تكون العَمَلِيَّات منتشرةً على كُلّ مساحة البلاد لكي تتشتت قوات الاحتلال وتضطر للانتشار، ولكي تعجز عَنْ محاصرة أو تطويق الثَّورَة.

"الأسلوب الَّذِي نواجه بِهِ العدو عندما يكون مطلعاً على وجودنا في جبهة ما ليس هو الأسلوب الَّذِي نواجهه فِيْهِ عندما يكون جاهلاً لوجودنا، لكن القاعدة الأساسية في جميع أنواع المعارك هي أن نحتفظ دائماً بزمام الموقف حَتَّى يكون في متناولنا، أن ندخل في المعركة وأن نتجنبها حسبما نريد، أي أن المعركة يَجِبُ أن تتم حسب إرادتنا وحسب خطتنا بِحَيْثُ لا يستطيع العدو أن يفرضَ عَلَيْنَا المعركة حسبما يريد".[2] (كريم بلقاسم)

وبلغ عدد العَمَلِيَّات الفدائية ضِدّ الأملاك العامة والخاصة الفَرَنسِيَّة خلال شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 1954م حوالي ثلاثمئة عمليةٍ، ثُمَّ ارتفعت هَذِهِ الحصيلة سنة 1955 إلى ما يقارب ست آلاف عملية.[3] وقد أشار أحدُ الضباط الفرنسيين، إلى أن جيش التحرير قد نصب خلال الفترة ما بين عامي 1955 -1956 ما يقاربُ المئتان وخمسون كميناً قاتلاً للجيش الفَرَنسِيّ، وغنمَ الجزائريون في كُلّ كمينٍ ما لا يقلُّ عَنْ عشر بنادقَ فردية وثلاث بنادق نصف آلية ورشاش واحد، أي أن عدد القتلى الفرنسيين خلال هَذِهِ الكمائن بلغ ثلاثة آلاف وثلاثمئة وتسعين جندياً جراء هَذِهِ الكمائن.[4]

---

[1] إستراتيجية الثَّورَة في مرحلتها الأولى – 1954-1956– أحسن بو مالي ص 98-99

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجَزَائِرِيَّة، ص 154

[3] فتيحة حمدي، نشأة وتطور الجيش الوطني 1954 -192، ص 31

[4] الدكتور بوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954 - 1958، ص 46.

وبهذا فقد كَانَ الثُّوَار متمسكين بأسلوب الحرب غير النظامي حَتَّى الاستقلال، وكَانَ هَذَا عامِلَ قوةٍ كبيرٍ ساهم في تحقيق النصر بعد ذَلِكَ.

خلاصة نقاط القوة والضعف الَّتِي حظيت بِهَا جبهة التحرير خلال الثَّورَة الجزَائِرِيَّة (1954-1962)

نقاط القوة	بلوغ الشعب مرحلةً متقدمةً من النضوج الثَّورِيّ بضرورة التغيير العَسكَرِيّ بعد فشل الأساليب السلمية.
	وجود قضية سياسية ملهمة للانخراط في الثَّورَة، تنطلق من استعباد الأوروبيين للأمة الجزَائِرِيَّة واضطهادهم لَهَا.
	انخراط معظم الكتل الشعبية والوطنية في الثَّورَة وتقديمها دعم مادي وبشري ضخم لجبهة التحرير.
	حلفاء متعددون قدموا كماً هائلاً من الدعم السِيَاسِيّ والمادي والملاذات الآمنة.
	قيادة موحدة، ونظام داخلي واضح الصلاحيات، وآلية منظمة لاختيار القادة واتخاذ القرار.
	رؤية سِيَاسِيَّة واضحة وحكيمة تحمل مشروعاً شاملاً لأبعاد الاستقلال.
	تطبيق ممتاز لمبادئ وتكتيكات حرب العصابات في العَمَلِيَّات الهجومية والدفاعية.
	مقاتل عقدي مستعد للتضحية بِكُلِّ ما يملك.
	دعاية إعلامية فعالة وقريبة من الجماهير في الداخل والخارج.
	عمق جغرافي واسع وتضاريس وعرة مناسبة لتطبيق تكتيكات الحرب الثَّورِيَّة.
	بنية تنظيمية تجمع بين القوات النخبوية والشعبية.
نقاط الضعف	حصار شديد على الحدود منع من إدخال الأسلحة والذخائر والمؤن للداخل.
	فقدان الموارد المالية والعَسكَرِيَّة والمؤن الكافية لتسيير النشاط الحربي.
	اشتداد الخلافات ما بعد الاستقلال وصلت إلى تصفيات داخلية.
	ضعف كبير في القوة البشرية والعَسكَرِيَّة مقارنة بالعدو.

الخـاتمة

كَانَت الإشكالية الرئيسية الَّتِي انطلق مِنْهَا هَذَا البحث هي: **ماهي تِلْكَ الظروف والعوامل الَّتِي حظي بِهَا كُلّ من الثُّوَار الجزائريين والفرنسيين، وجعلت الاحتلال الفَرَنسِيّ يخسر الحرب؟** وبعد هَذَا الجهد الكبير في توثيق مجريات ثورة التحرير الجَزَائِرِيَّة وتحليل نقاط القوة والضعف لدى كُلّ طرفٍ فِيهَا، بقي عَلَيْنَا الآن أن نلخّص كُلَّ ما سبق ذكره في إجابةٍ واضحةٍ عَنْ الإشكالية الَّتِي سبق طرحها.

يتضح من التحليلات الَّتِي وردت في الباب الأخير من البحث أن كُلَّ طرفٍ كَانَ يشكوا من بعض عوامل الضعف، بينما يحظى في نفس الوقت ببعض عوامل القوة، ثُمَّ إنَّ كُلّ نقطة ضعف لأحد الأطراف قد أصبحت تمثل في الحقيقة نقطة قوة للطرف الآخر، لكن يبقى السؤال الَّذِي تنبغي الإجابة عَلَيْهِ الآن: **ما هي عوامل الضعف والقوة الحاسمة الَّتِي كَانَت سبباً في حسم الحرب لصالح جبهة التحرير الجَزَائِرِيَّة؟**

بالنظر للاحتلال الفَرَنسِيّ فإن الخطأ القاتل الَّذِي ارتكبه هو إهمال الهدف الإستراتيجي من مكافحة التمرد، وهو معالجة دوافع الثَّورَة بحدّ ذاتها وليس فقط تدمير المتمردين. لقد كَانَ تركيز السلطات الفَرَنسِيَّة منصباً على تصفية عناصر جبهة التحرير وقادتها، ظناً منهم أن الثُّوَارَ هم سبب التمرد، بينما في الحقيقة ليس هَذَا إلا نظراً تكتيكياً قاصراً، فالمشكلة في الجَزَائِر أعمقُ من هَذَا بكثير، إنها ذات بعد إستراتيجي، يكمن في السياسة الفَرَنسِيَّة نفسها.

إن إصرار فَرَنسَا على اقتلاع الهوية الجَزَائِرِيَّة المسلمة ودمجها في الهوية الفَرَنسِيَّة، كَانَ بحدّ ذاته إشعالاً لروح التمرد لدى السكان، خاصة وأن هَذَا المسخ العقدي لَمْ يقترن بحقوق إنسانية توازي تِلْكَ الَّتِي كَانَ يحصلُ عَلَيْهَا الأوروبي. لقد قالوا للمسلمين في الجَزَائِر نريدكم أن تصبحوا فرنسيين لكن مقابل لا شيء، نريدكم أن تقبلوا بالعنصر الأوروبي كطبقة راقية نبيلة تحكم أرضكم وتستعبد

شعبكم، لكن دون أي حق في التعبير أو الاحتجاج، وهَكَذَا كَانَت فَرَنسَا كمن يحكم على نفسها بالزوال، فلا يمكن لقوة غازية أن تبقى طويلاً في أرض غريبة ما لَمْ تحظ بقبول السكان المحليين.

وهَكَذَا فإن نقاط القوة الفَرَنسِيَّة والمتمثلة في تفوقها العَسكَرِيّ والاستخباري وحلفائها الدوليين لَمْ تكن أبداً كافيةً لتحقيق النصر، بل كَانَت نقاط الضعف والمتمثلة في فقدان عامل التبريرات السياسية والدعم الشعبي؛ كَانَت كالسرطان الَّذِي يقضي على الاحتلال من الداخل رغم صورته الخارجية الَّتِي توحي بالقوة.

ولو أن الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة كَانَت تعاني من نقاط ضعف قاتلةٍ لكَانَ الاحتلال الفَرَنسِيّ قد حقق النصر رغم فقدانه لخطةٍ إستراتيجية، فمثلاً كَانَ الاحتلال الأمريكي في العراق ما بعد 2003 يعاني من نفس المشكلة، إلا أن سِيَاسَة الثُّوَار الإجرامية نوعاً ما في حق السكان والصراعات الداخلية بينهم قدمت النصرَ للاحتلال على طبق من ذهب، فكَانَ مشروع الصحوات العروة الوثقى الَّتِي أنقذت الأمريكان من الغرق في مستنقع الاستنزاف.

حظيت جبهة التحرير بدعم شعبي غير مسبوق من الداخل والخارج، وذَلِكَ بفضل بنيتها القيادية المتماسكة ورؤيتها السياسية الحكيمة وتطبيقها المثالي لمبادئ وتكتيكات الحرب الثَّورِيَّة، فكَانَت عوامل القوة هَذِهِ الَّتِي حظيت بِهَا بمثابة الضربة القاضية للاحتلال الفَرَنسِيّ الَّذِي استمر في الجَزَائِر مئة واثنتين وثلاثين سنةً كاملةً.

نعم، لقد نجحت جبهة التحرير الوطني في معركة الحصول على الاستقلال، لكنها -برأينا- فشلت في معركة بناء الدولة ما بعد الاستقلال، فمنذ الاستقلال وحَتَّى اليوم، خضعَ الشعبُ الجَزَائِرِيُّ لحكمٍ دكتاتوريٍّ، وكُلّ ذَلِكَ باسم جبهة التحرير، ابتدأ هَذَا الحكم بوحدانية الحزب وصولاً إلى انفراد الرئيس بالسلطة. ثُمَّ إنها فشلت في صناعة قيم الدولة وهويتها، فقد كَانَ النظام الجَزَائِرِيّ بعد الاستقلال أشبه بالخلطة الغريبة، مكوناتها متناقضة، جمعت بين الدين الإسلامي والقومية العربية والاشتراكية الشيوعية والديمقراطية الغربية.

لقد اجتمعت رموز جبهة التحرير الوطني على هدف تكتيكي وهو الاستقلال، لكنها لَمْ تقدم يوماً إجاباتٍ حاسمةً حول المواضيع الإستراتيجية الَّتِي تتعلقُ بهوية الدولة وقِيمها ونُظمها، وهو ما

كَانَ سبباً في التخبط الكبير فيما بعد. فكَانَ مسار جبهة التحرير العلماني سبباً في مصادمة التيارات الإسلامية بعد ذَلِكَ، كما كَانَ مسارها القومي العربي عاملاً مهماً في تذكية النعرة القومية لدى بقية القوميات في الجَزَائِر، وتغذية نزعة الانفصال لدى بعض الأقليات وعلى رأسها الأمازيغ.

وفي الختام، لا يمكننا -ونحن نكتب خاتمة هَذَا البحث المشوق- إلا أن نقدم ثناءً عطراً وتحيةَ احترامٍ وإجلالٍ يملؤها الحبُ والوِدُّ لِتِلْكَ الأيدي المباركة الَّتِي نزعت حق الاستقلال من فَرَنسَا انتزاعاً، لا يمكن أن ننهي هَذَا الكتاب دون الاعتراف بفضل قادة جبهة التحرير وعناصرها والشعب الجَزَائِرِيّ على الأمة العربية بأسرها، فحَتَّى لو كَانَ النصر ناقصاً، إلا أنه نقلنا في الواقع من مرحلة التخلص من الهيمنة الأجنبية، إلى مرحلة التخلص من الدكتاتورية وصناعة الهوية، وهي خطوة ضرورية لتحقيق المجد لِهَذِهِ الأمة.

نرجو أن نكون قد أعطينا هَذِهِ التجربة حقَّها من النقد والدراسة، والإنصاف والثّناء. وبالطبع لابد أننا قد وقعنا في الكثير من الأخطاء حول بعض الأحداث التاريخية الدقيقة ونتائجها وآثرها، فنرجو من أولئك الَّذِينَ عاشوا واقع الثَّورَة أو عاصروها أو أحاطوا بِهَا أكثر منَّا، نرجو منهم أن يعذُرونا، وقد يدفعهم إلى ذَلِكَ مراعاة أننا تناولنا ثورةً بعيدةً عنا، فنحن الآن في شام الرباط، نعيش أحداث الثَّورَة السورية المباركة، بينما تعلقت قلوبنا بثورة الاستقلال الجَزَائِرِيَّة، فوجدنا أقلامنا قد شرعت في الكتابة عَنْهَا، حَتَّى قبل أن تستشيرنا.

لكننا رغم ذَلِكَ نعتقد أننا قد أصبنا الحقيقةَ فيما يتعلق بالأحداث الرئيسية، كما أنّا واثقون من صحّة السياق العام الَّذِي انطلقنا مِنْهُ لتقييم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة. ولمن أراد نصحنا أو توجيهنا حول أي مسألة في البحث، نرجو مِنْهُ التواصل معنا على حساباتنا الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي.

المراجع

1. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر/تشرين الثاني 1954، كتاب مرجعي عَنْ الثَّورَة التحريرية 1954-1962، منشورات طبعة خاصة، وزارة المجاهدين في الجزَائِر، تأليف مجموعة من الباحثين.
2. أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزَائِرِيَّة 1956-1962، دار هومه للطباعة والنشر - الجزَائِر 2009.
3. زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثَّورَة الجزَائِرِيَّة 1954 – 1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007.
4. محمد حربي، الثَّورَة الجزَائِرِيَّة سنوات المخاض، الطبعة الجزَائِرِيَّة، المؤسسة الوطنية لفنون الطباعة - الجزَائِر 1994.
5. بسام العسلي، جهاد شعب الجزَائِر، جيش التحرير الوطني الجزَائِرِيّ ، الطبعة الثانية 1986، دار النفائس – بيروت.
6. أحسن بو مالي، استراتيجية الثَّورَة في مرحلتها الأولى – 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد- الجزَائِر.
7. د/ الطاهر الجبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثَّورَة الجزَائِرِيَّة 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر - الجزَائِر، طبعة عام 2015.
8. د/ محمد العربي الزبيري، الثَّورَة الجزَائِرِيَّة في عامها الأول، الطبعة الأولى 1984م-1404هـ
9. د/ أبوبكر حفظ الله، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، طبع المؤسسة الوطنية لفنون الطباعة– الجزَائِر، 2013.
10. محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثَّورَة الجزَائِرِيَّة (1954 – 1962)، دار القصبة للنشر - الجزَائِر 2007.

11. عمار بوحوش، التاريخ السِيَاسِيّ لِلجَزَائِرِ، من البداية ولغاية 1962، د. دار المغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1997.
12. مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجَزَائِر القديم والحديث، تقديم وتصحيح محمد الميلي، دار العرب الإسلامي، بيروت.
13. محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجَزَائِرِيَّة، من عام 1830 حَتَّى ثورة نوفمبر/تشرين الثاني 1954، الطبعة الأولى 1985، مطابع دار البعث-قسنطينة، الجَزَائِر.
14. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني - الأسطورة والواقع، الجَزَائِر 1954-1962، ترجمة: كميل قيصر داغر، الطبعة العربة الأولى 1983، دار الكلمة للنشر، بيروت - لبنان.
15. د/ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجَزَائِر المعاصر1954-1962، الجزء الثاني، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، 1999.
16. د/ أبو القاسم سعدالله، محاضرات في تاريخ الجَزَائِر الحديث، بداية الاحتلال، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجَزَائِر، 1982.
17. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجَزَائِرِيَّة (1900- 1930) الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الرابعة 1992.
18. عز الدين الناصرة، المسألة الأمازيغية في الجَزَائِر والمغرب، إشكالية التعددية اللغوية، دار الشروق للنشر والتوزيع.
19. د/ جيلالي تكران، فيدرالية جبهة التحرير الوطني بِفَرَنسَا، دراسة في التنظيم والهيكلة 1954–1957، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية - قسم العلوم الاجتماعية العدد 19 - يناير/جانفي 2018.
20. بلحسن بالي، المرأة الجَزَائِرِيَّة خلال الحرب التحريرية (1954-1962)، ترجمة: د. صاري علي حكمت، منشورات ثالة – الأبيار - الجَزَائِر – 2014.
21. سعدي بزيان، جرائم فَرَنسَا في الجَزَائِر، دار هومه -الجَزَائِر، طبعة عام 2005.
22. بشير بلاح، تاريخ الجَزَائِر المعاصر (1830- 1989)، الجزء الأول، دار المعرفة - الجَزَائِر، 2006.

23. العربي منور، تاريخ المقاومة الجَزَائِرِيَّة، في القرن التاسع عشر، دار المعرفة - الجَزَائِر، 2006.
24. بنجامين ستورا، تاريخ الجَزَائِر بعد الاستقلال 1962 -1988، ترجمة: د/ صباح ممدوح كعدان - وزارة الثقافة - دمشق 2012م.
25. مولود قاسم نايت بالقاسم، ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر/تشرين الثاني، أو بعض مآثر فاتح نوفمبر/تشرين الثاني، دار الأمة للطباعة والنشر، طبعة أولى، 2007.
26. د/ سعيداني سلامي، إستراتيجية وسائل الإعلام والاتصال في دعم الثَّورَة التحريرية الجَزَائِرِيَّة، رؤية تحليلية لتأثيراتها في العمل الثَّورِيّ من 1954 حَتَّى 1962، جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجَزَائِر)، 2016.
27. أمال شلي، التنظيم العَسكَرِيّ في الثَّورَة التحريرية الجَزَائِرِيَّة 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد حاج لخضر -الجَزَائِر، قسم التاريخ - وزارة التعليم العالي – الجَزَائِر- 2005-2006.
28. شعبان إيدو، شبكات دعم الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة في أوربا الغربية 1957 – 1962، رسالة دكتوراه، جامعة جيلالي ليباس- سيدي بلعباس - الجَزَائِر، قسم العلوم الإنسانية، 2017-2018.
29. فاتح زياني، مساهمة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بِفَرَنسَا في الثَّورَة التحريرية (1954-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة1 - الجَزَائِر، قسم التاريخ والآثار، 2015-2016.
30. د/ عثمان سعدي، البربر الأمازيغ عرب عاربة، وعروبة الشمال الإفريقي عبر التاريخ، الناشر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجَزَائِر - الطبعة الأولى: 2018.
31. د/ عبد السلام فيلالي، هيكلة المجتمع الجَزَائِرِيّ المعاصر بين النزعتين الحضرية والريفية، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار-عنابة، 2009.

32. يسمينه لعزازي، المقاومات الشعبية في الجَزَائِر 1830 – 1871؛ مقاومة المقراني 1871م نموذجاً، جامعة أكلي محند أولحاج، قسم التاريخ، 2016- 2017.
33. د/ الطاهر جبلي، تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية، خلال الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة 1954- 1962، - قسم التاريخ جامعة تلمسان، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية مجلة دورية دولية محكمة – العدد 8.
34. يخلف حاج عبد القادر، مصادر تسليح وتموين الثَّورَة الجَزَائِرِيَّة، 1954-1962، مجلة عصور الجديدة، العدد 6 – 2012م، عدد خاص بالذكرى الخمسين للاستقلال.
35. د/ سبيحي عائشة - د/ تاونزة محفوظ: دور المحافظ السِيَاسِيّ في تفعيل الاستراتيجية الإعلامية في الثَّورَة التحريرية الجَزَائِرِيَّة، جامعة الجيلالي بونعامة "خميس مليانة"، قضايا تاريخية العدد 2017/8م.
36. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الرابع، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 1999.
37. أحمد توفيق المدني، هَذِهِ هي الجَزَائِر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1956.
38. عبد الرحمن محمد الجيلالي، تاريخ الجَزَائِر العام، الجزء الأول، دار مكتبة الحياة – بيروت 1965.
39. يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجَزَائِر، الجزء الثاني: الجَزَائِر الحديثة – ديوان المطبوعات الجامعية: الطبعة الثانية 2009.
40. فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر–الجَزَائِر 2005.
41. عز الدين المناصرة، المسألة الأمازيغية في الجَزَائِر والمغرب، إشكالية التعددية اللغوية–دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 1999.

عَنْ مركز الخطابي:

هو مركزُ دراساتٍ وأبحاثٍ مختصٌ في علومِ وفنونِ الحروبِ الثَّورِيَّةِ، تَمَّ إنشاؤه في إدلب-سوريا أواخر سنة 2019. يسعى مركزُ الخطابي إلى إيجادِ مراجعَ شاملةٍ تتناولُ مبادئ و إستراتيجيات وتكتيكات الحروبِ الثَّورِيَّةِ، لتلبيةِ حاجةِ الثُّوَارِ التدريبيةِ والبحثيّةِ، كما يهدُفُ إلى توفيرِ مصادرَ علميةٍ وافيةٍ عَنْ الفنونِ السياسيّةِ والعَسكَرِيَّةِ والاجتماعيّةِ الَّتِي يحتاجها الثُّوَارُ في العالمِ العربيّ والإسلاميّ، وذَلِكَ من خلال التحليلِ الدقيقِ والتقييمِ العلمي لتاريخ أهمّ الثوراتِ السابقةِ، وتقديم التوجيهات والتحليلاتِ الدقيقةِ الَّتِي تحتاجها النّخبُ الثَّورِيَّةُ حولَ أهمّ النوازلِ المعاصرةِ، والأرشفةِ الشاملةِ عَنْ أحداث الثَّورَة السورية على المستوى العَسكَرِيّ والسِيَاسِيّ والاجتماعي.

ومنذ نشأته، قدَّمَ الخطابي لمتابعيه أكثر من أربع عشرة مادةٍ علميةٍ، أهمها:

1. كتاب الخطَّابي، مُلهِم الثورات المسلَّحة، ثورة الريف الثالثة (1921 – 1926م): السياق التاريخي والأبعاد السياسية والعَسكَرِيَّة والاجتماعية.
2. كتاب انتفاضة الصحراء، السياق التاريخي لِلثَورَةِ الليبية (1911-1932)، وأبعادها السِّياسية والاجتماعية والعَسكَرِيَّة.
3. كتاب لمحة عَنْ المسار السِيَاسِيّ لآل سعود في الدولة الثالثة.
4. كتاب "أستانا"، مسار القضاء على الثَّورَة السورية.
5. كتاب الاحتلال بين النظرية والتطبيق (عوامل قوة عَمَلِيَّات مكافحة التمرد الأمريكية، وجدوى هَذِهِ العَمَلِيَّات في أفغانستان بين 2001 و2020).

6. كتاب التكتيكات الدفاعية في الحرب الثَّورِيَّة (مدخل إلى مبادئ الدفاع وأنواعه وعوامل قوته وإجراءات السيطرة فِيْهِ خلال الحربِ الثَّورِيَّة).
7. كتاب التجنيد الاستخباري، دوافعه، مراحله ومخاطره.
8. ترجمة كتاب نشوب الثَّورَة المسلحة، دروس من الفيت كونغ وصولاً إلى الدولة الإسلامية، تأليف سيث جونز.
9. ترجمة كتاب تكتيكات طالبان جنوب أفغانستان بين 2005 و2008، تأليف كارتر مالكاسيان وجيري ميرلي.
10. ترجمة كتاب الجانب الآخر من الجبل، تكتيكات المجاهدين في الحرب الأفغانية السوفييتية، تألف أحمد جلالي ولستر غراو.
11. ترجمة كتاب مكافحة الانقلاب، لجين شارب وبروس جينكيز.

يمكنك الاطلاع على أرشيف المركز أو التواصل معنا على المواقع الرسمية التالية:

- الويب: (https://alkhattabirw.com/)
- الفايسبوك: (http://fb.me/alkhattabirw1)
- التويتر: (https://twitter.com/alkhattabirw)
- التلغرام: (https://t.me/alkhattabirw)

نقدم لقُرَّائنا الأعزاء في هذا البحث الشامل كل ما يريدون معرفته حول ثورة الجزائر (1954 - 1962): السياق التاريخي والأبعاد الاجتماعية والعسكرية والسياسية لثورة الاستقلال ضد الاحتلال الفرنسي، مع تحليل كاملٍ لنقاط القوة والضعف التي رافقت هذه الثورة وأثرت على نتائجها النهائية

alkattabirw